



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
شعبة: مالية وتسيير المؤسسة

الموضوع:

حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-دراسة تجارب بعض الدول-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علوم التسيير

تحت إشراف :
أ/د. جرمان الربيعي

إعداد الطالبة :
بن جمعة أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د. صباح بلقيدم	أستاذة محاضرة-أ-	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
أ/د. الربيعي جرمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا ومقررا
أ/د. محمد الطاهر دربوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	عضوا
د. زوليخة قنطري	أستاذة محاضرة-أ-	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	عضوا
أ/د. السعيد بريكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-	عضوا
د. إبراهيم تومي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	عضوا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان ***

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي بنعمته

تتم الصالحات أما بعد:

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور جرمان الربيعي،

لإشرافه على هذه الأطروحة، وعلى ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات

طيلة فترة البحث، كما أشكر كل من: أساتذة أعضاء لجنة المناقشة

لقبولهم مناقشة الأطروحة وإثراء موضوعها، ومن ساعدني من قريب أو

بعيد لإنجاز هذه الأطروحة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي للوالدين الكريمين،
ولمن كان لهم كل الفضل لما أنا فيه اليوم
إليك زوجي رفيق دربي إليكم عائلتي
إليكم صديقاتي

الصفحة	المحتويات
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
V-I	الفهرس
VIII-VI	قائمة الجداول
XI-IX	قائمة الأشكال
XII	قائمة المختصرات
XIII	قائمة الملاحق
أ-ح	المقدمة
أ	أولاً: إشكالية الدراسة
ب	ثانياً: فرضيات الدراسة
ج	ثالثاً: أهمية الدراسة
ج	رابعاً: أهداف الدراسة
د	خامساً: مبررات الدراسة
د	سادساً: منهج الدراسة
د	سابعاً: حدود الدراسة
د	ثامناً: الدراسات السابقة
ح	تاسعاً: هيكل الدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها
13	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها
20	المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31	المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
34	المطلب الثالث: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

39	المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
39	المطلب الأول: التجربة الإيطالية
43	المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية
45	المطلب الثالث: التجربة اليابانية
48	المطلب الرابع: التجربة الهندية
51	الخلاصة
الفصل الثاني: أساسيات حول الابتكار	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار
54	المطلب الأول: تعريف الابتكار والمفاهيم المتعلقة به
58	المطلب الثاني: مراحل الابتكار ومجالاته
60	المطلب الثالث: أهمية الابتكار ودوره في تطوير الاقتصاد العالمي
64	المبحث الثاني: مصادر وأنواع الابتكار ومؤشرات قياسه
64	المطلب الأول: مصادر الابتكار
69	المطلب الثاني: أنواع الابتكار
73	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار
80	المبحث الثالث: نشر وتبني الابتكار، وإدارته في المنظمات
80	المطلب الأول: نشر وتبني الابتكار
82	المطلب الثاني: مبادئ ومهام إدارة الابتكار في المنظمات
85	المطلب الثالث: معيقات الابتكار والإبداع في المنظمات
87	المبحث الرابع: تجارب دولية في مجال الابتكار
87	المطلب الأول: التجربة الإيطالية
90	المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية
91	المطلب الثالث: التجربة اليابانية
92	المطلب الرابع: التجربة الهندية
94	الخلاصة
الفصل الثالث: حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
96	تمهيد

97	المبحث الأول: أساسيات حول حاضنات الأعمال
97	المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال ومراحل تطورها
99	المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها، وعلاقتها مع بيئتها
106	المطلب الثالث: دور وأهمية حاضنات الأعمال
110	المبحث الثاني: أنواع وأهداف حاضنات الأعمال وبعض المفاهيم المتعلقة بها
113	المطلب الأول: أنواع حاضنات الأعمال
	المطلب الثاني: أهداف حاضنات الأعمال
114	المطلب الثالث: بعض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال (مسرعات الأعمال، الحدائق التكنولوجية)
119	المبحث الثالث: طرق تقييم أداء الحاضنات ومؤشرات نجاحها وفشلها
119	المطلب الأول: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال
122	المطلب الثاني: مؤشرات نجاح نظام حاضنات الأعمال
123	المطلب الثالث: معوقات حاضنات الأعمال
125	المبحث الرابع: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية
125	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية
127	المطلب الثاني: قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد والعوائق التي تواجهها
129	المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة
136	الخلاصة
الفصل الرابع: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "تجربة الجزائر - دراسة تحليلية"	
138	المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
138	المطلب الأول: تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
142	المطلب الثاني: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
149	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
153	المبحث الثاني: وضعية الابتكار في الجزائر
153	المطلب الأول: بيئة النظام الوطني للابتكار في الجزائر

154	المطلب الثاني: أداء الابتكار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مؤشر الابتكار
160	المطلب الثالث: برامج التأهيل التي أطلقتها الحكومة الجزائرية ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
163	المبحث الثالث: المرافقة الدولية والمحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها في الجزائر.
163	المطلب الأول: المرافقة الدولية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
165	المطلب الثاني: المرافقة المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
174	المبحث الرابع: مساهمة حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
174	المطلب الأول: تعريف حاضنات الأعمال بالجزائر
175	المطلب الثاني: دور مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
181	المطلب الثالث: المقاربات الجديدة في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
189	الخلاصة
الفصل الخامس: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجارب دولية وإمكانية الاستفادة-	
191	تمهيد
192	المبحث الأول: مساهمة حاضنات الأعمال الفرنسية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
192	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا
196	المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال الابتكار
201	المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الفرنسية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة
206	المبحث الثاني: مساهمة حاضنات الأعمال الأمريكية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
206	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية
210	المطلب الثاني: التجربة الأمريكية في مجال الابتكار
215	المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الأمريكية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة

	ومتوسطة مبتكرة
220	المبحث الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال الصينية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
220	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين
221	المطلب الثاني: التجربة الصينية في مجال الابتكار
225	المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الصينية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة
229	المبحث الرابع: مساهمة حاضنات الأعمال المصرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
229	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر
231	المطلب الثاني: التجربة المصرية في مجال الابتكار
236	المطلب الثالث: حاضنات الأعمال المصرية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة
239	المبحث الخامس: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية وسبل الاستفادة منها
239	المطلب الأول: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية الاستفادة منها
244	المطلب الثاني: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في الابتكار وسبل الاستفادة منها
250	المطلب الثالث: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال وإمكانية الاستفادة منها
253	الخلاصة
255	الخاتمة
262	قائمة المراجع
283	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	معيار التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمنظمات العالمية	6
02-01	تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
03-01	مختلف التعاريف الدولية التي وردت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
04-01	مساهمة رأس المال المخاطر في توليد فرص عمل في بعض الشركات الأمريكية	27
05-01	ترتيب البلدان العربية حسب يسر القيام بالأعمال	38
06-01	المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا	41
07-01	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الإيطالي من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل	42
08-01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية	43
09-01	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب النوع في كوريا الجنوبية	44
10-01	مساهمة المؤسسات والصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في التوظيف من 2008-2014 باليابان.	49
01-02	مصادر الابتكار ونسبة المؤسسات المستعملة لهذه المصادر	65
02-02	حصة المؤسسات الإسبانية التي لها علاقات تعاونية في أنشطة البحث والتطوير مع الجامعات	67
03-02	وضع الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي 2017	78
04-02	أمثلة على إدارة الابتكار	84
01-03	الخدمات المقدمة خلال المراحل المختلفة لاحتضان المؤسسة	104
02-03	الخدمات المتاحة من قبل الحاضنات	104
03-03	التصنيفات المتعددة لحاضنات الأعمال	113
04-03	الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال	115
05-03	الفرق بين حاضنات الأعمال وحدائق (واحة) العلوم والتكنولوجيا	118
06-03	أداء الحاضنات في الاتحاد الأوروبي	121
07-03	معدل بقاء المؤسسات المحتضنة في دول ومناطق مختارة	121
08-03	معيقات حاضنات الأعمال وطرق معالجتها	124
09-03	مواطن التداخل بين مصطلح المقاوالتية ومصطلح ريادة الأعمال	126
01-04	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	141
02-04	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015.	143
03-04	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016) القيمة بالمليون دولار	146

148	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010-2015)	04-04
152	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016	05-04
155	ترتيب الجزائر وفق بعض المحاور الرئيسية للابتكار في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016-2015	06-04
157	مؤشر الابتكار بالجزائر لسنة 2017	07-04
161	الملفات المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	08-04
162	توزيع اتفاقيات التأهيل على مختلف قطاعات النشاط لسنة 2016	09-04
165	التعاون الدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	10-04
166	مستويات التمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	11-04
167	مستويات التمويل المختلط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	12-04
167	المشاريع الممولة حسب القطاع (تراكمي في 2016/12/31)	13-04
168	الوضع التراكمي للملفات المضمونة، أبريل 2004 / جوان 2017	14-04
169	محفظة ضمانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة حسب نوع الاستثمار المبلغ الإجمالي في 2017-12-31	15-04
170	المشاريع الاستثمارية المصحح بها خلال الفترة 2002-2016 من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	16-04
172	المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط (التراكمي في 2016/12/31)	17-04
173	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر (التراكمي في 2016/12/31)	18-04
176	مخطط المشاتل في الجزائر حسب الولايات	19-04
176	المشاريع المستضافة حسب نوع القطاع لسنة 2016	20-04
178	توزيع مراكز التسهيل بالجزائر إلى غاية 2016/12/31	21-04
179	توزيع المؤسسات التي تدعمها مراكز التسيير حسب قطاع النشاط	22-04
182	عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا والمغرب العربي	23-04
188	عدد المشاريع المختارة التي تم احتضانها من قبل حاضنة سيدي عبد الله من-2011 2016	24-04
193	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الفرنسي	01-05
197	مؤشر الابتكار في فرنسا	02-05
211	مؤشر الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية	03-05
221	توزيع المؤسسات حسب حجمها في الصين	04-05

222	مؤشر الابتكار للصين لسنة 2017	05-05
230	التوزيع النسبي لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر و مساهمتها في التوظيف	06-05
231	مؤشر الابتكار في مصر	07-05
234	أنواع أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من 2012-2014	08-05
235	أنواع أنشطة الابتكار فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية	09-05
237	توزيع حاضنات الأعمال بمصر	10-05
238	أنشطة لبعض الحاضنات المصرية لسنة 2003	11-05
239	مقارنة بين بعض التجارب الدولية والتجربة الجزائرية	12-05
250	مقارنة بين بعض التجارب الدولية والتجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال	13-05

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	احتمالية تغير عدد العمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01-01
10	احتمالية تغير معيار الحصيلة السنوية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02-01
13	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03-01
15	متوسط حصة العمالة حسب فئة الحجم والمنطقة (%)	04-01
21	مراحل إنجاز المؤسسة ومصادر تمويلها	05-01
22	نسبة الاعتماد على مختلف أنواع التمويل في العالم	06-01
25	مثال تطبيقي عن التمويل بصيغة المضاربة	07-01
28	مبدأ وأساس شركة رأس المال المخاطر	08-01
30	عدد منصات التمويل الجماعي في عام 2013 حسب البلد	09-01
39	توزيع المؤسسات طبقاً لحجمها الدول حسب نوعية الدخل	10-01
46	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب الحجم ومساهماتها في التوظيف باليابان	11-01
47	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان في الفترة ما بين 2009-2014	12-01
48	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات اليابانية	13-01
55	تعريف الابتكار	01-02
56	مراحل عملية إدارة الأفكار الابتكارية	02-02
56	أهمية التفكير الابتكاري	03-02
58	مراحل عملية الابتكار	04-02
61	مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية للفترة 2000-2012	05-02
62	علاقة الابتكار بالنمو الاقتصادي	06-02
66	الإففاق على البحث والتطوير على الصعيد العالمي	07-02
70	مفهوم الابتكار المفتوح بالنسبة للمؤسسة	08-02
71	عدد المقالات المنشورة عن الابتكار المفتوح في الأعمال الإضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09-02
76	مكونات مؤشر الابتكار العالمي	10-02
77	ترتيب 10 أفضل دول ابتكارية في العالم حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017	11-02
81	نشر وتبني الابتكار	12-02
82	قانون انتشار الابتكار	13-02
83	مدخلات ومخرجات المنظمات الابتكارية	14-02
89	تطور أنشطة الابتكار للمؤسسات	15-02
89	نسبة إنفاق كل أنواع المؤسسات الإبطالية على البحث والتطوير سنة 2012	16-02

93	نققات البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية على مختلف الصناعات	17-02
98	التطور الزمني لحاضنات الأعمال	01-03
99	انتشار وتوزيع حاضنات الأعمال في العالم	02-03
102	مفهوم حاضنات الأعمال	03-03
106	دور الحاضنات في تنمية الاقتصاد	04-03
108	أهمية الحاضنات	05-03
117	الفرق بين حدائق العلوم والتكنولوجيا، مراكز الابتكار، مسرعات	06-03
120	مؤشرات تقييم أداء حاضنات الأعمال	07-03
128	العلاقة بين تمويل المؤسسة الناشئة وعمر المؤسسة	08-03
130	نشأة المؤسسة المبدعة حسب المراحل	09-03
132	دور حاضنات في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10-03
135	العلاقة بين حاضنات الأعمال والجامعة والصناعة	11-03
142	التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007-2016	01-04
143	تطور مناصب الشغل 2007-2016	02-04
144	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية من 2007-2016	03-04
145	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2007-2016	04-04
147	تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2016)	05-04
148	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2007-2013	06-04
149	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2010-2015	07-04
150	العشر المعوقات الأولى للاستثمار في الجزائر (%)	08-04
156	الرسم البياني وضع الابتكار بالجزائر منذ العام 2007 إلى 2016	09-04
184	مراحل دعم الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتنمية التكنولوجية	10-04
187	علاقة الحظيرة التكنولوجية بالمراكز الأخرى	11-04
194	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين (2013-2018)	01-05
195	معدلات البطالة في فرنسا في الفترة ما بين جويلية 2015- جويلية 2018	02-05
199	متوسط معدل النمو السنوي لنققات البحث والتطوير للمؤسسات الفرنسية 2007-2011	03-05
202	النموذج الفرنسي لاحتضان المشاريع	04-05
206	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	05-05
207	تطور التوظيف في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القطاعات	06-05
208	التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة سنة 2013	07-05
209	أكبر صادرات سلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية في الأسواق	08-05

215	عدد المسرعات في الولايات المتحدة 2005-2015	09-05
217	أنواع وتخصصات الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية	10-05
230	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي	11-05
244	مقترحات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	12-05
244	مؤشر الابتكار لأمريكا وفرنسا لسنة 2016-2017	13-05
246	مؤشر الابتكار للصين لسنة 2017	14-05
247	مؤشر الابتكار للمصر والجزائر لسنة 2017	15-05
249	نموذج مقترح لتطوير المنظومة الابتكارية بالجزائر	16-05
252	نموذج مقترح لتطوير المنظومة حاضنات الأعمال بالجزائر	17-05

قائمة المختصرات	
List of abbreviations	
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
ANDPME	l'Agence Nationale de Développement de la PME
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit en Algérie
ANPT	Agence Nationale de Promotion et de Développement et des Parcs Technologiques
ANSEJ	l'Agence Nationale de Soutien à L'emploi des Jeunes
ANVAR	Agence Nationale de Valorisation de la Recherche (France)
ANVREDET	Agence Nationale de Valorisation des Résultats de la Recherche et du Développement Technologique
CGCI	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement
CNAC	Caisse Nationale D'assurance-chômage
DGRSDT	la Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits Aux PME
GDP	Gross Domestic Product
GERD	Gross Domestic Expenditure on R&D
GII	Global Innovation Index
INAPI	l'Institut National Algérien de la Propriété Industrielle
IP	Intellectual Property
MDIPI	Ministère de l'Industrie et des Mines
NBIA	National Business Incubation Association
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
P3A	Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'accord d'association
PME	Petites et Moyennes Entreprises
R&D	Research and development
SBA	Small Business Administration
SME	Small and Medium Enterprises
UNDIDO	United Nations Industrial Development Organization
USAID	United States Agency for International Development
WIPO	World Intellectual Property Organization

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
283	مؤشر الابتكار لسنة 2017 لمجموعة من دول مختارة (إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند)	01
284	مؤشر الابتكار لسنة 2017 لمجموعة من دول مختارة (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، مصر، الجزائر)	02
289	مؤشر التنافسية لسنة 2016-2017	03
295	القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	04
296	المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل26 فيفري سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها	05
298	المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات	06

تمهيد

تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الكثير من الدول، نظرا لدورها المتعاظم والبارز في العديد من المجالات، فينظر اليوم إلى هذه المؤسسات وخاصة تلك المولدة لقيمة مضافة وذات نشاطات تكنولوجية، على أنها أحد العناصر الأساسية في بناء اقتصاد مستدام. فمع ظهور اقتصاد المعرفة وتزايد وتيرة العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة، أصبح لزاما على هذه المؤسسات البحث في: كيفية التكيف وتحقيق الاستفادة في ظل بيئة تمتاز بظروفها المتغيرة والمعقدة، وذلك من خلال اعتمادها بصفة أساسية على عنصر الابتكار، الذي يعتبر أحد المحركات الأساسية للنمو التي تساهم في تحقيق الاستفادة في كافة المجالات، والمحافظة على بقائها واستمراريتها وخلق مكانة لها في السوق، وكذا محاولتها الاستفادة من مختلف خدمات شبكات الدعم التي تقدمها الجهات المختصة، ولعل أهمها وأبرزها حاضنات الأعمال.

تعتبر حاضنات الأعمال أهم الآليات وأنسبها للمساهمة في القضاء على مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تلعب دورا أساسيا في جذب المبتكرين والمبدعين والباحثين في شتى المجالات وخاصة التكنولوجية منها، الذين ليس لديهم خبرة في مجال الاستثمار، ويريدون الحصول على التمويل اللازم ويرغبون العمل في نظام إيكولوجي كفاء يساعدهم على إنشاء مؤسساتهم على أرض الواقع، أو التطبيق الفعلي والعملي لأفكارهم الجديدة والمبتكرة...، وهذا ما أثبتته بعض التجارب الدولية. لكن رغم هذه الأهمية البالغة لحاضنات الأعمال إلا أن هناك نقص فادح في عددها في الدول العربية وفي الجزائر على وجه التحديد، خاصة تلك الحاضنات التي تساهم في توطین نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مؤسسات ناشئة.

إن إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر شهد تأخرا في انطلاقتها ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي. فالجزائر الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة في ظل تزعزع اقتصادها وانخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الوحيد للثروة في البلاد، بحاجة إلى حاضنة أفكار فعالة لتمكين مختلف الرياديين والمبتكرين وحاملي الأفكار المميزة من إنشاء مؤسساتهم، التي تساهم بدورها في تنويع وتحقيق النمو الاقتصادي للجزائر والتقليل من تبعيتها لقطاع مآله النضوب والزوال. بناء على ما سبق يمكن تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

أولا- إشكالية الدراسة:

كان للمؤسسات الكبيرة دور كبير في إنعاش اقتصاد البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من توفير مناصب عمل والمساهمة في الناتج المحلي للبلد...، وبعد أن شهدت هذه المؤسسات الكبيرة هيمنة كبيرة ما لبثت إلا أن تقلصت إن لم نقل زالت في بعض اقتصاديات الدول، وهذا نتيجة لأسباب عدة أهمها عدم مرونتها وقدرتها في الوقوف أمام الأزمات. فأخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور وساهمت في تحقيق قيم مضافة تفوق في بعض الأحيان ما تحققه المؤسسات الكبيرة.



فأصبح الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات وسياسات واستراتيجيات العديد من الدول. لكن بالرغم من أن هناك تجارب دولية ناجحة ذهبت بعيدا بهذا القطاع، كظهور أجيال جديدة من هذه المؤسسات قائمة على الابتكار، تحقق مزايا واستخدامات جديدة إلا أن هذا القطاع يعاني جملة من العراقيل. ولتذليل هذه العقبات قامت بعض التجارب الدولية بتنوع السياسات الكفيلة لتحقيق النجاح لهذه المؤسسات والذهاب بها إلى بر الأمان والتفوق على كافة المستويات، كانت حاضنات الأعمال من الآليات المناسبة لتحقيق ذلك. من خلال ما سبق يمكن تحديد إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما إمكانية مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وهذا ما يستدعي طرح بعض الأسئلة التالية:

- 1- ما المعايير الأكثر اتفقا من قبل الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؟
- 2- ما إسهام الاستغلال والاستثمار الفعال لمصادر الابتكار في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة؟
- 3- في ظل الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات المحتضنة، هل يمكن أن يكون لهذه الحاضنات دور في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، أو تعزيز الابتكار بها؟
- 4- في ظل النظام الايكولوجي وبيئة الابتكار بالجزائر، ما إمكانية مساهمة حاضنات الأعمال الجزائرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 5- في ظل النماذج الدولية الناجحة والرائدة في توفير الاحتضان الفعال المساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، ما إمكانية تطبيق واستفادة الحكومة الجزائرية من هذه التجارب؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

يمكن الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المرتبطة بها بالاعتماد على صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر معيار العمالة والحصيلة السنوية من المعايير الكمية الغير الدقيقة المتفق عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من قبل الباحثين المنظمات ومختلف الهيئات الحكومية؛
- 2- يعتبر الاستغلال والاستثمار الفعال لمراكز البحث والتعليم العالي وزيادة نفقات البحث والتطوير من أهم المصادر التي يمكن أن تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة؛
- 3- يحتاج إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ابتكارية إلى حاضنات توفر نظام ايكولوجي فعال يشترك في تحقيقه مختلف الأطراف الفاعلة؛
- 4- ساهم النظام الايكولوجي بالجزائر في توفير الاحتضان الفعال وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة؛
- 5- الحكومة الجزائرية تستطيع تطبيق النماذج الرائدة كالنموذج الأمريكي والفرنسي والصيني في توفير الاحتضان الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار.

ثالثا- أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحول ضرورة ترقيتها وتطويرها لتلعب دورا كاملا غير منقوص. وأمام التحديات التي تفرضها عليها المنافسة أصبح من الضروري إيجاد السبل والآليات الملائمة لدعمها وتمكينها من تحقيق الريادة داخليا وخارجيا، من خلال الاعتماد بصفة أساسية على عنصر الابتكار، فتعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وكاستثمار يدر ربحا على مالكيها من جهة أخرى، وهذا البحث يكتسي أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- 1- الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- 2- أساس تحقيق التميز والاستمرارية هو التوجه نحو الابتكار؛
- 3- الدور الكبير الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سعيها نحو تحقيق الرقي ومواكبة التطورات الحاصلة، وتمكينها من أداء دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة نسب نجاحها من جهة أخرى؛
- 4- كما يجب التنويه بعدم وجود دراسة عن دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا قلة البحوث حول حاضنات الأعمال والابتكار، وحدائث الموضوع في حد ذاته، بحسب اطلاع الباحثة.

رابعا- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- 1- الإجابة على التساؤلات والإشكالية المطروحة وتقييم نتائج البحث، ومحاولة معرفة الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 2- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وحاضنات الأعمال بالجزائر؛
- 3- التطرق إلى تجارب ونماذج ناجحة عن الاحتضان الفعال ودعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بغية الاستفادة منها (كالتجربة الفرنسية والأمريكية والصينية)؛
- 4- محاولة تقديم مقترحات لنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تعزيز ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على عنصر الابتكار خاصة لدى طلبة الجامعات، وكذا تقديم بعض التوصيات.

خامسا- مبررات الدراسة:

لعل أهمية الموضوع وحدائثه على المستوى الوطني، إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث الخاصة بحاضنات الأعمال والميول الشخصي لمثل هذا النوع من الدراسات، هي أحد أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى الخوض فيه وإلقاء الضوء على الكثير من جوانبه.

سادسا- منهج الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة وقصد الخروج بنتائج ترضى البحث، سيتم استخدام المنهج العلمي المناسب للدراسات الاجتماعية الاقتصادية، وفي هذه الحالة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى دعم حاضنات الأعمال للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفسير الأسس النظرية لذلك، واستعراض مختلف الدراسات السابقة ذات الصلة. وللتوسع والخوض في طيات الموضوع تم الاستعانة بمصادر ومراجع عربية وأجنبية مختلفة، من كتب، ومقالات، أطروحات، ملتقيات، تقارير، نشرات، مواقع إنترنت كل ماله علاقة بموضوع الدراسة.

سابعا- حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أهمية ودور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى 9 تجارب منها التجربة الإيطالية، كوريا الجنوبية، اليابانية، الهندية، فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، والتركيز على الفرنسية، الأمريكية، الصينية، المصرية، الجزائرية في مجال كل متغيرات الدراسة.

ثامنا- الدراسات السابقة

لتقديم مسح شامل لما تم التطرق إليه من دراسات وبحوث لها علاقة بموضوع البحث، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين موضوع البحث، سيتم الاستعانة بالدراسات التالية التي تم ترتيبها وفقا لمتغيرات البحث:

1- هداية كويتكين، أونور سونغور Hidayet KESKGN,Onur SUNGUR ، "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية"، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الدولية الثانية حول التنمية المستدامة، 8-9 جوان 2010، سارايفو: تحدف هذه الدراسة إلى توضيح وتبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، بالتركيز على الدول النامية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وأنه على الرغم من وجود تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المنظمات والبلدان، إلا أنها تتفق بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ نظرا لما تمتاز به من خصائص ومميزات. وعلى الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من بعض نقاط الضعف، إلا أنها أقل تأثرا بالأزمات الاقتصادية بسبب مرونتها وقدرتها على مواكبة الظروف المتغيرة. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد الجهات الفاعلة لتعزيز الابتكار، القدرة التنافسية، وريادة الأعمال، وإنشاء نظام فعال للابتكار يحقق التنمية. وتحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدراتها على الاستجابة واستغلال فرص الاستثمار، وتعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، له دور وأثر إيجابي على النمو والحد من الفقر في البلدان النامية. وقد أدركت الحكومات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على البقاء والنمو هي بحاجة إلى سياسات وبرامج محددة، وعدم وجود هذه السياسات قد تخلق تحديات متراكمة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية تأثر على طاقة هذه المؤسسات، بشكل سلبي. والتوصية التي خلص إليها الباحثين هو أنه: لا بد من توفير الفرص والظروف الاتجاهات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق لتطوير الدول.

تتمثل أوجه التشابه بين هذه الدراسة وموضوع الدراسة هو أنه تم التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزات والنقائص التي يعاني منها هذا القطاع، وأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاديات العالمية والاقتصاديات النامية: كالولايات المتحدة الأمريكية، كوريا الجنوبية، الهند. أما أوجه الاختلاف بين الدراستين هو أن الدراسة الحالية، ستم فيها مناقشة والتفصيل في المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولبعض التجارب والنماذج في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من حيث نسبة انتشار وعدد هذه المؤسسات، ومساهمتها في التوظيف، القيمة المضافة، الناتج المحلي الخام، التصدير...)، حيث ستقتصر على 9 نماذج (الإيطالية، الكورية، البيانية، الهندية، الجزائرية، الأمريكية، الفرنسية، الصينية، المصرية)، كما يمكن الاختلاف في أن: موضوع البحث يضيف الأجيال الجديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التطرق إلى آليات وبرامج التمويل التقليدية والحديثة التي تساهم في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

2- دراسة العايب ياسين، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011: يهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خلص الباحث أن إشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن هشاشة خصائصها التي تساعدها على الحصول على التمويل من المصادر الحالية في الجزائر ونخص بالذكر البنوك التجارية، حيث تظهر هذه الأخيرة غير متخصصة في معالجة المخاطر الناتجة عن خصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه عدم تماثل المعلومات و مختلف المخاطر. وعلى هذا الأساس تتمثل أهم التوصيات التي خرج بها الباحث: تنوع مصادر التمويل بما يتلاءم ووضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الخصوص على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة للمؤسسة، خاصة شركات رأس المال المخاطر و تعزيز صيغ التمويل الإسلامي، لما يتميز به في معالجة مشاكل عدم تماثل المعلومات، توحيد سلطة اتخاذ القرار في ما يتعلق بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات حيازة العقار الصناعي، التدخل في معالجة إشكالية المناطق الصناعية ومناطق النشاط غير المستغلة أو المستعملة في أنشطة غير تلك التي منحت من أجلها، نقل تجارب بعض الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة وذلك لما تتميز به من قدرة عالية وعلى توسع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل على ترشيد سبل الدعم الفني والمالي، بما يخدم تكثيف التطور التكنولوجي والإبداع مع التركيز على دعم قطاع الأبحاث التقنية.

تشارك هذه الدراسة مع موضوع البحث في التطرق إلى بعض العناصر التي تخص كل من: الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في النقاط التي تتمحور حول إشكالية تعريف المؤسسات



الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الاقتصاد وميكانيزمات تمويلها. والفصل الرابع المتعلق بمحوري دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها في الاقتصاد الجزائري. أما أوجه الاختلاف هو أن هذه الدراسة ركزت على طرق التمويل التقليدية واكتفت بذكر رأس المال المخاطر والتمويل الإسلامي كـبعض آليات التمويل الحديثة، بالرغم من موضوع هذه الدراسة السابقة يركز ويقوم بنسبة كبيرة موضوع التمويل، على عكس هذه الدراسة التي سيتم فيها ذكر بعض الأنواع الحديثة في التمويل، حيث يعتبر أحد الفروع التابعة لموضوع البحث المراد القيام به.

3- دويس محمد الطيب، "محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 2011-2012. يعالج الباحث في هذه الدراسة إشكالية ما إذا كانت الطريقة التي تتم بها عملية الابتكار بالجزائر في إطار نظام وطني واضح المعالم والأهداف وبوتيرة جيدة أم لا. حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وضعية التعليم العالي، البحث والتطوير، القطاع الصناعي في الجزائر، لمعرفة وتحديد مساهمة هذه القطاعات في الابتكار، تقييم مدى مواكبة المؤسسات الصناعية الجزائرية للبحث والتطوير والابتكار، تحديد المتدخلين الفاعلين في عملية الابتكار في الجزائر وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط بينهم، دراسة مدى وجود خطط للحكومة الجزائرية للنهوض وتشجيع البحث والتطوير والابتكار، تحديد وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر بالنسبة للأنظمة الدولية الأخرى، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: البحث العلمي الممارس في التعليم العالي ومراكز البحوث يغلب عليه التعليم الأساسي، طبيعة العلاقة الموجودة بين الجامعات والمؤسسات لا تتعدى المستوى الأول وهو المستوى التقليدي بين كل المستويات، حيث تهتم الجامعة بوظيفة التعليم وليس بالضرورة البحث والتطوير، والعلاقة بينها وبين القطاع الصناعي ليست طويلة الأمد، ولا تحصل على تمويل من طرف الصناعة، البحث والتطوير يتميز بهيمنة البحث الجامعي في الجزائر، ومن بين التوصيات التي توصل إليها الباحث: ضرورة التنسيق بين الفاعلين في النظام الوطني للابتكار في الجزائر، تنمية واستقطاب المورد البشري اللازم لعمل النظام الوطني للابتكار، تشجيع القطاع الصناعي على مزاولة البحث العلمي والابتكار، تحسين بيئة ومحيط عمل النظام الوطني للابتكار.

عاجت الدراسة السابقة بالتفصيل أحد المتغيرات المهمة في موضوع البحث، المتمثل في الابتكار الذي يظهر في الفصل الثاني من الدراسة. تشترك الدراستين في التطرق إلى كل مفهوم الابتكار وعلاقته ببعض المفاهيم، وأنواع ومصادر الابتكار التي تظهر في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل، وكذا لبعض المحاور المتعلقة بآليات دعم الابتكار (كالحاضنات والمناطق التكنولوجية) التي تظهر في الفصل الثالث المتعلق بحاضنات الأعمال، وكذا دراسة بعض مدخلات الابتكار في النظام الوطني للابتكار بالجزائر التي تظهر في محور دراسة لمؤشر الابتكار في الجزائر في الفصل الرابع. أما أوجه الاختلاف الدراسة السابقة وموضوع البحث هو أن الأولى درست وركزت وفصلت نظام الابتكار والابتكار على المستوى الكلي وكذا التركيز على التعليم العالي والبحث والتطوير كأهم مدخلات الابتكار، والتخصص في التجربة الجزائرية، والثانية ركزت على الابتكار على المستوى الكلي والجزئي أو المؤسسي

(على مستوى المؤسسات) التي تظهر في الفصل الثاني والفصل الخامس على وجه الخصوص، وعلى العديد من مدخلات الابتكار التي سيتم مناقشتها في 5 تجارب التي تظهر في الفصل الرابع والخامس.

4- علي قابوسة، كريم سي لكحل، "جدلية حاضنات الأعمال في نجاح ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 1، العدد 02، 2016: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى وإمكانية مساهمة حاضنات الأعمال في دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرق الباحثين في هذه الدراسة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالحاضنات ولدورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الإبداع بها. بالاستناد لعرض بعض التجارب في مجال العربية الحاضنات (المصرية، التونسية، الجزائرية) والغربية (الأمريكية، البريطانية، اليابانية). من بين النتائج التي توصل إليها الباحثين أن الحاضنات من أهم الآليات المساندة والناجحة التي تعمل على زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم قياس نجاح حاضنات الأعمال بعدد المؤسسات التي تم تخريجها، حاضنات الأعمال تعمل على توطيد العلاقة بين الجامعات والمراكز العليا والمؤسسات الصناعية، كافة المؤسسات التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية، وهذا ما تحتاجه الدول العربية، ومن أهم التوصيات التي اقترحها الباحث: تفعيل التشريعات القانونية بشأن الحاضنات، لتوثيق الروابط بين الجامعات والمراكز العليا من جهة والعالم الصناعي من جهة أخرى، بقصد تسهيل نقل التكنولوجيا بزيادة نسبة المدخلات التكنولوجية المحلية، تطوير آليات التمويل وضمان الائتمان المقدم لتلك المؤسسات، وذلك عن طريق تمهيد سبل التمويل المباشر غير المعقد سواء من ناحية التشريعات المالية أو من خلال المؤسسات المختصة بالتمويل.

تتقاطع الدراسة السابقة مع موضوع الدراسة في التطرق إلى العلاقة بين المتغيرين في الدراسة حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذكر بعض التجارب العربية والغربية في هذا المجال، التي تظهر في الفصل الخامس من الدراسة الحالية، وكذا لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال وطرق تقييمها التي سيتم التطرق لها في الفصل الثالث من الدراسة. والدراسة السابقة تختلف عن موضوع الدراسة في أن هذه الأخيرة ركزت على نوع الحاضنات التي تقوم بدعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا الحاضنات العادية (العامة) التي تقدم خدمات تقليدية. بالإضافة أن الدراسة الحالية ركزت وفصلت في موضوع الحاضنات بدرجة كبيرة مقارنة بالدراسة السابقة.

تاسعا- هيكل الدراسة

للخوض في طيات الموضوع، ولاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، مسبقة بمقدمة عامة تتضمن مختلف الأبعاد الرئيسية لموضوع البحث، متبوعة بخاتمة عامة تشمل جملة من التوصيات والمقترحات التي تم استنباطها من نتائج البحث.

تم التطرق في الفصل الأول الموسوم بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني تم التطرق

فيه إلى إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها، وتجارب دولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمبحث ثالث.

أما الفصل الثاني المعنون بأساسيات حول الابتكار، قسم إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للابتكار، والمبحث الثاني لمصادر وأنواع الابتكار ومؤشرات قياسه، والمبحث الثالث نشر وتبني الابتكار وإدارته في المنظمات، أما المبحث الرابع تم التطرق فيه إلى نماذج دولية في مجال الابتكار.

والفصل الثالث الموسوم بحاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم بدوره إلى أربعة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول حاضنات الأعمال، والمبحث الثاني إلى أنواع وأهداف حاضنات الأعمال وبعض المفاهيم المتعلقة بها، وإلى طرق تقييم أداء الحاضنات ومؤشرات نجاحها وفشلها كمبحث ثالث، ودور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية كمبحث رابع.

أما الفصل الرابع الموسوم حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات ص و م "تجربة الجزائر- دراسة تحليلية"-تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، و المبحث الثاني إلى وضعية الابتكار في الجزائر، و المبحث الثالث إلى المرافقة الدولية والمحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها في الجزائر، والمبحث الرابع إلى دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

والفصل الخامس الذي أدرج تحت عنوان حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تجارب دولية وإمكانية الاستفادة-، قسم إلى خمس مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة مساهمة حاضنات الأعمال الفرنسية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثاني مساهمة حاضنات الأعمال الأمريكية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال الصينية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الرابع: مساهمة حاضنات الأعمال المصرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط، والمبحث الخامس: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية وسبل الاستفادة منها.

تمهيد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق اقتصاد متطور خاصة في اقتصاديات الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية الرأسمالية (الاشتراكية بثوب الرأسمالية)، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاح وأداة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والمساهم الرئيسي في مكافحة البطالة...، حيث تؤكد العديد من التجارب (كالتجربة الأمريكية والأوروبية واليابانية) في فترات متتالية من الزمن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القاطرة الحقيقية لتحقيق النمو، والمحرك الحقيقي لخلق فرص العمل والمساهم الرئيسي في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات ورغم اختلاف أنواعها وأشكالها، واختلاف مصادر تمويلها من تقليدية إلى حديثة، إلا أن إنشاء هذه المؤسسات يواجه العديد من العوائق، التي يمكن أن تثقل كاهل هذه المؤسسات فتؤول إلى الزوال والوفاه، وللإلمام أكثر بالموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل إلى: مختلف المعايير والعوائق التي تواجه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص وأنواع وأهمية هذه المؤسسات، في المبحث الأول الموسوم ب: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها كمبحث ثاني، والتطرق لبعض التجارب الدولية كالتجربة الإيطالية، واليابانية، والكورية، والهندية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل والمساهمة في القيمة المضافة والتصدير، في المبحث الثالث الموسوم ب: تجارب دولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم اختلاف التعاريف التي وردت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الجميع يتفق على أهميتها ودورها الفعال في النهوض بالاقتصاد المحلي والدولي، فهي تتميز بجملة من الخصائص الفريدة ساهمت في التوجه نحو إنشاء المزيد من هذه المؤسسات، ووضعها ضمن استراتيجياتها وأولوياتها.

المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ولحد الآن لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه، وفيما يلي سيتم التطرق لأهم الصعوبات التي حالت دون إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في:

أولاً- صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لوجود فروقات كبيرة في الاعتماد على بعض المعايير دون غيرها، واجه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات، يمكن إيجازها في النقاط التالية: ¹

1 - عوامل اقتصادية، ومنها:

أ- اختلاف مستويات النمو: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجائر، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي يختلف من فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية (أو القطاعات الاقتصادية):

وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم. فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

2- عوامل تقنية:

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات ص و م.

3 - عوامل سياسية: تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

¹ الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف 01، 2011، ص-ص: 60-61.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه: بسبب هذه الصعوبات قد يستحيل وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للتفاوت المستمر والمستدام بين الدول في العديد من المجالات، والفجوة الكبيرة المسجلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بينهم.

ثانيا- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يزال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية، واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي.¹ كما تمت الإشارة إليه سابقا. لكن يعتبر كل من: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الاستقلالية، الملكية، صغر الحجم، تركز النشاط في منطقة معينة...، من المؤشرات والمعايير التي يتم الاعتماد عليها لوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إدراجها وفقا لمعيارين أساسيين هما: معيار كمي وآخر نوعي، سيتم التطرق لهما كما يلي:

1-المعايير الكمية:

يتحدد كبر أو صغر المؤسسة بالاعتماد على جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال، لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.²

2- المعايير النوعية:

لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون العمل صغيرا أم لا، ومن أكثر المعايير شيوعا:³

- التمويل اللازم للمشروع ويقوم به شخص أو مجموعة من الشركاء، والمديرين في الأعمال الصغيرة غالبا مستقلين، وعادة ما يكون المدير هو المالك وقد يكون العمال من عائلة واحدة (وهذا ما تشتهر به أغلب بعض المؤسسات اليابانية)؛
- تكون العمليات في منطقة جغرافية محددة (هذه الخاصية قد تزول مع التطور التكنولوجي الحاصل وفي ظل وجود المؤسسات الرقمية والافتراضية)، عدا العمليات التسويقية؛

¹ الأسرج حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص: 53.

² زويتة محمد الصالح، " أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 11.

³ فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، الطبعة الثانية، (الجزائر: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009)، ص: 81.

- قد يكون حجم المؤسسة صغيرا نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فالمفهوم هنا نسبي، وقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، لكنها تكون صغيرة من حيث الاستخدام، والموجودات، والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها، وكبيرة في موجوداتها ومبيعاتها؛
- درجة منخفضة من المكيئة، وتقسيم العمل.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه: إن استخدام المعايير الكمية للحصول على مختلف البيانات، والإحصائيات وترجمة المعلومات، التي تفيد في معرفة وضعية المؤسسة أو تصنيفها (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة)، وأثرها على الاقتصاد وكذا اتخاذ القرار المناسب بشأنها، هو أكثر وضوحا ودقة من المعيار النوعي. لكن مع التغيرات التكنولوجية الحاصلة والتسارع الزمني الذي نشهده قد تزيد أو تنقص أو تختفي هذه المعايير ويحل محلها معايير أو معيار آخر.

ثالثا- مختلف تعريف المنظمات العالمية والدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تبيان مختلف الفروقات التي تساهم في معرفة حجم المؤسسة (صغيرة، متوسطة، كبيرة) من خلال الاعتماد على المؤشرات (المعايير) الثلاث الرئيسية: عدد العمال، رأس المال، الحصيلة السنوية، والتي تطرقت لها مختلف المنظمات العالمية والدول والتي سيتم التطرق من خلال مايلي:

أ) المنظمات العالمية: عرفت بعض المنظمات العالمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:¹

1- الاتحاد الأوروبي: عرف المؤسسات الصغيرة جدا التي يعمل بها أقل من 09 عمال، أما المؤسسة الصغيرة فهي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 و99 عاملا، المؤسسة المتوسطة فهي التي يعمل بها 100 و499 عاملا، كما اعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 43 و50 مليون يورو، جاء هذا التعريف لتوحيد الاستفادة من الدعم المالي الذي يقدم لهذا القطاع الذي يعتبر محرك النمو في الاتحاد الأوروبي.

2- الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية USAID: المؤسسة الصغيرة جدا هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال إلى جانب مجموعة من المعايير الأخرى مثل رأس المال والمبيعات.

3- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO: فقد اعتبرت المؤسسة الصغيرة جدا إذا كان عدد عمالها لا يتجاوز 4 عمال والمؤسسة التي عدد عمالها يتراوح بين (5-19) اعتبرتها مؤسسة صغيرة.

في هذه التعاريف نجد أن كل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية، و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ركزوا في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعيار الكمي.

¹ علوي عمار، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف 01، 2010، ص:

4- الكونغرس الأمريكي: إذ يعرف الكونغرس الأمريكي المؤسسات الصغيرة حسب ما صدر في قانون (Act) لعام 1934: بأنها تلك التي تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها مستقلة وليست مسيطرة في مجالها. الأمر الذي يعني بأن صفة السيطرة قد أصبحت لها أهمية في بيان ما إذا كانت المؤسسة تندرج تحت المؤسسات الصغيرة أم لا.¹

5- إدارة الأعمال الصغيرة SBA: عرفت الأعمال الصغيرة بأنها "المؤسسات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، أي أنها تتصف بالاستقلالية، كما أنها تتصف بالتفرد والتميز وعدم الهيمنة في مجال أعمالها".² أما بالنسبة لكل من الكونغرس الأمريكي و إدارة الأعمال الصغيرة، ركزوا في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المعايير النوعية كمعيار الملكية، والاستقلالية.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن المنظمات العالمية تختلف نوعا ما عن بعضها في تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن إيجازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1) يبين: معيار التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمنظمات العالمية.

المنظمة	معيار التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الإتحاد الأوروبي EU	عدد العمال، ورقم الأعمال.
الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية USAID	معيار عدد العمال ومعيار رأس المال والمبيعات.
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	عدد العمال.
الكونغرس الأمريكي U.S. Congress	معيار الاستقلالية والملكية.
إدارة الأعمال الصغيرة SBA	معيار الاستقلالية والملكية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما ذكر أعلاه.

ب) تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية. ففي فرنسا مثلا: يجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)، واستثناء الكبيرة منها. والدول الناطقة باللغة الإنجليزية (كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) لا تزال تحتفظ بالحجم الصغير وتحدث عن المؤسسات الصغيرة (Small Business) فقط، بينما يركز الألمان على المتوسطة...³ على العموم يمكن إعطاء تعريف لهذا النوع من المؤسسات حسب بعض الدول كما يلي:

¹ بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008)، ص: 85.

² فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز -"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006)، ص: 21.

³ Nadine Levratto, Marie-Florence Estimé, "Les PME : Définition, Rôle Economique et Politique Publique", 1^{er} édition, (Bruxelles : Group De Boeck s.a., 2009), p:17.

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها: مؤسسات بإمكانها توظيف عدد هائل من العمال قد يصل إلى 500 عامل وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 DM مليون في السنة¹.
- تتبنى المملكة المتحدة أو بريطانيا اتجاهها آخر في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير المتمثلة في: أن لا يزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه إسترليني (2.2 مليون دولار)، وأن لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 08 مليون جنيه إسترليني، ويمكن أن تصل إلى 07 مليون جنيه أن إسترليني، يقل عدد العاملين في المشروع عن خمسين عاملا أسبوعيا².
- وبالنسبة للتعريف الكندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن: مستثمرات تجارية هدفها الربح، وهي تضم أقل من 900 عامل، بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل، وهذه المؤسسات تمثل 96% من المؤسسات في كندا، أي يقدر بـ 1,4 مليون مؤسسة طبقا لإحصائيات 2004³.
- لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، إلا أنها وضعت بعض المعايير، نخص بالذكر منها قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 3 مليار دولار تونسي وعدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة 10 عمال فما فوق⁴.
- أما التعريف التركي للمؤسسات الصغيرة: هي تلك التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال⁵.
- تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة أساسية على معيار العمالة⁶، والتي تظهر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-2) يبين: تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ¹ أحمد طرطار، "حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8/أفريل / 2010، ص: 10.
- ² رابح خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008)، ص- ص: 27-28.
- ³ شريف غياط، محمد بوقموم، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر -"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009، ص: 46.
- ⁴ المرجع نفسه.
- ⁵ سامية عزيز، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العموم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة ورقلة، جوان 2011، ص: 85.
- ⁶ بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06/ماي/2013، ص: 4.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مؤسسة عائلية حرفية	من 1 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر : بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06/ماي/2013، ص: 04.

ويمكن التمييز بين مختلف المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وردت من مختلف الدول في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3) يبين:مختلف التعاريف الدولية التي وردت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف المؤسسة	معيار آخر	الحصيلة السنوية	معيار رأس المال	معيار عدد العمال	الدول	
صغيرة ومتوسطة	صافي مبيعات أقل من 100 مليون DM	/	/	500 عامل	ألمانيا	من قارة أوروبا
صغيرة	رقم أعمالها 1.4 جنيه إسترليني	/	حجم الأموال المستثمرة لا تزيد عن 8 ملايين جنيه إسترليني	أقل من 50 عامل أسبوعيا	بريطانيا	
صغيرة متوسطة متناهية الصغر	/	/	/	10 إلى 49 عامل - 50 إلى 199 عامل - أقل من 10 عمال	تركيا	
صغيرة ومتوسطة	/	50 مليون دولار على الأقل	/	أقل من 900 عامل	كندا	من قارة أمريكا
صغيرة ومتوسطة	قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 3 مليار دولار	/	/	10 عمال فما فوق	تونس	من قارة إفريقيا
مؤسسة عائلية حرفية صغيرة متوسطة	/	/	/	من 1 إلى 9 عمال - من 10 إلى 49 عامل - من 50 إلى 99 عامل	بلدان جنوب شرق آسيا	من قارة آسيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التعاريف السابقة.

من خلال ما تم التطرق إليه من تعاريف لمنظمات عالمية أو تعاريف دولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن أغلب التعاريف ركزت على المعايير الكمية، باستثناء البعض منها التي اعتمدت على المعايير النوعية،

وأخرى ركزت في تعريفها على نوع واحد فقط هو المؤسسات الصغيرة، دون ذكر باقي الأنواع أو ربط مصطلحي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسق واحد.

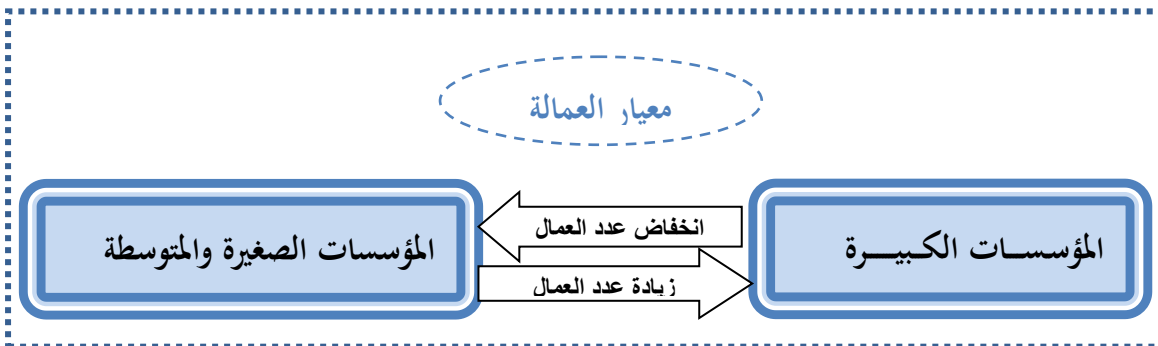
وبالتطرق إلى نظريات المؤسسة **Les Théories D'entreprises** من المدارس الكلاسيكية إلى المدارس الحديثة، نجد أنها تطرقت إلى مفهوم المؤسسة **Le concept D'entreprise** سواء باعتبارها نواة (الحرك الرئيسي الذي يؤثر على الاقتصاد) الاقتصاد، أو اعتبارها أحد الفاعلين في الاقتصاد...، أما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **Le Concept de PME** بكل ما يحمله من خصوصية لم يتم التطرق له ولم يتم استحدثه في النظريات الجديدة، وهنا نقترح دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه النظريات.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه التعاريف هو أنه: لا يوجد تعريف ومفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عدم إنكار وضوح وبساطة المعايير التي تم استخدامها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة المعايير الكمية)، وسهولة استعمالها للدراسة والتحليل، لكن هذه المعايير أحدثت نوعاً من الغموض وأضفت على التعريف عدم الدقة والاستمرارية، حيث نجد أن: أغلب المعايير التي تم إدراجها للفرقة بين أنواع هذه المؤسسات كعدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، والتي تعد أهم المعايير المشتركة بين معظم التعاريف، نعتبرها من وجهة نظرنا غير كفيلة ولا نستطيع الاعتماد عليها مطلقاً في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بمعياري عدد العمال والحصيلة السنوية.

نستند في طرح هذا الإشكال (في كل ما تم التطرق له أعلاه) إلى التناقض بين التعاريف التي تم وضعها وبعض الاحتمالات التي سنذكرها في النقاط التالية:

- **معيار العمالة:** تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من حيث معيار العمالة وفقاً لتقسيم معين، تم اعتماده من قبل كل دولة، منظمة، باحثين، كل نظر لها من جهة معينة. لكننا لا نتفق مع هذا المعيار لفرضية واحتمالية تقلص أو زيادة عدد هؤلاء العمال، ويمكن تفسير ذلك وفقاً للشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1) يبين: احتمالية تغير عدد العمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة

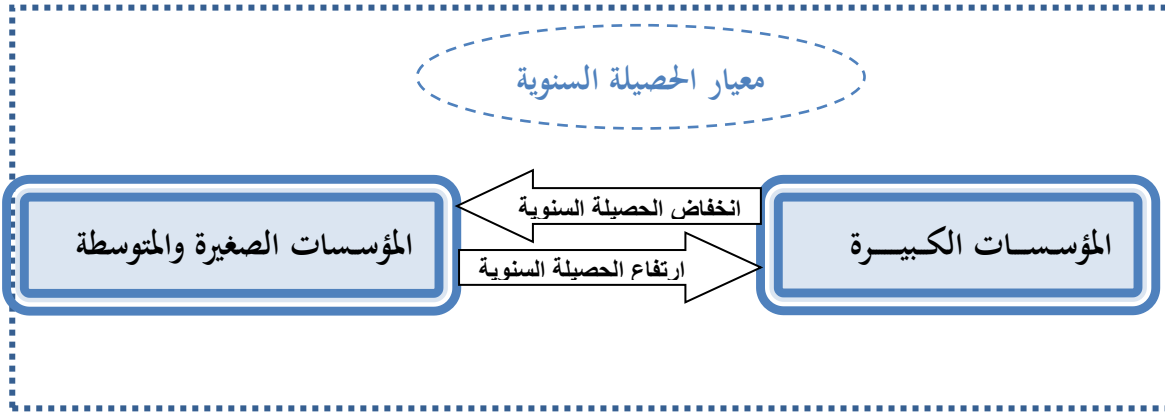
الفصل الأول:.....الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا الشكل يمكن طرح التساؤل التالي: إذا اعتبرنا أن عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد أو العكس. أي إذا افترضنا أن عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد ليصل إلى العدد الذي يتم الحكم من خلاله على مؤسسة كبيرة، في هذه الحالة ما هو تصنيف المؤسسة؟

- معيار الحصيلة السنوية :

عند ممارسة المؤسسات مهما كان نوع نشاطها أعمالها بشكل صحيح محققا للأهداف المرجوة، والتي من بينها الوصول إلى حجم مبيعات ضخم وارتفاع في معدل أو قيمة الحصيلة السنوية. فإذا كانت هذه المؤسسات أنشأت على أساس أنها صغيرة أو متوسطة، وارتفعت حصيلتها السنوية إلى أن وصلت قيمة الحصيلة السنوية التي على أساسها تصنف المؤسسة على أنها كبيرة أو العكس، فهل يبقى هنا تعريف المؤسسات الصغيرة والكبيرة وفقا لمعيار الحصيلة السنوية تعريفا صحيحا ودقيق؟ والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2) يبين: احتمالية تغير معيار الحصيلة السنوية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة

كما يتبادر إلى الأذهان كيف يكون هناك تعريف جامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل الاقتصاد الرقمي ووجود أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل المعايير التي تم استخدامها من الممكن أن تنطبق على هذا النوع من المؤسسات؟.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها: نظرا للنقائص والمشاكل التي كانت تخلقها المؤسسات الكبيرة، زاد التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يملكه هذا النوع من المؤسسات لجملة من الخصائص جعلت منه أكثر القطاعات استثمارا في مختلف أنواعه وتصنيفاته. من خلال ما سبق سيتم التطرق إلى كل من خصائص وتصنيفات هذه المؤسسات كما يلي:

أ) خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض المزايا التنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أهمها ما يلي: ¹
- إن اعتماد المؤسسات المتوسطة والصغيرة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق؛
- تعتمد أغلب المؤسسات على المواد الخام المحلية، مما يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية خاصة؛
- تقوم هذه المؤسسات على الصناعات كثيفة رأس المال نسبيا؛
- سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم الجديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها؛
- مساهمتها في التنمية الإقليمية المتوازنة بانتشارها في جميع المناطق (خاصة الريفية منها).
- كما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية: ²
- نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات؛
- اعتماد إستراتيجية رد الفعل أكثر من الاعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة، رسمية وصریحة؛
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف واحد.
- بالإضافة إلى أنها تتمتع: ³
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة، وذلك في ظل تديني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدرا جيدا للادخار الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال؛
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المؤسسات الكبيرة.
- يمكن إضافة بعض الخصائص التي تعد كذلك من المميزات التي تساهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة:
- بيئة العمل، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكون على الأغلب من طرف مالك واحد ويكون قريب جدا من العاملين، كذلك بالنسبة للعاملين عددهم ليس كعدد المؤسسات الكبيرة، فيكون لدى المالك دراية بعماله سواء من ناحية متطلباتهم أو ما يحفزهم...، فيساهم في خلق بيئة مناسبة تساعدهم في تحقيق أو تطوير

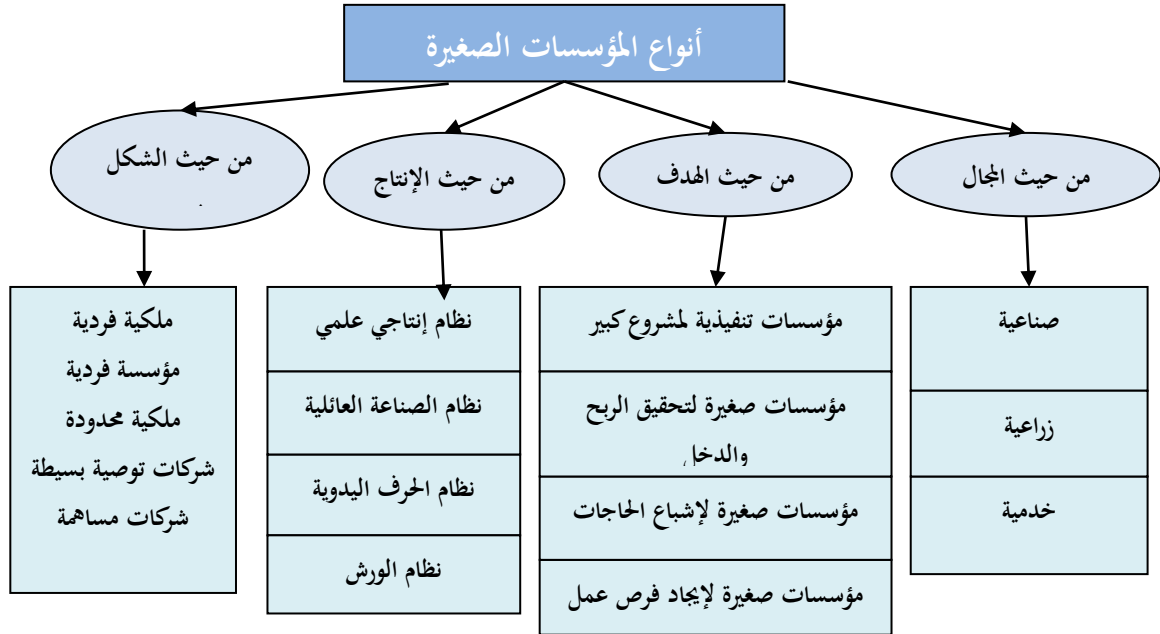
¹ يوسف رشيد، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف 2005، 01، ص: 174.

² حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، جامعة سطيف 2003، 01، ص: 162.

³ سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، (الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2012)، ص- ص: 64-65.

- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والقدرة على تجاوز أي طارئ والمرونة في التعامل مع المستجدات التي تحدث في بيئة العمل الداخلية (لأن الموظف في هذه الحالة يعتبر أهداف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواء في تحقيق الربح والاستمرارية أو غير ذلك من أهدافه)؛
- قد تكون المؤسسات الصغيرة تقدم منتجات أو خدمات بسيطة لكنها تقدم حلولاً لمشاكل حقيقة تأرق أفراد المجتمع، عكس المؤسسات الكبيرة التي قد تنتج سلع كمالية بالنسبة لفئة معينة؛
 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان في نشاط المؤسسات الكبيرة، أي تنتج ما تحتاجه المؤسسات الكبيرة لحصولها على منتجها النهائي؛
 - تحقيق أرباح بمجهودات أقل؛
 - لا تحتاج إلى مساحات كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نظراً لتنوعها ومتطلبات نشاطها.
- فيما سبق نلاحظ أن الباحثين ركزوا فقط على الجوانب أو الخصائص الإيجابية فقط، التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، لكن نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة من النقصان (والتي سيتم إدراجها والتطرق إليها لاحقاً وبالتفصيل في عنصر المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تجعل من المؤسسات الكبيرة أفضل منها، وسيتم التطرق إلى بعض الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الكبيرة عن الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:
- المؤسسات الكبيرة لديها سهولة في الحصول على حاجاتها من البيئة الخارجية، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالتمويل ورأس المال الاجتماعي؛
 - البحث والتطوير، معدلات أو نفقات البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قليلة نوعاً ما مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
 - محدودية نشاط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم انتشار فروعها كالمؤسسات الكبيرة .
- ب - تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل (1-3) يبين: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: بهوم أديب، يونا يوسف حيدر، "دور حاضرات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية - دراسة تطبيقية في الساحل السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص: 247.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة تنقسم من حيث المجال إلى مؤسسة صناعية وزراعية وخدمية، وهناك من يضيف الميدان التجاري، كما يقسمها البعض الآخر من حيث المجال إلى الأنواع 3 الأولى فقط، وهو التقسيم الشائع. وتنقسم من حيث الهدف حسب الشكل إلى مؤسسات تنفيذية لمشروع كبير كالمؤسسات الصناعية، مؤسسات صغيرة لتحقيق الربح والدخل كالمؤسسات الزراعية، ومؤسسات صغيرة لإشباع الحاجات كالمؤسسات التربوية، ومؤسسات تنشأ بغرض خلق مناصب عمل كالمؤسسات الخدمية. كما يبين الشكل أن المؤسسات الصغيرة تقسم من حيث نظم الإنتاج إلى: نظام إنتاج علمي، نظام الصناعة العائلية، والحرف اليدوية، ونظام الورش، كما تنقسم من حيث الشكل القانوني إلى مؤسسات فردية تعود ملكيتها إلى شخص واحد، وشركات محدودة أي يتحمل فيها الشركاء المسؤولية بقدر الحصة التي تم المساهمة بها، وشركة عامة تعود ملكيتها للدولة.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من بقاء القناعة بأهمية المؤسسات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين، لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعة في منتصف السبعينات مع ظهور كتاب شوماخر * Small is Beautiful، فلم تعد هذه المؤسسات الكبيرة تمثل رمزا للتصنيع

* إيرنست فريتر شوماخر Ernst Friedrich Schumacher: مفكر اقتصادي عالمي وإحصائي، اعتبر كتابه "الصغير جميل Small is Beautiful" ضمن قائمة أكثر مائة كتاب مؤثر، طبع بعد الحرب العالمية الثانية بحسب تقدير The Times Literary Supplément في 1995، ويمكن اختصار نظريات شوماخر في التنمية الاقتصادية بالعبارات التالية الحجم المتوسط وتقنية متوسطة.

والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، ليس فقط بسبب عددها وتنوعها، ولكن أيضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية، ومساهمتها في التنمية الجهوية، إكمالها لقطاع المؤسسات الكبرى أو اعتبارها ميدان لتجريب كل ماهو جديد...، ومصدرا للتجديد الدائم للصناعة والتجارة ومثال للتنافسية والديناميكية.¹

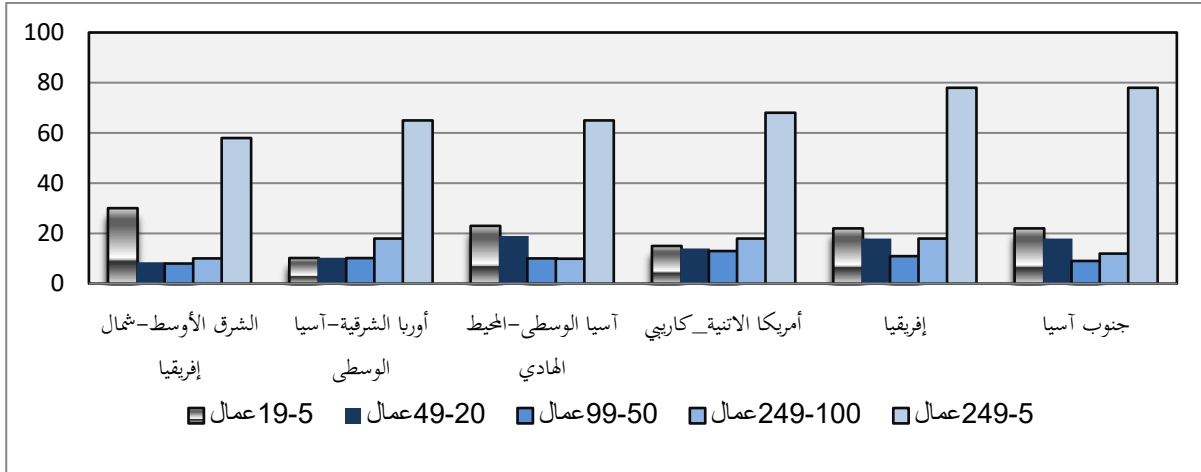
نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع، اتجهت العديد من اقتصاديات الدول إلى انتهاج سياسة تنمية قائمة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضعها ضمن استراتيجياتها وأهدافها التنموية، محاولة منها تشجيع إنشاء أكبر عدد منها وتنويع مجالات انتشارها...، حيث نجد أكبر الاقتصاديات العالمية تعتمد على هذا القطاع بنسبة كبيرة، وتحوي أكبر عدد من هذه المؤسسات. وسيتم توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:²

1-توفير فرص العمالة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في اقتصاديات كثير من الدول، لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى التي أعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الاقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة. والشكل الموالي يوضح متوسط العمالة التي تخلقها المؤسسات حسب فئة الحجم في بعض دول العالم.

¹ زرايري بلقاسم، "العناقيد الصناعية إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، جامعة سطيف 01، 2007، ص: 169.

² علوني عمار، مرجع سابق، ص: 173.

الشكل رقم (1-4) يبين: متوسط حصة العمالة حسب فئة الحجم والمنطقة (%)



Source : Bureau international du Travail Genève, " Les Petites et Moyennes D'entreprises et La Création D'emplois Décentes Productifs", Rapport 4, Première Edition, 2015, p: 4 .

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن متوسطة العمالة يبلغ أعلى مستوياته في كل من إفريقيا وجنوب آسيا بالمؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين (5-249)، تليها أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا وأوروبا، في حين تسجل باقي أنواع المؤسسات المختلفة من حيث الحجم مستويات متدنية في نسبة التوظيف في مختلف المناطق التي تظهر بالشكل. في حين نجد نسبة توظيف فيما يتعلق بالمؤسسة المصغرة أو الصغيرة جدا (5-9) مرتفعة مقارنة بباقي الأنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها حوالي 31% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها آسيا الوسطى وجنوب آسيا بحوالي 24%.

أما باقي أنواع المؤسسات فقد بلغت نسب منخفضة خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين (50-99) حيث كانت أعلى نسبة من هذه المؤسسات في أوروبا الوسطى بنسبة 13%، وأدنى نسبة لها في الشرق الأوسط تقريبا بنسبة 8%، والمؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين (100-249) بلغت أكبر نسبة منها في كل من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية بنسبة 18%، وأدنى نسبة لها في آسيا الوسطى بنسبة 10%.

وبالنسبة للإتحاد الأوروبي نجد: أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة تزود وتحلق وظائف جديدة، حيث توفر ما يقرب 75 مليون فرصة عمل (فهي تمثل 99% من 23 مليون مؤسسة في الإتحاد الأوروبي).¹

من خلال ما سبق يمكن القول أن: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور وأهمية كبيرة في توفير مناصب العمل وتقليص معدلات البطالة، خاصة تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص. فبالرغم من أن للعمل الحكومي أو العمل لحساب القطاع العام أهمية في خلق مناصب عمل مستقرة، إلا أن الحكومة من الصعب جدا أن توفر لوحدها فرص العمل، ولا تستطيع أن تكون المصدر الوحيد للتوظيف، كما أنه لوحظ أن العمل لحساب القطاع الحكومي ليس مصدرا للثراء أو لتكوين الثروة عند الأغلبية منهم (الأمثلة عديدة وكثيرة) والحريه، ولا يساهم

¹ Michele O'Dwyer , "Marketing the SME : Innovation and Approach, First Published", (UK : Cambridge Scholars Publishing, 2009), p:1.

بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية...لذا لا بد من التوجه نحو العمل الخاص الذي يعتبر مصدرا للثرى، فأغلب أغنياء العالم هم رواد وأصحاب لمؤسسات مصغرة، وفتة قليلة جدا من ينتمون إلى القطاع الحكومي.

2 - التوازن الاقتصادي:

إن هذا التوازن يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد بشكل لا يمكن تحقيقه بصورة أخرى، كما أنها تساعد على تقليص وحد من النزوح الريفي، والربط بين التصنيع والمنتجات الزراعية، ويؤدي ذلك إلى تقليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ظاهرة التركيز الصناعي في المدن وتحقيق قدر مناسب من عدالة التنمية الإقليمية، وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي على المستوى الإقليمي والكلبي.¹

فكما تمت الإشارة له سابقا بخاصية سهولة انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتبر التوجه نحو المناطق والاستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة في الأرياف والأماكن التي تعاني من نقص أو عدم وجود حاجيات تلك المناطق فرصة استثمارية جيدة (حيث قام باستغلالها الكثيرين)، لكن يتوفر ويتحقق ذلك في ظل وجود البنية التحتية اللازمة، و ضرورة وجود امتيازات تجلب المستثمر لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة بتلك المنطقة (في بعض الحالات) ، نذكر على سبيل المثال: "صحراء الجزائر" فالإنشاء وإقامة مشروع استثماري صغير أو متوسط بجنوب الجزائر يحتاج إلى بنية تحتية تمكنه وتساعد في تحقيق مشروعه وضمان استمراره دون وجود عوائق كبيرة تحول دون نجاحه، بالإضافة إلى أن المناخ الاستثماري في المناطق الصحراوية غير المناطق الساحلية، لذا لا بد من وجود امتيازات أخرى تحفز المستثمر في المنطقة الصحراوية لا يكتسبها مستثمر آخر في المناطق الأخرى.

وظاهرة عدم التمرکز الصناعي (أو في أي مجال) وتمرکز المؤسسات في منطقة معينة وخاصة المصغرة منها هي في توسع وانتشار مستمر، وهذه الظاهرة منتشرة بصفة كبيرة في أمريكا (إذ تبدأ مشروعاتهم من المنازل الخاصة بهم أو ما يسمى بالمشاريع المنزلية نظرا لتكالييفها البسيطة وأرباحها العالية). لكن هذا لا ينفي أن التمرکز الصناعي أو تمرکز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة في منطقة معينة هو غير نافع أو غير إيجابي من الناحية الاقتصادية، بل بالعكس قد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتكنولوجية المستدامة، نذكر على سبيل المثال: السيليكون فالي Silicon Valley بالولايات المتحدة الأمريكية، السيليكون فالي الصينية شنجن Shenzhen.

3- كفاءة استخدام الموارد المحلية: إن الغرض من إنشاء مؤسسة هو أن تكون فعالة اقتصاديا: لذلك يجب أن تقاس بمقياس الكفاءة،² من حيث المدخلات والمخرجات، فإذا اعتمدنا على مقياس كفاءة المدخلات بالنسبة للمؤسسات نجد أنه لأجل المساهمة في تحقيق ذلك لا بد من استخدام الموارد بكفاءة. وهذا ما أثبتته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن "جل هذه المؤسسات تعتمد على استخدام الموارد المحلية في إشباع الحاجات

¹ شريف غباط، محمد بوقموم، مرجع سابق، ص: 50.

² Peter F. Drucker, Seventh Printing, "Concept of the Corporation", (USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2005), p: 67.

المتزايدة مع السلع الاستهلاكية ، وقد ثبت في عدد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات في البلدان النامية بتقنياته البسيطة كان في بعض الحالات أعلى إنتاجية من المؤسسات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة، وما لم يكن هناك اتفاقيات احتكارية للسيطرة على السوق فإن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقاربها يؤدي إلى زيادة الرغبة في الابتكار والتميز، وإذا ما تم تنظيم وإدارة ودعم هذه المؤسسات بما يكفل استمرار وتنمية هذه الرغبة فإنه يتوقع أن تكون لها قدرة فاعلة في تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية في استخدام الموارد¹. قد يساهم استخدام الموارد المحلية بكفاءة في تقليل التكاليف التي قد تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أنه قد يكون استغلال الموارد المحلية أحد المزايا التي تحقق ميزة تنافسية مستدامة، خاصة في ظل ندرة أو قلة أو اختلاف في بعض الموارد، هذا ما يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

4- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلا تقوم بها هذه الأخيرة، ففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع **Renault** و **Général Motors** وصل إلى 3000،2000 مؤسسة صغيرة على التوالي، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا².

5- **الرفع من مستوى الصادرات:** تحتل الصادرات والتصدير أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يجعل بالنمو الاقتصادي، كما أثبتت العديد من المعطيات أن الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإستراتيجية حققت الكثير من وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات أخرى، لقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها³.

6- تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:

إن المؤسسات ص و م تقوم بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع فإذا ما تم التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا ما تم الربط بين

¹ شريف غياط، محمد بوقمقوم، مرجع سابق، ص: 51.

² علوي عمار، مرجع سابق، ص: 174.

³ المرجع نفسه.

رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة، نجد أن المؤسسات الصغيرة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.¹

7- المساهمة في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي، التي تتميز بها المؤسسات ص و م تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنمية واجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى بعض منها كالآتي:²

- سهولة انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعل التصنيع قريبا من أكبر عدد من السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف أو القطاع التقليدي والمعاصر لتفادي الازدواجية في القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد؛

- انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة محليا.

8- إعداد الرواد (Entrepreneurs) من الشباب وزيادة نسبتهم: إن هذا الإعداد يكون من خلال تطوير الخطط والمناهج التعليمية وبرامج التدريب التي تؤهلهم ليصبحوا رجال أعمال، والاتجاه نحو العمل الحر الخاص وتعظيم فرص النجاح.³

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وهي تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتطورة أو السائرة في طريق النمو، وتولي لها الدول أهمية بالغة فعلى سبيل المثال دولة الهند تعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح التنمية، ولعل أهم المكاسب التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:⁴

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية، وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى (خاصة الدول حديثة التصنيع)؛

- نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات؛

- المساهمة في تلبية بعض الاحتياجات الصناعية الكبيرة خاصة منها المواد الأولية؛

- استعمال التكنولوجيا المحلية في الغالب؛

- توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث الأسلوب الإنتاجي كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة؛

- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية؛

¹ علوي عمار، مرجع سابق، ص: 175.

² المرجع نفسه، ص: 176.

³ بلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص: 93.

⁴ خالد قاشي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 22، جامعة البليدة، جوان 2015، ص: 19.

- توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة؛
 - المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين.
- من خلال ما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن المؤسسات الكبيرة في مضمونها وفحواها، حيث يتم التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة والأنواع الأخرى من المؤسسات من خلال اعتماد ثلاثة معايير أساسية تشترك فيها أغلب الدول والمنظمات العالمية، حيث نجد أن كل من معيار عدد العمال، والحصيلة السنوية، ورأس المال، أهم المعايير التي يتم الاستناد عليها، وبالرغم من اختلاف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة إلا أن لها أثر كبير على الاقتصاد.
- إن أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف عن تصنيفات المؤسسات الكبيرة إلا في بعض الأنواع والتوجهات، خاصة إذا ما تحدثنا عن المؤسسة المصغرة (أقل من 10 عمال). ولا يختلف الباحثين عن أهمية المؤسسات الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسب ميزة تنافسية مضافة على المؤسسات الكبيرة وتغيير الاتجاه بالاستثمار فيها هو تميزها وتفوقها على المؤسسات الكبيرة على الوقوف والصمود أمام مختلف الأزمات، ومن ثم أتت الامتيازات الأخرى التي جعلت منها أساس تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها وفشلها

يعتبر توفر التمويل من أهم المحفزات الأساسية في إنشاء وتحقيق الاستمرارية للفكرة أو المؤسسة، وللحصول هذا التمويل يلجأ أصحاب المؤسسات إلى البحث عن التمويل من مصادره المختلفة التي تختلف باختلاف تطور البلد، وكذا ثقافة إنشاء المؤسسات في ذلك البلد أو تلك المنطقة، وعند إنشاء أو التجسيد الفعلي للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يتعرض صاحب أو مالكي هذه المؤسسات إلى جملة من العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح والاستمرارية لمؤسساتهم، لذا لا بد من النظر في كيفية إزالة هذه الحواجز أو العوائق وتذليلها، وتأمين فرص وعوامل نجاحها. من خلال ما سبق سيتم التطرق لما يلي:

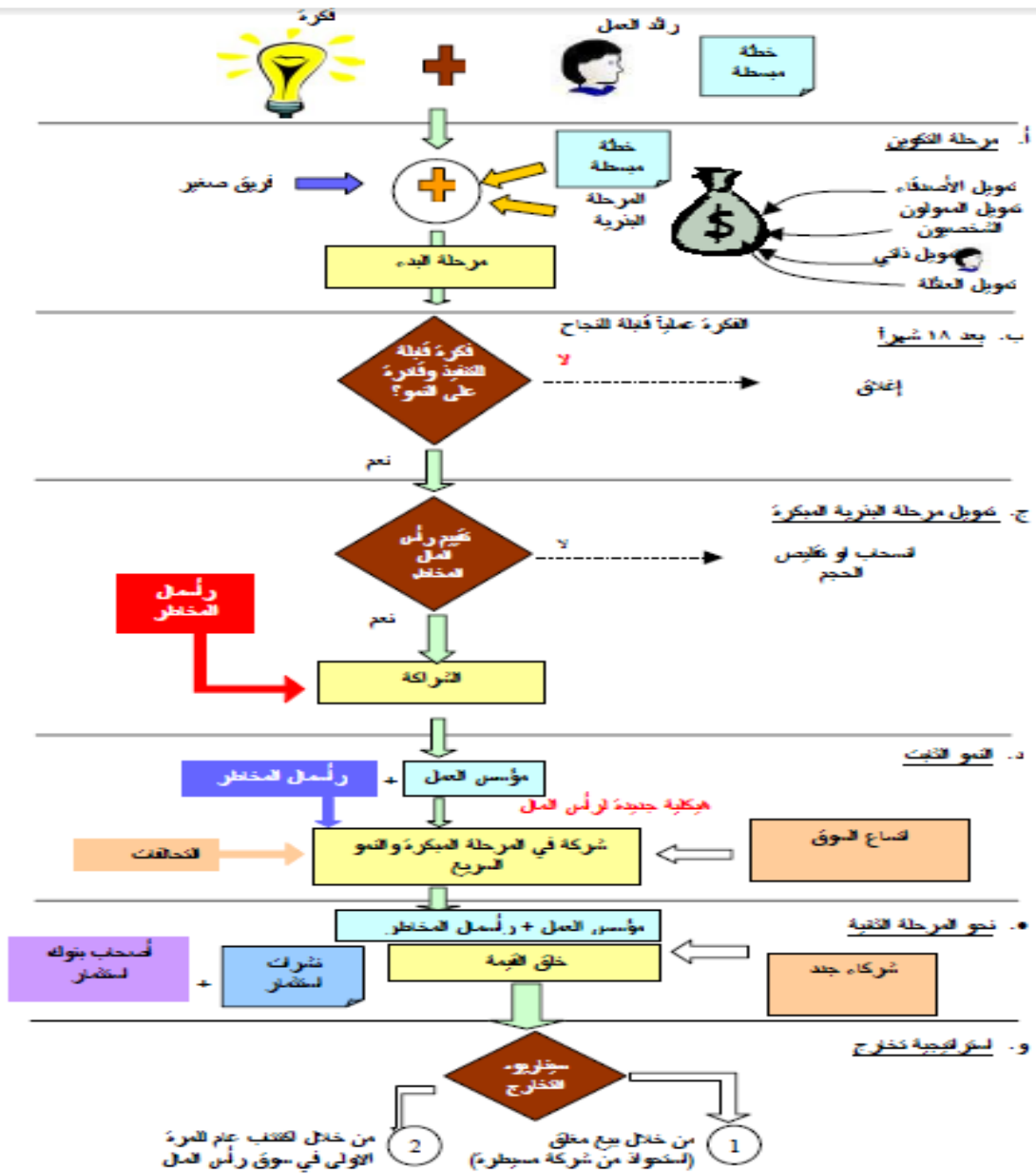
المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك دراسة أجريت على مجموعة من رجال الأعمال والموظفين الحكوميين بالاعتماد على مجموعة من المعايير باستخدام الاقتصاد القياسي، خلصت إلى أن رجال الأعمال يواجهون قيودا مالية تتمثل في عدم توافر السيولة، وأغلب أمواهم التي يحصلون عليها من الميراث والهبة. وعدد كبير من الأشخاص في البلدان الصناعية يفضلون العمل لحسابهم الخاص، لكن كانت أغلب إجاباتهم عن سؤال لماذا لا تكون رجل أعمال؟، أرجعوا السبب إلى نقص رأس المال...، وأن رجال الأعمال يحتاجون إلى الأموال أو التمويل أكبر من أي شيء آخر...، وردا على سؤال عن أشد العقبات التي تواجه نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، أجابوا بأن قيود التمويل تعتبر ثاني عقبة الأكثر شدة.¹

تبدأ المؤسسة بفكرة وتنتهي بإنجازها على أرض الواقع، وطيلة هذه الفترة يتعرض صاحب المؤسسة لعدة عوائق أبرزها العوائق المالية، ففي الغالب لا يمتلك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الابتكارية منها التمويل الضروري لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع (حيث يرتبط الابتكار بالتكلفة العالية ومستوى عال من المخاطر). فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تمويل أنشطتها بالاعتماد على مواردها الداخلية فقط، وإنما تحتاج إلى مستثمرين من بيئتها الخارجية يساهمون في تمويل مؤسساتهم. وبعض أنواع التمويل تختص بمرحلة دون أخرى والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ Blanchflower David, Oswald Andrew, "What makes an entrepreneur?", Journal of labor Economics, vol 16, no 1, 1998, p:31.

الشكل رقم (1-5) يبين: مراحل انجاز المؤسسة ومصادر تمويلها



المصدر: بن سانية عبد الرحمان ، نعاس صلاح الدين، "رأس المال المخاطر كتنقية لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية الجزائرية"، الملتقى الدولي الثالث حول: قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 28-29/ فيفري/ 2017، ص: 425 .

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن رائد الأعمال لما تكون لديه فكرة ابتكاره ما يريد تطبيقها على أرض الواقع يقوم بإعداد خطة مبسطة، ومن ثم يشرك فريق العمل الصغير في هذه الخطة، والتمويل في هذه المرحلة (التي أطلق عليها بمرحلة التكوين) قد يكون تمويلًا ذاتيًا أو من الأصدقاء أو العائلة...، وبعد فترة من الزمن (التي قدرت بـ 18 شهراً في الشكل) تتضح معالم الفكرة وتكون إما قابلة للتنفيذ وقادرة على النمو أو يتم إلغاؤها في حالة غياب أحد البنود الأساسية لتحويل الفكرة إلى مشروع حقيقي، وفي حالة قابلية الفكرة للتحقيق يحتاج تنفيذها إلى أموال قد تكون ضخمة لأن التمويل الذاتي في هذه الحالة قد لا يكفي، فيتم اللجوء إلى أصحاب رؤوس الأموال التي ستغامر بتمويل المشروع التقني أو التكنولوجي وذلك عن طريق تقديم تمويل أولي لصاحب

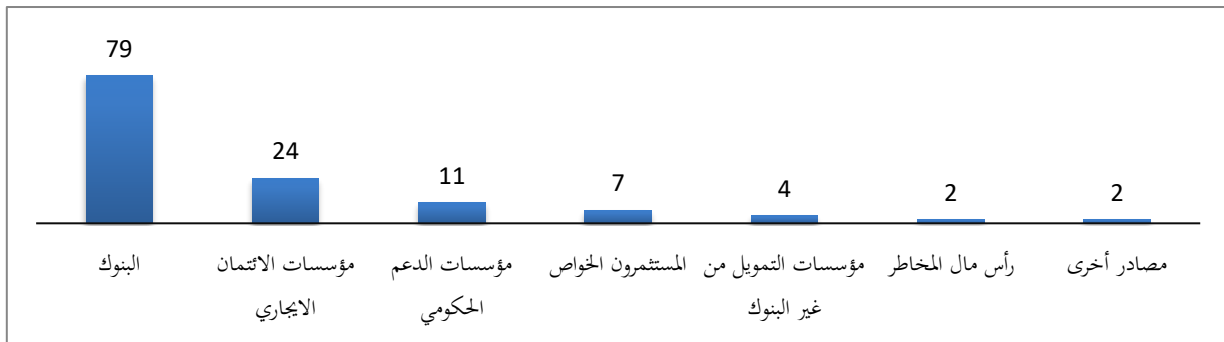
المشروع، "كما حدث مع كبريات الشركات العالمية Microsoft, Intel, Apple، فأشهر مواقع الويب العالمية Google حصلت في عام 1998 على تمويل أولي قدره 100 ألف دولار أمريكي من Andy Bechtolsheim أحد مؤسسي شركة Andy Bechtolsheim أحد مؤسسي شركة "Sun" ثم بعد عام حصلت على تمويل مقداره 25 مليون دولار أمريكي من شركتي رأس المال المخاطر Sequioa Capital و KPCB^{cccxciv}"¹.

وفي حالة عدم الحصول على التمويل اللازم يتم الانسحاب وعدم تنفيذ الفكرة، تعد هذه المرحلة من أشد المراحل خطورة لأنها تعتمد أكثر على نوعية الفكرة وكذا على حامل الفكرة وقدرته على إقناع الممولين والمغامرين للحصول على التمويل اللازم، فهناك العديد من المشاريع لم تنفذ ولم تحصل على التمويل اللازم والمناسب بسبب عدم قدرة صاحب المشروع أو المبتكر على الإقناع أو تقديم الشرح الكافي والمفهوم للفكرة الابتكارية، مما يساهم في تباطؤ في تحقيق المشروع (هذا ما تم الإشارة له سابقاً)، الذي قد يؤثر بدوره سلباً على الملكية الفكرية للمشروع، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة.

وبعد الحصول على التمويل اللازم يتم إعداد ما يسمى ب مخطط العمل **Business Plan** فيقوم بتحديد فيها كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه، الشركاء...، ومن ثم يتم إنشاء الشركة ويتم عرض المنتج في السوق، وبما أن المشروع قائم على فكرة جديدة سيكتسح السوق ويخلق قيمة مضافة، يساهم ذلك بدخول مستثمرين وشركاء جدد، ونتيجة لذلك يتم الاكتتاب لأول مرة في سوق رأس المال، وفي حالة الفشل يتم الغلق أو البيع الذي قد تستحوذ عليه شركة أخرى قد تعيد نهوض المشروع مرة أخرى بإستراتيجية مغايرة وجديدة.

وللتفصيل أكثر في موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن مصادر التمويل (الخارجية) تتعدد وتختلف بحسب تطور وتقدم وكذا لسياسات التنمية في العديد من البلدان، منها من يعتمد على مصادر التمويل التقليدية كالتمويل البنكي، أو الحديثة كالتمويل الجماعي، ورأس المال المخاطر وكذا التمويل الملائكي، والشكل الموالي يوضح نسبة الاعتماد على مختلف أنواع التمويل في العالم:

الشكل رقم (1-6): نسبة الاعتماد على مختلف أنواع التمويل في العالم



المصدر: العايب ياسين، "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص: 318.

¹ بن سانية عبد الرحمان، نعاص صلاح الدين، "رأس المال المخاطر كتنقية لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية-"، الملتقى الدولي الثالث حول قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 28-29/فيفري/2017، ص: 426.

ويمكن شرح بعض مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا ما ورد في الشكل من خلال التطرق إلى مايلي:

أ- التمويل من قبل البنوك (التمويل البنكي): يعد هذا النوع من التمويل أكثر أنواع التمويل شيوعا حيث يشكل ما نسبته 79% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بباقي أنواع التمويل. حيث تمثل البنوك أهم شريك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها غالبا ما تتجه إلى تدنيت التزاماتها الائتمانية تجاه هذا النوع من المؤسسات؛ نظرا لطبيعتها الحساسة تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين البنوك، والتي من شأنها أن تضاعف من حدة العجز والخطر المعنوي من جهة، وتضائل من محفزات منح الائتمان من جهة ثانية، فتتأثر بذلك العلاقة التي تربط بينهما، ومن ثم تنشأ عوائق التمويل البنكي والتي قد تصل إلى حد التخصيص.¹

ومعظم البنوك تفضل المؤسسات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزمة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه.²

إن استخدامات البنوك لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم تتأثر بطبيعة الاقتصاد؛ ففي الاقتصاديات التي تتركز على الأسواق المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات تكون نسبة مساهمة البنوك ضئيلة، كفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل فيها نسبة الاستدانة 28% من إجمالي الخصوم لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تزداد أهمية ودور البنوك في اقتصاديات الاستدانة كألمانيا، النمسا، كندا والجزائر؛ حيث تؤدي البنوك التجارية دورا فعالا في تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو بقروض الاستثمار؛ ففي الجزائر تساهم البنوك بنسبة تفوق 96% من الاحتياجات الإجمالية للاقتصاد، بينما لا تساهم في تلبية احتياجات القطاع الخاص إلا بنسبة 12% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع دور البنوك في تمويل القطاع الخاص بقارة إفريقيا.³

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التمويل البنكي يواجهه عوائق عديدة كعائق الضمانات، أو ارتفاع أسعار الفائدة، أو عدم توفر السيولة الكافية، وهذه العوائق يمكن أن تحد من إمكانية استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا التمويل، لذا لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية سواء على مستوى المؤسسات (مثلا عقد اتفاقيات شراكة) أو الدولة (كتمويل البنوك، أو استحداث مؤسسات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ العايب ياسين، "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص-ص: 265-266.

² سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، جامعة غرداية، 23-24/فيفري/2011، ص: 9.

³ العايب ياسين، مرجع سابق، ص-ص: 268-269.

فيما يخص الضمانات)، مع مراعاة النظام الايكولوجي الذي يتوافق مع كل دولة، للمساهمة في تحقيق فعالية أكثر لهذا النوع من التمويل.

ب- مؤسسات الدعم الحكومي: والتي يقصد بها تلك الهيئات والمؤسسات المتخصصة التي تقدم تمويلا للمؤسسات المتخصصة، وهي تمل المرتبة الثالثة من بين أنواع التمويل الأخرى حسب الشكل السابق بنسبة (10%). وهذه المؤسسات هي التي تقيّمها الدولة أو الجهات المعنية بدعم الأعمال الصغيرة لمساعدة هذه الأعمال، و يتميز هذا المصدر بأنه يوفر قروض ميسرة بشروط تشجيعية، لذلك على العمل الصغير الاستفادة من هذا المصدر للإقراض، ومن مآخذ القروض المتحصل عليها من الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن مبلغ القرض الممنوح من طرفها غالبا ما يكون بمبلغ محدود، قد لا يكفي لتغطية احتياجات العمل مما يستلزم الاقتراض من مصادر أخرى، ومن أمثلة الهيئات الحكومية التي تقدم قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي: ¹

- إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية؛

- مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة في هذه المؤسسات في الهند وإندونيسيا؛

- هيئات الدعم في اليابان؛ هيئات الدعم والتمويل في الجزائر مثل وكالة دعم وتشغيل الشباب وترقية الاستثمار؛

- بنك الإنماء الصناعي، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة نهر الأردن في المملكة الأردنية؛

- الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز الحرفيين في مصر الخ.

ج- التمويل الإسلامي: يلجأ الأفراد أو حاملو الأفكار و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو رواد الأعمال إلى هذا النوع من التمويل، نظرا لما يحمله من مزايا مقارنة عن باقي أنواع التمويل، فهؤلاء الأشخاص في بعض المجتمعات (خاصة الإسلامية منهم) يفضلون هذا النوع من التمويل عن التمويل البنكي مثلا، نظرا لما يحمله هذا التمويل (التمويل الإسلامي) من مزايا أهمها: عدم وجود أسعار الفائدة أو فوائد على القروض والأموال التي يرغبون في الحصول عليها (0%)، وهذا لسببين السبب الأول مادي، والسبب الثاني عقائدي والذي تكون المعاملات فيه مضبوطة وفقا لما تقتضيه الشريعة الإسلامية من أحكام، والتمويل الإسلامي لقي رواجاً واستعمالاً كبيرا في العديد من الدول نذكر على سبيل المثال: ماليزيا وبريطانيا. وفيما يلي سيتم التطرق لبعض صيغ تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

1- صيغة التمويل عن طريق المضاربة:

المضاربة هي عقد بين طرفين يقوم بمقتضاه رب المال (المالك المستفيد) بإعطاء مبلغ من المال للطرف الآخر (المضارب أو المؤسسة الصغيرة) من أجل استخدامه بطريقة متفق عليها يتم بعدها رد رأس المال إليه بالإضافة إلى حصة من الأرباح متفق عليها سلفا ويحتفظ لنفسه بباقي الأرباح. ولا يتحمل المستثمر خسارة

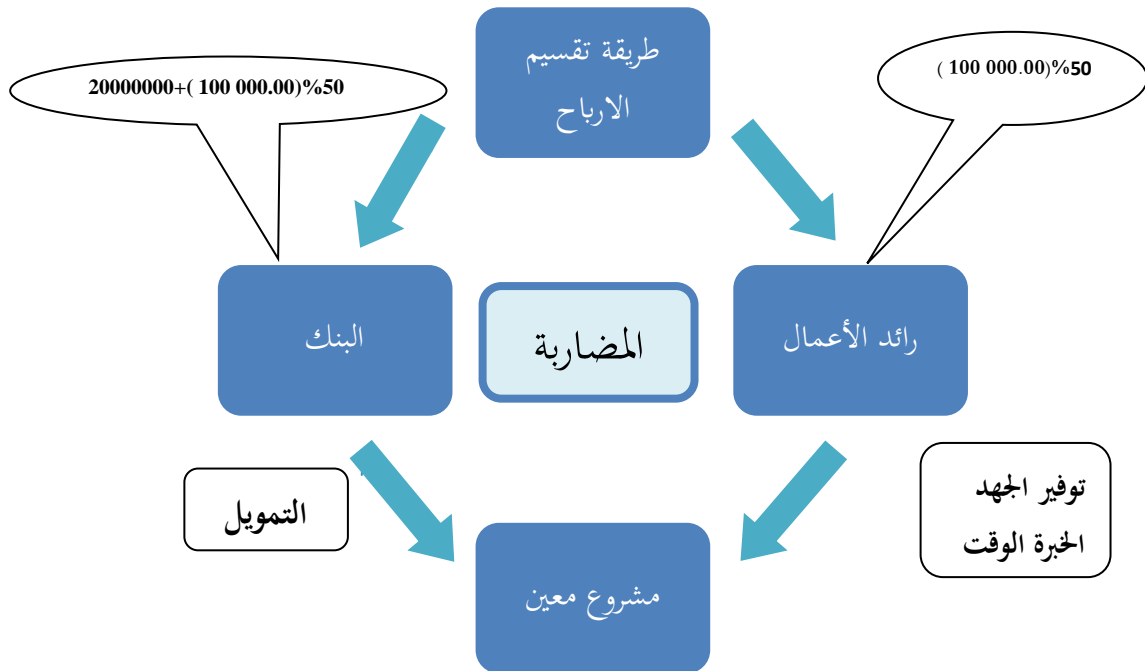
¹ طالي خالد، "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص-ص: 30-31.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجاوز رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته، ولكنه يلتزم بأي خسائر ناجمة عن الإهمال أو إساءة استخدام التمويل، ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل المؤسسات الصغيرة.¹

ولتبسيط أكثر نقوم بصياغة المثال الآتي: نفترض مثلاً أن شخص ما حامل لمشروع معين وليكن لمشروع تعليمي تكنولوجي (برنامج يتم تحميله على الهاتف)، يساعد الطلاب في إعادة وترجمة كل الدروس التي يتلقاها في مؤسسته التعليمية بطريقة مميزة وذكية وبسيطة، يحتاج إلى تمويل، يتجه هذا الشخص إلى البنك الإسلامي ليقدّم له التمويل اللازم، ونفترض أن هذا البنك قرر أن يستثمر بمبلغ 2.000.000 دج في هذا المشروع (الأرقام لا تعبر عن التكلفة الحقيقية للمشروع)، على أن يقوم صاحب المشروع بتوفير الجهد والوقت والخبرة الكافية لإنجاح أو تحقيق المشروع، واتفق صاحب المشروع مع المستثمر (البنك الإسلامي) بتقاسم الأرباح بنسبة 50%، 50%، ونفترض أنه بعد تحقيق المشروع تم تحقيق أرباح بقيمة 1.000.000 دج، في هذه الحالة تكون 500.000 دج من نصيب صاحب المشروع و500.000 دج تكون من مالك المال (البنك الإسلامي) بالإضافة إلى رأس المال الذي تم استثماره ليصبح المبلغ الإجمالي المسدد 2.500.000 دج، وفي حالة الخسارة يقوم بإعادة 2.000.000 بالإضافة مبلغ معين لتقدير الخسارة (إذا ثبت تقصيره) التي قد يكون صاحب أو حامل المشروع المتسبب فيها نظراً لإهمال أو ما شابه...، والشكل الموالي يبسط ما سبق:

الشكل رقم (1-7) يوضح: مثال عن التمويل بصيغة المضاربة



المصدر: من إعداد الباحثة

¹ الأسرج حسين عبد المطلب، " صيغ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي"، دراسات إسلامية، العدد 8، المملكة العربية السعودية، مارس 2010، ص: 5.

2- تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة:

إن تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة تعد من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية وأخذ نواحي تميزها وتفرداها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل ، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل سواء كان ربحاً أم خسارة، حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة علاقة شراكة وليس علاقة دائن بمدين.¹ ومن خلال هذه الإستراتيجية يتم الاشتراك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم كل طرف بنسبة معينة في رأس المال، ويتم تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها بعد تحقيقها، وتحمل الخسائر حسب نسب المشاركة، وهو أسلوب يلائم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لنقص مواردها المالية، وعجزها عن الدخول في بعض المشاريع الاستثمارية لضخامة التكاليف.² بالبقاء في نفس المثال السابق: لكن في هذه الحالة صاحب المشروع أو فكرة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المسؤولية المالية هنا تكون تشاركية من حيث المساهمة في تمويل المؤسسة أو في حالة تحقيق الربح أو الخسارة في المؤسسة، فإذا حققت المؤسسة ربحاً مثلاً بقيمة 1.000.000 يتحصل البنك الإسلامي في هذه الحالة 50.000 دج، وصاحب المؤسسة 50.000 دج.

3- التمويل بصيغة المراجعة أو بيع المراجعة:

هو عبارة عن: بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليها بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول.³ ويمكن أن تستفيد البنوك الإسلامية من هذه الصيغة التمويلية في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصرف يكون غالباً بالتقسيط، تلك الاحتياجات التي تختلف حسب القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال:⁴

- القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة للورش، وكذا تزويدها بالمواد الخام؛
- قطاع المهن الحرة: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء، وتجهيز مكاتب المحامين الخ؛
- القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع سواء من داخل الوطن أو خارجه؛
- القطاع الزراعي: عن طريق شراء الآلات الزراعية ومدخلات الزراعة كالأسمدة والبذور؛
- القطاع الصناعي: عن طريق شراء المعدات الصناعية، أو تزويد المنشآت بالمادة الأولية؛

¹ إبراهيم خليل عليان، "في المفاهيم الاستثمار التمويل التقليدي التمويل الإسلامي"، مؤتمر بيت المقدس الخامس، 2014، ص: 15.

² جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، جامعة مستغانم، 2014، ص-ص: 183-184 .

³ إبراهيم خليل عليان، مرجع سابق، ص: 16.

⁴ سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.iefpedia.com، أطلع عليه يوم: 2016/5/18، على الساعة: 18:40.

- القطاع الإنشائي: عن طريق شراء معدات ومواد البناء للمقاولين.

د- التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:

كل التقنيات التي نراها اليوم **Google, Hotmail, Yahoo** بدأت فعليا من رأس المال المخاطر وهو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار لكنه ذو مخاطرة عالية، تكون نسبة النجاح غير مؤكدة لهذا سمي برأس المال المخاطر، لكن الدعم برأس المال المخاطر يحتاج إلى أفكار قوية غير ضعيفة. وقد استفادت الشركات العالمية في السيلكون فالي من هذا النوع من التمويل، وساهمت في نجاحها وتحقيق زيادات كبيرة ومستمرة فيما يخص توليد فرص عمل، والجدول الموالي يوضح أهم هذه الشركات وتطور عدد العاملين بها في فترات زمنية مختلفة:

الجدول رقم(1-4) يبين: مساهمة رأس المال المخاطر في توليد فرص عمل في بعض الشركات الأمريكية

الرتبة	الشركة	عدد العاملين عند الطرح العام	عدد العاملين
1	Microsoft	1159 سنة 1986	إحصائية 2016-128000
2	Intel	460 سنة 1971	إحصائية 2015-106700
3	Apple	1015 سنة 1980	إحصائية 2016-93000
4	Google	3021 سنة 2004	إحصائية 2016-54000
5	eBay	138 سنة 2004	إحصائية 2015-34600

المصدر: بن سانية عبد الرحمان ، نعاس صلاح الدين،"رأس المال المخاطر كتقنية لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية الجزائرية"، الملتقى الدولي الثالث حول: قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 28-29/ فيفري/ 2017، ص: 425 .

إذ يعد رأس المال المخاطر أحد الأنشطة التمويلية الهامة التي تدفع بريادة الأعمال إلى مزيد من التوسع وتنشيط الحركة الاقتصادية، ويساهم في خلق فرص العمل ودعم وتوسيع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكد الباحثون أن ازدهار الثورات الصناعية والإلكترونيات والمعلومات الدقيقة والتكنولوجيات الحديثة وغيرها من الصناعات يرجع في الأساس إلى تقنية رأس المال المخاطر، حيث أضحت تلك المشروعات بعد سنوات قليلة مؤسسات ناجحة قفز أغلبها إلى مصاف المؤسسات الكبرى التي تغزو منتجات أسواق العالم كافة، أشهرها شركة **Google, Hotmail, Amazon, Facebook, Iphone**، وشركة **Appel** الشهيرة وكذلك شركة **Microsoft** العملاقة وغيرها.¹

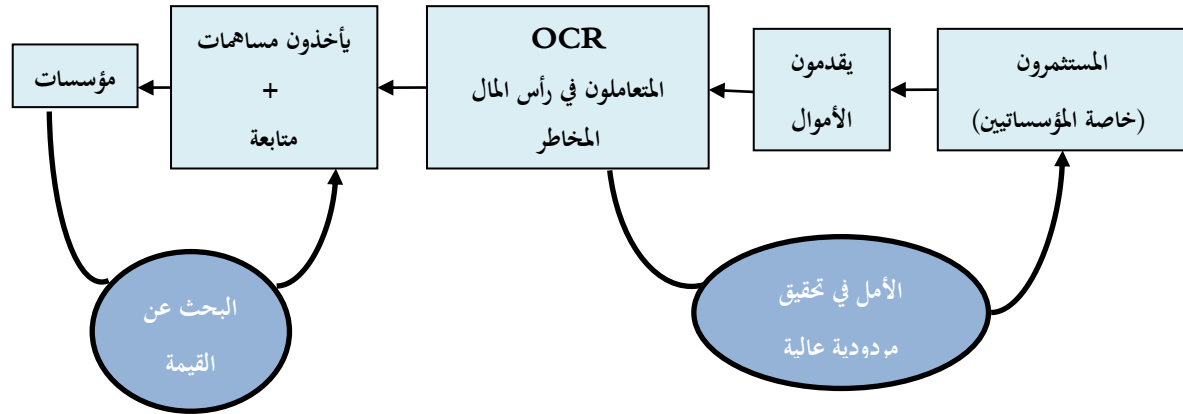
رأس مال المخاطر كما ذكر هو أسلوب من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة، فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطورها، ويمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الادخار العام أو ادخار المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، سلطات

¹ علي دبي، سارة بن التومي، "أثر التفكير الابتكاري على تنمية مهارات القيادة الإدارية في المؤسسة"، الملتقى الدولي الثالث حول: قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 23-24/ فيفري/ 2017، ص: 423.

عمومية) باستثمارها بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع، قد يصل في بعض البلدان كأمريكا من 30 % إلى 40 %¹.

- مبدأ وأساس شركة رأس المال المخاطر: المؤسسات التي تعمل في مجال رأس المال المخاطر تقوم بالاستثمار في المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم المساهمات بالإضافة إلى المتابعة، وبالتركيز على مبدئين رئيسيين هما: البحث عن قيمة مضافة، والرغبة أو الأمل في تحقيق مردودية عالية. والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (1-8): مبدأ وأساس شركة رأس المال المخاطر:



المصدر: طالي خالد، " دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص: 34.

يتميز تمويل رأس المال المخاطر بأنه تمويل مرحلي، يقدم في المراحل المبكرة من حياة المشروع. لكن في الواقع العملي، هو لا يكتفي بالمراحل الأولى فقط، بل يقدم تمويلات في مراحل أخرى. تتمثل معظم التمويلات الممنوحة من طرف شركات رأس المال المخاطر فيما يلي:²

- 1 - 1 تمويل البذرة **Seed Financing** : عادة، هو تمويل بمبلغ صغير يمنح للمقاول الذي لا يكون قادرا على تحويل فكرته إلى خطة عمل، حيث يتم توجيه هذا التمويل للقيام بأبحاث السوق أو دراسة جدوى منتج.
- 1 - 2 تمويل الإنشاء **Financing Start-up**: يحاول التمويل السابق الأبحاث أو التطوير إلى خطة عمل، أما هذا التمويل فيحوّل خطة العمل إلى مؤسسة، يعني مهمته هي تنفيذ المشروع وإطلاق المنتج.
- 1 - 3 تمويل ما بعد الإنشاء **Financing First Stage**: يوجه هذا التمويل إلى المؤسسات التي اكتمل نموها منذ ثلاث سنوات على الأقل، حيث تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى بناء فريق للإنتاج وللتسيير، تطوير هياكل التوزيع والانضمام إلى شبكات تسويق.

¹ عبد الله بلعدي، "التمويل برأس المال المخاطر-دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص: 88.

² أحلام بوقفة، "واقع نشاط رأس المال المخاطر في الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف **Sofinance**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2017، ص: 113.

1 - 4 تمويل النمو Expansion Financing: يوجه هذا التمويل مباشرة إلى رأس المال العامل، أين تكون المؤسسة قد حققت نموا في المبيعات، لكنها لم تحقق ربحية. يتغير دور أصحاب رأس المال المخاطر من دور الدعم المالي إلى دور أكثر إستراتيجية.

1- 5 تمويل الجسر Bridge Financing : هو تمويل مؤقت، يقدم بانتظام للمؤسسات التي تحضّر لتصبح عمومية (العرض العام على الجمهور)، مع وجود هدف أساسي وهو تحسين حصص رأس المال.

1 - 6 تمويل التصحيح Turnaround Financing: تمويل يقدم للمؤسسة التي تعاني من صعوبات مالية وتشغيلية مع نية تحسين أداءها.

هـ- السوق المالية البديلة كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

السوق المالية البديلة هي إحدى الآليات التي وضعت لتنشيط سوق رأس المال وزيادة مساهمته في تعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل احتياجات الاقتصاد، وبإنشاء هذه السوق تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخدمات السوق المالي. دون شروط معجزة مما يساهم في تنشيط ورواج هذا القطاع بتلبية متطلباته واحتياجات تمويله.¹ وقد ظهرت بورصات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جراء النجاح المحقق من الطرف السوق المالي NASDAQ الذي أنشأ منذ 1971، حيث سمح لمؤسسات رأس المال المخاطر بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي تتمتع بقدرات عالية على الابتكار والإبداع التكنولوجي، ولديها إمكانيات واسعة للتطور والنمو في المستقبل ثم انتقلت هذه الأسواق من أمريكا إلى أوروبا، وفي مقدمتها بريطانيا التي قامت بإنشاء السوق المالي Alternative Investment Market AIM سنة 1995 والتي تعتبر أول سوق لرؤوس الأموال متخصصة في تداول وتسعير قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت تطور كبيرا بعد سنة 2000 وخاصة 2005 إذ وصل عدد المؤسسات المسجلة بها إلى 1600 مؤسسة، كما بلغ حجم التداول والمعاملات فيها 61 مليار دولار أمريكي كما أنشأت السوق الثانية الفرنسية عام 1983 والتي تضم جزءا من السوق المنظمة لبورصة باريس أكثر من 320 شركة تتبعها بعد ذلك السوق الجديدة الفرنسية في 28 ديسمبر 1995 والموجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة الفتية المبدعة ذات القدرة الكبيرة على النمو وكذلك بهدف تطوير مهنة رأس مال المخاطر في فرنسا كما قامت سوق Euronext بإنشاء السوق الفرعية المعروفة باسم Alternext سنة 2005 من أجل دعم السوق الثانية والسوق الجديدة وأعطاهما دفعة جديدة تتماشى والتطورات الراهنة وتسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبورصة وتزويدها بالموارد المالية الضرورية لنموها وتطورها وتمكينها من مواجهة المنافسين دون عوائق مالية.²

¹ شوقي جباري، مصطفى لقمان، " السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -"، مجلة التنظيم و العمل، العدد 5، جامعة معسكر، 2016، ص: 9.

² سماح طلحي، "دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، 2013-2014، ص-ص: 199-200.

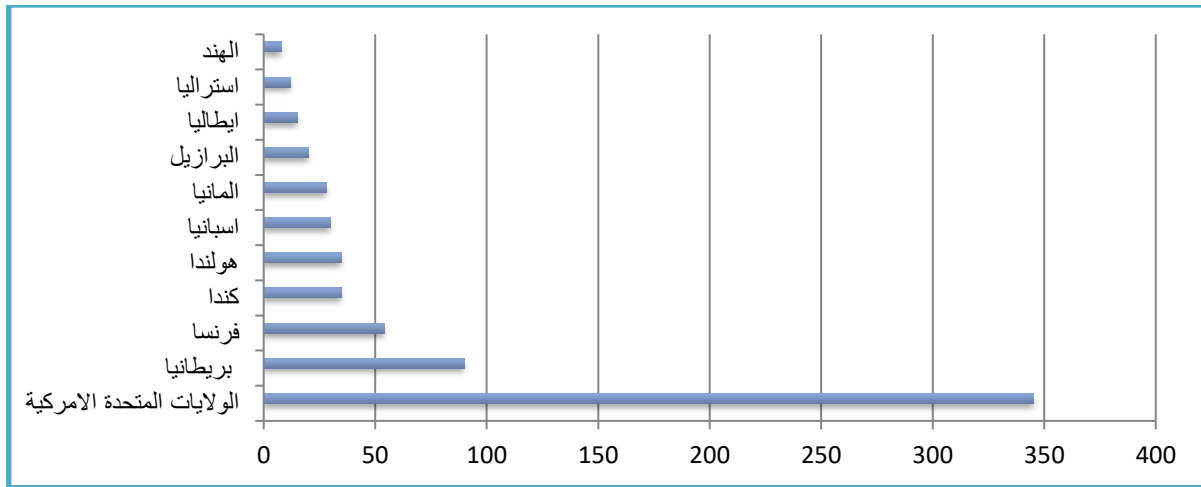
و- ملائكة الأعمال أو المستثمرين الملاك: Business Angels

ملائكة الأعمال هم أصحاب مؤسسات تقاعدوا بعدما قادوا مؤسساتهم بنجاح. يقومون بتمويل المبادرين الشباب في مجال تخصصهم السابق ومرافقهم بخبرتهم وعلاقتهم التجارية، ثم ينسحبون بعد ذلك ليتركوا لهم المجال لإتمام المشوار. وذلك بهدف تحقيق قيم مضافة معتبرة. وهم متواجدون بكثرة في الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك يعود للتحفيزات الضريبية التي يحظى بها الأشخاص في البلدين كما ينطبق الأمر أيضا على العائلات الغنية، كعائلي Whitney و Rockefeller بالولايات المتحدة، وكعائلي Dassault و Lacoste بفرنسا.¹

ز- التمويل الجماعي، التمويل الجماهيري: Crowdfunding

التمويل الجماعي هو الاستثمار العام أو التمويل العام، وهو طريقة جديدة لجمع الأموال، من بين منصات التمويل الجماعي موقع "كيك سارتر **Kickstarter**" في الولايات المتحدة. وهي تطلق معلومات عن طريق شبكة الإنترنت، ويمكن للمستثمرين الاستثمار من خلال هذه المنصة، فقط لا بد أن يكون المشروع جذابا ليتمكن من الحصول على ما يكفي من المال². والشكل الموالي يبين عدد منصات التمويل الجماعي في بعض البلدان:

الشكل (1-9) يبين: عدد منصات التمويل الجماعي في عام 2013 حسب البلد



Source: Firoozmand Shahin, Haxel Philip, Jung Euijin, & al, "State of SME Finance in the United States in 2015", TradeUp Capital Fund and Nextrade Group LLC, March 2015, P :35.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن أكبر عدد لمنصات التمويل الجماعي كان من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 345 منصة، ومن تأتي بريطانيا بحوالي 80 منصة، وفرنسا بـ 55 منصة، وكان أقل عدد المنصات بالهند حيث وصلت عدد منصات التمويل الجماعي بها بـ 10 منصات في سنة 2013.

¹ محمد سبتي، " فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة **Finalep** "، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص: 74.

²Xing Yan, Ge Zhangzhi, Song Wei, "Research on Innovation of Science and Technology Investment and Financing of SMEs in Intellectual Property", Technology and Investment, vol 7, no 2, 2016, p: 36.

ي- التمويل عن طريق الاستغلال الذكي لاختراعات وابتكارات المؤسسة

إن ما يلاحظ حالياً هو توجه جميع المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاعتماد على الابتكار، ومع دخول اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية حيز التنفيذ في العديد من البلدان، أصبح بإمكان المؤسسة الاستمرار في عملية الإبداع والابتكار، لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة أو تطورها (حتى إمكانية تحول بعضها إلى مؤسسات عالمية ذات الحجم الكبير). نذكر على سبيل المثال: شركة Pilvai الكرواتية: وهي عبارة عن منشأة متوسطة متخصصة في الصناعة الصيدلانية بعد أن كانت تمر بمرحلة عصيبة، تحولت بفضل ترخيص براءة الاختراع لمضاد حيوي يعرف تجارياً بـ Phizer إلى شركة متعددة الجنسيات، فقامت الشركة بترخيص براءتها لشركة باسم Azithromyon التي تقوم حالياً بإنتاج وبيع المضاد الحيوي بما يفوق 1,4 مليار دولار سنة 2000 في أنحاء مختلفة من العالم. ولقد سمحت إيرادات الترخيص الضخمة لشركة كرواتيا وبعض بلدان أوروبا الشرقية.¹

تحدث الباحثين عن التمويل وركزوا على مصادرها لكن لم يتكلموا عن أساليب أو طريقة التمويل، أو يمكن القول بأنهم لا يشيرون إلى التمويل الافتراضي والعملة النقدية الافتراضية عبر الإنترنت أو ما يسمى بالبيتكوين، التي لو اعتمدت كيف سيكون الحال سواء فيما تعلق بالمستثمرين أو أصحاب المؤسسات، فالدراسة والعلم والتعرف على مصادر التمويل وحده لا يكفي لا بد من دمج الأساليب والطرق التكنولوجية العالية مع آليات التمويل.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل أهم متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها لعنصر الاستمرارية ولزيادة كفاءتها في النقاط التالية:

1- المالك والمالكون لديهم أهداف محددة:

يقوم مدير العمل أو مالكة بتحديد أهداف واضحة وصریحة لذلك العمل. إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبل: ما هي أهداف المؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة وماذا تعمل؟ ما هي أهدافها في الأمد القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وأن العاملين لم يتناقش معهم ويستوعبونها بما فيه الكفاية، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.²

هذا ينطبق سواء على المؤسسات الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، لكن في حالة المؤسسات الصغيرة يعتبر هذا الأمر في غاية الأهمية لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون أهداف تحقيق النجاح قصيرة المدى، مع الرغبة في تحقيق نجاحات مستمرة ومستدامة على المدى الطويل، وهذه الخاصية الفريدة (التي تأتي من إجمالي الخصائص السابقة) تلزم ضرورة الوضوح والدقة للأهداف لمالك أو ملاك المؤسسة.

2- الحصول على عاملين أكفاء وجذب المتميزين منهم والحفاظة عليهم: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة المطولة للعاملين، لذلك يتطلب الأمر أن تعبر هذه

¹ طالي خالد، مرجع سابق، ص: 39.

² طاهر محسن الغالي، "إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر، 2009)، ص: 37.

الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة الإدارة على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول أفضل ما لديهم من قدرات. إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسة، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل الأموال والمباني والأراضي، بل أصبحت الموارد الغير الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية المؤسسة.¹ وعنصر الكفاءة لا ينطوي فقط على العاملين، كذلك المالك، لذا لا بد أن يكون لدى المدير الكفاءة والقدرة والمهارة اللازمة لحسن تسيير المؤسسة، فأغلب المؤسسات الرائدة والمعروفة عالميا بنجاحاتها ملاكها أشخاص ذوي كفاءة ويوظفون عمال أكفاء.

3- تحديد واختيار الفرص الاستثمارية الجيدة:

الفرصة الاستثمارية هي فكرة جذابة تدفع رائد الأعمال بيداوته لاستكشافها واستبيان مقترح عملي منها يكون قابلا للتطبيق، والمطلوب من رواد الأعمال أن يتبعوا مثل هذه الأفكار وأن يقيموا قابليتها للتطبيق العملي، ثم يتخذوا قراراتهم الاستثمارية من خلال هذه الأفكار، وبالطبع فإن نجاح المؤسسات الجديدة يعتمد بشكل كبير على عملية الاختيار هذه. و أول ما يتبادر إلى ذهن من يريد الدخول في عمل تجاري بعد الاقتناع بأنه قادر على خوض مثل ذلك العمل، ما هو ما النشاط التجاري الذي يفضل أن يخوضه؟ حيث أن معظم الناس يرغبون في الحصول على فرصة استثمارية ذات مخاطرة ضئيلة أي فرصة تتطلب استثمار صغير، وبدون منافسة عليها، وتدر عوائد مجزية وسريعة، ولكن من المؤسف أن مثل هذه الفرص لا توجد من الناحية التجارية، وقابلة للاستمرار من الناحية البيئية. ولذلك يجب على رائد الأعمال أن يقوم بعمليات جمع المعلومات الأولية عن توافر الموارد المطلوبة محليا، وعن أية دراسات استثمارية في هذا المجال...، ومن ثم مناقشتها مع خبراء واستشاريين في تطوير الأعمال، إضافة إلى رواد أعمال حاليين عن الفرص الاستثمارية الواعدة...، وكذا جمع معلومات عن طبقة العمال المهرة المتوافرة...، وبناء على هذه المعلومات يتم تصنيف الفرص الاستثمارية، وبعد ذلك يتم تحليل نقاط القوة والضعف، الفرص المتاحة، المخاطر الكائنة في الفرصة الاستثمارية المحددة.²

ووجود واكتشاف الفرصة الاستثمارية يأتي بعد الدراسة الدقيقة للسوق، بالإضافة إلى أننا نتفق مع قول مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشأ بسبب ميل مالكيها لنشاط معين دون غيره (نظرا لكفاءته في ذلك المجال) لكن يجب أن يكون ذلك موازيا ومكيفا مع احتياجات ورغبات وقدرة المستهلك المستهدف أو الزبون لأجل بناء قاعدة عملاء متينة وتوسيعها والحفاظة عليها.

4- توافر نظام معلومات قوي ومتكامل على المشروعات صغيرة الحجم:

هذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة، بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد تفيدهم في

¹ المرجع نفسه، ص: 38.

² المرجع نفسه، ص- ص: 197- 198.

تكتملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع المؤسسات صغيرة الحجم في المجتمع بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح المؤسسات صغيرة الحجم.¹

وإن عدم توفر ووضوح المصادر التي يتم الحصول من خلالها على المعلومات الكافية واللازمة، من شأنه أن يهدر الكثير من الوقت الذي سينعكس بدوره سلبا على تحقيق ونجاح المشروع.

5- توافر التمويل لدى أصحاب المؤسسات والمصانع الصغيرة:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث أن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة؛ حيث أن الأموال هامة للتطوير والتحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات المصانع طوال فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها. ويفضل أن يكون التمويل الموجهة للصناعات الصغيرة تمويل ذاتي أي أموال أصحاب هذه المصانع المحتجزة من السنوات السابقة، فمشكلة التمويل من المشكلات الأساسية والتي قد تتعرض المصانع الصغيرة أو تتوقف في حالة عدم وجود التمويل الكافي لتمويل كافة الوظائف والعمليات الإنتاجية والتسويقية، وعمل دراسات للسوق باستمرار والتجديد والتطوير والتنوع في المنتجات الأفضل دائما، وكل ذلك لا يتحقق إلا بتوافر أموال ويفضل أن تكون أموال أصحاب المؤسسات بدلا من الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة عالية جدا، حيث لا يمكن تسديد فوائد هذه القروض في مواعيدها مما يحدث تعثر أو حجز ممتلكات أصحاب المشروع الصغير (كما حدث من قبل وما زال يحدث مع أكثر من مستثمر).² حتى وإن كانت المصادر التمويلية قليلة والتمويل قليل لا بد من إدارتها بذكاء، وإن كانت منعدمة لا بد من البحث عنها في مختلف المصادر.

6- مهارات الاتصال وبناء العلاقات الشخصية المستدامة :

فصاحب المؤسسة أو الفكرة إن لم تكن لديه القدرة على الاتصال والتواصل في شرح فكرته، سيخلق ذلك له مشاكل قد تتسبب في عدم إنجاز أو إنشاء مؤسسته ، فمثلا؛ لكي يحصل حامل المشروع على التمويل اللازم لا بد عليه أن يقنع من سيموله. لذا لا بد من أن تكون لديه مهارات اتصالية تساهم في إنشاء مؤسسته، أما بالنسبة لمهارات بناء العلاقات الشخصية المستدامة أو ما يسمى بالرأس المال الاجتماعي، يعتبره رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات أحد العناصر التي تساهم في تحقيق المؤسسات الريادية والابتكارية على أرض الواقع خاصة إذا كانت مؤسسة ناشئة Start-up، أو تحقيق الريادة المستدامة للمؤسسات الريادية القائمة.

كما يمكن اعتبار موائمة توافق القوانين والتشريعات مع إنشاء من أهم أسباب نجاح وتحقيق واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ أمين على عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة -مدخل بيئي مقارن-"، (مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص: 83.

² المرجع نفسه، ص: 81.

المطلب الثالث: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما زال التحدي الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي بها إلى الفشل، هو إمكانية الحفاظ على صحتها المالية، دون أن تهدف بالضرورة إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك إن عوامل الفشل التي تساهم في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف اختلافا كبيرا في البيئة الاقتصادية والتشريعية والتنافسية والاجتماعية والبيئية التي تعمل فيها.¹ فقد أثبتت الدراسات أن ما نسبته 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفشل في سنوات الأولى من إنشائها، ويمكن حصر أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:²

أ- عدم أهلية أو جدارة الإدارة:

تتمثل في ضعف الكفاءة وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وعدم إمكانية توظيف الموارد المالية والبشرية في مجالات تعظم مخرجاتها، فضلا عن عدم وجود فلسفة إدارية واضحة المعالم والأبعاد، كما أن المدراء في هذه المؤسسات لا يمتلكون القدرة على تأدية مهامهم بنجاح، حيث يتصف المالك بضعف قدرته القيادية وعدم توفر المعرفة الضرورية لإدارة الأعمال، وإن العديد من مدراء هذه المؤسسات لا يعرفون ما ينبغي اتخاذه واعتماده بهدف تحقيق الكفاءة والنمو في هذه الأعمال.

ب- النقص في الخبرة:

فمن البديهي أن مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما يحتاجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذين يريدون الدخول فيه، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية فيه حيث أن هذه الخبرة تساهم في تفعيل القدرات وتوجيهها نحو خدمة المؤسسة، وزيادة القدرة على الاستقرار في السوق ودراسة وتحليل المتغيرات البيئية المختلفة، كما تعمل على إرساء جزء من دعائم المشروع ونجاحاته المستقبلية خاصة في ظل توظيفها للموارد المتاحة بشكل صحيح، وعليه فإن هذه الخبرة يمكن أن توضح الفرق بين النجاح والفشل. ولذلك اهتمت العديد من الدراسات الإدارية بما يسمى بمنحنى الخبرة حيث أن تزايد الخبرة سوف ينعكس إيجابيا على تحسين الأداء في مجالات متعددة ويحقق النجاحات المتميزة.

ج- ضعف الرقابة المالية:

تتخذ حالات الضعف في الرقابة على الأنشطة المالية مجالات متعددة، ولكن أبرزها هو النقص في رأس المال وكذلك الائتمان غير المرهون أو الموثق أي البيع الآجل للمستهلكين بدون ضوابط وحدود، فعدم تمكن المالكين من تحديد المالية للبدء بالمشروع يهدد ضمان استمراريته.

¹ Laura Bacali, Martine, Théophile Dzaka-Kikouta & al, "Les Défis des PME du Sud et Nord : Vers Leur Développement Durable", (Canada: Presses de L'université d Ottawa, 2011), p: 8.

² فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006) ص: 31، 32، 35.

د - عدم القدرة على امتلاك الريادة:

تعني أن هنالك العديد من المؤسسات قد فشلت وضمحل دورها بسبب عدم قدراتها على امتلاك الصفة الريادية، إذ أن عملية الانتقال إلى الريادة لا تعني بالضرورة القدرة على الضمان الأكيد على تحقيق نجاحات متميزة في الأعمال، فعملية بدء المشروعات بفعاليتها وأنشطتها إنما يتطلب تحقيق معدلات نمو متصاعدة وبالتالي ضرورة اعتماد أساليب واقعية وفعالة مختلفة لضمان حالات التطوير والتنافس، فقد أثبتت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية أن الفاعلية الإدارية في إدارة المشروعات تساهم في زيادة قدرة هذه المشروعات لتبني الريادية الناجحة. والإدارة الفاشلة تبرز من خلال عدة مظاهر أهمها: ¹

1- عدم توازن كمية المخزون وما يصابها من تكديس للمواد أو حدوث نقص بها، وكذلك تجميد رأس المال أو الاحتفاظ بمواد بطيئة الحركة؛

2- المبالغة في منح الائتمان الذي قد يكون غير مضمون في التحصيل بسبب الاندفاع في زيادة المبيعات دون مراعاة التدفقات الحاصلة؛

3- الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وما يصابها من زيادة في المصاريف الغير الضرورية. وهذا بالطبع ناتج عن ضعف أساليب المراقبة للمصروفات؛

4- القدرة الضعيفة على المنافسة: وتعني عدم القدرة على مواجهة المنافسين نظرا للإمكانيات المحدودة أو عدم اختيار الموقع الملائم والجمود في منطقة معينة رغم انخفاض حجم المبيعات، وكذلك احتمالية جهل المتغيرات والمستجدات البيئية وبالتالي عدم القدرة على مجاراتها.

كذلك من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منافسة القطاع الغير الرسمي، هناك مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتمي إلى القطاع الغير الرسمي، لذا لا بد من إضفاء الطابع الرسمي لها لتسهيل الانتقال من اقتصاد غير منظم إلى اقتصاد رسمي. كما يمكن القول أن مشكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعلق فقط بالتمويل و إنما يواجه العديد من المشاكل كما لمشكلة التقنية وضعف التنظيم الإداري ونقص المعلومات.² وغيرها من المشكلات التي وردت يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:** ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.³

¹ جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، "إدارة المشاريع الصغيرة"، (الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2004) ص: 22.

² Bour Amit, Breij Mark, Diop Magatte, & al, " Report on support to SMEs in Developing Countries Through Financial in Termediaries", Dalberg, novemberm 2011, p : 9.

³ بركان دليلة، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGENم ولاية بسكرة-"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18-19 /أفريل/ 2012، ص- ص: 04- 05 .

- المشاكل والصعوبات الفنية والتسويقية: تتمثل في: ¹

- 1- المشاكل والصعوبات الفنية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على رأس المال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تسير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة.
- 2- الصعوبات التسويقية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي:

- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار؛
 - ✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية؛
 - ✓ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق.
 - ✓ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية؛
- انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها. ²

- ضعف الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي:

بالرغم من أن أهم الحواجز التي تعيق نجاح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو رأس المال المادي، إلا أن رأس المال الاجتماعي يعتبر هو كذلك من أهم الحواجز التي تعيق استمرارية هذه المؤسسات، ويمكن القول بأن هذا النوع من الرأس المال يعتر أفضل وأشمل من الدعم المالي التقليدي الذي يمكن أن يحصل عليه مالكو هذه المؤسسات الذي قد لا يكفي أو لا يتوافق هذا التمويل والاحتياجات المالية للمشروع، إلا أن رأس المال الاجتماعي قد يوفر التمويل اللازم خاصة رأس المال المخاطر، الذي تحتاجه بعض أنواع المؤسسات، وهذا النوع من رأس المال يجمع بين التمويل ومجموعة أخرى من الخدمات. ويشير رأس المال الاجتماعي إلى مجموعة من العلاقات الشخصية بين المؤسسات التي من خلالها يتمكن المقاولين من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد اللازمة لاكتشاف واستغلال الفرص التجارية ونجاح المؤسسة...، فهو يخلق فرصا لتبادل السلع والخدمات التي يصعب الحصول عليها في التزام تعاقدية. خاصة إذا تعلق الأمر بالمبدعين فهو يساهم في تطوير العملية

¹ سليمان ناصر، محسن عواطف، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 /فيفري/2011، ص: 9.

² بركان دليقة، المرجع سابق.

الإبداعية¹. وعلى الرغم من حقيقة أن روح المبادرة وصفت في ذلك الوقت بأنها عملية "التدمير الخلاق" إلا أن نظريته جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter * توقعت أن المقاولين الذين يستثمرون أكثر في رأس المال الاجتماعي يتمتعون عموماً بأعلى العوائد المالية. لذا فهناك حاجة ماسة إلى تحديد أفضل الآليات للاستثمار في رأس المال الاجتماعي لتحقيق الميزة التنافسية.² وضعف الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي يؤدي إلى ضعف وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- القدرة على التعامل مع المخاطر: المقاول هو أن يعمل بفعالية في مجال بيئة مليئة بالمخاطر؛ فهو يستطيع توظيف الأشياء الصحيحة ليتعامل مع خطر حالة عدم اليقين، فهو قادر على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف وقادرة على اتخاذ القرارات عندما يفتقر إلى أحد أو العديد من الموارد أو البيانات.³ كما يمكن إضافة الصعوبات التالية:⁴

- تنمية الموارد البشرية: وتتمثل في: عدم توافر الكوادر المدربة في مؤسسات دعم المؤسسات الصغيرة، ضعف الوعي والمهارات الريادية لدى أصحاب المشاريع، ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات المشروع، عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية.

- عدم توافق المعلومات المتعلقة ب: سوق العمل واحتياجاته، فرص الاستثمار؛ الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على المنتجات، الإجراءات القانونية؛ الأسواق الداخلية من ناحية الحجم والقدرة الشرائية، المعارض. مصادر المعدات والتكنولوجيا.

- القيم الاجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر: عدم اهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمؤسسات الصغيرة والترويج لها؛ خلو مناهج التعليم من المبادئ الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والاقتصادية لمساعدة الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مؤسسات صغيرة.

- الوقت اللازم للتسجيل وعدد الإجراءات: فالوقت اللازم للتسجيل وعدد الإجراءات قياسي في السعودية في قصر مدته على مستوى العالم، تأتي بعدها الإمارات لكنها ما تزال مرتفعة جداً في الجزائر والكويت والمغرب وتونس (بين 55 يوماً و 39 يوماً) والإجراءات تتراوح ما بين 4 إجراءات (تونس) و 14 إجراء (الجزائر) .

⁰ جوزيف ألويس شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter) : عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

¹ Redis Jean, Sahut Jean-Michel, "Entrepreneuriat Répété, Capital Organisationnel et Accès au Financement par Capital-Risque", *Gestion 2000*, vol 30, no 4, 2013, p :15.

² Ibid.

³ Hadzima JR, Joseph G, "Seven Characteristics of Highly Effective Entrepreneurial Employees", Retrieved on April, vol 1,2005, p: 1.

⁴ محمود مرسي لاشين، "تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، جامعة سطيف 01، 2004، ص-ص: 119-120.

وقد تم ترتيب البلدان العربية حسب يسر القيام بالأعمال بين 183 بلدا في العالم. وإذا كان أفضل ترتيب لعام 2008 هو سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج ونيوزيلندا،¹ فإن ترتيب البلدان العربية بين دول العالم هو كما يلي:

الجدول رقم (1-5) يبين: ترتيب البلدان العربية حسب يسر القيام بالأعمال

الدولة	الرتبة	الدولة	الرتبة
السعودية	15	عمان	60
البحرين	18	تونس	73
قطر	37	لبنان	101
الكويت	52	اليمن	103

المصدر: لقمان أحمد محمد، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، مؤتمر العمل العربي الدورة 38، القاهرة، 15-22/ماي/2011، ص: 45.

-عدم وجود أجهزة أو برامج لتحليل المعلومات وتحديثها وتبادلها: وذلك مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال في البلدان التي تتشابه ظروفها، وكذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الغرف التجارية والصناعية. فالحاجة إلى الحوافز الغير المالية، كالرغبة في الحصول على معلومات عن السوق تبادل وصقل الأفكار والتعلم من شأنه أن يساهم في إنجاح وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

للحد من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يتم التطرق إلى أهم التوصيات باختصار في النقاط التالية:³ وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم يعزز الإطار القانوني والتنظيمي الفعال للمنافسة، تسهيل وتمكين الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، تعزيز البنية التحتية المالية، والبنية التحتية العامة، تفعيل آليات الدعم الحكومي في جميع الحالات، إدخال إصلاحات قانون العمل، إقامة مراكز للتدريب حيث ينبغي أن تقوم كل هيئة من هيئات القطاع العام بإنشاء مؤسسات للتدريب الخاص، إنشاء مؤسسات ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...، أو يمكن القول باختصار للحد من هذه التحديات هو محاولة دعم وتثمين عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم التطرق لها سابقا.

¹ لقمان أحمد محمد، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، مؤتمر العمل العربي الدورة 38، القاهرة، 15-22/ماي/2011، ص: 45.

² Gemmell Robert M, "Socio-cognitive Foundations of Entrepreneurial Venturing", Doctoral thesis, Case Western Reserve University, 2013, p:18.

³ Mishu Tripathi, Saurabh Tripathi, Rikin Dedhia, "Challenges Faced by Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Sector in India", International Journal of Science Technology and Management, vol 5, no 3, 2016, p:76.

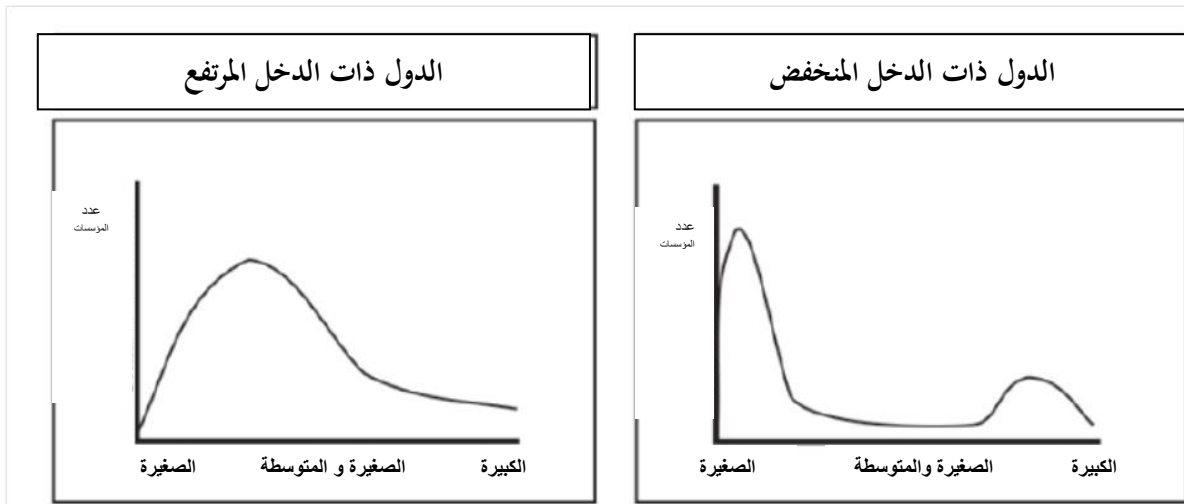
المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة، اتجهت العديد من الدول نحو الاستثمار وتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد منها، رغبة منها في زيادة مساهمتها في خلق مناصب عمل وخلق قيم مضافة، ورفع من قيمة الصادرات، فكانت التجربة الإيطالية واليابانية والكورية أو جمهورية كوريا، والهندية، من النماذج الدولية التي حققت ذلك، وسيتم التطرق لما سبق من خلال العناصر الآتية:

المطلب الأول: التجربة الإيطالية

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو العمود الفقري للاقتصاد في البلدان ذات الدخل المرتفع، وأن هذا القطاع لا يزال أقل تطورا في البلدان ذات الدخل المنخفض، فقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن أكثر من 95% من المؤسسات في منطقة منظمة التعاون والتنمية هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه المؤسسات تمثل نحو 60% من العمالة في القطاع الخاص، وتسهم مساهمة كبيرة في الابتكار، وفي دعم التنمية الإقليمية والاجتماعية حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض.¹ وإن قضية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية، لما تلعبه هذه المؤسسات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.² حيث تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (1- 10) يبين: توزيع المؤسسات وفقا لحجمها في الدول حسب نوعية الدخل



المصدر: مني البرادعي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: «الوسط المفقود» والحصول على التمويل"، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ما وراء الحدود الوسط المفقود، 26 سبتمبر 2016، ص: 4.

¹ Bouri Amit, Breij Mark, Diop Magatte, & al, op-cit, p: 7.

² الأسرج حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مرجع سابق، 2010، ص: 53.

يبين هذا الشكل أن المؤسسات المصغرة، والصغيرة تتوزع بكثرة في الدول ذات الدخل المرتفع (كأمريكا، وفرنسا، إيطاليا، كندا،...) وهي في ارتفاع مستمر ثم تليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تتجه المؤسسات الكبيرة بالنسبة لهذه البلدان نحو التراجع والتناقص في عددها، الذي يختلف من دولة إلى أخرى. في حين تشهد المؤسسات الصغيرة والمصغرة في البلدان ذات الدخل المنخفض توزيع مرتفع مقارنة بباقي أنواع المؤسسات، بينما نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول قليل جدا ويشهد استقرارا في عددها (تغير طفيف)، بينما تشهد ارتفاعا في عدد المؤسسات الكبيرة بها، والتي قد تعبر عن تلك المؤسسات القائمة على القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات.

على الرغم من أن المؤسسات الكبيرة تمثل حصة كبيرة من صادرات الإتحاد الأوروبي إلى أنه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولد نسبة لا يستهان بها من صادرات الإتحاد الأوروبي، إذ أنه في عام 2011 شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 3/2 من إجمالي صادرات الإتحاد الأوروبي، و تمثل 81% من المؤسسات المصدرة خارج الإتحاد الأوروبي.¹ لكنها غير متجانسة تماما سواء من ناحية التصدير أو من حيث عدد المؤسسات². ومن خلال مايلي سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التجربة الإيطالية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في الاقتصاد...، باعتبارها دولة من دول الإتحاد أو تنتمي لمنطقة الإتحاد الأوروبي.

1- التعريف الإيطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد إيطاليا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الإتحاد الأوروبي الذي كان موضعه رقم 96/280/CE لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الإتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم 2003/361/CE، على معيار الحجم وطبيعة العلاقات مع المؤسسات الأخرى، وقد دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005.³ والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ Cernat Lucian, Norman-Lopez Ana, Ana Duch T, & al," SMEs are More Important Than You Think! Challenges and Opportunities For EU Exporting SMEs", Directorate General for Trade, European Commission, 2014, p: 6.

² Ibid.

³ محمد بوقمقوم، معيزي جزيرة، "إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 18-19/أفريل/2012، ص: 2.

الجدول رقم (1-6) يبين: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 الى 09	أقل من 02 مليون يورو	أقل من 02 مليون يورو	لا يمتلك رأس مالها أو حق التصويت بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون يورو	أقل من 10 مليون يورو	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون يورو	أقل من 43 مليون يورو	

المصدر: محمد بوقمقوم، معيزي جزيرة، "إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19/أفريل/2012، ص: 2.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

تعد التجربة الإيطالية من أهم التجارب العالمية والمثيرة للاهتمام، وأن الوصول إلى التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبيرة، فحينما يتميز الاقتصاد الإيطالي بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد في الأساس على مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر.¹ حيث بلغت نسبة المؤسسات ص و م في إيطاليا حوالي 89% من إجمالي المؤسسات، منها الصغيرة (10-49) والمتوسطة الحجم (50-249) بنسبة 9.4% و 1.4% على التوالي، والتي تشمل قطاعي الصناعة وقطاع الإنتاج والخدمات وهذا خلال سنة 2013.² وعلى الرغم من صغر حجم تلك المؤسسات الصغيرة إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالية (مثل السلع الغذائية، المنسوجات، السيراميك، ماكينات المشغولات المعدنية، والمكينات الزراعية وغيرها).³ والجدول الموالي يبين عدد هذه المؤسسات ومساهمتها في خلق مناصب العمل بإيطاليا:

¹ نصر ضو، علي العبسي، "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/ماي/2013، ص-ص: 03-04.

² Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, FERNANDEZ M, & al, "SME investment and innovation France, Germany, Italy and Spain", Maisons-Alfort Cedex, France: Bpifrance (BPI), 2015, p: 61.

³ نصر ضو، علي العبسي، المرجع السابق.

الجدول رقم (1-7) يبين: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الإيطالي من خلال مساهمتها في خلق مناصب عمل

المجموع	المؤسسات الكبيرة ≤ 250	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (50-249)	المؤسسات الصغيرة (10-49)	المؤسسات المصغرة (1-9)	
4 442 452	3 602	21 606	187 514	4 229 730	عدد المؤسسات
100 %	0.1 %	0.5 %	4.2 %	95.2 %	المساهمة (%)
16 722 21	3 488 868	2 088 952	3 341 020	7 803 370	عدد العمال
100 %	20.9 %	12.5 %	20 %	46.7 %	المساهمة (%)

Source : Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M, & al, " SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain", Bpifrance (BPI), 2015, p: 63.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة المؤسسات المصغرة بلغت 95.2% وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي أنواع المؤسسات: الصغيرة (10-49) و المؤسسات الصغيرة المتوسطة (50-249) والكبيرة (≤ 250) حيث بلغت 4.2%، 0.5%، 0.1% على التوالي هذا ما يفسر توجه إيطاليا نحو الاستثمار في المؤسسات المصغرة طبقاً لقاعدة **Small is Beautiful**، ونظراً لبعض الامتيازات التي تشجع التوجه نحو المؤسسات المصغرة (كتكلفة إنشائها المنخفضة، وكذا سهولة تسييرها...)، وتخلق هذه المؤسسات ما نسبته 46.7% منصب عمل، في حين تساهم المؤسسات الكبيرة في الاقتصاد الوطني بخلق مناصب عمل بـ 20.9%، وهي تقريبا نفس نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة 20%، في حين بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12.5%.

3- أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية:

يعود نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى جملة من الأسباب، نذكر منها:¹

- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة، تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرنة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره؛
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرنة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

¹ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي العمود الفقري للاقتصاد في آسيا. فهم يشكلون أكثر من 98% من جميع المؤسسات الآسيوية التي تقدم اثنين من أصل ثلاثة وظائف في المنطقة. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآسيوية تحديات تتمثل في محدودية فرص الحصول على التمويل وعدم وجود قواعد بيانات، وانخفاض النفقات على البحث والتطوير R&D، وعدم كفاية استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقنوات البيع الغير متطورة...، والتي هي من بين الأسباب وراء تباطؤ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.¹

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات، ويتم تعريفها بالاعتماد على معيار أساسين هما: عدد العاملين ورأس المال. إذ تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدد العمال على أنها: تلك المؤسسات التي توظف أقل من 300 عامل بالنسبة للمؤسسات التي تنتمي إلى كل من قطاع الصناعات التحويلية، التعدين، المواصلات، البناء. أما بالنسبة للمؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الصيد، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: تلك المؤسسات التي توظف أقل من 200 عامل، والمؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الغابات تعرف المؤسسات ص وم على أنها: تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل، أما بالنسبة للمؤسسات التي تنتمي لقطاع الخدمات تعرف المؤسسات ص وم بأنها: المؤسسات التي توظف أقل من 200 عامل إلى أقل من 30 عامل. والجدول الموالي يوضح ما سبق مع إضافة معيار رأس المال:

الجدول رقم (1-7): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية

التعريف		التصنيف
قيمة رأس المال	عدد العاملين	
المدفوع أقل من 6.7 مليون \$	أقل من 300	الصناعة التحويلية
المدفوع أقل من 2.5 مليون \$	أقل من 300	التعدين، المواصلات، البناء
		الزراعة
أقل من 16 مليون \$ في المبيعات	أقل من 200	الصيد
أقل من 4 مليون \$ في المبيعات سنويا	أقل من 50	الغابات، والمزارع
يتراوح حجم المبيعات السنوية بين أقل من 25 مليون \$ إلى أقل من 1.6 مليون \$، وذلك حسب نوع قطاع الخدمات.	يتراوح بين أقل من 200 إلى أقل من 30 عامل وذلك حسب نوع قطاع الخدمات.	الخدمات

المصدر: عبد الله ياسين، بن يامين خالد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية "كوريا الجنوبية أمودجا"، مجلة البدر، المجلد 6، العدد 6، 2014، ص: 136.

¹ Yoshino Naoyuki, Taghizadeh Hesary Farhad, "Major Challenges Facing Small and Medium-Sized Enterprises in Asia and Solutions for Mitigating Them", ADBI Working Paper Series, 2016, p: 1.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية:

تعد كوريا الجنوبية من الدول المتحولة اقتصادياً، ففي السابق كانت تصنف ضمن الدول النامية أو اقتصادها يعتمد على إنتاج سلعة زراعية واحدة وهي الأرز، وتعاني من نقص الموارد الطبيعية أو الاقتصادية ومشاكل الفقر والبطالة والتخلف التي خلفتها الحرب الكورية في الخمسينات؛ إلا أنها فيما بعد أصبحت تصنف ضمن الدول المتقدمة (وتحولت من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي جد متقدم)، وهذا راجع إلى تطبيقها لمجموعة من الخطط والسياسات أو البرامج الاقتصادية، التي كان هدفها الأساسي هو الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث كانت تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمن تلك الخطط والسياسات والبرامج التي انتهجتها الحكومة (كوريا الجنوبية) منذ فترة الستينيات من القرن الماضي وإلى الوقت الحاضر.¹ وفقاً لإحصائيات سنة 2006، يوجد في كوريا ما يعادل 03 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تمثل ما نسبته 99.9% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، و تشغل نحو ما يقارب 10.9 مليون عامل أي ما يعادل 87.5% من مجموع القوى العاملة في كوريا، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31.9% من مجموع الصادرات الكورية. وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية يساهم بما يزيد عن 52% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ويوظف 12.6 مليون شخص.² وحسب إحصائيات 2011 كانت نسبة كل صنف أو نوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

الجدول رقم (1-9): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب النوع في كوريا الجنوبية:

كوريا الجنوبية (2010)	
88.1%	المتناهية الصغر
8%	الصغيرة
3.9%	المتوسطة
100%	المجموع

Source: Tasara Majoni, Jephias Matunhu, Billiat Chaderopa,, "SMEs Policies and Challenges: A Comparative Analysis of Zimbabwe and South Korea", International Journal of Scientific and Research Publications, vol 6, p: 380.

من خلال هذا الجدول نلاحظ: بلغ عدد المؤسسات المصغرة أو المتناهية الصغر بكوريا الجنوبية 88.1%، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي أنواع المؤسسات الأخرى، حيث بلغت نسبة المؤسسة الصغيرة 8%،

¹ علي أبو بكر نور الدين، سالمة محمد أبو قرين، "تجارب دولية في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 1، جامعة مصراتة، 2015 ص:93.

² Tasara Majoni, Jephias Matunhu, Billiat Chaderopa,, "SMEs Policies and Challenges: A Comparative Analysis of Zimbabwe and South Korea", International Journal of Scientific and Research Publications, vol 6, p: 380.

والمؤسسات المتوسطة 3.9% كأدنى نسبة، يمكن تفسير ذلك بأن هذا التوجه الكبير نحو إنشاء أكبر عدد من المؤسسات الصغرى كان نتيجة لأهمية هذا النوع من المؤسسات، والخصائص الفريدة التي تتنوع بها هذه المؤسسات مما جعلها تشهد أكبر نسبة إقبال ودعم. والجدير بالذكر أن إجمالي هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.4% من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر ب 52.8% من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يعادل 90% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع، في حين تشكل هذه المؤسسات ما نسبته 99.9% في قطاعي التجارة و الفنادق، و تساهم في التوظيف بنسبة 93.6% و 97.3% على التوالي حسب إحصائيات سنة 2003.¹

المطلب الثالث: التجربة اليابانية

1- تعريف وأهمية المؤسسات في اليابان:

تعرف المؤسسات الصغيرة في اليابان على أنها " المؤسسات التي تشغل أقل من 300 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن 100 مليون ين".² وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.7% من المؤسسات المسجلة باليابان، كما تخلق ما نسبته 70% فرصة العمل وأكثر، وتحقق ما نسبته 50% من القيمة المضافة (في عام 2012)، ولها دور بارز في الابتكار، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاد اليابان.³ ليس من المبالغة القول أن مستقبل الاقتصاد الياباني يعتمد في جزء كبير منه على مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها من السياسات التي تحكمها⁴ والشكل الموالي بين عدد وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف:

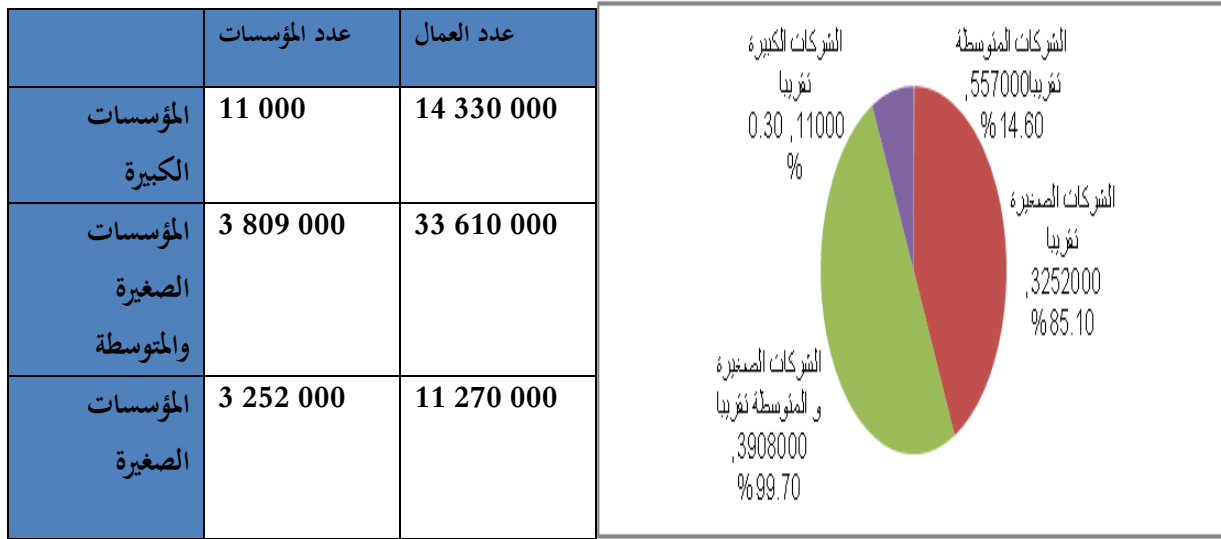
¹ محمد بوقمقوم، معيزي جزيرة، مرجع سابق، ص: 9-11.

² أحيمده مالكية، " محاولة تقييم أداء التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، 2008-2009، ص: 76.

³ The Organization for Small and Medium Enterprises and Regional Innovation , JAPAN, 2012, p: 4.

⁴ Shimizu Kay, "The Role of Small and Medium Enterprises in Japan s Political Economy", Syncretization: corporate restructuring and political reform in Japan, 2013, p:17.

الشكل رقم (1-11): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب الحجم ومساهمتها في التوظيف باليابان

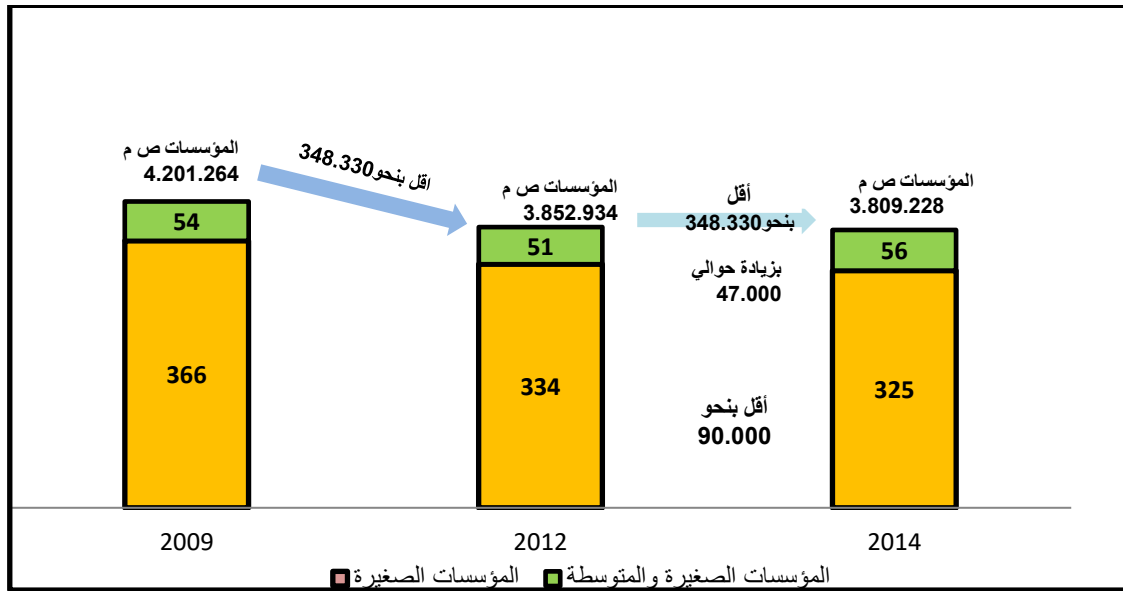


Source : The 53rd Annual Report of Research Office, Small and Medium Enterprise Agency, White Paper on "Small and Medium Enterprises in Japan (Outline)" , April 2016,p: 1.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 3.81 مليون مؤسسة، حيث تتألف من 5656 (0.557) مليون مؤسسة متوسطة أي بنسبة 14.6%، وحوالي 3.25 مليون مؤسسة صغيرة 85.1%. وتعود أعلى نسبة توظيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان 33.61 مليون مقارنة بـ 14.33 مليون بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. من خلال هذا الفرق الشاسع يمكن القول والتأكيد على حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري لليابان.

لكن في الفترة الممتدة ما بين 2009-2014 تميز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان بالانخفاض حيث بعد أن كان عددها يفوق 4 ملايين مؤسسة صغيرة أو متوسطة في سنة 2009 انخفض إلى 3.85 مليون مؤسسة سنة 2012، واستمر في الانخفاض إلى غاية بلوغه 3.81 مليون مؤسسة سنة 2014، والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (1-12) يبين: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان في الفترة ما بين 2014-2009

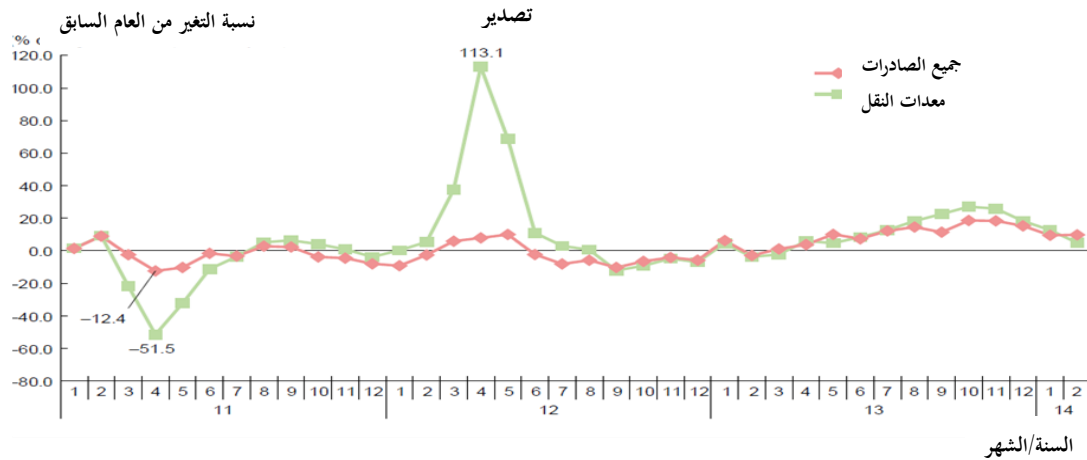


Source : The 53rd Annual Report of Research Office, Small and Medium Enterprise Agency, White Paper on "Small and Medium Enterprises in Japan (Outline)", April 2016, p: 4.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات اليابان:

شهدت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات اليابانية تغيرا وتذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض في الفترة ما بين 2011-2014، حيث شهدت انخفاضا حادا بنسبة -51.5% في شهر أبريل من سنة 2011، وحوالي 23% من هذه النسبة يعود إلى انخفاض مساهمة الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية من معدات النقل حيث انخفضت هذه النسبة إلى 12.4% خلال نفس الفترة، أي بعد زلزال وتسونامي اليابان الكبير الذي حدث في مارس سنة 2011، حيث نتج عن هذا الزلزال خسائر كبيرة، أهمها تدمير بعض المرافق والبنى التحتية التي أدت إلى غلق بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأدى ذلك تراجع الإنتاج بهذه المؤسسات والذي أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات. ثم بدأت نسب مساهمة هذه المؤسسات في الصادرات اليابانية بالتعافي شيئا فشيئا، ما بين الارتفاع والانخفاض الطفيف (مقارنة بشهر مارس 2011)، خاصة في الفترة الممتدة ما بين السداسي الثاني من سنة 2011 و السداسي الأول من سنة 2012، وخلال هذه السنة وبالضبط في شهر أبريل من سنة 2012، شهدت نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع النقل في إجمالي الصادرات اليابانية أعلى المستويات، حيث بلغت 113.1%. وكانت سنة 2013 إجمالا (تقريبا طيلة السنة 2013) أفضل الفترات التي شهدت ارتفاع نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات اليابانية، وعادت للانخفاض الطفيف في نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات اليابانية في الشهر الأول والثاني من سنة 2014. والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (1-13) يبين: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات اليابانية



Source: Association of Trade Promotion for Small and Medium Enterprises National, White Paper on "Small and Medium Enterprises in Japan", 2014, p: 8.

المطلب الرابع: التجربة الهندية

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالهند:

تستند الهند في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموع رأس المال المستثمر الثابت. حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة تلك التي يبلغ حجم رأس مالها المستثمر أقل من 750.000 روبية، أما بالنسبة للمؤسسات المقابلة الباطنية فهي تلك التي لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 1 مليون روبية. لكن بعد التطور التكنولوجي الذي شهدته الصناعة الهندية أدى ببعض الباحثين إلى التفكير في اتخاذ مستوى التكنولوجيا أساساً لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكلما كانت التكنولوجيا المستخدمة بسيطة كلما أمكن اعتبار هذه المؤسسات صغيرة.¹

الهند هي رابع أكبر اقتصاد في العالم والثانية في آسيا، وهي تمثل 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل 32.5% من القوى العاملة المحتملة في آسيا...، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الهندي. فقد حقق هذا القطاع متوسط نمو يقدر بـ 8% سنوياً.² وفيما يلي سيتم التطرق لأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند من خلال مايلي:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند نمواً هائلاً على مدى العقد الماضي، ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد في الهند حالياً أكثر من 48 مليون مؤسسة صغيرة ومتناهية الصغر، وتساهم هذه المؤسسات بأكثر من 45% من الناتج الصناعي الهندي، و40% من

¹ سماح طلحي، مرجع سابق، ص: 35.

²Das Parthajeet, " Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) in India: Opportunities, Issues & Challenges", Great Lakes Herald, vol 11, no 1, 2017, p: 83.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إجمالي صادرات البلاد، وتخلق 1.3 مليون وظيفة كل عام.¹ والجدول الموالي يبين التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مساهمتها في توفير مناصب عمل في الفترة ما بين 2008-2014.

الجدول رقم (1-10) يبين: مساهمة المؤسسات والصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في التوظيف من 2008-2014 بالهند.

السنة	مجموع المؤسسات العاملة (مئة ألف)	توظيف (مئة ألف)
2009 - 2008	393.70	880.84
2010 - 2009	410.80	921.79
2011 - 2010	428.73	965.15
2012 - 2011	447.64	1 011.69
2013 - 2012	447.54	1 061.40
2014 - 2013	488.46	1 114.29

Source: Mishu Tripathi, Saurabh Tripathi, Rikin Dedhia, "Challenges Faced by Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Sector in India," vol 3, no 3, March 2016, p:72.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى في كل من: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد العمال، يمكن تفسير ذلك بالاهتمام الكبير للحكومة الهندية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب ماتم الإشارة إليه سابقا. "والمنتجات والتي يتم تصنيعها من قبل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الهند تتراوح بين التقليدية ومنتجات التكنولوجيا الفائقة...وفي السنوات الأخيرة، حقق قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معدل نمو ثابت أعلى مقارنة بالقطاع الصناعي العام. وفي ظل هذه البيئة المعولة، شعرت حكومة الهند بأن هناك حاجة لتعزيز القدرة التنافسية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقامت بتبسيط الأنظمة والإجراءات، وتسهيل الوصول إلى رأس المال، ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلسلة القيمة العالمية.² وعموما، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة قد تم تفعيله وتمكنت الهند من تحقيق تنوع و نمو صناعي كبير، فالمؤسسات الصغيرة بالهند تتناسب مع البيئة الاقتصادية الهندية في ظل الموارد الشحيحة، والقاعدة السكانية الكبيرة. ولقد ظلت على رأس جدول أعمال جميع الأحزاب السياسية، والمثقفين وصناع القرار منذ الاستقلال.³

ومن بين المنظمات الهامة المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: منظمة تنمية الصناعات الصغيرة، والهيئة الوطنية للصناعات الصغيرة المحدودة، وبنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، ورابطة الصناعات

¹ Mishu Tripathi, Saurabh Tripathi, Rikin Dedhia, "Challenges Faced by Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Sector in India", no 3, March 2016, p-p:71-72.

² Venkatesh Sudha, Muthiah Krishnaveni, "SMEs in India: Importance and contribution", 2012, vol 2, 2012, p: 794.

³ Uma P, " Role of SMEs in economic development of India", Asia Pacific Journal of Marketing & Management Review, 2013, vol 2, no 6, p: 120.

الهندية، إتحاد غرفة التجارة والصناعة الهندية، الغرفة التجارية والصناعية في الهند، المعهد الوطني للتدريب على الإرشاد الصناعي الصغير، الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس الصناعات الصغيرة، إتحاد منظمة المصدرين الهنود، إتحاد رابطات الصناعات الصغيرة في الهند، اتحاد سيدات الأعمال في الهند، المجلس الهندي للصناعات الصغيرة، المعهد الهندي لريادة الأعمال، المعهد الوطني لريادة الأعمال وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، ومعهد تعزيز وتدريب أصحاب المؤسسات الصغيرة.¹ ومن بين مؤسسات التمويل المعروفة والناجحة في الهند بنك ICICI. "وهو ثاني أكبر بنك في الهند من حيث الأصول ومن حيث القيمة السوقية، وأكبر بنك في القطاع الخاص في الهند، ويستخدم ابتكارات وحلولاً تكنولوجية لتسهيل عملية التمويل، وله عدة فروع (3820 فرع) تتوزع على المستوى المحلي أو الدولي.²

2- المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

وبالرغم من كل ما سبق، لا تزال هذه المؤسسات تعاني من العديد من العوائق، فالبعض يواجه تحديات الائتمان والتمويل، والبعض الآخر يكافح من أجل مواجهة البيئات التنظيمية الصارمة³. تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الهند العديد من المشاكل، نذكر أهمها فيما يلي: ⁴ غياب الائتمان المصرفي الكافي بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب، الافتقار إلى مدخلات البنية التحتية والدعم المصرفي، رأس المال والمعرفة المحدودة؛ انخفاض القدرة الإدارية، انخفاض العائد على الاستثمار، عدم وجود التكنولوجيا المناسبة، انخفاض الإنتاج والإنتاجية، استراتيجيات التسويق الغير فعالة، عدم تحديد أسواق جديدة، عدم كفاية إمدادات الطاقة، وإمدادات المياه، ومرافق النقل، عدم وجود مرافق تخزين كافية، نقص المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب، نقص اليد العاملة الماهرة والمدربة.

¹ Venkatesh Sudha, Muthiah Krishnaveni, op-cit.

² Nakul Parameswar, Swati Dhir, Sanjay Dhir, " **Banking on Innovation, Innovation in Banking at ICICI Bank**", Global Business and Organizational Excellence, vol 36, no 2, 2017, p: 7.

³ Mishu Tripathi, Saurabh Tripathi, Rikin Dedhia, op-cit , p-p:71-72.

⁴ Rajesh Mehra, Nishtha Prakash, " **Micro, Small And Medium Enterprises And The Development Of Indian Economy**", International Journal of Informative & Futuristic Research, vol 2, no 9, May 2015, p: 3380.

الخلاصة:

- من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم العناصر التي توضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءاً من المفهوم إلى غاية عرض بعض التجارب في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استنتاج مايلي:
- شهد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة توجهات واختلافات (باحثين، منظمات علمية، حكومات بعض الدول...) من ناحية المعايير المعتمدة في تعريفها، لكن أغلبهم اعتمد على معيارين أساسيين وتطرقوا لها في مختلف تعاريفهم كمعيار عدد العمال والحصيلة السنوية؛
 - تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة بالرغم من أنه يشوبها جملة من النقائص جعل من الاستثمار في هذا القطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أحد أهم أولويات تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة؛
 - نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بها جعلها في بعض الأحيان تتفوق على المؤسسات الكبيرة والتي أدى بهذه الأخيرة إلى التراجع والنقصان خاصة في بعض التجارب الرائدة؛
 - يعتبر التمويل حافز وعائق في نفس الوقت يؤثر على مدى نجاح فكرة إنشاء المؤسسة أو استدامة واستمرارية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. تتعدد طرق تمويلها من تقليدية إلى حديثة ومستحدثة، وتختلف حسب مراحل إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
 - لتحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحاً لا بد أن تتوفر جملة من المعايير التي تساهم في ذلك، من أهمها توفر المهارة والقدرة والكفاءة اللازمة لإنجاح المشروع سواء لمالك (مالكي) المؤسسة أو العاملين؛ فبعد أن كان التمويل المؤثر الأول والرئيسي في مدى نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجع نوعاً وأضحى عنصر الكفاءة في التسيير أكثر حدة من التمويل، بالإضافة إلى عنصر ضعف البيئة التنظيمية؛
 - ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل التجارب الأربع التي تم عرضها في خلق مناصب عمل والرفع من قدرتها التصديرية، وإجمالاً في تطوير وتحقيق نمو اقتصادي في البلد.

تمهيد:

في عالم شديد المنافسة والتغير أضحي الابتكار الأفق الجديد الذي تسعى كل من الدول والمؤسسات بلوغه وتحقيقه، ولمواكبة أو قيادة التغيير والتطوير على المستوى الكلي أو الجزئي أصبح لزاما وضع إستراتيجية محكمة ذات آفاق واعدة تهدف إلى حوكمة صناعة الابتكار، وكذا محاولة التفكير خارج الصندوق من خلال تشجيع التفكير الحديث والابتعاد عن التفكير التقليدي على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، للإتيان بما هو جديد و جعل كل شيء يبدو أفضل، سواء بالنسبة للمنتجات أو طريقة عمل أو طريقة تسويق جديدة.

الابتكار هو الاقتصاد، فهناك تداخل كبير بين الاقتصاد والابتكار فقد أصبح الابتكار يعبر عن المستوى الاقتصادي للبلد، لأن بعض المؤشرات التي تحلل الجوانب الاقتصادية لاقتصاد دولة ما، هي نفسها المؤشرات التي يقوم عليها الابتكار. ورغم اختلاف مجالاته وأنواعه إلى أن أهميته واحدة، فالابتكار ينبع ويتم تبنيه من أشخاص، مؤسسات، ودول ريادية الخ. ولكي يفتح الأفق للأفكار وللحلول الجديدة نحو التطبيق الحقيقي لها وتحقيق الريادة سعت بعض الدول إلى توفير نظام إيكولوجي وبيئة آمنة تحفز وتشجع الابتكار.

من خلال ماسبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تتمثل في:

لإعطاء نظرة شاملة حول المفاهيم الأساسية للابتكار، سيتم التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالابتكار بالإضافة إلى أنواعه ومراحله ومجالاته، وأهميته ودوره في الاقتصاد العالمي، بإدراج كل ما سبق في المبحث الأول الموسوم ب: الإطار المفاهيمي للابتكار، وسيتم التطرق إلى مختلف مصادر وأنواع ومؤشرات قياس الابتكار كمبحث ثاني، وكذا نشر وتبني الابتكار وتطبيقات إدارة الابتكار في المنظمات كمبحث ثالث، والتطرق إلى بعض التجارب الدولية في الابتكار كالتجربة الإيطالية واليابانية والكورية والهندية، في المبحث الرابع الموسوم ب: تجارب دولية في مجال الابتكار.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار

الابتكار ينطلق ويثيق من مجموعة من الأفكار الجديدة والمميزة، التي تساهم في خلق قيم مضافة، تنعكس إيجاباً على كل الأصعدة. ورغم تعدد مجالاته واختصاصاته وتداخله مع المفاهيم الأخرى، وجهات تبنيه إلا أنه يبقى له دور وأهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد العالمي ودفعه نحو التقدم المستمر. من خلال ماسبق سيتم التطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: تعريف الابتكار والمفاهيم المتعلقة به

أ- تعريف الابتكار

الابتكار هو ترجمة لكلمة (innovation) والذي يترجمها البعض كبيت دراكر بالتجديد والريادة (innovation and Entrepreneurship)*. ¹ فالابتكار هو مصطلح مجرد وغامض للكثيرين،² فيما سبق كان الابتكار يعبر فقط عن المجال التكنولوجي، لكن حالياً أصبح الابتكار ضمناً أو ظاهرياً في كل المجالات. وقد تطرقت مختلف الأدبيات النظرية إلى تعريفات مختلفة للابتكار، حيث عرف الابتكار على أنه:

– التنفيذ الناجح للأفكار الإبداعية داخل المنظمة.³

من خلال هذا التعريف نلاحظ: أنه تم التطرق إلى الفرق بين كل من الإبداع والابتكار والتفكير الإبداعي والإبداع بصورة غير مباشرة، و اقتصر هذا التعريف على الابتكار داخل المنظمات مع العلم بأن الابتكار قد يكون داخل المنظمة أو خارجها، لذا نعتبر هذا التعريف للابتكار مختصر جداً وغير ملم بكافة جوانب الابتكار. – تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفات التكنولوجية التي تؤدي إلى تغيرات في المنتج، في أساليب الإنتاج وفي التنظيم.⁴

وفي هذا التعريف تم التركيز على مرحلة التنفيذ والتطبيق التي تحدث تغييراً أي أن كل ما ينفذ ويطبق من أفكار يعتبر ابتكاراً، وبالتركيز على الجانب التكنولوجي فقط، هنا يقع الخلط بين الابتكار بشكل عام والابتكار التكنولوجي.

– عملية عقلية ديناميكية تتطلب أن يكون التفكير الابتكاري أحد مدخلاتها لتطوير أفكار جديدة أو خلق استخدامات جديدة للمنتجات القائمة، مع التأكيد على أن التجديد يجب أن يكون شيئاً أفضل ويمكن وصف

⁴ بيتر فردناند دراكر: كاتب اقتصادي أميركي، أجمع الكل على أنه الأب الروحي للإدارة، هو الذي حدد مفهوم الشركة في تحليله لشركة جنرال موتورز لديه حوالي 42 مؤلف.

¹ نجم عبود نجم، "إدارة الابتكار"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر، 2003)، ص: 17.

² Eric von Hippel, Susumu Ogawa, Jeroen P.J. De Jong, "The age of the consumer-innovator", MIT Sloan Management Review, vol 53, no 1, 2011, p: 27.

³ Hernández Manuel Lorenzo, "Basic Concepts of Innovation and Innovation Management", disponible sur le site: <https://www.etsisi.upm.es/sites/default/files/Avisos/ModuloII.pdf>, consulté le: 22/5/2016, à: 18 : 15

⁴ طرطار أحمد، "حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي المقاولانية- التكوين وفرص الأعمال-، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8/أفريل/2010، ص: 7.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

ديناميكية الابتكار بأنها دورة تدور حول الابتكار والتغيير بحيث لا تكون هذه الدورة خطية¹. ومن خلال هذا التعريف أعتبر في هذا التعريف أن إدخال بعض التعديلات لمنتج معين أو تحسينه أو تجديده هو نوع من الابتكار، وتم التركيز على نوع واحد من الابتكار وهو الابتكار كعملية. وتمت الإشارة إلى مفهوم للابتكار من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه " مجموعة الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح وتطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات ومعدات جديدة محسنة، أو إدخال طرق جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير واحدة من هذه الخطوات"². وفي هذا التعريف نلاحظ أنه تم التركيز على النوع الثاني للابتكار وهو ابتكار المنتج، ووصف المراحل التي يمر بها المنتج المبتكر، لكن تم استثناء البحث والتطوير، ونحن لا نتفق في هذه الاستثناء، ونعتبر البحث والتطوير هو أحد المصادر الأساسية للابتكار، فهناك منتجات مبتكرة تمر وتقوم على نشاط البحث والتطوير أو يعتبر البحث والتطوير أساس الانطلاقة الحقيقية لتحقيق الابتكار. من خلال ما سبق يمكن القول أن الابتكار هو عبارة عن: تطبيق لفكرة جديدة لم تكن موجودة من قبل، يكون منطلقها فكرة ابتكارية سواء كانت تكنولوجية أو غير تكنولوجية، يتم تنفيذها عبر خطوات عملية، وفي النهاية يتم الحصول على ما هو جديد (فكرة، منتج، عملية، طريقة، أسلوب...) أو ما هو مطور، يقوم بحل مشكلة معينة (قد تكون بطريقة إبداعية أو غير إبداعية)، أو يخلق استخدامات جديدة. ويمكن تقديم تعريف مختصر للابتكار بتعريفه على أنه: "تحويل الفكرة الابتكارية أيا كان مجالها إلى ابتكار ناجح، والتي يمكن توضيحها بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1) يوضح: تعريف الابتكار



فكرة ابتكارية

تحويل



تحقيق الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثة

إن أغلب الابتكارات يكون منطلقها الأفكار الابتكارية، والتي تنبع من التفكير الابتكاري الذي يعرف على أنه: " ذلك النوع من التفكير الذي يتسم بالحساسية الفائقة لإدراك المشكلات، ويتميز بالسهولة في

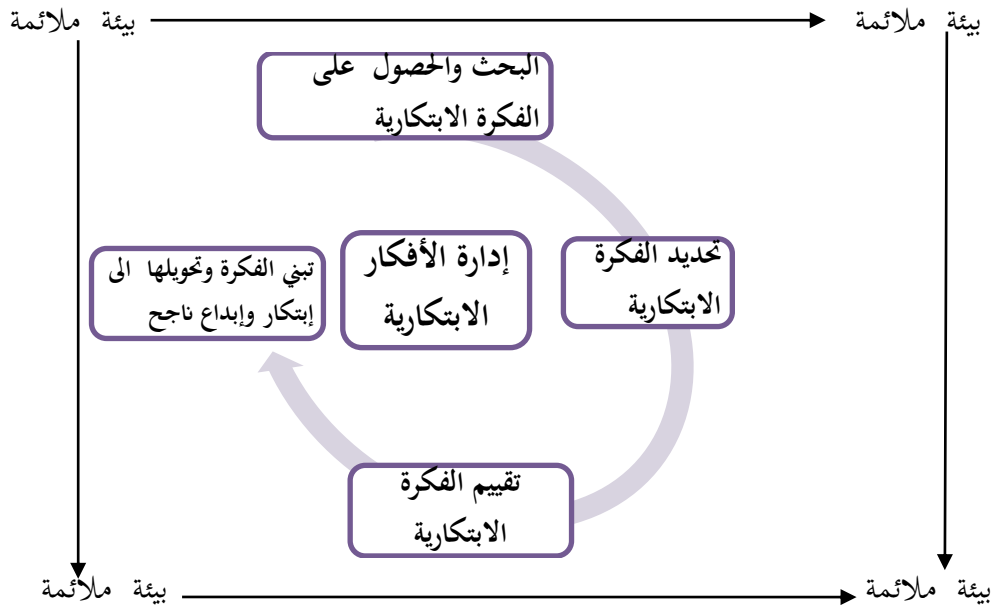
¹ ممدوح عبد العزيز رفاعي، "استراتيجيات الابتكار: طريق الإدارة نحو الابتكار الجذري"، المؤتمر العلمي الأول حول: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، إستراتيجيات الابتكار، كلية التجارة جامعة عين شمس، 11/12/2012، ص: 3.

² شريف غباط، محمد بوقوم، مرجع سابق، ص: 56.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

إنتاج عدد كبير من الأفكار في وقت قصير، كما يتسم بالمرونة، التميز والجدة".¹ فعندما تغيب الأفكار يغيب الابتكار، لأن الفكرة المميزة هي من يتم تحويلها إلى مشاريع ابتكارية ناجحة، وفي ظل توفر البيئة المناسبة والمحفزة تسهل عملية تنفيذ الابتكار، لذا لا بد في تحقيق الإدارة الجيدة والفعالة للأفكار، خاصة الابتكارية منها. وهناك ما يسمى بنظرية إدارة الأفكار (Théorie du Management Des idées) التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الفكرة الابتكارية، والشكل الموالي يبين مراحل عملية إدارة الأفكار الابتكارية، بدءا من البحث والحصول على الفكرة إلى غاية تبني الفكرة وتحويلها إلى ابتكار ناجح.

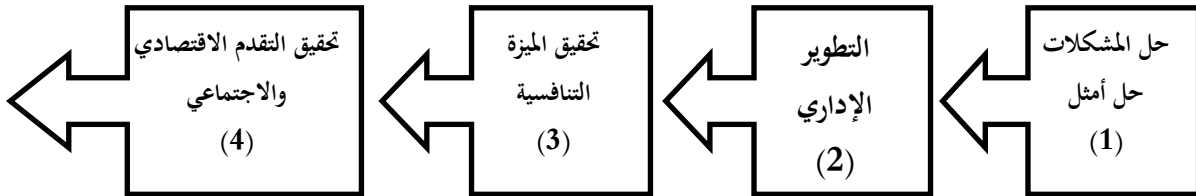
الشكل رقم (2-2) يوضح: مراحل عملية إدارة الأفكار الابتكارية



المصدر: من إعداد الباحثة .

والتفكير الابتكاري له أهمية بالغة، فمن خلاله يتم حل المشكلات بطريقة أفضل، كما يساهم في تحقيق التطوير الإداري، والذي يساهم بدوره في اكتساب ميزة تنافسية والتي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، و الابتكار يتحقق كل ما سبق. و يمكن إيجاز أهمية التفكير الابتكاري في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3) يوضح: أهمية التفكير الابتكاري



المصدر: علي دبي ، سارة بن التومي، "أثر التفكير الابتكاري على تنمية مهارات القيادة الإدارية في المؤسسة"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15 فيفري/ 2017، ص: 250.

¹ علي دبي، سارة بن التومي، "أثر التفكير الابتكاري على تنمية مهارات القيادة الإدارية في المؤسسة"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15 فيفري/ 2017، ص: 250.

ب- الفرق بين الابتكار وبعض المفاهيم.

1- الابتكار والإبداع:

إن الاقتصادي شومبيتر يعد أول من ركز على الإبداع في الاقتصاد وذلك من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي المنشور في 1912، حيث عرف مصطلح الإبداع بأنه: الحصلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه.¹ كما يشير الإبداع إلى أنه: هو إنتاج سلعة جديدة، اعتماد طريقة عمل جديدة، إدخال هيكلية إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة أو الحصول على مورد إنتاج جديد.² مما سبق يمكن القول أن الابتكار هو المرحلة التي تسبق الإبداع، حيث يهتم الابتكار في طرق توليد الأفكار بطريقة علمية ومنهجية. فالابتكار هو التوصل إلى الفكرة الجديدة أولاً، وإلى السوق ثانياً.³ فالابتكار إذن هو الإتيان بشيء جديد، عملية، منتج، حل مشكلة معينة، والجديد هنا يكون غير مألوف ومعروف للغير، على عكس الإبداع والابتكار هو أصل الشيء والإبداع هو مرحلة متطورة من الابتكار. فتكون علاقة الإبداع بالابتكار كالتالي:

الإبداع = تحويل الفكرة الابتكارية إلى عمل إبداعي

2- الاختراع و الابتكار: هناك تداخل كبير بين مصطلحي الاختراع والابتكار، لأن كلاهما يجتمعان في أنهما يخلقان أو ينتجان أو يستحدثان شيئاً جديداً، أو استخداماً جديداً غير مألوف أو غير معروف، لكن الفرق الجوهرى بينهما هو أن الاختراع الإتيان بفكرة أو إنتاج شيء لم يكن موجود سابقاً ولم يكن متعارف عليه سابقاً، على عكس الابتكار الذي يقوم على تطوير فكرة موجودة، وإذا تم تطويره أو إضافة بعض التغييرات لهذا الاختراع أو أصل الاختراع يصبح ابتكاراً، أي الابتكار هو عملية تطوير وتطبيق الاختراع، كتطوير الهاتف والاستمرار في التطوير وظهور أجيال جديدة منه، والشخص المبتكر أو الريادي هنا هو غير المخترع أي أن العلاقة هنا بين

الابتكار والاختراع تكون كالتالي: الابتكار = الاختراع + التطبيق

3- التحسين والابتكار: التحسين هو عملية قد تكون تابعة للابتكار أو مستقلة عنه، أي قد يكون على منتجات مبتكرة أو منتجات تقليدية كما قد يأتي التحسين بعد الابتكار، ويطرأ على المنتجات الموجودة، والتحسين يكون تديريجياً، أما الابتكار قد يكون مستمراً (بإدخال تحسينات تدريجية)، أو جذرياً.

¹ زايد مراد، "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين و فرص الأعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 08-06/ أبريل/2010، ص: 4.

² نجمة عباس، "واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة"، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 61-62، شتاء-ربيع 2013، ص: 213.

³ نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص- ص: 16-17.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

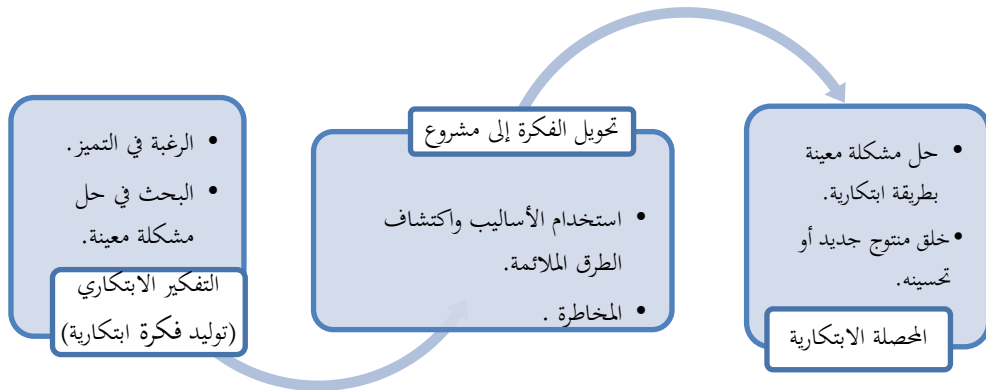
4- الابتكار والتجديد: التجديد هو العملية التي يتم من خلالها استخدام الإبداعات والابتكارات والاكتشافات في تطوير الجوانب التي تستخدم فيها.¹ فالابتكار هو غير التجديد، التجديد هنا هو إحداث تغييرات معينة على نمط أو أسلوب معين على عكس الابتكار الذي يكون جذريا، مثل: «Iphone 1» هو منتج مبتكر قديم وتم تحسينه وتجديده ب «Iphone 2»، والتجديد هنا يكون في نفس معنى التطوير أو بعيدا عنه (يحدث التجديد دون التطوير)، ولا بد أن نشير بأن التحسين والتجديد تقريبا يحملان نفس المعنى. يمكن أن تكون العلاقة بين الابتكار والتجديد كما يلي:

التجديد = الابتكار + التحسين

المطلب الثاني: مراحل الابتكار ومجالاته

أ- مراحل العملية الابتكارية: تنطلق العملية الابتكارية بإيجاد وتوليد فكرة ابتكارية معينة تتعلق إما في الرغبة في تحقيق التميز أو البحث في كيفية حل مشكلة معينة، وذلك من خلال الحصول على مختلف المعلومات والقيام بمختلف الاتصالات المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ومعرفة مختلف مستجدات السوق التي ترتبط بصفة كبيرة بالمنتج الابتكاري أو التحسين المراد تطبيقه، ومن ثم اختيار الأفكار الجديدة والمميزة التي يمكن تطبيقها بالاعتماد على معايير معينة، ومن ثم تأتي مرحلة تحويل الفكرة إلى مشروع من خلال استخدام مختلف الأساليب التي يحتاجها المشروع، ودراسة مستمرة لكل من احتياجات العملاء، المنافسين، التكاليف، المخاطرة، وحصص المبيعات المتوقعة، وتصدر الإشارة أن هناك علاقة جد وثيقة بين المخاطرة والابتكار، فالمنتج الابتكاري يجد ذاته يحوي نسبة كبيرة من المخاطرة (فهي يمكن أن تساهم في تحقيق أرباح وعوائد أكبر من تكلفة المخاطرة)، ومن ثم تتوج هذه المرحلة بمحصلة الابتكار التي تتمثل في الإنتاج الابتكاري ويكون هذا الأخير إما في شكل منتج مبتكر كليا، أو بشكل جزئي. ويمكن تبسيط ماسبق في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-4) يوضح: مراحل عملية الابتكار



المصدر: من إعداد الباحثة.

¹ بلقيدوم صباح، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص: 7.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

ب - مجالات الابتكار: الهدف الأساسي من تبني الابتكار هو حسن استخدام الموارد وبأقل التكاليف، وتحقيق مكانة أفضل من المنافسين، والبحث في كيفية خلق قيمة مضافة للمؤسسة، تمكنها من تعزيز مكانتها وغزو الأسواق الداخلية والخارجية، وتحقيق الفعالية في الأداء، في مختلف المجالات، فالابتكار يمكن أن يكون في مجالات متعددة ومختلفة، نذكرها كمايلي: ¹

- المجالات التكنولوجية وكافة تطبيقاتها وتضم: الأجهزة، والمعدات، والتحسينات عليها؛

- المجالات العلمية: وتضم المجالات الفيزيائية والكيميائية وتشمل ابتكار تطبيقات وأجهزة علمية تخدم المجال العلمي؛

- المجالات الطبية: وتضم كلا من الصحة والطب والصيدلة، ومن أشكالها إنشاء أول صيدلة، وابتكار علاج جديد؛

- المجالات الاجتماعية: من أبرز الأمثلة عليها إيجاد بنك الفقراء؛

- المجالات الصناعية: ابتكار شركة فورد لخطة عمل إنتاجية جديدة ترتبت أثارها على السيارات الفارهة؛

- المجالات التجارية: من أبرز الأمثلة عليها التسوق عبر الإنترنت، وخدمة توصيل المنتجات إلى الزبائن؛

- المجالات السياحية: خلق فرص لجعل دولة أو منطقة سياحية نقطة جذب سياحي، كإقامة المشروعات الريادية الخاصة بتسويق الحميات؛

- المجالات التعليمية والتربوية: هي إدخال شيء جديد على خط الإنتاج التربوي والتعليمي ومنها الأنظمة التربوية الحديثة، وألعاب تعليمية، وابتكار أساليب تعليم. المجالات العلمية، ومنها إيجاد الصحافة الإلكترونية، وبرامج الرسوم المتحركة، والبث الفضائي؛

-مجالات الإنتاج الأدبي؛

-المجالات الفنية بشكل عام.

من خلال ماسبق نلاحظ: أن الباحث قد قام بذكر مجالات الابتكار، لكن أهمل بعض المجالات التي لم يذكرها، التي سنوردها في النقاط التالية:

- المجال البيئي: ابتكار منتجات صديقة للبيئة؛

- المجال القانوني: سواء كان الابتكار في المجال القضائي أو التشريعي أو الإداري بالاستعانة بالتكنولوجيا أو بالاستغناء عنها...، حيث تهدف جميعها إلى سيادة القانون وكذا تحقيق العدالة. نذكر على سبيل المثال ابتكار قوانين مرنة تساهم في التشجيع بالتعاملات بالمنتجات المالية الحديثة، أو تقنين المعاملات بالعملات المشفرة.

- المجال المالي: كالتداول المالي بالعملة الافتراضية "البيتكوين Bitcoin".

¹ بوخاري عبد الحميد، زاوية رشيدة، " دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017، ص- ص: 7-8.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

لكن هذا لا يعني أن هذه المجالات التي تم إضافتها لا يوجد مجالات أخرى غيرها، فهي تتعدد وتختلف حسب ما هو سائد، وكل وجهة نظره.

المطلب الثالث : أهمية الابتكار ودوره في تطوير الاقتصاد العالمي:

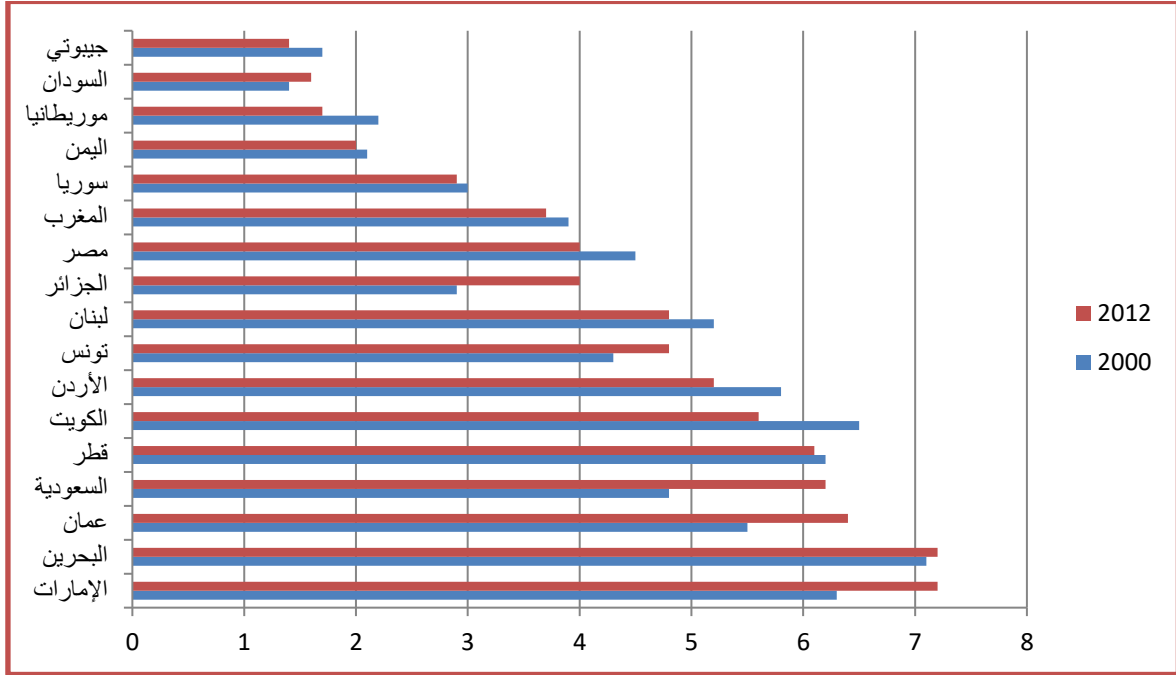
الابتكار له دور كبير في تحقيق الميزة التنافسية، وهو مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسية على مستوى الأسواق الدولية، حيث يساهم في التقليل من تكلفة العمليات، وزيادة العوائد المالية وتحقيق ميزة تنافسية، والتي تنشأ بمجرد ابتكار طرق جديدة أكثر فعالية من المستعملة من قبل، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الابتكار ميدانيا، وحالما تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية، فإنها ستحقق مجموعة من المزايا أبرزها ولاء و رضا أكبر من طرف الزبائن عن المنتجات المقدمة، الأمر الذي يسمح بحصولها على حصة سوقية أكبر، و التي تنعكس آثارها على حجم الأرباح بالزيادة.¹ الابتكار أساس تحقيق الميزة التنافسية وهو إحدى الركائز الـ12 في تقرير التنافسية العالمي **Global Competitiveness Report** الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. فالابتكار هو أحد أعمدة اقتصاد المعرفة الأربعة، واقتصاد المعرفة هو نمط جديد من أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتخذه جل الاقتصاديات الناجحة لتحقيق قفزات تنموية بعيدا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية من خلال تنمية وتطوير رأس المال البشري. فالابتكار هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في هذا العصر.² والشكل الموالي يبين رتب بعض الدول في مؤشر اقتصاد المعرفة.

¹ جمال خنشور، حمزة العوادي، "نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014، ص: 55.

² أشرف إبراهيم، "في 8 نقاط: تعرف على مؤشر الابتكار العالمي 2016 وترتيب دولتك فيه"، متاح على الموقع:

<http://www.sasapost.com/globalinnovation-index-2016>، أطلع عليه يوم: 2016/11/26، على الساعة: 21:16

الشكل رقم (2-5) يوضح: مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية للفترة ما بين 2000-2012



المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام، "الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة-"، 2014، ص: 19.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن كل من دولتي الإمارات والبحرين شهدت نموا كبيرا لاقتصاد المعرفة مقارنة بالدول العربية الأخرى، الإمارات العربية المتحدة مثلا شهدت نموا كبيرا وفرة لا بأس بها في الفترة الممتدة ما بين 2000-2012، وهذا ناتج عن مختلف السياسات التنموية التي تقوم بها من أجل استدامة تطور معدلات نمو مؤشر اقتصاد المعرفة بها، حيث اهتمت بدعم أهم ركائز اقتصاد المعرفة كالاستثمار في الرأس المال البشري وتكوين الكفاءات وكذا الاهتمام بكل من الإبداع والابتكار وانتقال من فكرة تطبيقه في القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، والذي وفرت له أرضية وبيئة مناسبة لدعمه، خاصة تنشيطها لما يسمى بحاضنات ومسرعات الأعمال...، وبالنسبة للجزائر فقد شهدت تطورا ملحوظا لمؤشر اقتصاد المعرفة، نتيجة المرحلة الانتقالية والاستقرار السياسي (الخروج من مرحلة العشرية السوداء) فقامت ببعض الإصلاحات والإنجازات خاصة فيما يتعلق بتوفير البنى التحتية بما في ذلك تعميم الإنترنت، وكذا بناء العديد من المراكز والمؤسسات التربوية والجامعات، وكذا بعض المؤسسات التي تقوم بدعم تجسد الأفكار والمشاريع خاصة الابتكارية منها، لكن رغم كل تلك الجهود إلا أن الجزائر لا تزال جد متأخرة عن ركب الدول المتقدمة.

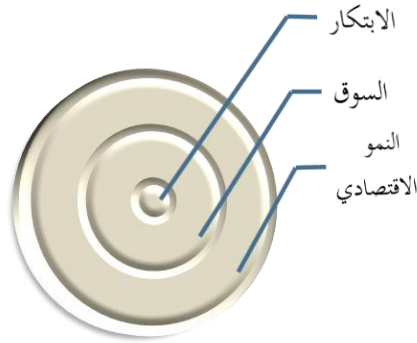
أما عن أهمية الابتكار فله أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد العالمي، فمثلا ظلت الولايات المتحدة ولمدة تتجاوز نصف قرن، تدعم مفردات قوتها الاقتصادية بأن تكون الأسرع من بين الدول الأخرى في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات التكنولوجية، واليوم بدأت سيطرتها تخبو في مواجهة الدول الآسيوية في مجالات البحث والتنمية والتي تتحدى الدور الأمريكي التقليدي في الاقتصاد العالمي. إن الهيمنة الكونية للولايات المتحدة اعتمدت على قدرتها الكبيرة على تطوير تقنيات جديدة والإنتاج أسرع من أي دولة أخرى، وخلال الخمس عقود المنقضية فإن الابتكارات العلمية والتكنولوجية كفلت الرفاهية الاقتصادية والقوة العسكرية للأمم الأمريكية، فهي من ابتدعت

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الكمبيوتر الشخصي والإنترنت واكتفت الدول الأخرى بإتباع القيادة الأمريكية. اليوم هذه الهيمنة التكنولوجية التي استمرت طويلا بدأت في الانحسار، وأصبح التحدي الأساسي يأتي من القارة الآسيوية، فمن خلال السياسات الجديدة لهذه الدول نمت الاستثمارات في مجالات الأبحاث والتنمية وفي السياسات المحفزة في العلوم والتكنولوجيا وطورت هذه الدول من جودة علومها بما في ذلك استغلال الابتكارات المستقبلية بطريقة جديدة لذلك نجد أن القضايا المتعلقة براءات الاختراع والمنشورة في المقالات الصحفية للصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان في تزايد مستمر، كما أن المؤسسات الهندية أصبحت سريعا ثاني أكبر منتج لخدمات المعلومات في العالم وفي تطوير وإدارة قواعد المعلومات والأنواع الأخرى من برامج الكمبيوتر حول العالم، واقتربت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة في صناعة الكمبيوتر ووسائل الاتصال، والصين تتجه بقوة نحو التقدم التكنولوجي وصناعة المواد المتقدمة التي تستخدم في المواصلات ومركبات الفضاء والأنواع الأخرى من الصناعات، إن المقدرة على إيجاد الاستخدام الجيد للأفكار المختلفة والأنظمة تبقى واحدة من أهم المميزات التنافسية التي تتمتع بها الاقتصاديات المتقدمة إذ لا بد أن تتأكد من أن الابتكارات الجيدة والجديدة قادرة أولا على جلب حصص في السوق، ومن هنا فإن على المؤسسات إتباع عشرات الدروس العملية التي يمكن أن تستفيد منها.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الابتكار ينشط الحركة الاقتصادية ومحرك ومحفز للنمو الاقتصادي والتنمية، فالابتكار يخلق المؤسسات، والمنافسة تخلق الابتكار المستمر، وهذا ما يسهل في خلق السوق واتساعها، والذي يعكس بدوره على النمو الاقتصادي، وعلى التنمية الاقتصادية والتنمية ككل. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-6) يوضح: علاقة الابتكار بالنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة

قد أثبتت الاقتصاديات العالمية (أمريكا، إنجلترا، ...) العلاقة بين الابتكار والنمو الاقتصادي، حيث بدأ ذلك يظهر جليا منذ قيام الثورة الصناعية **Révolution industrielle 1.0** باختراع المحرك البخاري واكتشاف الحديد واستخدام الطاقة الكهربائية...، مروراً باختراع الهاتف (الثورة التكنولوجية) في الثورة الصناعية الثانية **Révolution industrielle 2.0**، إلى اختراع الإنترنت (الثورة الرقمية) في الثورة الصناعية الثالثة **Révolution industrielle 3.0**.

¹ عرابة رايح، "دور المعرفة في ابتكار الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى العلمي الدولي للمعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 04-05 /ديسمبر/ 2007، ص- ص: 5-6.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

3.0، إلى ما قد يؤثره اختراع الروبوتات وتكنولوجيا النانو، إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي في الثورة الصناعية من الجيل الرابع **Révolution industrielle 4.0** على النمو الاقتصادي، حيث سيكون لهذه الثورة الفضل في تحقيق نمو اقتصادي مضاعف، وظهور قوى اقتصادية عالمية جديدة وزيادة تأخر اقتصاديات أخرى (خاصة إذا ما لم يتم تهيئة النظام الايكولوجي المناسب لهذه الثورة والاهتمام أكثر بالابتكار واستشراف التكنولوجيا في المستقبل القريب والذي بعد أن كان ميزة تنافسية أصبح ضرورة ملحة...) واتساع الهوة والفجوة بين الدول، وهذه النقطة الأخيرة هي من سلبيات الثورة الصناعية الرابعة، حيث يكون للثورة الصناعية الرابعة تأثير سلبي على التنمية التي من بين أهدافها زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة والتخلص من الفقر...، فبالاكتراعات التي حولت وستحول إلى ابتكارات سترتفع معدلات البطالة إلى معدلات كبيرة (فهي خطر على وظائف الطبقة المتوسطة)، حيث يحل الروبوت محل الإنسان، كما قد تساهم في ارتفاع الهوة بين طبقة الفقراء والأغنياء...، نظرا للتركيز الكبير للثورة الصناعية الرابعة على مفهوم تحقيق الرفاهية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن علاقة الابتكار بالنمو الاقتصادي، هي أن الابتكار يولد مؤسسات ابتكارية، والمنافسة بين هذه المؤسسات تخلق السوق، والسوق له علاقة بالنمو الاقتصادي وتؤثر فيه.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

المبحث الثاني: مصادر وأنواع الابتكار ومؤشرات قياسه.

باعتبار أن الابتكار هو أساس تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات، تسعى هذه الأخيرة في البحث عن الابتكار من مصادره المختلفة، سواء تعلق الأمر ببيئتها الداخلية أو الخارجية. وقد اختلفت الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية في تحديد أنواع الابتكار، إلا أنها اتفقت في تحديد مختلف المعايير والمؤشرات التي يتم على أساسها وضع النظام الوطني للابتكار وقياس وتقييم أداء الابتكار.

المطلب الأول: مصادر الابتكار

سابقا كانت القدرة على الابتكار هي مصدر الابتكار عملا بالمثل القديم الحاجة أم الاختراع (تطبيق الاختراع ليصبح ابتكارا).¹ لكن ما نشهده حاليا فالأفراد والمؤسسات على حد سواء هم من يبحثون عن الابتكار من مصادره المختلفة... أشار Peter Druker عن وجود عدد من مصادر الابتكار التي توفر للمنظمة فرصة للإبداع والابتكار منها ما هو جديد منها ما يتعلق بالبيئة الخاصة (البيئة الصناعية) والتي نعني بها كل من: مصادر الابتكار الغير المتوقعة حيث تجد هنا المنظمة نفسها في حالة غير متوقعة تدفعها الى المبادرة في الابتكار، وتكون حالة الفشل والنجاح هنا متساوية، وكذلك عدم الكفاية يكون مصدر الابتكار في هذه الحالة نتيجة وقوع مشكلة معينة كما حدث لشركة Seal- Land التي واجهت مشكلة الخسائر في شحن البضائع في الميناء مما دفعها إلى استخدام حاويات مغلقة تضمن عدم فقدان البضاعة والحفاظ عليها مما قلل الهدر والتكاليف وتحسين مركز الربحية لديها، كما قد يكون مصدر الابتكار نتيجة الابتكار على أساس الحاجة في العملية ذاتها كتطوير نوع من المنتجات بالرغم من أنها موجودة ولكن لا بد من تطوير تلك السلعة أو المنتج لإضافة خاصية أخرى لحاجتها الماسة لها (كابتكار طريقة لباء المادة أو السلعة أو المنتج لفترة أطول والحفاظ عليه من التلف)، كما قد يكون الابتكار نتيجة لتغيرات في الصناعة وهيكل السوق...ومن مصادر الابتكار ما يتعلق بالبيئة العامة، حيث تضم كل من التغيرات السكانية كتغير الفئات العمرية كتغير بعض الحاجات التي لا بد من الاستجابة لها فيصبح الابتكار ضرورة ملحة وفرصة مثمرة، كما يكون الابتكار ناتج عن التغير في الإدراك ، و الأنماط والمعاني المتداولة في المجتمع ، كالتغير في المواقف والمعتقدات، فمثلا إدراكا لأهمية الوقت وتغيرا لنمط الاستهلاك من الاستهلاك التقليدي والمنزلي تم ابتكار طرق جديدة في تقديم المنتجات من شكلها التقليدي والمعروف إلى شكلها الجاهز في محلات السوبر ماركت، كما قد تكون المعرفة الجديدة أهم مصادر الابتكار والذي كان من ثماره التقدم التكنولوجي الذي نعيشه الآن.² كما تقسم مصادر الابتكار إلى مصادر من داخل المؤسسة ومن خارج المؤسسة ومن اقتناء التكنولوجيا ويتم الاعتماد على كل نوع من هذه المصادر بنسب متفاوتة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ Peter F.Druker, Joseph Maciariello, **Innovation and Entrepreneurship Practice and Principles**, (London and New York : library of congress cataloging publication data, 2015), p:84 .

² شاهد إلياس، عبد النعيم فرور، "التسويق الإبتكاري كمدخل لتطوير المنتجات الجديدة"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017، ص: 4-6 (بتصرف).

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الجدول رقم (2-1) يوضح: مصادر الابتكار ونسبة المؤسسات المستعملة لهذه المصادر

المصادر	نسبة المؤسسات المستعملة لهذه المصادر
مصادر داخل المؤسسة	84.8%
- البحث والتطوير	50%
- الدراسات التقنية	76.5%
- امتلاك براءات الاختراع	27.9%
مصادر خارج المؤسسة	62.7%
- البحث والتطوير الجماعي	28%
- البحث والتطوير خارج المؤسسة	45.7%
- براءات وتراخيص من خارج المؤسسة	10.7%
اقتناء التكنولوجيا	84.5%
- الاستعمال المبتكر لمنتجات الاستثمار	74.1%
- وضع مواد ومكونات جديدة	60.6%

المصدر: صيد عبد الرحمان، "أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أريس الأمريكية، 2015-2016، ص: 11.

من خلال هذا الجدول يمكن القول بأن المؤسسة تحاول بصفة أكبر الاعتماد على مصادرها الداخلية كالقيام بمختلف الدراسات التقنية الداخلية التي تمكنها من تحقيق أي نوع من الابتكارات أو الوصول لابتكار معين في مجاله المحدد، وقدرت نسبة الاعتماد على هذا المصدر ب 75%، كما تدعم بنسبة 50% عملية البحث والتطوير الداخلية فتخصص لها الموارد المالية والمادية واللامادية (كالوقت) والبشرية اللازمة، مثلا تعد " شركة صيدال أو مجمع صيدال (الجزائر) تعد من التجارب التي تنطبق عليها جميع أبعاد الابتكار، حيث ينبع هذا الابتكار من نشاط البحث والتطوير المستمر حيث تقوم بتخصيص نسبة 3% من رقم أعمالها للبحث والتطوير".¹ كما قد يحقق أو تحقق الموارد البشرية التي تعمل بالمؤسسة ابتكارات داخلية ويحصل من خلالها على براءة الاختراع فيتم الاستحواذ عليها بالتراضي وبالشروط المتفق عليها، وتحدث هذه العملية في الشركات التكنولوجية أو المبتكرة، كابتكار موقع Gmail من شركة Google التي كانت المحفز والمشجع الرئيسي في تطوير هذه الخدمة الإلكترونية. واكتساب الابتكار من المصادر الخارجية قد يكون من خلال البحث والتطوير الجماعي أو البحث والتطوير خارج المؤسسة، أو براءات وتراخيص من خارج المؤسسة.

والنوع الأكثر شيوعا من مصادر الابتكار الخارجية هو التفاعل بين اثنين من الجهات الفاعلة، التي تكون عادة متمثلة في كل من المبتكر الخارجي والمؤسسة، و العديد من الدراسات أثبتت أن الشبكات التعاونية

¹ محمد الطيب دويس، "عرض نماذج (محلية وعربية ومقاربات دولية) في تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية 14-15 فيفري 2017، ص: 636 (بتصرف).

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

(التطوير الجماعي) تؤثر إيجابيا على الأداء المبتكر.¹ و هناك ميل كبير إلى التعاون بالنسبة للمؤسسات ذات التكنولوجيا الفائقة في كل من التصنيع والخدمات، وتعتبر هذه المؤسسات البحث والتطوير أعظم مصدر لها لتوليد المعرفة الاقتصادية الجديدة.² فبعض المؤسسات التي تعمل في قطاعات أساسية في دول (OECD) تقوم بتخصيص موارد مالية للإنفاق على البحث والتطوير أكثر مما تخصص على المعدات...، كما أن أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى تقديم اليابان لمنتجات متطورة تمتاز بالتنوع والسرعة في التقديم، هو أن المؤسسات اليابانية تنفق على أنشطة R&D ما يزيد عن (30%) مقارنة بنظيرتها الأمريكية.³ كما أن هناك دراسة لعينة من المؤسسات الفرنسية أثبتت أن الجامعات ومراكز من البحوث العامة هي أهم مصادر الابتكار الخارجية، حيث وجدت أن التعاون في R & D يزيد سواء من الحجم أو الكثافة، وهذا على حسب القدرة الاستيعابية للمؤسسات المبتكرة.⁴ والشكل الموالي ما يتم استثماره على البحث والتطوير على الصعيد العالمي:

الشكل رقم (2-7) يوضح: الإنفاق على البحث والتطوير على الصعيد العالمي



Source : Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, Sacha Wunsch-Vincent, "The Global Innovation Index 2017 Innovation Feeding the World", 2017, P:4.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن معدل الإنفاق على البحث والتطوير على مستوى العالم تراوح بين الارتفاع والانخفاض في الفترة ما بين 2005-2015، حيث كانت أقل نسبة إنفاق على البحث والتطوير سنة 2009، ويمكن تفسير ذلك : بتبعات الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة 2008، والتي أدت إلى تقلص نفقات البحث والتطوير، لكن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل أن الصين لم تتأثر بذلك كثيرا، وانخفض معدل إنفاقها على R & D فقط في الفترة الممتدة ما بين 2005-2009، وكانت سنة 2009 هي أعلى معدل إنفاق الصين على البحث والتطوير حيث بلغت نسبتها تقريبا 20%، وكانت الدول

¹West Joel, Bogers Marcel, " Leveraging External Sources Of Innovation: A Review Of Research On Open Innovation", Journal of Product Innovation Management, vol 31, no 4, 2014. p-p : 23-24.

² Audretsch David B, "Knowledge Spillover Entrepreneurship and Innovation in Large and Small Firms", Handbook of Technology and Innovation Management, 2008, p-p :391-392.

³ نجم، عبود نجم ، مرجع سابق، ص- ص: 16- 17.

⁴ Segarra-Blasco A, Arauzo-Carod J. M, "Sources of innovation and industry–university interaction: Evidence from Spanish firms", Research Policy, vol 37, no 8,2008, p:1287.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

ذات الدخل المتوسط (كاليابان، الصين، الهند...) أكثر إنفاقاً على R & D مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع.

الجدول رقم (2-2) يوضح: حصة المؤسسات الإسبانية التي لها علاقات تعاونية في أنشطة البحث والتطوير مع الجامعات

شراكة البلدان	جميع المؤسسات		المؤسسات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية		المؤسسات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة		المؤسسات الخدمية ذات التكنولوجيا المنخفضة	
	المؤسسات	النسبة %	المؤسسات	النسبة %	المؤسسات	النسبة %	المؤسسات	النسبة %
الجامعات أو مراكز التعليم العالي	479	11.5	93	22.6	237	9.8	101	27.5
اسبانيا	431	10.4	89	21.7	211	8.7	89	24.3
الاتحاد الأوروبي	98	2.3	17	4.1	42	1.7	38	10.4
الولايات المتحدة	10	0.2	2	0.5	2	0.1	6	1.6
اليابان	2	0.0	0	0.0	1	0.0	1	0.3
بلدان أخرى	34	0.8	2	0.5	15	0.6	12	3.3
مجموع المؤسسات	4150		411		2426		367	
عدد المؤسسات	4150		411		2426		367	

Source : Segarra-Blasco A, Arauzo-Carod J. M, "Sources of innovation and industry–university interaction: Evidence from Spanish firms", Research Policy, vol 37, no 8, p : 1290.

يبين هذا الجدول كيفية تعاون المؤسسات (الإسبانية) ذات التكنولوجيا العالية (سواء التصنيع أو الخدمات) مع مراكز البحوث والجامعات (سواء كانت إسبانية أو أوروبية أو أمريكية يابانية وغيرها من الدول)، حيث نلاحظ أن هناك تعاون كبير واتفاقيات مع الجامعات الإسبانية 431 من أصل 479 جامعة، المؤسسات التي تشارك في أنشطة البحث والتطوير التعاونية مع جامعات أخرى من أوروبا والاتحاد الأوروبي بلغت 98 جامعة، و 34 اتفاقاً مع جامعات من بلدان أخرى. أما بالنسبة إلى اتفاقيات تعاون المؤسسات الإسبانية مع المؤسسات الأمريكية و اليابانية لم تضم سوى 2,10% جامعات على التوالي (وهذا ما قد يحد من القدرة التنافسية للشركة لأنها لا يوجد تعاون كبير مع الجامعات الكبيرة والعريقة كالجامعات الأمريكية).

إذا فمؤسسات التعليم العالي لها دور كبير في تعزيز وتنمية التفكير الإبداعي و الابتكاري، فهي تحقق طفرة نوعية إذا ما تم استغلال مواردها البشرية المبدعة، ويتم ذلك عن طريق اعتماد نموج أمثل أكاديمي صناعي متقدم، من خلال الإبداع في خلق البيئة المناسبة لخلق مخرجات ذات جودة وكفاءة، من خلال توظيف الأشخاص الأكفاء واعتماد البرامج والتخصصات التي تواكب السوق، فهي تعتبر أفضل بيئة لاحتضان المبدعين والمبتكرين، كما أنها تساعد الطلبة والأساتذة المبدعين إلى نقل أفكارهم إلى السوق. خاصة إذا ما تم التنسيق بين الجامعة وبين مراكز

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

البحث. لأن أغلب المؤسسات الناشئة تخرج وخرجت من رحم الجامعة. نذكر على سبيل المثال جامعة **Sci-Tech Daresbury**، هي عبارة عن: "حرم جامعي ديناميكي يدعم المؤسسات ذات التكنولوجيا الفائقة، ويساهم في تسريع نمو أعمالها من خلال الابتكار والتعاون والوصول إلى مرافق التكنولوجيا عالية الجودة ودعم الأعمال التجارية. حيث تتيح شبكة **Business Breakfast Network Sci-Tech Daresbury** فرصة للتواصل مع رواد الأعمال الأكثر نشاطا في العالم، والمؤسسات والجامعات ومنظمات الدعم والتمويل والمجتمعات المهنية.¹ يوجد بها أكثر من 120 شركات التكنولوجيا الفائقة.²

كما تعد جامعة ستانفورد **Stanford University**، كأهم المراكز الابتكارية لإنشاء المؤسسات الابتكارية ودعم المبتكرين، وهي من أكبر المراكز التي تضخ أكبر عدد من المبتكرين وأصحاب الأفكار والمواهب في سيليكون فالي، فالسيليكون فالي كانت بدايته من هذه الجامعة، وكذا المؤسسات الابتكارية المعروفة عالميا كـ **Yahoo** **Google** أصحابها كانوا طلبة أو أساتذة بهذه الجامعة. فهي تمنح فرص أخذ المعلومة والتدريب مباشرة من أساتذة ذوي خبرات ومؤسسي المؤسسات تقنية أي الربط المباشر بين المحيط الداخلي بالمحيط الخارجي. وهذه الجامعة كانت تعاني من مشكلة أن كل ما تنتجه من مشاريع كان يذهب حاملوها للبحث عن فرص كبيرة خارج الجامعة. فتم الاقتراح على الجامعة باستغلال الأراضي المجاورة وتشكيلها في شكل مكاتب وتيسر تأجيرها للطلاب الخريجين بمساعدة من أصحاب الخبرات السابقة ورؤوس الأموال المغامرة، لتحويل الفكرة إلى مشاريع منتجة، وأصبح هذا المكان أول واحة أعمال في العالم، وكانت أولى ثمارها **HP**. لكن هل يمكن أن تنشأ مؤسسات ابتكاره بعيدا عن الجامعة؟ يمكن ذلك لأن كل من **Dell, Bill Gates** كل هؤلاء انسحبوا من الكليات وحققوا نجاحات كبيرة، لكن هذا لا ينفي بأن هناك طاقات كامنة في الجامعة تبحث عن من يستثمر فيها، أي أن الابتكار يركز على الفرد المبتكر أكثر والجامعة ما هي إلا هيئة داعمة ومحفزة.

وتعد البراءات أحد أهم مصادر الابتكار للمؤسسات، التي قد تحصل عليها من داخل أو خارج المؤسسة، كما يبينه الجدول رقم (2-3)، ونظام براءة الاختراع يحمي الاختراعات المبتكرة التي تتوفر على مجموعة من الشروط تحددها المنظمات الخاصة بالملكية الفكرية، وتتوفر تلك الشروط يكون هذا الاختراع محمي قانونيا من طرف السلطات الحكومية، ويستفيد صاحب الاختراع من كل امتيازات التي يخولها له القانون، وأي مساس أو محاولة استغلال الابتكار بطرق غير مشروعة تعرض صاحبه للمساءلة القانونية. وللإشارة فقط هناك ما يسمى بالملكية الفكرية العكسية (ابتكار عكسي هاكلر) حيث يقصد بها هو سرقة الملكية الفكرية لمن سرقوا ملكيته الفكرية.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أنه : تعتبر كل من المؤسسات التعليمية وخاصة التعليم العالي، ومراكز البحث والتطوير وبراءات الاختراع أهم مصادر الابتكار، وجودة هذه المصادر تؤدي إلى جودة الابتكار، الذي

¹ www.sci-techdaresbury.com, consulté le: 5/2/2015, à: 15:32.

² Treloar P, " **Skills Factory Daresbury**", Sci-Tech Daresbury, disponible sur le site: www.ukspa.org.uk/sites/default/files/Treloar.pdf, consulté le: 5/2/2015, à:18:21

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

تشتهر به بعض الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة، وسويسرا، بريطانيا، كوريا...، فهذه الدول تجاوزت الابتكار إلى ما يسمى بجودة الابتكار.

المطلب الثاني: أنواع الابتكار

تعدد وتختلف المعايير ووجهات النظر التي اعتمد عليها الباحثين في التفصيل في أنواع الابتكار، والتي تختلف باختلاف المجال والزمان الذي استخدمت فيه. فمنها من يقسمها حسب المجال إلى ابتكار المنتجات، وابتكار العمليات، وابتكار الأسواق، ومنها من يقسمها حسب الزمان إلى تقليدي وتقاسيم حديث، والتقاسيم الشائع هو الابتكار الجذري والابتكار التدريجي، والابتكار المستمر والذي يقصد به التحسين، والابتكار الغير مستمر والذي يقصد به الابتكار الجذري لذا غالبا ما يتم التمييز بين نوعين من الابتكارات هما: ¹ الابتكار المستمر أو الابتكار الجزئي، الابتكار الغير المستمر أو الابتكار الجذري.

1 - الابتكار المستمر أو الابتكار الجزئي : هو عبارة عن تحسينات تساهم في تغيير المنتج القديم ويصبح منتج جديد مبتكر، كما أن هناك نموذج جديد للابتكار الذي يجعل المستهلك أو الزبون هو من يقوم بعملية التحسين أو ما يسمى بالابتكار المستمر، حيث تمر عملية الابتكار هنا بثلاثة مراحل تمثل المرحلة الأولى في ابتكار وخلق المنتجات التي يريدتها المستهلك والتي سميت بمرحلة مرحلة مبكرة من السوق، والمرحلة الثانية هي مرحلة الاستطلاع أي التحقق من صحة الابتكار الأولي من خلال معرفة نسبة القبول والرفض، وفي المرحلة الثالثة يسوق الابتكار ويكفي أن يكون مثير للاهتمام للإنتاج الشركات للابتكار وتسويقه.²

2- الابتكار الغير المستمر أو الابتكار الجذري: والذي يقصد به ابتكار جديد ينبع من فكرة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهذا النوع من الابتكار يشبه إلى حد بعيد الاختراع، والأشخاص الذين يقومون بهذا الابتكار هم من فئة العلماء والعباقرة، حيث يقدم هؤلاء اكتشافات جديدة غير معروفة تساهم في إدخال تحسينات وتطورات كبيرة في العديد من الجوانب (الأداء أو التكلفة أو السوق).

أما فيما يخص التقسيم الحديث للابتكار، أيا كان توجهه أو مجاله، يتمثل في :

1- الابتكار المفتوح:

الابتكار المفتوح هو انفتاح المؤسسة لأجل تبادل المعارف لأغراض الابتكار. أو هو عندما تسمح المؤسسة بتدفق المعارف القيمة من الخارج، من أجل خلق فرص التعاون في عمليات الابتكار مع العملاء والموردين و / أو شركاء آخرين.³ فالابتكار المفتوح يقوم على مبدأ الاستخدام المتزايد والمستمر للتدفقات المعلوماتية والمعرفية

¹ برك نعيمة، "متطلبات الإبداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال الصناعية بالإشارة إلى المؤسسات الجزائرية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلی - الشلف -، 08-09 / نوفمبر/2010، ص: 4.

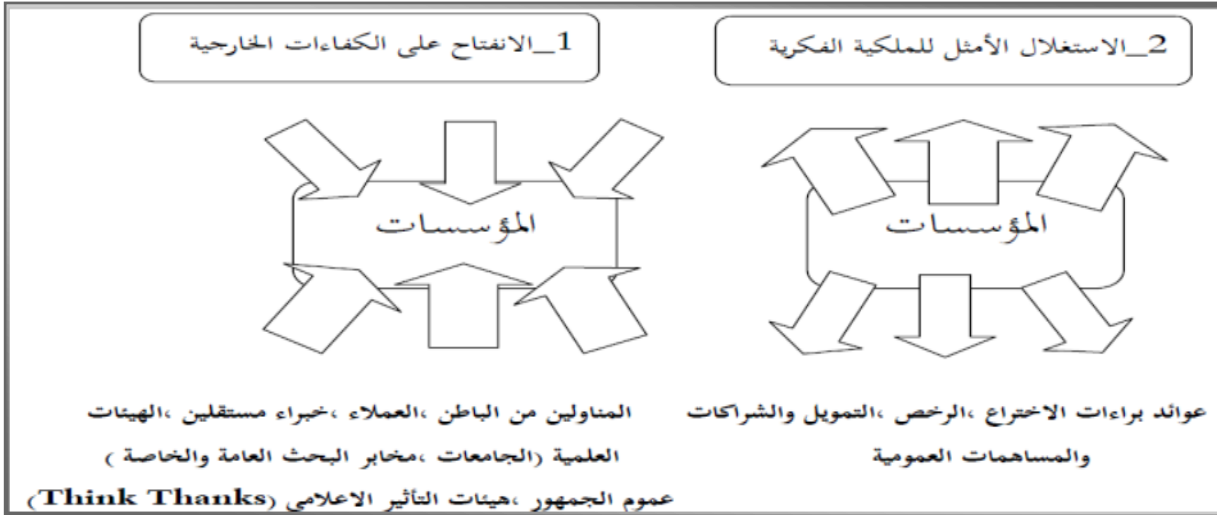
² Eric von Hippel, Susumu Ogawa, Jeroen P.J. De Jong, op-cit,p:29.

³ Tantawy Rasha Y, Becheikh Nizar, "How to Promote Open Innovation in Egypt? Answers from the Egyptian National Innovation Survey", Entrepreneurship and Innovation: Shaping the Future of Egypt, 2012, p:2.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الخارجية للمؤسسة بالدرجة الأولى، واستغلالها لتثمين النشاط الابتكاري لديها، ثم العمل على تنويع قنوات التسويق بهدف تسريع دورة الابتكار. هذه الآلية تترجم بارتفاع درجة التعامل والتفاعل بين الأطراف ذات العلاقة. تم تطبيق هذا المنهج بداية في المؤسسات الكبيرة (المؤسسات المتعددة الجنسيات المختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على غرار IBM, Intel, Xerox, ...، في بداية التسعينات وعرفت انتشارا كبيرا في أواخر القرن العشرين، كونه لقي نجاحات لما يحمل من مزايا مادية وعقلانية تكاليف البحث والتطوير، وفعاليتها في إعادة هندسة وظائف المؤسسة الرئيسية وتطوير علاقاتها مع المنافسين والموردين والعملاء وترقيتها إلى درجة الشراكة ذات المنفعة المتبادلة.¹ الشكل الموالي يوضح مفهوم الابتكار المفتوح بالنسبة للمؤسسة، ومختلف الأطراف الفاعلة والمتفاعلة في الابتكار المفتوح. والتي تعبر أغلبها إن لم نقل كلها عن مصادر الابتكار الخارجية التي تم شرحها سابقا.

الشكل رقم (2-8) يوضح: مفهوم الابتكار المفتوح بالنسبة للمؤسسة



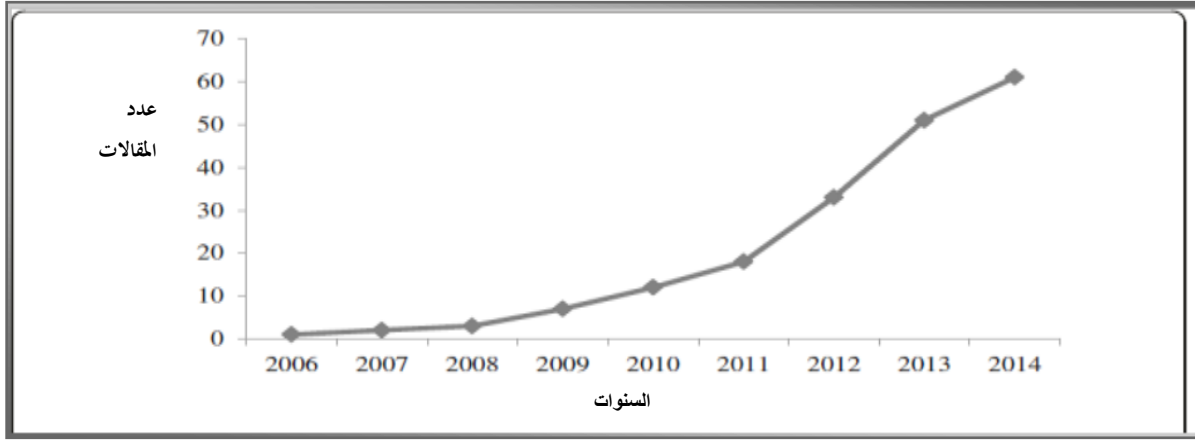
المصدر: بوريش أحمد، رحمان يوسف زكريا، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (تجارب ومقاربات)"، مؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017، ص: 7.

ويقدم الابتكار المفتوح العديد من المزايا للمؤسسات نذكر منها: تكلفة أعمال منخفضة سواء تعلق بالبحث والتطوير أو أعمال أخرى، القيام بالتحسينات المناسبة في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة، إدماج المحيط الخارجي والاستفادة منه من كل الجوانب، يساهم في وضع إستراتيجية واضحة ومحددة المعالم بدقة. ومؤخرا شهد موضوع الابتكار المفتوح توسعا كبيرا من ناحية زيادة عدد المقالات المنشورة خاصة في قواعد البيانات العالمية والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ بوريش أحمد، رحمان يوسف زكريا، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية (تجارب ومقاربات)"، مؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017، ص: 6.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الشكل (2-9) يوضح: عدد المقالات المنشورة عن الابتكار المفتوح في الأعمال الإضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



Source : Hossain Mokter, "A review of literature on open innovation in small and medium-sized enterprises, Journal of Global Entrepreneurship Research, vol 5,no 1, 2015, p:2.

- **الابتكار المغلق** : وهو الابتكار الذي يحدث بالبيئة الداخلية للمؤسسة، والذي يمكن أن يتحقق بالتوجيه والتشجيع والتحفيز الفعال لتوليد أفضل الأفكار الابتكارية ومن ثم تقدم الاحتضان الفعال لها، ومن ثم تطبيقها والاستفادة منها. ومن مزايا هذا الابتكار أنه قد يختصر الوقت، ويقلل النفقات، وبذلك يساهم هذا الابتكار في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي (مع قلة توجهها نحو الخارج)، إلا أن هذا النوع من الابتكار تشتهر به المؤسسات الكبيرة والتي لها خبرة ومكانة كبيرة في السوق أكثر من المؤسسات الصغيرة أو حديثة النشأة.

وهناك نوع آخر من الابتكار الذي تطرق له **Clayton M. Christensen*** في نظريته الخاصة بالابتكار المدمر هو الابتكار المدمر أو الابتكار المزعزع **Disruptive Innovation**، حيث يحذر المؤسسات الكبرى القائمة من خطر أن تصبح أكثر مما ينبغي في أفضل ما تفعله...، واقترح **Christensen** العمل حول التعطيل الدقيق (كالتأخير مثلا ، ويتنبأ بأن المؤسسات الناشئة قد لا تكون لها القدرة على الولوج والصمود، فشل المؤسسات الرائدة في البقاء على رأس صناعاتها عندما تتغير التقنيات أو الأسواق.¹ كما أن هناك أنواع الابتكار تم إنجازها في النقاط التالية:²

- **ابتكار الدعم: Sustaining Innovation**: استبدال المنتجات القديمة بأخرى أحدث وأفضل، وهذا النوع من الابتكار يؤدي إلى انخفاض مبيعات المنتج القديم.

¹Christensen Clayton M, "Disruptive Innovation", (USA :Harvard Business School Publishing Corporation,2016), p:9

² لبريان ميزيو، وكلايتون كريستنسن، "قوة خلق السوق: كيف يمكن للابتكار تحفيز التنمية في الدول النامية"، متاح على الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/News/5136.aspx>، أطلع عليه يوم: 2016/06/18، على الساعة: 16:22

*كلايتون ماجليبي كريستنسن **Clayton M. Christensen**: هو أكاديمي أمريكي، يعمل حالياً كأستاذ في كلية هارفارد للأعمال بجامعة هارفارد، أشتهر بنظرية "الابتكار المدمر"، الذي قدمه في كتابه الأول، واعتبر هذا الكتاب من الأعمال الأكثر تأثيراً في أوائل القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

- ابتكار الكفاءة **Efficiency Innovation**: "إنتاج أكثر بتكلفة أقل"، من أساليبها تقليص عدد العمال، أو الاستعانة بمصادر خارجية أكثر كفاءة .
- ابتكار خلق السوق **Market Creating Innovation**: ويطمح هذا النوع من الابتكار إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات والخدمات بحيث يكون بمقدور المستهلكين من فئات مجتمعية مختلفة الوصول إليها، فالحك الرئيسي هنا هو عدم قصر الاستهلاك على الأثرياء فقط في المجتمع. فالمؤسسات تسعى إلى منتجات مستحدثة، والوصول إلى مستهلكين جدد، والشروع في عملية اختراق لفئات جديدة من العملاء بالمجتمع لم تكن حصتها الاستهلاكية في السوق كبيرة.
- وقد ربطت العديد من الدراسات بين ابتكار المنتجات والعمليات بأداء المؤسسات الريادية،¹ من هنا نستنتج أن هناك تقسيمات أخرى للابتكار مختلفة عن ما ذكر أعلاه، تتمثل في:²
- المنتج **(Product)**: هو الابتكار الذي يأتي بالمنتجات الجديدة التي تقدم من أجل الإيفاء بالحاجات الحالية هي (Digital Camera) للعملاء بكفاءة أعلى وخصائص أفضل. فآلة التصوير الرقمية ابتكار المنتج الجديد الذي أخذ يحل محل آلات التصوير التقليدية.
- العملية **(Process)**: هو الابتكار الذي يأتي بطريقة جديدة أو تكنولوجيا جديدة تغير طريقة العمل أو الإنتاج بما يحقق إنتاجية أعلى، أو استخدام مواد أقل، أو تحسين خصائص المنتجات المادية أو الوظيفية أو الجمالية.
- الخدمة **(Service)**: كما يكون الابتكار في المنتجات الجديدة يكون كذلك في الخدمات الجديدة. فتقديم خدمة جديدة عادة ما تمثل ابتكاراً جديداً، والأمثلة كثيرة على ذلك مثل: الصيرفة الالكترونية المنزلية.
- نموذج الأعمال **(Business Model)**: لكل اقتصاد نماذجه المتميزة، وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الصناعي كما ينطبق على الاقتصاد الرقمي. فنموذج الأعمال هو التصميم الاستراتيجي لكيفية سعي الشركة أو المؤسسة لتحقيق الربح من إستراتيجيتها وعملياتها ونشاطاتها. كما أن نموذج الأعمال طريقة جديدة أو محسنة لقيام الشركة بالأعمال بما يحقق لها ميزة في السوق، أو تحسين ميزتها الحالية وبالتالي حصتها في السوق. من خلال ما سبق نجد أن أنواع الابتكار تتعدد وتختلف وفقاً للتطورات التي تحدث أو ستحدث، فإذا تم الاعتماد فقط على تقسيم الابتكار إلى نوعين رئيسيين: "الابتكار المستمر" و"الابتكار الجذري"، نجد أن هناك نوع آخر من الابتكار لا يندرج ضمن هذا التقسيم، كالابتكار المدمر **Disruptive Innovation** مثلاً، أو ابتكار الكفاءة **Efficiency Innovation**، وإذا تم الاعتماد على التقسيم الثلاثي لأنواع الابتكار: "ابتكار الدعم، الكفاءة وخلق السوق، نجد أن الابتكار الجذري لا يقع ضمن هذه المفاهيم والتقسيمات، لذا يمكننا القول

¹ Gemell Robert M, "Socio-cognitive foundations of entrepreneurial venturing", Doctoral thesis, Case Western Reserve University, 2013, p: 72.

² نيفين حسين محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول -دراسة حالة الإمارات-"، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، ص: 9، متاح على الموقع: www.economy.gov.ae/، أطلع عليه يوم: 2016/11/14، على الساعة: 15:22

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

أن الاعتماد أو على تقسيم الابتكار إلى ابتكار مفتوح ومغلق، أشمل وأعمق من باقي التقسيمات لمختلف أنواع الابتكار.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الابتكار

لقياس أداء الابتكار وتقييمه؛ تسعى مختلف اقتصاديات الدول بداية إلى وضع نظام وطني للابتكار، والذي يعتبر أحد محددات النمو والقدرة التنافسية وأداء الاقتصاد في البلد، فهو يسهل عملية التقييم وإحداث التغيير. "إذ تلعب منظومة ثلاثية الإبداع الوطني بأضلاعها الأساسية: الصناعة - الحكومة - الجامعة، أو ما يعرف اصطلاحاً وبمفهوم أشمل بالنظام الوطني للابتكار (National Innovation System)، دور بارز في تفعيل الترابط والتكامل بين عناصر التأصيل والإنتاج المعرفي، بغية التحول بالمجتمعات من اقتصاد أساسه الموارد الطبيعية إلى اقتصاد مبني على المعرفة. وقد ساهم ذلك النظام بشكل ملموس وفعال في تطور وازدهار الدول الصناعية المتقدمة، بما يوفره من مناخ مناسب وأرضية خصبة لنمو الإبداع والابتكار، الذي قاد تلك المجتمعات للانخراط في سلسلة التطوير التقني وتلمس طريق الريادة والتميز، في حين أن جل الدول النامية ومنها الدول العربية خاصة لا زالت بعيدة في واقع الأمر عن تلك المفاهيم والمفردات."¹

فمصطلح النظام الوطني للابتكار حديث النشأة، تعود بداية استخدامه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي.² ويعرف النظام الوطني للابتكار على أنه نظام تفاعلي ما بين المنظمات العمومية والخاصة (سواء كانت صغيرة أو كبيرة)، ما بين الجامعات والوكالات الحكومية التي تقوم بإنتاج المعرفة والتكنولوجيا داخل الحدود الوطنية، هذه التفاعلات ما بين هذه الوحدات يمكن أن تكون تقنية، تسييره، مالية...، بهدف تطوير حماية وتمويل المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة.³ تركز دراسة الأنظمة الابتكار الوطنية على تدفقات المعرفة...، على المستوى الوطني، لتحديد الاختناقات و لاقتراح السياسات، هذا ينطوي على تتبع الروابط والعلاقات بين الصناعة والحكومة و الأكاديمية في تطوير العلوم والتكنولوجيا. مثل هذا التحليل قد يؤدي في النهاية إلى القدرة على قياس "قوة توزيع المعرفة" نظام الابتكار الوطني.⁴

¹ عمارة علي حسن شنبارو، "تعزيز دور منظومة ثلاثية الإبداع الوطني في تأصيل و إنتاج المعرفة - حالة دراسية بقطاع النفط الليبي-"، المؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، عمان، 25-28/ مارس/ 2012، ص:01.

² رضوان عادل، "إمكانية تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر على ضوء تجربة ماليزيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 8، المجلد 2، جامعة الوادي، 2015، ص: 258.

³ زردودي أمينة، بوعشة مبارك، "الأنظمة الوطنية للابتكار - مقارنة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة- "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة قسنطينة 01، 2015، ص: 146.

⁴ OECD, "National Innovation Systems Organisation", 1997, p:11.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

فالنظام الوطني للابتكار هو المحرك الفعلي للنمو الاقتصادي في مجتمع المعرفة من خلال ما ينتجه من معارف وابتكارات تقنية، وقد ساهم العديد من العلماء والباحثين في تحديد مكونات ذلك النظام كالتالي:

(1) المنظمات وهيئات في القطاعين العام والخاص والتي تشمل: المؤسسات الإنتاجية والخدمية، الجامعات والمنظمات البحثية والتدريبية، المنظمات المهنية الحكومية مثل الوزارات وهيئة المواصفات والمعايير وهيئة حماية البيئة وغيرها، مصادر التمويل المالي مثل المصارف والجمعيات العلمية والخيرية؛

(2) التفاعلات والعلاقات العلمية والفنية والإدارية الناتجة بين كل تلك المنظمات وهيئات بمختلف تصنيفاتها؛

(3) الإطار التشريعي والذي يشمل كل القوانين واللوائح التنظيمية والإستراتيجيات العلمية والسياسات البحثية، والإجراءات الإدارية والمواصفات الفنية التي تساهم في بناء القدرات العلمية والفنية، ينظم عمل كل تلك المكونات وتسهل تدفق المعلومات فيما بينها بهدف إنتاج واستغلال المعارف التقنية. وعلى هذا الأساس تم وضع مؤشر الابتكار العالمي، لقياس وتقييم وترتيب مستوى أداء الابتكار لدول العالم.

- التعريف بمؤشر قياس الابتكار العالمي:

يعتبر مؤشر الابتكار العالمي (GII)، الذي يصدر سنويا (منذ سنة 2007)، أداة قياس مفيدة لواضعي السياسات وقادة الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح ممن يريدون الاطلاع على حالة الابتكار في العالم. التقرير يوفر ترتيبا لقدرات اقتصاد العالم ونتائجها الابتكارية. يشارك في إصدار مؤشر الابتكار العالمي كلا من جامعة كورنيل **Cornell University**، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). ويعتبر مؤشر الابتكار العالمي الآن المرجعية الأولى وأداة مقياس قيمة تسهل لصانعي السياسات وقادة الأعمال التجارية وغيرهم من الأطراف الفاعلة أن يقيموا التقدم على نحو مستمر¹. يصنف مؤشر الابتكار العالمي **GII** أداء الابتكار ويضم اثنين من المؤشرات الفرعية التي تستخدم لحساب نسبة كفاءة الابتكار **Innovation Efficiency Ratio**، يغطي هذا المؤشر 143 دولة ويمثل 92.9% من سكان العالم و 98.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛² مما يجعله من أكبر المؤشرات العالمية التي تقيم أوضاع الدول والاقتصاديات المختلفة حول العالم... فجميع الدول، سواء كانت ذات دخل مرتفع أو دولا نامية تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال استراتيجيات مختلفة، فهناك دول تحسن قدرتها على الابتكار بنجاح كبير، وهناك أخرى لا زالت تناضل في هذا الطريق. كما يسعى مؤشر الابتكار العالمي إلى تحسين الطريقة التي يتم بها قياس الابتكار وفهمه، من خلال البحث والتدقيق في مؤشرات تتجاوز المعايير التقليدية للابتكار، مثل مستوى البحث والتطوير.³ بشكل عام، لا يقتصر مؤشر الابتكار العالمي على قياس أداء الابتكار في الدول فقط، ولكن هدفه الرئيس هو توليد الأفكار،

¹ نيفين حسين محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية للدول - دراسة حالة دولة الإمارات-"، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد-، أوت 2016، ص-ص: 23-24.

² Tiago Cravo Oliveira, Eliana Barrenho, Antoine Vernet, & al, «Developing a Global Healthcare Innovation Index», PIRU Publication, February 2017, p :12.

³ أشرف إبراهيم، مرجع سابق.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

وتحديد الممارسات الجيدة، وتوفير الدعم العملي لصناع القرار ورجال الأعمال في جهودهم الرامية إلى تحسين أداء الابتكار؛ لذا أصبح مؤشر الابتكار العالمي هو المرجع الرائد والبارز في الابتكار على مستوى العالم.¹

- مكونات مؤشر الابتكار العالمي:

فمؤشر الابتكار العالمي تشارك في إعداده مؤسسات استشارية وتعليمية، ويتضمن توسعا كبيرا في المناخ المواقب، والبيئة الحاضنة للابتكار. فرغم الالتزام بتحديد مدخلات الابتكار ومخرجاته، كما هو الحال في الرؤى والتوجهات السابقة، حدث توسع في المناخ المؤسسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي البنية التحتية التي يتعين توفرها لنجاح عملية الابتكار. فهذا لمؤشر يركز أساسا على أن حدوث الابتكار يتطلب بالضرورة وجود 'مجتمع مبتكر'؛ وتتمثل مكوناته في أمرين هما:²

- **مدخلات الابتكار:** التي تضم البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية، ومناخ الأعمال، ورأس المال البشري، والبحث والتطوير والتدريب، والبنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية الطبيعية، واستدامة البيئة، وتعقيد الأسواق (الاقتراض والاستثمار والتجارة والمنافسة)، وتعقيد الأعمال (العمالة والارتباط المؤسسي واستيعاب المعرفة).

- **مخرجات الابتكار:** التي تضم مخرجات نوعية (الأصول غير الملموسة، والمنتجات الخدمية المبتكرة، والإبداع المباشر عبر الإنترنت)، ومخرجات معرفية وتكنولوجية (إنتاج المعرفة ونشرها وتأثيرها). والشكل الموالي يوضح أهم مكونات مؤشر الابتكار العالمي:

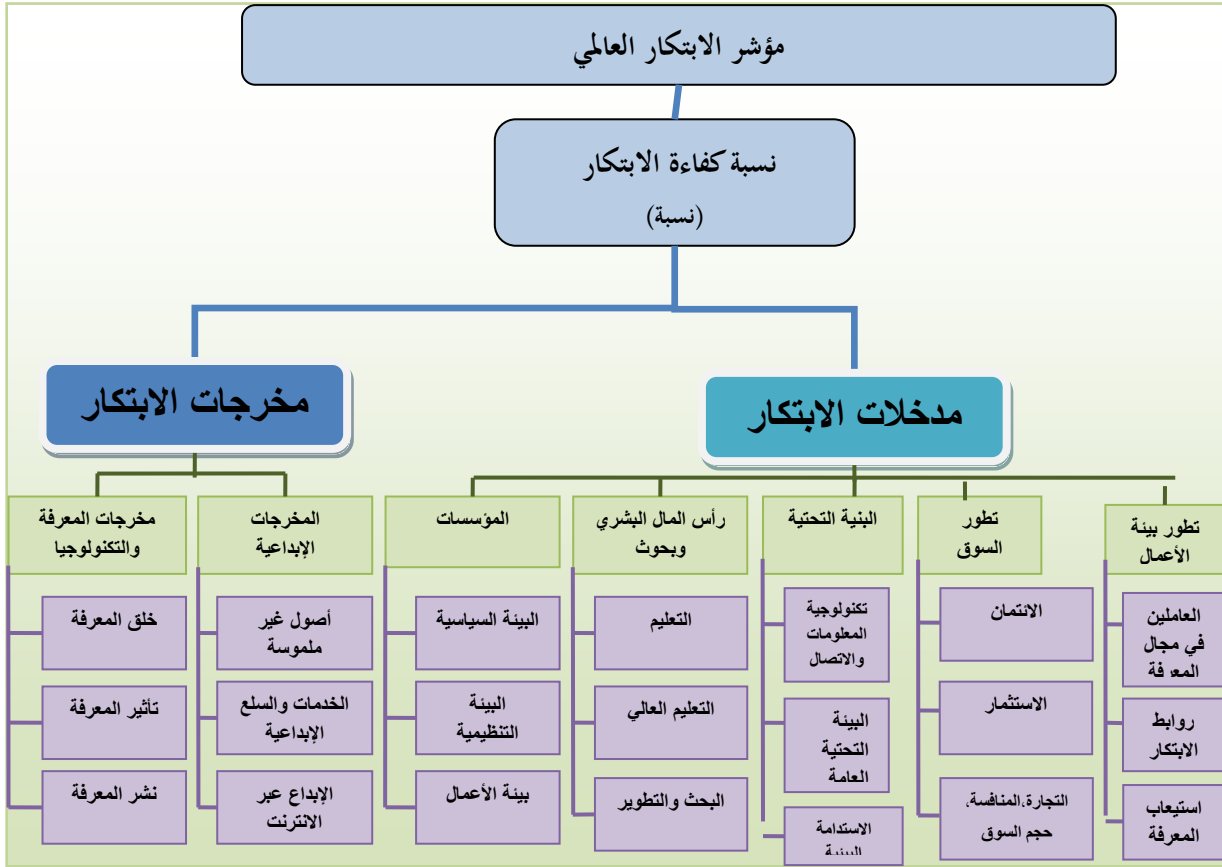
¹ المرجع نفسه.

² مؤشر المعرفة العربي ، مؤشر البحث والتطوير والابتكار، 2015، ص: 106، متاح على الموقع:

www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Ch7_Ar.pdf ، أطلع عليه: 2016 /12/18 على

الساعة: 13:45.

الشكل رقم (2-10) يوضح : مكونات مؤشر الابتكار العالمي



Source : Khalid Usman, Zhiying Liu, **Innovation Index Framework to Measure the Innovation Capacity and Efficiency of SAARC Countries** , European Journal of Social Sciences, Vol 46, No 3, February 2015, p : 328.

من خلال هذا الشكل هذا نلاحظ أن مؤشر الابتكار يعتمد على كل من مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار لحساب كفاءة الابتكار، حيث تتكون مدخلات الابتكار من خمسة أعمدة رئيسية، وكل عمود يحوي ثلاثة مؤشرات فرعية، وكل مؤشر فرعي يحوي مجموعة من المؤشرات الفرعية له، فمثلا: مؤشر الرأس المال البشري هو أحد المؤشرات الفرعية الخمسة، ويحوي ثلاثة مؤشرات فرعية، كمؤشر التعليم، والذي بدوره يضم خمسة مؤشرات فرعية أخرى، نذكر على سبيل المثال: نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التلاميذ والمدرسين في الثانوية... (الملحق رقم 02)، وتتكون مخرجات الابتكار من مؤشرين فرعيين، وكل مؤشر يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وكل مؤشر من هذه المؤشرات يتكون من مجموعة من المؤشرات، فمثلا: مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا هو أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر مخرجات الابتكار، ومن مؤشرات الفرعية لهذا المؤشر: خلق المعرفة، ومؤشر براءة الاختراع هو مؤشر فرعي لهذا المؤشر (الملحق رقم 02)، ويتم حساب درجة GII بالاعتماد على مدخلات الابتكار التي يرمز لها بالرمز II ومؤشراتها الفرعية الرئيسية من IIP1-IIP5 (الأعمدة

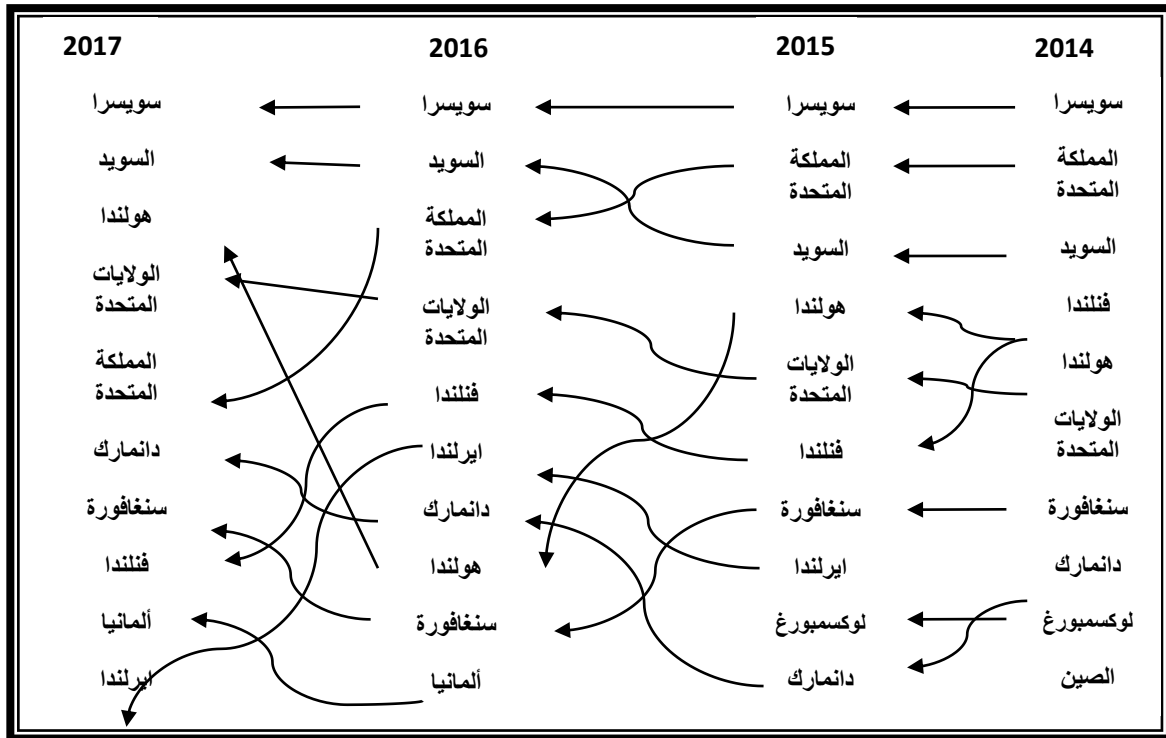
الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الخمسة لمؤشر المخلات الفرعية)، ومخرجات الابتكار التي يرمز لها بالرمز IO ومؤشراتها الفرعية الرئيسية IOp1 و IOp2، فتكون العلاقة على النحو التالي:¹

$$\begin{aligned}
 GII &= \frac{1}{2} \times II + \frac{1}{2} \times IO \\
 &= \frac{1}{2} \times \left(\frac{1}{5} \times \sum_{i=1}^5 II_{pi} \right) + \frac{1}{2} \times \left(\frac{1}{2} \times (IO_{p1} + IO_{p2}) \right) \\
 &= \frac{1}{10} \times \sum_{i=1}^5 II_{pi} + \frac{1}{4} \times (IO_{p1} + IO_{p2})
 \end{aligned}$$

ووفقا لهذا المؤشر عادت أفضل عشر المراتب الأولى كلهم للدول الغربية (من 2014-2017)، حيث تصدر سويسرا حسب مؤشر الابتكار العالمي المرتبة الأولى لأربع سنوات متتالية، ليتداول كل من المملكة المتحدة والسويد المرتبة الثانية لمرتين على التوالي، "المملكة المتحدة بين عامي 2014-2015، والسويد بين عامي 2016-2017"، لتتغير مراتب الدول الأخرى، السويد، فنلندا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، الدنمارك، لوكسمبورغ، الصين، بين التقدم والتأخر في المراتب، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-11) يوضح: ترتيب 10 أفضل دول إبداعية في العالم حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.



Source : Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, Sacha Wunsch-Vincent, "The Global Innovation Index 2017 Innovation Feeding the World", 2017, p:13.

¹ Tiago Cravo Oliveira, Eliana Barrenho, Antoine Vernet, & al, op-cit, p :13.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

أما بالنسبة لترتيب الدول العربية حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، كان أفضل ترتيب الإمارات حيث احتلت المرتبة 35 في العالم، وتعود آخر مرتبة بالنسبة للدول العربية لليمن باحتلالها المرتبة 309.

الجدول رقم (2-3) يوضح: وضع الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي 2017

الترتيب على مستوى الدول العربية	الدولة	الترتيب في المؤشر العام للابتكار العالمي 2017
1	الإمارات	35
2	قطر	49
3	السعودية	55
4	الكويت	56
5	البحرين	66
6	المغرب	72
7	تونس	74
8	عمان	77
9	لبنان	81
10	الأردن	83
11	مصر	105
12	الجزائر	108
13	اليمن	309

Source: Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, Sacha Wunsch-Vincent, "The Global Innovation Index 2017 Innovation Feeding the World", 2017, p:13.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربياً في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 (ونفس المرتبة سنة 2016)، فالإمارات تسعى جاهدة لتطبيق الابتكار في كل المجالات، فهي تتميز ببيئة احتضان مميزة للأفكار الابتكارية والإبداعية، فمثلاً قد قامت بدمج سياسة الابتكار مع النظم التعليمية أو قطاع التعليم وقطاع التعليم العالي، والاستثمار في الرأس المال البشري الذي يعد اللبنة الأساسية للإبداع والابتكار، ووضعت سياسة الابتكار ضمن في سياستها الإستراتيجية تتولى مختلف السلطات الإماراتية تطبيقها، وسنها للقوانين التي تساهم في حفظ الملكية الفكرية، كما قامت بإنشاء مركز يستقبل العديد من الطلاب الإماراتيين يسمى بمركز بروج للابتكار، يهدف إلى تعزيز الابتكار، فهي تتطلع إلى بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة. كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطر حصلت على المركز الثاني عربياً و49 عالمياً من حيث الترتيب العربي لمؤشر الابتكار العالمي، حيث تقدمت قطر سنة 2017 عن سنة 2016، سواء من ناحية الترتيب العربي أو العالمي، أما السعودية تراجعت إلى المركز الثالث لكنها تقدمت في الترتيب العالمي حيث احتلت المرتبة 55 سنة 2017 مقارنة بالمرتبة 56 في سنة 2016، ففي السنوات الأخيرة قامت السعودية بإنشاء وادي مكة كنية أو اقتداء بالسليكون فالي، ومنذ 5 سنوات توجهت جامعة أم القرى لدعم المبتكرين ورواد

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الأعمال، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحويل هذه الابتكارات إلى شركات ناشئة. غير بعيد عن هذا الترتيب احتلت الكويت المرتبة الرابعة عربيا و56 عالميا كما تظهر في الجدول، في حين احتلت البحرين، المغرب، تونس، عمان، لبنان والأردن، المراتب 5-10 عربيا و66، 72، 74، 77، 81، 83 عالميا، ما يمكن ملاحظته في هذا الترتيب هو تقدم بعض دول المغرب العربي (المغرب وتونس) في الترتيب، وصعدت تونس بمرتبة واحدة متقدمة على عمان مقارنة بمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2016. كما يبين الجدول أن مصر والجزائر في ذيل الترتيب العربي والعالمي (الذي سيتم التفصيل فيه لاحقا)، واليمن حافظت على ترتيبها الأخير عربيا في سنة 2016، و2017، حيث احتلت المرتبة 309 عالميا في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، كما يظهر في الجدول.

المبحث الثالث: نشر وتبني الابتكار، وإدارته في المنظمات

في ظل التغير المستمر سواء لاحتياجات السوق أو ما يطرأ على السوق من تغييرات، وكذا في ظل زيادة شدة وحدة المنافسة أصبح الابتكار من أهم الاحتياجات والضروريات التي تسعى المنظمات تحقيقها للمحافظة على بقائها في السوق من جهة وزيادة قدرتها التنافسية من جهة أخرى. فكما للنظام الوطني للابتكار مدخلات ومخرجات تهدف إلى تحقق نواتج ابتكارية ذات جودة، كذلك بالنسبة للمنظمات. فالابتكار يدار بالمنظمات وفقا لمبادئ معينة، ويواجه تطبيقه بالمؤسسات جملة من التحديات والمعوقات لا بد من أخذها بعين الاعتبار لضمان تحقيقه.

المطلب الأول: نشر وتبني الابتكار

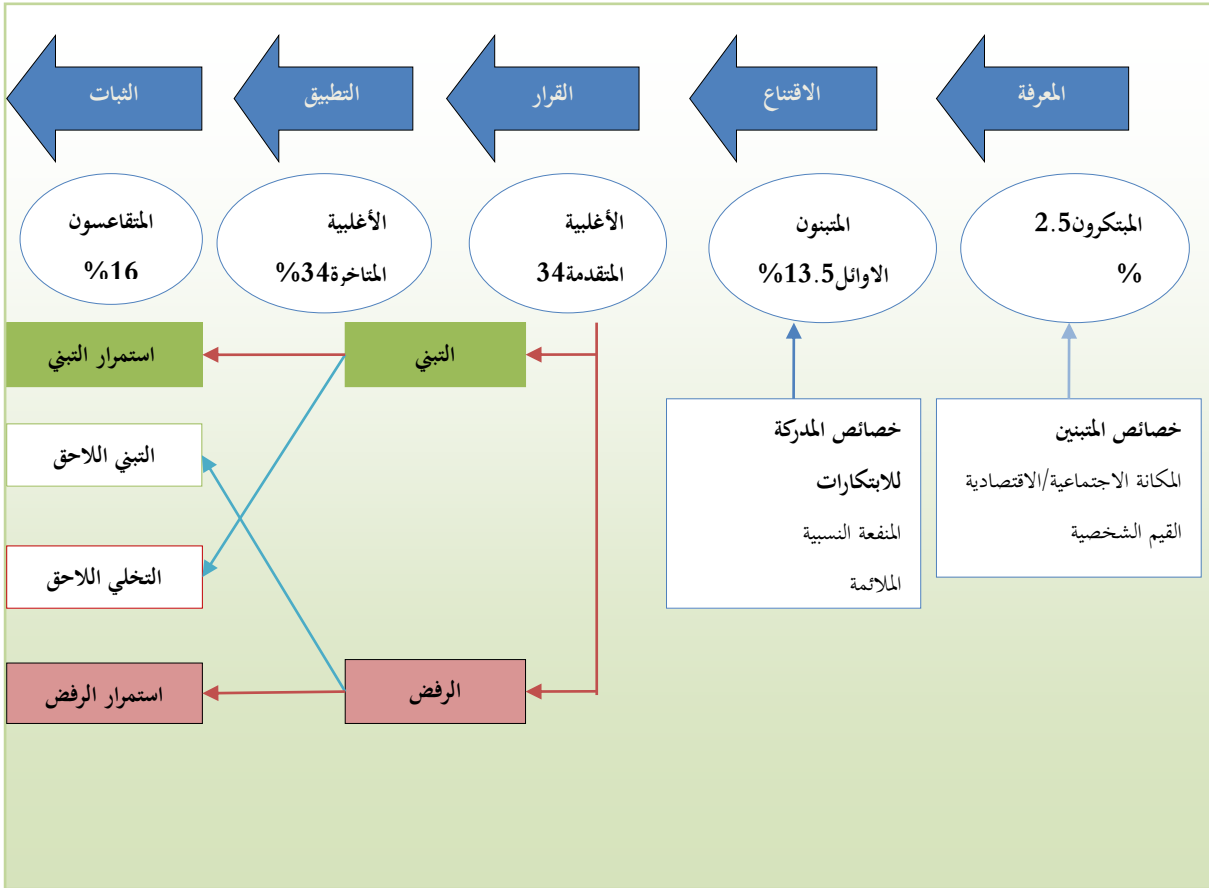
الابتكار يصبح دون جدوى إن لم يتم تبنيه سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات ونشره بمختلف وسائل الإعلام والاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي. وعامل الوقت هنا أمر مهم وحاسم أي أن هناك ابتكارات ان لم يتم تبنيها أو كان هناك بطء في تبنيها في الوقت المناسب، على الرغم من أنها مهمة وذات قيمة مضافة وذات جودة وكفاءة كبيرة (هناك فرق بين كفاءة الابتكار وجودة الابتكار حيث تعني الأولى تحقيق الابتكار بأقل التكاليف والثانية تحقيق الابتكار ...). وقد تكون لها أهمية من الابتكارات القديمة لكن لا يستفيد منها الفرد ولا المنظمة. مع ذلك ليست كل الابتكارات تستحق التبني؛ فما قد يكون نافعا للبعض، ليس بالضرورة أن يكون نافعا للبعض الآخر، وما قد يصلح لمجتمع ما، قد لا يصلح لمجتمع آخر.¹ وعملية تبني الابتكارات (**Innovation Décision**) **(Procès)**: هي عبارة عن سلسلة من المراحل الذهنية والتنفيذية التي يمر بها الفرد أو الوحدة الاجتماعية خلال مدة زمنية معينة، منذ الاطلاع على الابتكار ومعرفته، مروراً بتكوين الرأي حوله، وصولاً إلى اتخاذ الموقف إزاءه؛ تبني أو رفضاً. وتشمل هذه العملية خمس مراحل ثلاث منها ذهنية هي: المعرفة، والاختراع، واتخاذ القرار؛ واثنان منها تنفيذيتان هما: التطبيق، والثبات.²

باختصار يمكن القول أن: تبني الابتكار هو تطبيق وتنفيذ الابتكار، ونشر الابتكار هو جعل الابتكار مقبولاً لدى مختلف الفئات، والنشر هو أشمل من التبني، ومجموعة من المتبنين (يختلفون من حيث المكانة الاجتماعية، والاقتصادية، والقيم الشخصية، والسلوك الاتصالي) هم من يقومون بنشر الابتكار. وتمر مرحلة التبني سواء من قبل الأفراد أو المنظمات ب 5 مراحل تتمثل في: المعرفة من خلال جمع مجموعة من المعلومات، والإقناع: بمعرفة ومزايا وفوائد الابتكار يقتنع الفرد باقتنائه أو المنظمة بتمويل الابتكار وتبنيه، والمرحلة الثالثة اتخاذ القرار: الذي يكون بالتبني أو الرفض، ومن ثم التطبيق، والثبات كمرحلة أخيرة تكون في شكل مواصلة دعم الابتكار بمختلف أشكاله. والشكل الموالي يوضح ماسبق:

¹ جميلة أحمد جابر، "انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية دراسة فينومولوجية"، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2017-2018، ص: 73.

² المرجع نفسه، ص: 75.

الشكل رقم (2-12) يوضح: نشر وتبني الابتكار



المصدر: جميلة أحمد جابر، "انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية دراسة فينومينولوجية"، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2017-2018، ص: 83.

ولقد وضع أحد الباحثين قانون انتشار الابتكار **Law of Diffusion of Innovation** يصنف الأفراد على أساس درجة تبنيهم للفكرة، حيث يقسمهم إلى 5 فئات كمايلي:

- **المبتكرون Innovators**: وتبلغ نسبتهم 2.5%، من يقوم بالابتكار يسمى بالشخص المبتكر، والذي لا بد أن تتوفر به مجموعة من القدرات تسمى بالقدرات الابتكارية، والتي تعرف على أنها: "هي عملية تغير ارتقاء في تنظيم الحياة الذاتية للفرد، فالمبتكر إنما يتقدم من حالة الشعور بعدم الرضا عن النظام الراسخ أو الثابت إلى الوصول إلى نظام جديد".¹ من خلال هذا التعريف نجد أنه تم اعتبار كل شخص يريد تحقيق الذات، ويرغب في إنجاز شيء غير مألوف، متحمس في تقديم أفكار جديدة ترتقي بالفرد، ويشعر بحالة عدم الرضا لأنه لا يرى الأمور كما يراها غيره (والذي تكون لديه هذه الرؤية يميل دوماً إلى الأمور المعقدة والصعبة)، أي طريقة تفكيره غير طريقة تفكير الشخص العادي، و يميل إلى إحداث التغيير، ويرغب في

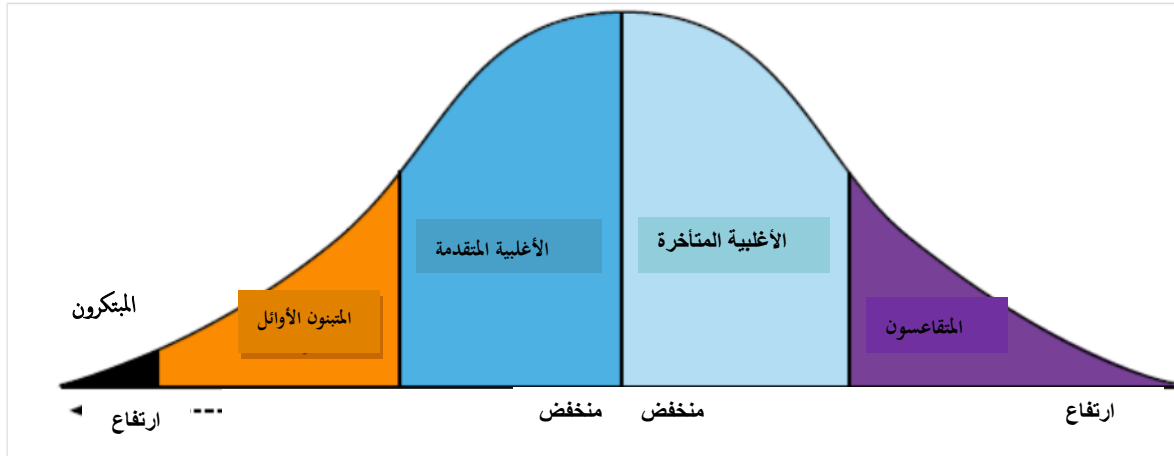
¹ مازن زكي أبو حميدة، بشير الشفيق الشفيق، "فعالية برنامج مقترح لتحسين القدرات الابتكارية لدى طلبة الأشغال الفنية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2013، ص: 20.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الوصول إلى ما هو جديد، هو شخص مبتكر لأنه تتوفر فيه القدرات الابتكارية التي ذكرها بشكل غير مباشر في التعريف.

- المتبنون الأوائل: وتبلغ نسبتهم 13.5%، وهم الأشخاص الأوائل الذين يتبنون الابتكار على الرغم من أن الابتكار في مراحل انتشاره الأولى ولم يثبت نجاحه بعد؛
- الأغلبية المتقدمة: 34% وهم أول من يتبنوا الفكرة التي بدأت تظهر معالم نجاحها؛
- الأغلبية المتأخرة: 34% هم الأشخاص الذين يتبنون بعد إثبات الفكرة نجاحها؛
- المتقاعدون: 16% يأخذون وقت كبير ليتبنوا الفكرة لأنهم أقل إنجازا وأقل دخلا وأقل علما لا يريدون التغيير، متأخرون جدا لكنهم يتبنونه نظرا لحاجتهم الماسة لها، وفي الوقت الذي يتبنونه هناك ابتكارات أخرى قد ظهرت...، والشكل الموالي يوضح ماسبق:

الشكل رقم (2-13) يوضح: قانون انتشار الابتكار



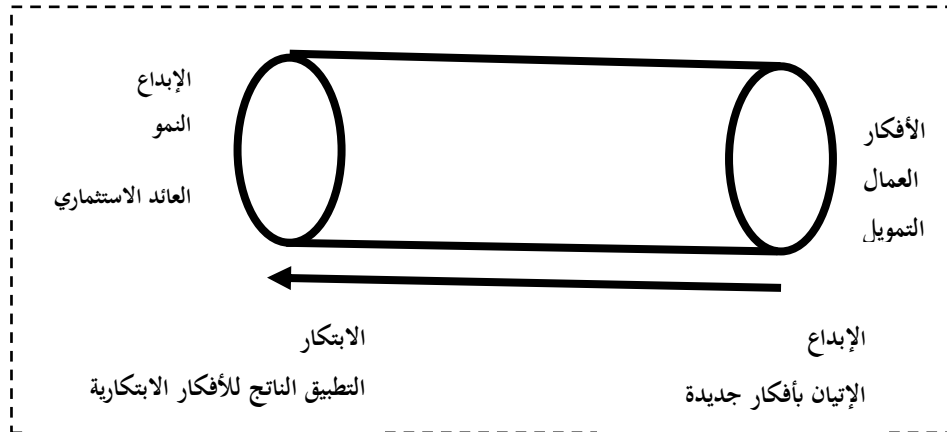
Source : Les Robinson, "A summary of Diffusion of Innovations", Changeology, 2009, p :3

المطلب الثاني: مبادئ ومهام إدارة الابتكار في المنظمات

العملية الابتكارية والإبداعية في المنظمات نظام له مدخلات وعمليات تمويل وتشغيل ومخرجات، وإن لهذا النظام علاقاته المميزة مع البيئة الخارجية المحيطة. كما هو موضح في الشكل الموالي:¹

¹ بوسهمين أحمد، شهيد هدى، "أسلوب كايزن ودوره في تفعيل قيادة الإبداع والابتكار"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15 فيفري/ 2017، ص:55.

الشكل رقم 2-14 يوضح: مدخلات ومخرجات المنظمات الابتكارية



المصدر: حجاج عبد الرؤوف، حجاج مراد، "القيادة الإبداعية في منظمات الأعمال الابتكارية -دراسة تحليلية-" مؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/فيفري/2017، ص: 6.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المؤسسات الهادفة لتحقيق الابتكار، والتي تعمل على التطبيق السليم لإدارة الابتكار، تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات واضحة وسلسلة لضمان النجاح السليم للأفكار الابتكارية والمميزة، يتم ذلك عن طريق الاهتمام بمواردها البشرية وتوفير البيئة الداعمة والمناخ المحفز، وكل ما يحتاجونه (رأس مال مادي أو لا مادي...) لاستخراج أفضل الأفكار ومن ثم تنقيحها وتحويلها إلى مشاريع أو منتجات ابتكارية، سواء كانت من مؤسسة حديثة النشأة أو المؤسسة الأم، ما ينتج عنه تحقيق النمو وعوائد استثمارية، وانطلاقة لمؤسسات ومنتجات أخرى ذات درجة ابتكارية عالية.

يبدو أن هناك نوعا من التداخل ما بين المصطلحات التالية: إدارة الابتكار، والابتكار الإداري، المنظمات الابتكارية. يمكن توضيح هذا التداخل في أن "إدارة الابتكار هي جزء من المنظمات الابتكارية"، والابتكار الإداري عرف على أنه: "ابتكار يشمل حلول جديدة نفذت في عملية الإدارة، وأساليب أو هيكل. وهو مظهر من مظاهر الابتكار في الإدارة العليا، أي قدرتها على توليد حلول جديدة وتكييفها وتنفيذها في إدارة المؤسسة."¹ لذا يمكن القول بأن الابتكار الإداري هو جزء وضمن عملية إدارة الابتكار. لتوضيح أكثر نتطرق إلى بعض الأمثلة عن إدارة الابتكار، التي يبينها الجدول الموالي:

¹ KRAŚNICKA Teresa, GŁÓD Wojciech, WRONKA-POŚPIECH Martyna, "Management Innovation and Its Measurement, Journal of Entrepreneurship", Management and Innovation (JEMI), vol 12, no 2,2016, p: 99.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

الجدول رقم 2-4 يوضح: أمثلة على إدارة الابتكار

مجموعة جديدة من الممارسات والعمليات لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من النفايات	Toyota نظام إنتاج تويوتا
هيكل تنظيمي جديد بهدف زيادة مبادرات الموظفين والتغلب على مشاكل التسلسل الهرمي	Spaghetti organization منظمة السباغيتي:
هيكل جديد وممارسة للفرق لأداء معقد	ناسا NASA منظمة جديدة
تقنية جديدة وممارسة لدمج أنواع مختلفة من المعلومات بهدف اتخاذ قرارات أكثر استنارة	Balanced scorecard بطاقة الأداء المتوازن
مجموعة جديدة من الممارسات والعمليات حول تصميم الوظيفة بهدف تحسينها وتحقيق السعادة للموظفين في العمل	جودة الحياة العملية

Source : Julian Birkinshaw, Gary Hamel, "Management Innovation", Academy of Management Review, 2008, vol 33, no 4, p :830

- المبادئ الأساسية لإدارة الابتكار:

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تركز عليها إدارة الابتكار:¹

- 1- تحليل مصدر الفرص الابتكارية فالابتكار يبدأ بتحليل مصادر الفرص التي تظهر أمام الإدارة من وقت لآخر؛
- 2- استطلاع وتحليل الآراء الايجابية والبحث عن المستفيدين والمستخدمين ودراسة حاجاتهم المستقبلية؛
- 3- تركيز وتبسيط الابتكار وتجزئة الأفكار الجديدة وتحليلها والوصول إلى أفضلها؛
- 4- البدء بأصغر حجم ممكن من الابتكارات ثم تنميتها مستقبلاً؛
- 5- ضرورة وجود استراتيجيات لإدارة الابتكارات حتى لا تكون عشوائية أو غير مخططة؛
- 6- استغلال نقاط القوة التي يتمتع بها المبتكرون بأقل قدر ممكن وتوفير الإمكانيات والوسائل للتحليل الشامل للفرص المتاحة؛
- 7- التوجه بالابتكارات نحو حاجة السوق فالابتكارات تتبع عن تغيير المجتمع والعوامل الاقتصادية؛
- 8- مشاركة جميع العاملين في تحليل الأفكار الجديدة حيث أن الابتكار ينبع من عمل جماعي مكثف ومستمر وليس من مجرد تصرفات فردية.

¹ علاء محمد، سيد قنديل، "القيادة الإدارية وإدارة الابتكار"، الطبعة الأولى، (عمان: دار الفكر، 2010)، ص:157.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

- مهام إدارة الابتكار:

إدارة الابتكار تغطي مجموعة متنوعة وكبيرة من النشاطات المرتبطة من ناحية المكان والزمان، فهي تقيم وتطور حاجيات الزبون مع تطوير تقنيات ذلك، وتختار المشروع الجيد لإنتاج سلعة أو خدمة أو طرح قيمة مضافة جديدة مع ضمان السير الحسن للمشروع وأيضا حماية هذا المنتج. من خلال هذا الشرح للمهام أعطاها مجالا أوسع في التنوع واختيار القرار في R&D. فشكالية إدارة الابتكار الآن تتمثل في: الاستماع إلى حاجيات الزبون وإعطاء قيمة مضافة للمؤسسة، أي أنه في السابق لا وجود للاستماع للزبون أو دراسة طلباته وطموحاته. وتعلق مهام الابتكار بالمستويات التالية:

- المستوى الأول هو مستوى مشروع الابتكار، الذي هو مرهون بقواعد مطلقي المشروع. بصفة أخرى هذا المستوى يتعلق بتحقيق القيادة الجيدة للمشروع.

- المستوى الثاني وهو الموارد التكنولوجية، الذي هو مرتبط بمصلحة التقنية والعلمية للمؤسسة والتي تعتمد على ظهور فرص تكنولوجية للمؤسسة والاستفادة منها.

- المستوى الثالث وهو محفظة مشاريع الابتكار التي تتضمن مفهوم ودور هذا الابتكار في إستراتيجية المؤسسة والعمل على ظهور أكبر عدد ممكن من الأفكار المبتكرة واختيار المشاريع الضرورية للاستثمار فيها، و أيضا توفير الموارد الضرورية مع مراقبة تجسيد المشروع.¹

المطلب الثالث: معيقات الابتكار والإبداع في المنظمات

بما أن الابتكار يمثل أحد أشكال التغيير للأفضل، فإنه يصادف بعض الصعوبات التي يواجهها دعاة التغيير؛ لذلك نجد أن الكثيرين من الأفراد المبدعين والمبتكرين لا يتسع لهم المجال في مجتمعاتهم، ونجدهم منبوذين فيها، و يهجرونها في أول فرصة متاحة لهم إلى بيئات يمكنهم فيها إظهار مواهبهم، مما يؤدي بالدول والبيئات التي تحسروهم إلى الحديث لاحقا عما يسمى بحجرة الأدمغة كأحد عوامل التخلف. من أهم معوقات الابتكار والإبداع مايلي:²

1- مقاومة الجهات الإدارية رغم رغبتها في التغيير: الذي ترى فيه تغييرا لوضع اعتادت عليه. وهذا ما يسمى بجمود الإدارة.

2- الالتزام الحرفي بالقوانين والتعليمات والإجراءات: إن القوانين والتعليمات والإجراءات هي وسائل، ولا تعد غايات بحد ذاتها. لذلك نجد أن الرقابة الإدارية في بعض الأجهزة تقتصر على المراقبة التقيد بالشكليات دون الالتفات لمدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المبتغاة.

¹ صاري علي، حوشي توفيق، "مفهوم الابتكار وإدارة الابتكار"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017، ص- ص: 11- 12.

² صحن الصرن، إدارة الابتكار والإبداع: الأسس التكنولوجية وطرائق التطبيق، الطبعة الأولى، (سوريا: دار الرضا للنشر، 2000)، ص: 52، 55.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

- 3- **عدم ثقة بعض المديرين بأنفسهم:** إن عدم ثقة بعض المديرين بأنفسهم قد يجعلهم يحرصون على اتباع أسلوب مركزي في الإدارة، بحيث يحتكرون حق اتخاذ القرارات، ولا يعطون الفرصة لأي نوع المشاركة من قبل العاملين الخ.
- 4- **سوء المناخ التنظيمي:** إن سوء المناخ التنظيمي يتمثل بالعلامات داخل الجهاز الإداري، وبنمط الأشراف وأسس الترقية ونظم التقييم والحوافز. ومن الغريب جدا أن يتواجد الابتكار والإبداع في مناخ تنظيمي غير صحي يربط طاقات الإنسان ويحجمها.
- 5- **عدم وجود قيادة إدارية مؤهلة:** تعتبر القيادة الإدارية أحد العوامل المهمة في حياة أي منظمة. إذ أنها صاحبة الدور الرئيسي في تحفيز وتوجيه العمال وتعاونهم معها، ومع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المرجوة. فإذا كانت ثقة المرؤوسين بالقيادة الإدارية مفقودة، فإن ذلك يعد عاملا سلبيا ومحبطا.
- 6- **القيم الاجتماعية السائدة:** يعني الابتكار والإبداع التجريب والتفكير بغير المألوف، أي أنه قد يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة مما يسبب مقاومة من مجتمعاتهم لأنهم خالفوا المألوف.
- 7- **الظروف الاقتصادية:** لا يعتبر الفقر والعوز وقلة الراتب معوقات الابتكار والإبداع، بل إن ذلك قد يقود الإنسان إلى الابتكار لمحاولة التعويض، ولكن بشكل عام لا يلقى الابتكار والإبداع الاهتمام مع سوء الظروف الاقتصادية التي تنعكس على مستوى التنظيمات الإدارية لعدم كفاية الأجور والحوافز المادية.
- 8- **ازدواجية المعايير المتبعة في المنظمة:** إن من أهم حوافز الابتكار هي أن يرى العاملون أن العمل الجاد يكافئ، وإن الكسل يعاقب، ولكن يلاحظ في بعض المنظمات أن مؤهلات الانقياد والخنوع هي شروط الوصول إلى المناصب الرفيعة.

المبحث الرابع: تجارب دولية في مجال الابتكار

نظرا لأهمية الابتكار على المستوى الجزئي (المؤسسات) وعلى المستوى الكلي (هياكل الدولة ككل)، انتهجت العديد من الدول طريقا نحو التقدم والتطور لتحقيق نمو مستدام، فكان البحث عن نظام إيكولوجي لاحتضان الابتكار وتطبيقه أحد أهم السبل الكفيلة بتحقيق ذلك. ومن هذه التجارب من اعتمدت سياسة وإستراتيجية واضحة للربط بين مختلف الفاعلين والمساهمين في تحقيق الابتكار، ومنها دون ذلك. و فيمايلي سيتم التطرق إلى بعض هذه التجارب:

المطلب الأول: التجربة الإيطالية

بدراسة مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 بإيطاليا (الملحق رقم 01) نجد أن: إيطاليا احتلت المرتبة 29 من أصل 127 دولة، وبقيت في نفس الترتيب ولم يتغير ترتيبها مقارنة بالسنة الماضية، واحتلت المرتبة 31 بالنسبة لمؤشر كفاءة الابتكار، وهي متأخرة نوعا ما إذا ما تم مقارنتها ببعض الدول الأوروبية المجاورة. ولتفصيل أكثر في مؤشر الابتكار بإيطاليا نجد أنه: بالنسبة لمدخلات الابتكار احتلت إيطاليا المرتبة 31 في مؤشر المؤسسات، وساهم في هذا الترتيب هو تأخر ترتيب كل من البيئة السياسية وبيئة الأعمال كما يظهر في الملحق، وهذا لا ينفي بأن إيطاليا تسعى من خلال مؤسساتها وهياكلها إلى دعم الابتكار بها، مثلا: "قد قامت إيطاليا بسن قانون المؤسسات الناشئة في إيطاليا الذي يهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لإنشاء وتطوير مؤسسات ابتكارية سواء المحلية أو الأجنبية...، وعملت الحكومة الإيطالية منذ سنة 2012 على وضع تشريع كامل ومتناسك موجه نحو تطوير نظام بيئي المحتضن للمؤسسات المبتكرة ذات المحتوى التكنولوجي العالي. وقد توج هذا العمل في المرسوم بقانون رقم 2012/179 بشأن المزيد من التدابير العاجلة للنمو الاقتصادي في إيطاليا، وتحويله إلى قانون 2012/221. وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العمل والسياسات الاجتماعية ووزارة الداخلية، خصصت تأشيرات لأصحاب الأفكار المبتكرة خارج الاتحاد الأوروبي، كطريقة إستراتيجية لجذب الاستثمار في إيطاليا. حيث أطلقت وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية في 24 يونيو 2014، شركة Italia Startup Visa آلية سريعة ومحدودة عبر الانترنت ومركزة ومبسطة لمنح تأشيرات لمقدمي الطلبات الذين يرغبون بتأسيس مؤسسات ناشئة جديدة في إيطاليا أو الانضمام إلى مؤسسة موجودة بالفعل".¹ وبالنسبة لمؤشرها الفرعي المتعلق بمؤشر الرأس المال البشري والبحوث احتلت المرتبة 32، وساهم في تحقيق هذا الترتيب الذي يعتبر نوعا مقدم هو مؤشر البحث والتطوير حيث احتلت المرتبة 21، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على توجه إيطاليا نحو الاستثمار في البحث والتطوير وزيادة إنفاق البحث والتطوير وإنشاء مراكز البحث والتطوير، " فالحكومة الإيطالية تقوم بتمويل أعمال البحث والتطوير (عن طريق تقديم حوافز ضريبية والتمويل المباشر) لكن أرقامها منخفضة جدا

¹ Salvador Elisa, " Italian science parks, incubators and innovative clusters: some considerations starting from a questionnaire investigation on research spin-offs",2011, p :14.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي، خاصة في الفترة ما بين 2006-2011.¹ كما احتلت المرتبة 19 في المؤشر الثالث للمدخلات الفرعية للابتكار والمتمثل في البنية التحتية، وما يميز هذا المؤشر هو تموقع مؤشرها الفرعي المتعلق بمؤشر الاستدامة التكنولوجية في المرتبة 4. أما المؤشرين الآخرين المتبقيين من مدخلات الابتكار: مؤشر تطور السوق وتطور بيئة الأعمال احتلت إيطاليا المرتبة 36 و35 بهذا الترتيب كما يظهر في الملحق رقم (01)، ما يجذب الانتباه في المؤشر الأول هو أن مؤشره الفرعي المتمثل في التجارة والمنافسة وحجم السوق احتلت إيطاليا وفقا لهذا المؤشر المرتبة 10 عالميا. وبالنسبة للمؤشر الثاني (بيئة الأعمال) يمكن القول بأن إيطاليا كغيرها من بعض دول الإتحاد الأوروبي، تعتبر الضرائب من العوائق الأولى في الحد من قيام المؤسسات الابتكارية بها، ولتحسين ترتيب هذا المؤشر على الحكومة الإيطالية "من رفع نسبة الإعفاءات الضريبية سواء فيما تعلق بالمؤسسات التي تقوم بالبحث أو التطوير خاصة الجامعات أو مراكز البحوث العامة، مع ضرورة اشتراط أن تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب مئوية معينة (مثل نظام قسائم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو قسائم البحث والتطوير اقتداء بالنموذج الهولندي)...، مع إجراء تقييم لاحق من الاستخدام الصحيح للحوافز المتلقاة".² أما فيما يتعلق بمخرجات الابتكار بمؤشرها الفرعيين: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية، فقد احتلت المرتبة 26، 33 بهذا الترتيب. بهدف تحويل براءات الاختراع من إطارها النظري إلى الإطار التطبيقي أو المطبق على أرض الواقع، قامت الحكومة الإيطالية بإنشاء صندوق براءات الاختراع، الذي أدخل في قانون الموازنة لعام 2015 (المادة 37، الفقرات 37-45) الذي يقضي بالحصول على امتيازات ضريبية على الدخل الناشئ عن استخدام الملكية الفكرية. ويسمح للمؤسسات باختيار الاستبعاد من الضرائب بنسبة 50% من الدخل الناتج عن الاستخدام التجاري للأصول غير الملموسة (حقوق النشر، براءات الاختراع الصناعية، العلامات التجارية).³

تعتبر إيطاليا واحدة من البلدان القليلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي لا توجد لديها إستراتيجية ابتكارية واضحة ومتناسكة تربط بين سياسات البحث والعمالة والتعليم والتنمية الصناعية، لكن هذا لا ينفي بأن مؤسساتها بإيطاليا تقوم بعملية أو أنشطة الابتكار، حيث نجد أن أنشطة الابتكار في إيطاليا،⁴ تقسم إلى ثلاث فئات: المنتج والعملية والتنظيمية، حيث يمثل ابتكار المنتجات النوع الأكثر شيوعا، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي.⁵ لكن تبقى نسبة المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على أنشطة الابتكار أكثر من باقي أنواع المؤسسات، فأكثر نصف نسبة أنشطة الابتكار تعود إلى المؤسسات الكبيرة، وهذا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008-2013 والتي يبينها الشكل التالي:

الشكل(2-15) يوضح: تطور أنشطة الابتكار للمؤسسات الإيطالية حسب فئة الحجم من سنة

¹ Moncada-Paternò-Castello Pietro, Grassano Nicola, "Innovation, competitiveness and growth without R&D? Analysis of corporate R&D investment-A country approach: Italy", JRC Policy Brief. European Commission, 2014, p: 3.

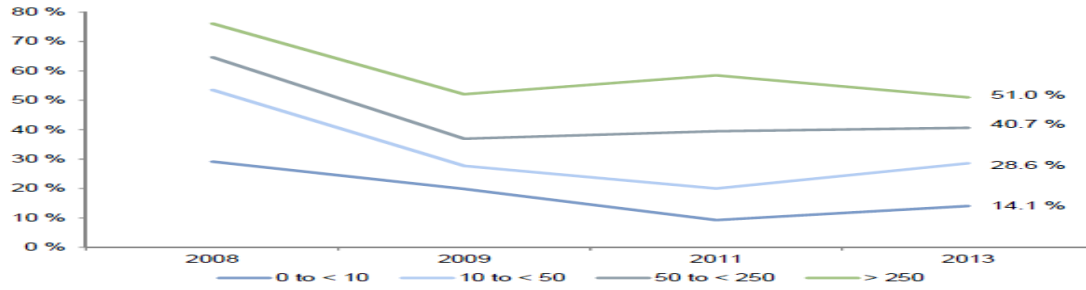
² Ibid.

³ Salvador Elisa, op-cit, p-p:15-16.

⁴ Moncada-Paternò-Castello Pietro, Grassano Nicola, op-cit..

⁵ Jennifer Abel-Koch, Gino del Bufalo, Miguel Fernandez, & all, "SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain", Bpifrance (BPI), october 2015, p: 74.

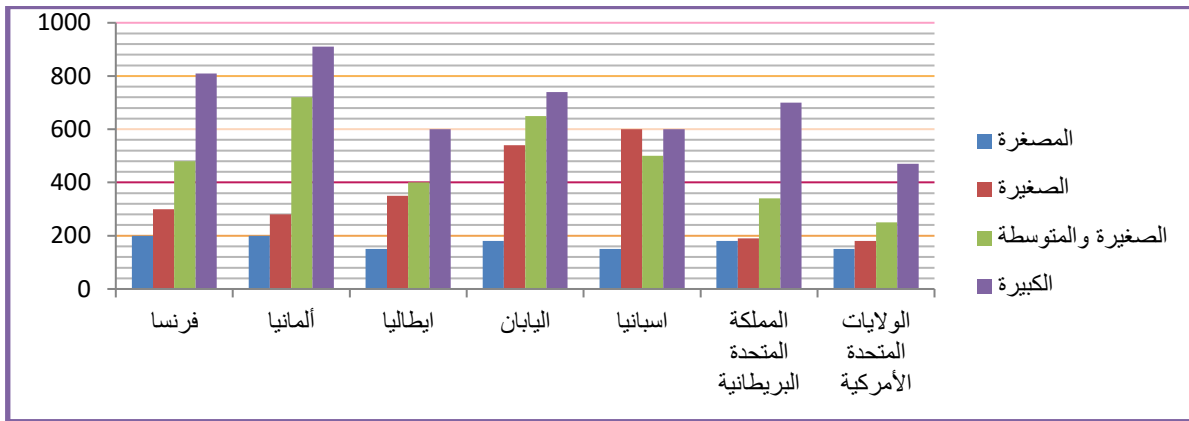
2013 –2008



Source : Baumann Julian, Kritikos Alexander S, "The link between R&D, innovation and productivity: Are micro firms different?", research policy, vol 45, no 6, 2016, p: 22 .

كما يمكن القول بأن نسبة إنفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية على البحث والتطوير الخارجي قليلة جدا تصل إلى نسبة 5%¹ والشكل الموالي سيوضح نسبة إنفاق المؤسسات الإيطالية على البحث والتطوير خلال سنة 2012:

الشكل رقم (2-16): نسبة إنفاق كل أنواع المؤسسات الإيطالية على البحث والتطوير سنة 2012



Source: Moncada-Paternò-Castello Pietro, & Grassano, Nicola, **Innovation, competitiveness and growth without R&D? Analysis of corporate R&D investment-A country approach: Italy**, JRC Policy Brief. European Commission, 2014, p: 3.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نسبة إنفاق المؤسسات الكبيرة في إيطاليا سنة 2012 بلغت حوالي 52%، تليها مباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (50-250 عامل) بنسبة 40%، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة (10-50 عامل) بلغت نسبة إنفاقها على البحث والتطوير 36%، في حين بلغ معدل الاستثمار في البحث والتطوير للمؤسسات المصغرة 12%، يمكن استنتاج من هذه النسب المتفاوتة أن حجم أو معدل الاستثمار في إيطاليا على البحث والتطوير يتناسب طرذا مع حجم المؤسسة.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

¹ Baumann Julian, Kritikos Alexander S, "The link between R&D, innovation and productivity: Are micro firms different?", research policy, vol 45, no 6, 2016, p: 22.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

تتمتع كوريا الجنوبية باقتصاد مزدوج وناجح ناتج عن تركز بعض المؤسسات العملاقة بما الناجحة المعروفة باسم "تشايبول" Chaebol" (مثل : Hyundai, Samsung, LG)¹، والتي ساهمت في توفير فرص العمل، الرفع من معدلات النمو والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تحقيق الفائض في الميزان التجاري...، لكن بالرغم من هيمنة هذه المؤسسات في الاقتصاد الكوري، إلا أنها توجهت نحو دعم المؤسسات الصغيرة القائمة على الابتكار، وتوفير النظام الايكولوجي المشجع والمحفز لقيام وتطبيق مختلف الابتكارات. ووفقا لبيانات الملحق رقم (01) نجد أنها احتلت المرتبة 11 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 ونفس الترتيب سنة 2016، وبالنسبة للمدخلات الفرعية لهذا المؤشر فقد احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 35 في مؤشر المؤسسات، وما يجذب الانتباه في هذا المؤشر مؤشره الفرعي المتعلق بيئة الأعمال حيث احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 3 متفوقة على باقي دول العالم، من بين الأسباب التي ساهمت في ذلك هو أن: "في كوريا الجنوبية الضرائب المنخفضة، والحكومة تقدم الدعم المالي للمؤسسات حتى أنها قامت بإنشاء صندوق حكومي كوري يوفر مصدرا مستقرا من التمويل، حيث استثمر هذا الصندوق في أكثر من 1000 مؤسسة صغيرة..."² كما حققت مرتبة جد متقدمة بالنسبة لمؤشر الرأس المال البشري والبحوث، حيث احتلت المرتبة 2 عالميا، حيث يعتبر مؤشر البحث والتطوير من أهم المؤشرات الفرعية التي ساهمت في تقدم ترتيب هذا المؤشر، فقد احتلت المرتبة 1 في مؤشر البحث والتطوير، وهذا الأداء القوي ناتج عن ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير حيث بلغت نسبتها 4.23 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 وفقا لبيانات البنك الدول. "وقد نجحت كوريا، من خلال تحقيق استثمارات متواصلة وكبيرة في مجال البحث والتطوير والابتكار، في بناء نظام ابتكار كوري فريد على أرض قاحلة، مما سيسهل النمو المستدام للاقتصاد الكوري. ووفقا لدراسة حديثة، يوجد حاليا أكثر من 250 برنامجا صغيرا وكبيرا لدعم البحث والتطوير الخاص والابتكار، ... ولكن هناك تحديات أيضا على الرغم من أن كوريا تنفق حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير من البلدان الأخرى، إلا أنها لا تزال متخلفة كثيرا عن البلدان الصناعية المتقدمة من حيث رصيد البحث والتطوير التراكمي الذي هو حقا محدد القوة المعرفية للدولة...، وبما أن جهود البحث والتطوير الكورية قد كرس بشكل مفرط لتطوير التكنولوجيا الصناعية، فإن البحث العلمي قد أهمل إلى حد ما. ونظام الابتكار الكوري غير منفتح بدرجة كبيرة على العالم الخارجي.. تحتاج كوريا إلى فتح النظام أكثر وتعزيز التفاعل مع العلماء والمؤسسات الأجنبية."³

كما تتمتع كوريا الجنوبية بقوة بنيتها التحتية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث احتلت وفقا لهذا المؤشر الفرعي المرتبة 2 متفوقة على 125 دولة المدرجة في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، واحتلت مراتب متقدمة فيما يتعلق بمؤشر تطور السوق وبيئة الأعمال حيث احتلت المرتبة 14 عالميا، أما

¹ Jang Mina, "Determinants of Innovation in SMES: An Emperical Analysis of South Korea", p :5, disponible sur le site: [theses.ubn.ru.nl/bitstream/handle](https://theses.ubn.ru.nl/bitstream/handle/15/02/2016), consulté le: 15/02/2016, à: 18:49.

² Crucianu Paula-Alexandra Roibu, "Entrepreneurship and Innovation in South Korea", International Conference C17, Bari, 5-6 June 2017, p: 234.

³ Chung Sungchul, "Innovation, Competitiveness, and Growth: Korean Experiences", p:24, disponible sur le site : siteresources.worldbank.org/EXTABCDE/.../Sungchul-Chung.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

فيما يخص مؤشرات مخرجات الابتكار احتلت المرتبة 17 في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، فكوريا الجنوبية لديها ارتفاع مستمر في عدد البراءات الممنوحة محليا لكل عام".¹ واحتلت المرتبة 6 في العالم في مؤشر المخرجات الإبداعية متفوقة بذلك على كل التجارب التي تم التطرق لها في هذه الدراسة.

المطلب الثالث: التجربة اليابانية

شهد مؤشر الابتكار باليابان لسنة 2017 تقدما برتبتين مقارنة بسنة 2016، حيث احتلت المرتبة 14 من أصل 127 دولة، حيث تتميز اليابان بتقدم ترتيبها لمؤشر المؤسسات حيث احتلت المرتبة 13 عالميا، ويعود ذلك في تقدم ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، خاصة فيما يتعلق بمؤشر البيئة السياسة والبيئة التنظيمية كما يبينه الملحق رقم (01)، وغير بعيد عن هذا الترتيب حيث احتلت المرتبة 14 فيما يتعلق بالرأس المال البشري والبحوث، وكان مؤشره الفرعي المتعلق بالبحث التطوير المساهم الرئيسي في ذلك، حيث احتلت وفقا لهذا الأخير المرتبة 3 أي بعد كوريا الجنوبية مباشرة، "فاليابان تنفق نسب عالية على البحث والتطوير، حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعد اليابان من بين أكبر المستثمرين في العالم في مجال العلوم والابتكار، ففي عام 2015 أنفقت اليابان ما يقرب 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، وهي ثالث أعلى نسبة إنفاق في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي".² وتتميز اليابان بقوة بنيتها التحتية متفوقة بذلك على كبريات الاقتصاديات العالمية، فقد احتلت اليابان المرتبة 9 في مؤشر البنية التحتية، خاصة إذا تعلق الأمر بمؤشرها الفرعي المتمثل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حيث احتلت المرتبة 3 عالميا، وهذا ساهم في خلق اتساع وانتشار مؤسسات ومنتجاتها، والمنتجات اليابانية تمتاز بالجودة العالية، وانتشارها الواسع في الأسواق، فقد احتلت اليابان المرتبة 3 في المؤشر الفرعي لتطور السوق المتعلقة بالتجارة والمنافسة وحجم السوق، أما بالنسبة لمؤشر تطور بيئة الأعمال فقد احتلت اليابان المرتبة 11 عالميا، ووفقا لهذا المؤشر فقد احتلت المرتبة 15,9 في مؤشر عمال المعرفة، وامتصاص المعرفة بهذا الترتيب، "إن نقاط القوة في اليابان تكمن في توفرها على المهندسين وكفاءات عالية الجودة بوفرة، أفضل من أكبر المراكز الابتكارية في العالم كالسليكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية".³ وفي هذا الشأن ولتعزيز الروابط ودعم الابتكار بين اليابان والولايات المتحدة، فقد أطلق برنامج ستانفورد اليابان 2013 مشروعا متعدد يهدف إلى إنشاء قنوات جديدة للحوار بين الخبراء وقادة الأجيال الشابة من الولايات المتحدة، واليابان تحت اسم "قنوات جديدة: إعادة تنشيط العلاقات الأمريكية اليابانية" والهدف هو تطوير التفاهم المتبادل وبناء علاقة جديدة للتعاون في التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين، من خلال الحوار بين العلماء وأصحاب المشاريع وصناع السياسات من البلدين ويستكشف كيف وادي السيليكون واليابان يمكن أن تتعاون على تعزيز الاقتصاديات مدفوعة الابتكار على جانبي المحيط الهادئ.⁴

¹ Crucianu Paula-Alexandra Roibu, op-cit.

² OECD, "Japan Policy Brief", Better Policies Series, 2017, p:1.

³ Kenji Kushida, "Innovation and the Science and Engineering Workforce", National Science Board Recent Publications, research and development, 2012, p:14, disponible sur le site: <https://obamawhitehouse.archives.gov>

⁴ Ibid, p:3.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

وبالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني المتعلق المخرجات الإبداعية احتلت اليابان المرتبة 36 بالرغم من ما تتميز به اليابان من سلع وخدمات إبداعية حيث احتلت وفقا لهذا الأخير المرتبة 21 عالميا.

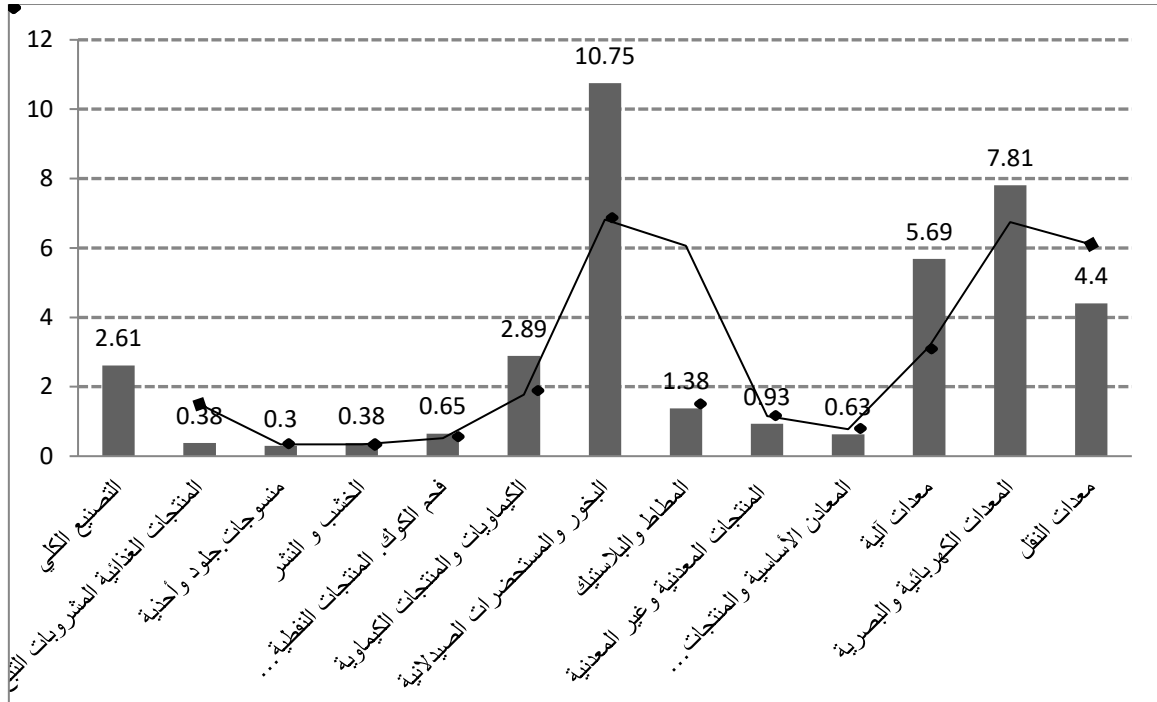
المطلب الرابع: التجربة الهندية

عملت الهند بشكل مكثف على تحسين أدائها في مجال الابتكار، من خلال استضافة حلقات عمل للابتكار وإقامة عمل هام في السنوات الأخيرة باستخدام مؤشر الابتكار العالمي، حيث قامت بتجنيد فريق عمل رفيع المستوى معني بتقييم النظام الإيكولوجي للابتكار واقتراح سبل تحسينه. وهذا ما ساهم في تحقيق تحسن كبير¹. حيث انتقلت من المرتبة 66 في سنة 2016 إلى المرتبة 60 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، وفقا لبيانات الملحق رقم (01)، رغم ذلك نجد أن الهند لا تزال متأخرة في ترتيب بعض مؤشرات مدخلات الابتكار إذا لم نقل كلهم مقارنة بالتجارب السالفة الذكر، حيث نجد أن الهند احتلت المرتبة 92 بالنسبة لمؤشر المؤسسات، والمرتبة 64 بالنسبة لمؤشر الرأس المال البشري والبحوث، والمرتبة 73 بالنسبة لمؤشر البنية التحتية، ما يمكن ملاحظته في مؤشر الرأس المال البشري والبحوث أن الهند تشهد ترتيبا جد متأخر خاصة إذا ما تعلق الأمر بمؤشر التعليم حيث احتلت المرتبة 114 من أصل 127 دولة، وتقدما نسبيا فيما يتعلق بمؤشر البحث والتطوير حيث احتلت المرتبة 32، لكن بالرغم من هذا الترتيب يمكن القول بأن الهند تشهد انخفاضا في نسبة إنفاقها على البحث والتطوير خاصة إذا ما قورنت بالتجربتين اليابانية والهندية، حيث بلغت نسبة إنفاقها على البحث والتطوير 0.63% سنة 2015 وفقا لبيانات البنك الدولي، أما على مستوى مؤسساتها نجد أن كثافة البحث والتطوير بالهند تتناسب طرديا وحجم المؤسسة بالهند، وتمثل المراكز الأربعة الأولى التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجيه حصة كبيرة من الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الصناعات، التي تظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-17) يوضح: نفقات البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية على مختلف الصناعات

¹ Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, Sacha Wunsch-Vincent, op-cit, p: 37.

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار



Source :Jaya Prakash Pradhan , " R&D Strategy of Small and Medium Enterprises in India Trends and Determinants", Sardar Patel Institute of Economic & Social Research (SPIESR), Version 1.0: 24th February 2010 , p:9.

وهي تحاول الرفع من نفقاتها على البحث والتطوير نتيجة لما تشهده من المنافسة الشديدة مع البلدان المجاورة، هذا ما ساهم في تقدم مؤشر تطور السوق من خلال تقدم ترتيبها في المؤشر الفرعي المتمثل في المنافسة والتجارة، تطور السوق حيث احتلت المرتبة 16 عالميا، لكنها شهدت تأخرا في مؤشر الائتمان حيث احتلت المرتبة 74 وفقا لبيانات الملحق رقم (01)، "فالتصويل يمثل مشكلة حقيقية لرجال الأعمال الهنود، وهذا ما أكدته البنك الدولي...¹ بالرغم من توفرها على بعض أنواع التمويل التقليدية (كالتصويل البنكي مثل بنك ICICI الذي يبحث عن سبل تقديم الدعم المالي لأصحاب المؤسسات الصغيرة المبتكرة. والحديث "كرأس المال المخاطر، الذي يستثمر في حقوق الملكية، وتوفيرها على صندوق الابتكار الوطني الذي تم إنشاؤه سنة 2004 الهادف إلى سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة.² أما بالنسبة لمخرجات الابتكار شهدت ترتيبا متقدما نسبيا فيما يتعلق بمخرجات المعرفة والتكنولوجيا، حيث احتلت المرتبة 38، وترتيبها متأخرا حيث احتلت المرتبة 85 فيما يتعلق بالمؤشر الثاني لمخرجات المتمثل في المخرجات الإبداعية .

الخلاصة:

¹ Lina Sonne , " Innovative initiatives supporting inclusive innovation in India: Social business incubation and micro venture capital", Technological Forecasting & Social Change , vol 79 ,2012,p :638.

² Ibid, p: 640 .

الفصل الثاني:.....أساسيات حول الابتكار

بعد ما تعرضنا في هذا الفصل لكل من الابتكار وكل المفاهيم المتعلقة به وفصلنا لأهم العناصر الأساسية المرتبطة بعنصر الابتكار، خلصنا إلى:

- الابتكار هو أساس تحقيق الميزة التنافسية المستدامة وهو المفتاح الرئيسي لنجاح المؤسسات، والقاطرة الحقيقية في تحقيق النمو الاقتصادي الفعال؛
- الابتكار لا يختص أو بالأحرى لا يخص مجالاً معيناً دون غيره، وغير مرتبط فقط بالتكنولوجيا وإنما يوجد في كافة المجالات ويندرج في جميع الميادين دون استثناء؛
- هناك تداخل كبير بين مفهوم الابتكار ومجموعة من المفاهيم، يكاد مفهوم الإبداع والتفرقة بينه وبين الابتكار يستحيل لشدة التداخل بين المصطلحين، وكذلك بالنسبة للتجديد لكن بدرجة أقل لأننا نجد بعض الباحثين ليس كلهم ركزوا على الابتكار على أساس أنه الإتيان بما هو جديد حيث اعتبروا تجديد الجديد هو نفسه الابتكار؛
- مصادر الابتكار تتعدد وتختلف لكن يمكن القول بأن الابتكار ينبع من مصدرين أساسيين هما البيئة الداخلية والخارجية، ويعتبر البحث والتطوير باستخدام التكنولوجيا سواء داخل المؤسسة وخارج المؤسسة أهم مصادر الابتكار لا بد من توفير البيئة اللازمة والتمويل اللازم؛
- الابتكار ينقسم إلى نوعين رئيسيين، كل تطرق إليها الباحثين كل حسب وجهة نظره، إلا أننا وجدنا أن أفضل تقسيم في نظرنا هو التقسيم الحديث، الذي يقسم الابتكار إلى مفتوح ومغلق، لأنه يشمل كل ومختلف التقسيمات التي وردت والتي قد ترد؛
- لقياس أداء الابتكار ومستوى الابتكار تم وضع مقياس يطلق عليه بمؤشر الابتكار العالمي، يقوم على مجموعة من المؤشرات من خلالها يتم الحكم مستوى أداء الابتكار في الدول، حيث يفيد هذا المؤشر في واضعي السياسات في اتخاذ الإجراءات اللازمة لأجل خلق نظام الابتكار أو تحسينه وتجويده؛
- أولت كل من إيطاليا وكوريا الجنوبية واليابان والهند اهتماماً كبيراً بالابتكار، حيث ساهم ذلك في تحسين مستوى الابتكار بها ويظهر ذلك جلياً من خلال احتلالها لمراتب متقدمة في مؤشر الابتكار العالمي وكذا للمنتجات المبتكرة التي تغزو الأسواق العالمية بصفة دورية ونخص بالذكر اليابان وكوريا الجنوبية.

تمهيد:

تعد حاضنات الأعمال أحد أهم الآليات الفاعلة وأنسبها في القضاء على مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية...، التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الدول خاصة النامية منها، وتعتبر محاولة تجاوز وتخطي هذه العقبات الفكرة الأساسية التي أنشأت من أجلها الحاضنة باختلاف أنواعها وأشكالها. لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة فهي تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتعتبر أحد أهم الأدوات والبرامج التنموية التي تساهم في دعم روح المبادرة وتحقيق الريادة والابتكار والمساهمة في التنمية الإقليمية والوطنية، وهي آلية الدفع المستمر والمستدام لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفعالة ومبتكرة. لكن ليست كل الحاضنات ناجحة ولا يمكن القول بأن كل حاضنة قائمة هي حاضنة ناجحة فهناك حاضنات ناجحة وقامت بدورها الذي أنشأت من أجله، وأخرى فاشلة إما بزوالها في السنوات الأولى من إنشائها أو استمرارها دون فعالية، لذلك تم وضع مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى نجاح أو فشل هذه الحاضنات، تختلف وتعدد هذه المؤشرات من حاضنة إلى أخرى، لكنها ساهمت وسهلت من عملية تقييمها.

من خلال ماسبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

كل ما يتعلق بالحاضنات بدءاً من نشأة هذا المفهوم إلى دور وأهمية هذه الحاضنات، في المبحث الأول الموسوم بأساسيات حول حاضنات الأعمال، ومن ثم سيتم التطرق إلى أنواع الحاضنات وأهدافها وكذا ذكر أحد أهم المفاهيم المرتبطة بمصطلح حاضنات الأعمال كمسرعات الأعمال والحظائر التكنولوجية، بإدراج ما سبق في المبحث الثاني الموسوم بأنواع وأهداف حاضنات الأعمال وبعض المفاهيم المتعلقة بها، يليه المبحث الذي يهدف إلى تبيان أهم المؤشرات التي تساعد في تحقيق الاستمرارية والتفوق للحاضنات، وتقليل من معدلات فشلها، والمعايير التي تسهل من تقييمها، في المبحث الثالث المعنون بمؤشرات نجاح وفشل الحاضنات وطرق تقييمها، ودور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية كمبحث رابع.

المبحث الأول: أساسيات حول حاضنات الأعمال

تعود أصول ظهور حاضنات الأعمال إلى سنوات الستينات، حيث شهدت انتشارا كبيرا في معظم دول العالم، كما لاق مصطلح حاضنات الأعمال صدى كبير في عالم الأعمال، نتيجة لدورها الكبير في دفع عجلة التنمية على المستوى الفردي والمؤسسي والدولي. وبالرغم من الاختلافات الطفيفة التي يشهدها مفهوم الحاضنات بالزيادة أو النقصان إلى أن معظمها تشترك في جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والخدمات التي تقدمها، هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال ومراحل تطورها

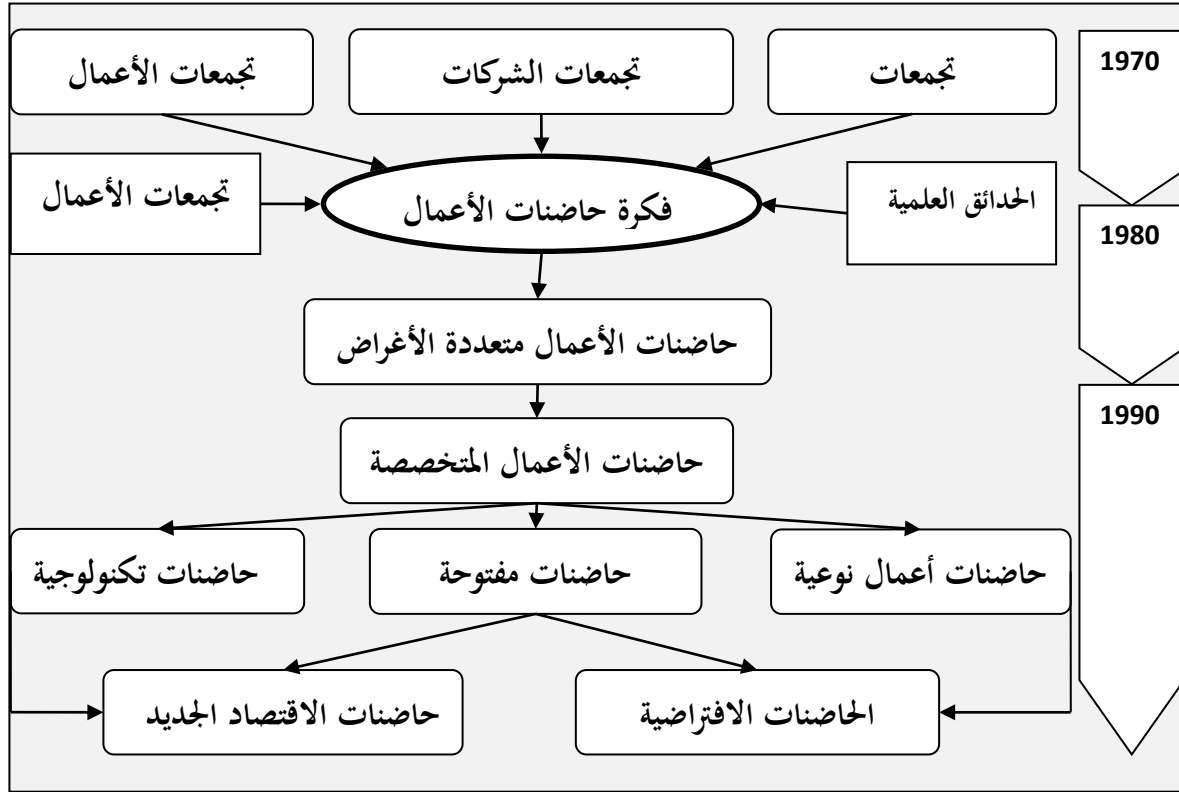
تم تأسيس حاضنات الأعمال لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مركز التصنيع المعروف باسم «Batavia Nurnberger»، وذلك عندما تم تحويل هذا المركز إلى مركز للأعمال يتم تأجيره للأفراد الذين يرغبون في إقامة أعمال مع تقديم بعض الاستشارات لهم، حيث لاق ذلك نجاح كبير وتحولت هذه الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة.¹ منذ عام 1959 م أقيمت هناك الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، والذي يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم «Batavia Industrial Center»، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية الثمانينيات وتحديدًا في عام 1984، حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، لكن في ذلك العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط. ومن ثم ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA)، والتي أنشأت حوالي 800 حاضنة نهاية سنة 1999، وذلك بمعدل حاضنة كل أسبوع، كما عزز ظهور الجمعية القومية لحاضنات الأعمال التي تتوزع على كثير ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، في التوسع في مفهوم حاضنات الأعمال وزيادة عددها.²

وهناك من ينظر ويقسم التطور الزمني لظهور لحاضنات إلى ثلاثة أجيال مختلفة، كل جيل كان نتيجة لتغيرات معينة، (سيتم التفصيل أكثر فيها عنصر أنواع الحاضنات)، والتي تظهر في الشكل الموالي:

¹ محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، "الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، 2012، ص: 46.

² وفاء ناصر المبيريك نوره، جاسر الجاسر، "النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، 9-11 / سبتمبر/2014، ص- ص: 14-15 (بتصرف).

الشكل رقم (3-1) يوضح: التطور الزمني لحاضنات الأعمال



المصدر: محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، "الحاضنات التكنولوجية والتحالفات العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، 2012، ص: 47.

نظرا الأهمية والنجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت انتشارا واسعا في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تتوزع بنسب وأعداد متفاوتة في جميع أنحاء العالم. حسب تقرير NBIA بلغ عدد حضانة الأعمال أكثر من 7,000 في جميع أنحاء العالم (بعد أن كان عددها لا يتعدى 200 في سنوات الثمانينات).¹ كما أشارت بعض الإحصائيات أنه قد بلغ عدد برامج الحاضنات في بعض الدول الأوروبية كما يلي: إيطاليا 06، فرنسا 39، بلجيكا 63، ألمانيا 144، أستراليا 13، السويد 192، هولندا 45 حضنة، ومن الدول الآسيوية: الصين 11، كوريا 110، اليابان 110، سنغافورة 120، الهند 190، ماليزيا 297، فيتنام 670 حضنة.² وازداد الاهتمام بحاضنات الأعمال على المستوى العربي كونها أثبتت بالتجربة وخلال أكثر من عقدين من الزمن أنها أداة محتملة لإنعاش وتنمية الاقتصاد، و على المستوى العربي تعد الأردن ومصر من الدول العربية الأولى التي تبنت مفهوم الحاضنات، حيث أقامت مصر أول حضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998.³ حسب إحصائيات 2006 يوجد في أمريكا الشمالية

¹ NBIA, "The Value of Business Incubation and Best Practices", 2010, p: 6.

² فوزي عبد الرزاق، "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، 9-11 سبتمبر/ 2014، ص: 202.

³ عودة محمد الشكري، "التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب"، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، الجامعة الإسلامية - غزة، مارس 2012، ص: 7 (بتصرف).

أكثر من 1.400 حاضنة موزعة على النحو التالي: 1.115 في الولايات المتحدة، 191 حاضنة في المكسيك لديها ، و120 حاضنات في كندا. معظم هذه الحاضنات لا تهدف للربح، وتابعة للجامعات. وبلغت عدد 250 حاضنة، 1.500 حاضنة أعمال في جنوب شرق آسيا.¹ والشكل الموالي يوضح مدى انتشار حاضنات الأعمال على مستوى الدول المتقدمة والنامية وفي العالم ككل:

الشكل رقم (3-2) يوضح: انتشار وتوزيع حاضنات الأعمال في العالم



المصدر: بريش السعيد، طيب سارة، "حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، -18- 19/ أفريل/ 2012، ص:7.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن حاضنات الأعمال شهدت انتشارا وتوسعا وزيادة في عددها منذ سنوات الثمينات من القرن الماضي، خاصة في الدول المتقدمة كما يظهر في الشكل، أما على المستوى الدول النامية فقد شهدت تباطؤا شديدا في إنشائها ونمو محتشما في عددها من بدايات ظهورها وانتشارها في العالم إلى غاية أواخر التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، لكن ليست بالصورة والشكل الذي ظهرت به في الدول المتقدمة، وقد يعود ذلك إلى مجموعة من الظروف والأسباب، التي أثرت ولا تزال تؤثر في إنشاء المزيد من هذه الحاضنات والمحافظة على بقائها و استمراريتها في الدول النامية.

المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها وعلاقتها مع بيئتها

أ) مفهوم حاضنة الأعمال: إن التغييرات الاقتصادية العميقة والسريعة التي حدثت منذ عقود شكلت تحديدا على الأعمال الحكومية، فكانت هناك الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والتوجه نحو أسواق أكثر انفتاحا. ترتب على ذلك الحاجة إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة...، ومع تغيير الأنماط التقليدية للعمل وتوجه هذه المؤسسات نحو ريادة الأعمال. فكان العديد من هذه المؤسسات تفشل وعدد قليل منها يستمر ويحقق نمو.²

¹ Camelia MORARU, Alexandru RUSEI, "Business Incubators – Favorable Environment for Small and Medium Enterprises Development", Theoretical and Applied Economics, vol 19, no 5, 2012, p :171.

²Sahib Sartaj Singh, " Some Entrepreneurial Aspects Of Technology Business Incubators in Indian context", Doctoral Thesis, March 2011,p:1.

ولمساعدة هذه المؤسسات على تجاوز مرحلة الخطر، والتغلب على مختلف المشكلات التي تعيق نموها، وقيادة هذه المؤسسات نحو النمو والإستدامة، ودعم استمراريتها وبقائها، خاصة في المراحل الأولى من إنشائها، ومساعدتها على خلق مكانة لها في السوق، ظهرت حاضنات الأعمال كأحد أهم الأدوات الكفيلة بتحقيق ذلك. تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بموضوع حاضنات الأعمال، حيث تطرق لها العديد من الباحثين والهيئات في الأدبيات المتعلقة بإدارة الأعمال، التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- هي عملية ديناميكية لتطوير ورعاية المؤسسات الشابة، ومساعدتهم على البقاء على قيد الحياة والنمو خلال فترة بدء التشغيل، خاصة عندما تكون أكثر عرضة للخطر. من خلال توفير جملة من الخدمات (التدريب العملي والمساعدة الإدارية، والحصول على التمويل، خدمات الدعم الفني، وخدمات المكاتب المشتركة، والحصول على المعدات، وإيجار مرن، ومساحة قابلة للتوسيع) كل ذلك تحت سقف واحد.¹
- من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه تم تقديم تعريفا شاملا لحاضنات الأعمال، لكن رمع التركيز على نوع واحد وعام من الحاضنات وهي تلك الحاضنات التي تقدم خدمات الغير متصلة بالتكنولوجيا.
- هي برامج تهدف إلى تسريع التنمية الناجحة للشركات الريادية من خلال مجموعة من موارد وخدمات دعم الأعمال، التي تم تطويرها وإدارتها من قبل إدارة الحاضنة، وعرضها في الحاضنة من خلال شبكة اتصالاتها². يضيف هذا التعريف ويركز على شبكة من الاتصالات والعلاقات ويعتبرها أساس نجاح المؤسسات الريادية، قد تم تخصيص هنا نوع آخر من المؤسسات والاشارة إلى أن الحاضنات أنشأت لأجل دعم وتقديم الخدمات لهذا النوع من المؤسسات.
- كما تم التطرق لتعريف حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن: بيئة إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة و التنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث و التطوير)، و رعاية ودعم هذه المؤسسات، لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب)، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة و يوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض.³
- تم التوسع هذا التعريف، وقدم تعريفا شاملا لحاضنات الأعمال، لكن ما يلاحظ في هذا التعريف أنه تم اعتبار أن حاضنات الأعمال هي مكان وكيان قانوني قائم يوفر تجهيزات، السؤال المطروح هنا، هل الحاضنات دوما لها إطار مكاني؟ ودائما توفر تجهيزات؟.

¹ Sofouli Evangelia, Vonortas Nicholas.S, "S&T Parks and Business Incubators in Middle-Sized Countries: The Case of Greece", The Journal of Technology Transfer, vol 32, no 5,2007, p: 2.

² Lesakova Lubica, " The Role of Business Incubators in Supporting the SME start-up ", Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3,2012, p: 85.

³ طرطار أحمد، مرجع سابق، ص: 4.

- إن حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها، عبارة عن منظمات خدمية بغض النظر عن نوع التسهيلات والخدمات المقدمة من قبلها، من توفير لشبكة اتصالات، والتمويل، والتدريب، واستشارات إلى إنشاء المشاريع، تكون الخدمات تبعا لاحتياجات المشاريع المحتضنة وتقديمها بشكل متتابع في أوقاتها وبصورة جيدة.¹

في هذا التعريف تم وصف حاضنات الأعمال بأنها منظمات خدمية، ومفهوم الخدمة في بعض المناطق والدول يغلب عليه مفهوم الطابع العمومي والمجاني تقريبا (فهناك حاضنات تابعة للقطاع العام وحاضنات تابعة للقطاع الخاص)، بالإضافة إلى أن الحاضنات قد تكون عبارة عن منظمات وهيكل قائمة بذاتها كما أشار إليها الباحث، كما أنها قد تكون مراكز تابعة لمؤسسات كبيرة وتكون داخل هذه المؤسسات، رغبة من مؤسسيها في تطوير وإنشاء مؤسسات أخرى تنبثق من المؤسسة الأم.

- بينما أسند تعريف حاضنات الأعمال إلى الجانب الطبي، حيث تم تعريف حاضنات الأعمال على أنها: هيئة تستمد تسميتها من الحاضنات الطبية التي تستقبل المواليد غير مكتملي النمو، وتوفر لهم الجو الملائم إلى غاية تجاوز مرحلة الخطر²، ولقد أكد خبراء الاقتصاد على أهمية إقامة هذه الحاضنات الخاصة بحماية المؤسسات، التي تكون في بدايتها بحاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية.³

وهذا التعريف ساعد في تبسيط مفهوم حاضنات الأعمال، لكي يفهمه المتخصص في المجال وغير المتخصص، بالإضافة إلى أنه انتقل وعبر عن أهمية ودور حاضنات الأعمال في وصول المؤسسات المحتضنة بها إلى الأسواق الخارجية.

أما المجلس الأوروبي لحاضنات الأعمال قد عرفها على أنها: مكان يلجأ إليه حاملو إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، وهدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب العمل، ويأتي الاهتمام بالتوجهات التكنولوجية بدرجة أقل، كما يتحدد هدف حاضنات المؤسسات في خلق تناسق بين عدة عوامل (الموهبة، والتكنولوجيا، والمعارف) يسهم في إثراء السلوك المقاولي، وتشجيع إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة.⁴

¹ أنور أحمد، نهار العزام، "تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، 2010، ص: 144.

² مغازي عبد الرحمان، بوكساني رشيد، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مشاتل ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، 17-19/أفريل/2012، ص: 5.

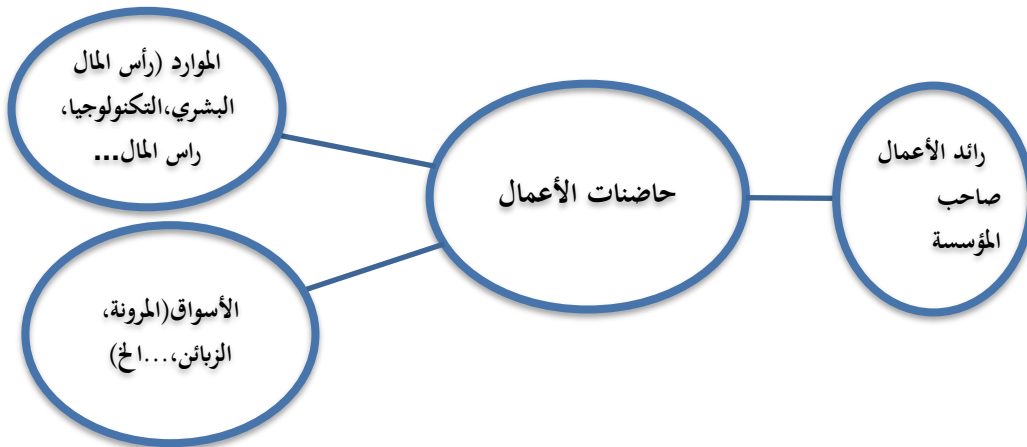
³ بن منصف خديجة، "حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفتاح تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والأوقاف، جامعة قلمة، 03-04/ديسمبر/2013، ص: 3.

⁴ بوخمخ عبد الفتاح، صندرة سايبي، "دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة -واقع التجربة الجزائرية-"، المجلة الأردنية، المجلد 7، العدد3، 2011، ص: 400.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا التعريف نجد أنه: تم تبيان الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال ودورها في التنمية، لكنه استثنى أن تكون التكنولوجيا أهم الركائز الأساسية التي ترغب الحاضنات في دعمها وتطويرها. كما يتضمن مفهوم حاضنات الأعمال بأنه تلك المنشأة التي يلجأ إليها صاحب المشروع للاستفادة من مجموعة من الموارد البشرية (رأس المال البشري)، والتكنولوجيا، مختلف أشكال الدعم...، هذا من جهة، والتعرف على الأسواق والزبائن...، من جهة أخرى ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3) يوضح: مفهوم حاضنات الأعمال



Source: Boris Mrkajic, "Entrepreneurship and Incubators in Egypt", Green Innovation and Entrepreneurship Programme, July 20th-24th, 2015 Milan, Italy, p :51.

من خلال ما سبق يمكن القول حاضنات الأعمال: هي منظومة شاملة ومتكاملة، تقدم جملة من الخدمات التي يمكن حصرها في الجوانب التالية: شبكة من العلاقات، المساعدة الإدارية، المساعدة المالية، المساعدة العلمية، المساعدة التقنية والتكنولوجية، الاستشارية، التسويقية...، وفقا لضوابط وشروط معينة، التي تساعد أصحاب المشاريع وحاملي الأفكار لتطوير أفكارهم المميزة وتحويلها إلى مشاريع منتجة، ومرافقة المشروع في مختلف مراحل نموه، إلى غاية تجاوز مرحلة الخطر، الذي يسهم بدوره في تحقيق النمو والاستدامة على كافة المستويات.

ب- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال وعلاقتها مع بيئتها: بناء النموذج الأولي للمؤسسة يحتاج إلى بيئة ريادية توفر كل ما يحتاجه صاحب المؤسسة من خدمات متطورة وملائمة لطبيعة المؤسسة، والنظام البيئي للحاضنات يختلف من دولة إلى أخرى، لذا لا بد من بناء نظام بيئي يتماشى مع المعطيات واحتياجات البلد، فمثلا النظام البيئي للبلدان العربية ليس جاهزا لا بعض أنواع الحاضنات و لا للمسرعات لأن المدخلات Input والمخرجات Output مختلفة عن باقي الدول (والتي سيتم التطرق لها لاحقا) هذا على المستوى الكلي.

أما على المستوى الجزئي، حاضنات الأعمال توفر مجموعة من الموارد منها ما يتعلق بتلك الموارد التي توفرها من البيئة الخارجية والتي تسمى بـ الموارد الخارجية، وأخرى تتعلق ببيئتها الداخلية وتسمى بـ الموارد الداخلية، موارد الشبكة الخارجية التي توفرها الحاضنة هي عبارة عن: شبكة موسعة تشمل مؤسسات البحث

والتطوير، والهيئات العامة، وشركات المحاماة، ومنظمات الشبكات الإقليمية، ومجموعات المستثمرين، ومكاتب نقل التكنولوجيا، ومختلف الاتصالات والشبكات الصناعية...¹ أي أن الموارد الخارجية هي الموارد خارج حاضنة وهي مزيج من مجتمعات الابتكار، والموارد الداخلية هي الموارد التي تكون داخل الحاضنة وترتبط بالاقتصاد، والبيئة، والموظفين، أو العمليات. وتشير جودة الموارد (الداخلية أو الخارجية) إلى القيمة النسبية للموارد التي توفرها الحاضنة للمشاريع المحتضنة.² وموارد الشبكة الداخلية الخارجية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات الناشئة في جميع مراحلها.³ وهناك من لم يفصل في ذلك وذكر أهم الخدمات الأكثر شيوعاً التي تقدمها الحاضنة المتمثلة في: المساعدة في أساسيات الأعمال، وأنشطة التواصل، المساعدة التسويقية، المساعدة في المحاسبة والإدارة المالية، الحصول على القروض المصرفية، وصناديق القروض وبرامج الضمان، الوصول إلى المستثمرين الملاك أو رأس المال الاستثماري، المساعدة في مهارات العرض، إقامة روابط مع مؤسسات التعليم العالي، و مع الشركاء الاستراتيجيين، والمساعدة في برامج التدريب على الأعمال التجارية الشاملة، ومجالس استشارية والموجهين والمساعدة في مجال التسويق التكنولوجي.⁴ كما تم تقسيم الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات المحتضنة إلى ثلاثة أقسام تتمثل في:⁵

- 1- خدمات إستراتيجية: وتشمل: خطط العمل، وتوفير شاشات عرض، وفريقاً استشارياً، واستراتيجيات تسويقية وتمويلية وملكية فكرية.
 - 2- خدمات إجرائية: وتتمثل في مختلف الإجراءات التي تحتاجها المؤسسات المحتضنة مثل: توفير مصادر التمويل والتسويق والموارد البشرية، شبكات الاتصال، وأي إجراء يساعد المؤسسات المحتضنة في بداية مراحل انطلاقتها.
 - 3- الخدمات التحتية: وتشمل توفير المكان المناسب والأثاث، وخدمات الإنترنت والفاكس والهاتف وقاعات اجتماعات وغيرها
- كما تم التطرق إلى مختلف أنواع هذه الخدمات بربط الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال بفترة احتضان المؤسسة، وتكون فترة الاحتضان غالباً 5 سنوات فأقل (على حسب احتياجات ودرجة نضج المؤسسة)، حيث تقسم إلى 3 مراحل: مرحلة ما قبل الاحتضان، ومرحلة الاحتضان، مرحلة ما بعد الاحتضان، وقد وضحها في الجدول الموالي:

¹ Pettersen Inger Beate, Aarstad Jarle, Høvig Øystein Stavø, & al, "Business Incubation and The Network Resources of Start-ups", Journal of Innovation and Entrepreneurship, vol 5, no 1, 2015, p : 8.

² Hackett Sean M, Dilts David M, "A Real Options-driven Theory of Business Incubation", The journal of technology transfer, vol 29, no 1, 2004, p: 51.

³Ibid, p: 9.

⁴ Lesakova Lubica, "The role of Business Incubators in Supporting the SME start-up", Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3, 2012,p : 87.

⁵ أنور أحمد، نهار العزام، مرجع سابق، ص: 144.

الجدول رقم (3-1) يبين: الخدمات المقدمة خلال المراحل المختلفة لاحتضان المؤسسة

مرحلة قبل الاحتضان "سنة واحدة"	مرحلة الاحتضان 1-3 سنوات	مرحلة بعد الاحتضان "سنة واحدة"
- خدمات البحث العلمي.	- خدمات التكيف في عالم الأعمال.	- خدمات التسويق.
- التدريب.	- الخدمات الاستشارية.	- خدمات الدعم الخاص.
- التخطيط.	- خدمات التسويق.	
	- الخدمات القانونية.	
	- الخدمات المحاسبية.	
	- الانضمام إلى شبكات الأعمال.	

المصدر: محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، "الحاضنات التكنولوجية والحدائق للعلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، 2012، ص: 49.

ومن منظور آخر تم تقسيم الخدمات التي تقدمها الحاضنات عبر 4 مراحل أساسية، تتمثل في: مرحلة قبل الاحتضان، مرحلة الاحتضان، مرحلة الإنشاء، ومرحلة قيامها على أرض الواقع¹. ويفصل باحثين آخرين تقسيم الخدمات المتاحة من قبل الحاضنات، التي تم إدراجهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) يوضح: الخدمات المتاحة من قبل الحاضنات

خدمات المكاتب المشتركة	إدارة / التقنية	التمويل
غرفة المؤتمرات، التصوير، الأمان جهاز الحاسوب / فاكس معدات مكتبية/ أثاث مكتبة العمل، المعدات السمعية والبصرية، سعة تخزين إضافية، إمساك الدفاتر، التأمين الصحي.	خطط العمل، تسويق، محاسبة، المنح الحكومية والقروض، خدمات قانونية...، التدريب على استخدام الحاسوب، حقوق الملكية، وتمويل الديون، الوصول إلى معالجي الكمبيوتر المتطورين، الوصول إلى موارد أخرى خارج الحاضنة البحث والتطوير الضرائب التجارية الخ.	مساعدة خارجية، القرض المتجدد للمستأجر، التمويل البذري (رأس المال الناشئ أو البذري وهو رأس المال الذي يمول المؤسسة في مرحلة الإنشاء)

Source : Patricia Gene Greene, John Sibley Butler, "The Minority Community Business Incubator as a Natural", Journal of Business Research, 1996, p:52.

ويركز باحثين آخرين في التطرق للخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال على إدارة المعلومات وفائدتها، فقد يتخذ الدعم الذي تقدمه الحاضنات شكل إحداث التواصل الذي تنظمه إدارة المعلومات، حيث تتاح للشركات فرصة الالتقاء بأشخاص من مؤسسات الأعمال والمؤسسات المالية مثل: المستثمرين والمصرفيين والاستشاريين. كما توفر بعض نظم المعلومات إمكانية الوصول إلى العلماء الرئيسيين في معاهد البحوث أو الأكاديميين في الجامعات. من خلال توفير الاتصال، يمكن أن تعمل الحاضنات كمركز للشبكة على أمل خلق بيئة

¹ Mekhelfi Amina, " Les Obstacles qu'affronte L'incubateur d'Ouargla dans le Lancement des Futurs Porteurs de Projet, Séminaire L'Entrepreneur des Jeunes , Université de Biskra, 23-25/Avril/2013, p : 4.

مرنة للنمو).¹ ويضيف آخرون أن الخدمات التي تقدمها الحاضنة التي يمكن أن يكون لها دور كبير في تحقيق المشروع تمثل في النقاط التالية: نقل التكنولوجيا والبحوث والتنمية (R & D)، استشارات في مجال الأعمال التجارية والقانون، الدعم المالي، برنامج التعليم الريادي، البرنامج الشبكي الربط الشبكي المؤسسي، شبكة المستأجرين / خارج الخط مؤسسة، شبكات التمويل / شركة استشارات الأعمال، الدعم الحكومة / المجتمع المحلي.²

من خلال ما تطرق إليه الباحثين حول أنواع الخدمات أو ما تقدمه حاضنات الأعمال من خدمات للمؤسسات المنتسبة إليها التي تم التطرق لها أعلاه، نجد أن الخدمات التي تقدمها الحاضنة تختلف باختلاف هيكلها التنظيمي ونوع المؤسسات التي قامت باحتضانها، لكن إجمالاً تظهر في شكلين: خدمات ملموسة وأخرى غير ملموسة. وبالتفصيل في ذلك نجد أن هذه الخدمات تنحصر في خمسة أنواع قد تزيد وقد تنقص (في حالة نقصان أو تقلص أنواع الخدمات التي تقدمها، سوف يتغير المفهوم إما إلى مسرعات الأعمال، أو مكاتب الأعمال)، حيث تتمثل الخدمات الملموسة في الدعم المادي والتقني نذكر على سبيل المثال: البنية التحتية، الأجهزة والأدوات التقنية...، الدعم المالي: توفير التمويل من مصادر التمويل المتاحة...، أما الخدمات الغير ملموسة تتمثل في: الدعم العلمي والمعرفي كالتواصل مع مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وتوفير التدريب والتكوين وتزويدهم بالمهارات اللازمة (كيفية استهداف السوق، كيفية تحليل وفهم رغبات وتطلعات الزبون...). لإنشاء أي مؤسسة لابد من توافر المهارات اللازمة، لكن هذه المهارات قد تحتاج إلى جهد أكبر ووقت أكبر، فحاضنات الأعمال هنا تقلص وتقلل من الجهد والوقت من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة..، الدعم الاجتماعي أو ما يسمى بتوفير رأس المال الاجتماعي كتوفير شبكة من العلاقات التي تساهم في إنجاح وتحقيق المشروع وهذه العلاقات غالباً تكون علاقات شخصية كونتها الحاضنة، الدعم الفني: كتقديم الاستشارات والخدمات الاستشارية من قبل مختلف الخبراء الذين سيساعدون الرواد في تقليص الوقت (عدم المرور بالتجربة لاكتساب الخبرة وإنما اكتساب الخبرة مباشرة منهم)، الخدمات التسويقية (كخدمات الإعلام والصحافة). في هذه الحالة أصحاب المؤسسات المحتضنين المستفيدين من هذه الخدمات لن يخسروا حتى ولو لم ينجزوا مؤسساتهم.

المطلب الثالث: دور وأهمية حاضنات الأعمال

¹ Soetanto Danny P, Jack Sarah L, " Business Incubators and the Networks of Technology-based Firms", The Journal of Technology Transfer, vol 38, no 4, 2013, p: 4.

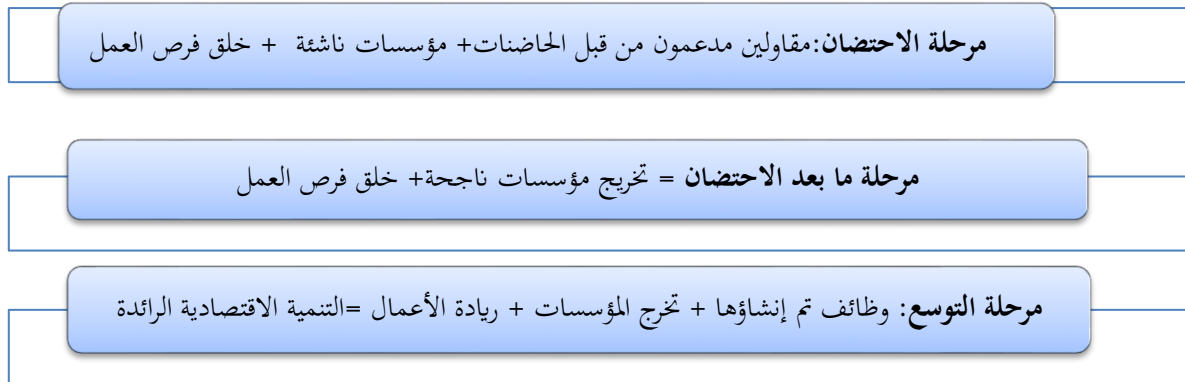
² Lee Sang Suk, Osteryoung Jerome S, "A Comparison of Critical Success Factors for Effective Operations of University Business Incubators in the United States and Korea", Journal of small business management, vol 42, no 4, p: 420.

أولاً: دور حاضنات الأعمال

إن الدور المباشر للحاضنة يتمثل في تشجيع المؤسسات الجديدة على النجاح من خلال التخفيف من العقبات والتكاليف الثابتة المرتبطة بالإقلاع (متسع مكاني وخدمات مشتركة بسعر معقول، ودعم في إدارة الأعمال ومناقشة المشكلات والتجارب والقيام باتصالات شبكية). أما الأدوار التي يمكن تلعبها الحاضنة من منظور أشمل، فنذكر منها:¹

- تشجيع الفكر الريادي المغامر بدلا من فكر الموظف التابع؛
 - زيادة وتيرة قيام مؤسسات جديدة على أسس متينة؛
 - تقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع الواعدة بتحويلها إلى مؤسسات تخلق فرص العمل؛
 - زيادة القدرات العلمية والإدارية للمؤسسات وبالتالي زيادة القدرة التنافسية؛
 - نقل التكنولوجيا من مراكز البحث والجامعات إلى النسيج الصناعي المحلي.
- كما أن لحاضنات الأعمال دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد وضع الباحثين ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-4): يوضح دور الحاضنات في تنمية الاقتصاد



Source : Hanadi Mubarak, Al-Mubarak,Michael Busler,"The Effect of Business Incubation in Developing Countries", European Journal of Business and Innovation Research, vol 1, no 1, March 2013, p: 21.

إن الاستغلال الأمثل للحاضنات في جميع أنحاء العالم يؤدي إلى خمس نتائج تتمثل في: تنظيم مناخ الأعمال بنسبة 62 %، تكنولوجيات التسويق بنسبة 55.5 %، العمالة (التوظيف) بنسبة 51.6 %، الابتكار وتنويع الاقتصاديات المحلية بنسبة 46.1 %². كما أن حاضنات الأعمال لها دور كبير في: نشر وتعزيز ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال (التي قد تكون طريقة نشر قصص نجاح وتقريبها من حياة الأفراد، أحد الأساليب الفعالة في تحقيق ذلك)، رعاية المؤسسات الناشئة، توفر بيئة مناسبة، تجاوز العقبات...، والذي يكون له أثر كبير على الاقتصاد، فمثلا " في سنة 2005 وحده، ساعدت حاضنات الأعمال في

¹ علي سماوي، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية"، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص: 139.

² Hanadi Mubarak Al-Mubarak,Michael Busler," Road map of international business incubation performance", Journal of International Business and Cultural Studies, vol 6, 2012, p :7.

أمريكا الشمالية في خلق أكثر من 27000 مؤسسة، ووفرت عملا لأكثر من 100.000 عامل، وحققت إيرادات سنوية بلغت 17 مليار دولار الخ.¹ ويكفي لإبراز الأثر الاقتصادي لحاضنات الأعمال ذكر العناصر باختصار كما يلي:²

- بسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال فقد بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والجديدة في السوق 87%، وبلغ معدل نمو المبيعات للمؤسسات التي تتلقى المساعدات حوالي 400%، وهذا يعني في نفس الوقت المحافظة على الوفاق وإشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي القومي؛

- تساعد برامج حاضنات الأعمال في خلق فرص العمل؛

- المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة وسمعة المجتمعات المحلية؛

- إن تقديم كثير من الخدمات الإضافية للعاملين يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء العاملين.

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال: تعدد وتختلف أهمية الحاضنات بالنسبة لأصحاب المصلحة، حيث تم التطرق لها كما يلي:³

- بالنسبة للعملاء: الحاضنة تعزز فرص النجاح، وتساعد على تحسين المهارات، وتخلق التآزر بين المؤسسات، وتسهل الوصول إليها، وتوفر المرافق الخارجية، والموجهين والمستشارين، ومختلف المعلومات المتعلقة بمصادر الحصول على رؤوس الأموال.

- بالنسبة للحكومات: تساعد حاضنات الأعمال في التغلب على إخفاقات السوق، وتعزيز التنمية الإقليمية، خلق فرص عمل (خاصة بعد خروج أو تخرج العميل من الحاضنة، وتجدر الإشارة إلى أن الحاضنات لا تخلق فرص عمل مباشرة؛ فهي تغذي رواد الأعمال الذين يخلقون المشاريع)، وزيادة الدخل وإيرادات الضرائب (الجبائية الضريبية)... تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- بالنسبة لمعاهد البحوث والجامعات: حاضنات الأعمال تعزز التفاعلات، وتسهل تسويق البحوث، وتعطي فرصا لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في الاستفادة بشكل أفضل من خدماتها ومرافقها، مع تعزيز صورتهم في المجتمع.

¹Sahib Sartaj Singh, op-cit, p :2.

² عبد السلام أبو حفح، "مقدمة في الأعمال:حاضنات الأعمال -فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة-"، (مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001)، ص: 22.

³ Lalkaka Rustam, "Technology Business Incubation: a toolkit on innovation in engineering", science and technology for Development series UNESCO, vol 255, 2006, p-p: 7-8.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- بالنسبة للأعمال التجارية: تطور حاضنات الأعمال فرص الحصول على الابتكارات،... وتساعدهم على الوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية.
 - بالنسبة للمجتمع المحلي: تخلق الحاضنات احترام الذات وتعزيز ثقافة الأعمال الحرة، فضلا عن توفير الوظائف.
 - بالنسبة للمجتمع الدولي: يولد فرص التجارة ونقل التكنولوجيا بين العميل الشركات والحاضنات المضيفة...، وتيسر التبادلات من خلال الجمعيات والتحالفات. وغالبا ما لا تتحقق هذه النتائج المرجوة، نظرا لافتقار الإدارة وعوامل أخرى. ومع ذلك، الفوائد المشار إليها في العديد من الحالات أعلاه قابلة للتحقيق.
 - وقد تم اختصار أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة لأطراف المتعددة كالجامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمعات المحلية، للشركات والعملاء، وبالنسبة للقطاعات العامة والمشاركة في الشكل الآتي:
- الشكل (3-5) يوضح: أهمية الحاضنات



المصدر: خالد رجم، "عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال و تجارب عالمية"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 18-19/أفريل/ 2012، ص: 3.

من خلال هذا الشكل نلاحظ: أن حاضنات الأعمال لها علاقة بالمحيط الذي تعمل فيه، حيث تربطها علاقة بالجامعات ومراكز البحوث (حيث تعتبر من أهم الشركاء الذين تتعامل معهم الحاضنات في النظام البيئي الخارجي)، وهي تعتبر منطقة بحث وتطوير، من خلال محاولتها مساعدة مختلف الفاعلين بالجامعة خاصة الطلبة والأساتذة، في إيجاد مراكز تسمح لهم بدراسة وتطوير مختلف تجاربهم وابتكاراتهم العلمية، عن طريق توفير كل التجهيزات والموارد التي تساعد في تحقيق ذلك بالتنسيق مع مختلف مراكز البحوث الأخرى، وفي هذا السياق هناك العديد من الأمثلة التي أثبتت أهمية وأثر العلاقة التي تربط الجامعة بالحاضنات. ومن أمثلة التعاون بين الجامعة

وحاضنة الأعمال **UBC Research Entreprise**، والتي تقع داخل **Columbia University of British**، حيث تقوم الجامعة بتمويل جميع الأنشطة الخاصة بإدارة وتسويق الاختراعات والابتكارات، وكذلك تسويق الأبحاث الجديدة في الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحاضنة تقوم بدور الحاضنة التكنولوجية دون جدران، حيث تقدم الاستشارات والدعم للمؤسسات الجديدة، والتي تنطلق من الجامعة وتبحث عن الأسواق ورجال الأعمال والجهات التمويلية. وفي هذا المجال نذكر أيضا مثالا من جامعة **Maryland University** التي توجد بها وحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية داخل الحرم الجامعي، وتظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها وتشجيعها لإقامة مؤسسات جديدة تكنولوجية في أنها تشارك في رأس مال المؤسسات التي تقام داخل هذه الحاضنات، وذلك من خلال استثمار الجامعة في إقامة شركة رأس مال المخاطر متخصصة، تقوم بتمويل الأفكار التكنولوجية الجيدة للطلاب والباحثين في الجامعة.¹ كما يبين الشكل بأن للحاضنة أهمية كبيرة بالنسبة للشركاء والعملاء، حيث تعتبر هذه الحاضنات حلقة وصل بين مختلف الشركاء والعملاء (المؤسسات المحتضنة). وتكمن أهمية هذه الحاضنات بالنسبة لهذه الأخيرة في مساهمتها في تحويل نتائج البحث العلمي والابتكارات من شكلها المخبري إلى مؤسسات إنتاجية، وجعل هذه المؤسسات تتميز بقلّة نسب المخاطرة وفرصة أكبر للبقاء في السوق، ما يساهم في جذب الشركاء والمساهمين الذين سيستفيدون من تحقيق قيم مضافة. كما أن للحاضنات الأعمال لها أهمية بالغة بالنسبة للقطاعات العامة والمشاركة كتوفيرها لمنتجات جديدة ومبتكرة، كما تسمح للقطاعات العامة من الاستفادة من التكنولوجيا... وكذا التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال العمل بالمعايير المعمول بها (المعايير البيئية). وتستفيد الحكومات والمجتمعات بشكل عام من اقتصاد متطور، و نسب البطالة منخفضة من خلال خلق هذه المؤسسات المحتضنة لفرص عمل مختلفة، وانتشار وتعزيز ثقافة العمل الحر (التي تساهم بدورها وزيادة عدد هذه المؤسسات)، من خلال مساعدة الشباب في الاعتماد على الذات والقدرة على تخطي ومواجهة التحديات المالية والاجتماعية وحتى النفسية.

¹ بوريش أحمد، رحمان يوسف زكريا، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية و الابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية-تجارب ومقاربات-"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15 فيفري 2017، ص- ص: 13-14.

المبحث الثاني: أنواع وأهداف حاضنات الأعمال وبعض المفاهيم المتعلقة بها.

شهد تصنيف حاضنات الأعمال عدة أقسام، حيث تكون هذه التقسيمات قائمة على أساس نوع الخدمات التي تقدمها أو بناء على جملة من المعايير. بينما يختلف هدف الحاضنات باختلاف الأطراف المتفاعلة فيه، ودرجة انتسابها وتبعيتها لمنشئها، ونجد أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الحاضنات وبعض المصطلحات والمفاهيم كالمسرعات والحدائق التكنولوجية، وسيتم التفصيل في كل ما تمت الإشارة إليه في العناصر التالية:

المطلب الأول: أنواع حاضنات الأعمال

اختلفت تقسيمات حاضنات الأعمال نظرا لاختلاف وجهات نظر مختلف الباحثين والهيئات، والتي سيتم التطرق لها في النقاط التالية:

أ- تصنيف حاضنات الأعمال على أساس معيار الملكية: حيث قسمت اعتمادا على معيار الملكية إلى: ¹

1- حاضنات الأعمال الخاصة: ويقصد بها تلك الحاضنات التي تسعى إلى تحقيق الربح وتعمل لصالحها الخاص وتسعى لتحقيق أهدافها الخاصة. هذا النوع من الحاضنات لم يظهر بعد في البلدان النامية على الرغم من وجودها انتشارها في الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- حاضنات الأعمال العامة: هي تلك الحاضنات التي لا يعتبر تحقيق الربح الخاص هدفها الرئيسي، وإنما محاولة المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والشاملة واعتباره هدفها الأساسي، تحظى بالاهتمام والدعم الحكومي، وهذا النوع السائد في الدول النامية.

3- حاضنات الأعمال المختلطة: وهي تشمل النوعين السابقين معا.

ب- التصنيف حسب الأجيال والفترات التي ظهرت فيها: التي تقسم إلى: حاضنات الجيل الأول، وحاضنات الجيل الثاني، وحاضنات الجيل الثالث:

- **حاضنات الجيل الأول:** هي حاضنات الثمانينات، التي تقدم الخدمات بأسعار معقولة: المساحة والمرافق المشتركة...، وفي سنوات التسعينات اعترف بالحاجة إلى: الإرشاد، وتعزيز المهارات والشبكات، من أجل الحصول على الدعم المهني والتمويل المبدئي للعملاء داخل المنشأة وخارجها، وتوفير الاحتياجات الخاصة للمؤسسات القائمة على التكنولوجيا... أدى ذلك إلى ظهور حاضنات الجيل الثاني المتمثلة في "مراكز الابتكار". ومع بداية سنة 1998 ظهرت حاضنات الجيل الثالث، تعد هذه المرحلة نقطة تحول جوهريّة تعبر عن التوجه نحو عصر العولمة... وفي هذه المرحلة تم التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح، وحاضنات تقوم بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الدعم المقدم، مستفيدة من التطورات الحاصلة في ثقافة

¹ العربي تيقاوي، "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"- كنموذج للمقاولاتية- من وجهة نظر العاملين"، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر -بسكرة -، 6-8 /أفريل/ 2010، ص- ص: 11-12 (بتصرف).
* UNID : ليونيدو هي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، يمثل هدفها الأساسي في تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي.

المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد يعرف بالمشاريع القائمة على المعرفة (**Knowledge-Based Ventures**)، وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي. وأدت هذه التطورات إلى ما يعرف بالحاضنات الافتراضية (**Virtual Incubators**) أو ما يعرف بالحاضنات دون الجدران، أو الحاضنات الافتراضية.¹

هنا نجيب على السؤال الذي طرح سابقا المتعلق بتعريف الحاضنات على أنها لها إطار مكاني، وتقدم مختلف التجهيزات...، بالقول أنه هناك ما يسمى بالحاضنات الافتراضية، التي تقدم خدمات في فضاءها الافتراضي، حيث تربط مختلف متعاملاتها من خلال شبكة الإنترنت. هناك من يطلق على هذه الحاضنات باسم الحاضنات الشبكية، وهناك من يعتبرها نفسها استنادا أن كلاهما تابع لشبكة الإنترنت ويقدم خدمات من الفضاء الافتراضي، وهناك من يصنفها كنوع مستقل عن الحاضنات الافتراضية، بسبب أن الحاضنات الافتراضية تدعم كل المؤسسات التكنولوجية فقط وخاصة مؤسسات دوت كوم COM، في حين أن الحاضنات الشبكية تكون فيها كل من الحاضنة والمؤسسة المحتضنة في الفضاء الافتراضي. تتفق مع الرأي الثاني حيث يهدف هذا النوع من الحاضنات إلى دعم وتطوير مؤسسات الإنترنت الناشئة، وهي مفهوم ونموذج جديد يواكب الاقتصاد الجديد أو ما يسمى باقتصاد الشبكة.

ومن أمثلة عن المؤسسات الناشئة التي اكتسبت فوائد الشبكات قيمة من خلال حاضنات الشبكات، شركة **Brainshark.com**، وهي شركة بدأت في حاضنة مقرها بوسطن تدعى **Reach Internet Incubator** قبل عام، واجه مؤسسوها **Joe Gustafson and Mark Yacovone** التحدي المتمثل في تصميم بنية منصة ويب **Brainshark.com** لخدمات الاتصالات عبر الإنترنت للشركة. أرادوا التحرك بسرعة إلى الاستعانة بمصادر خارجية، ولكن قبل ذلك كانوا في حاجة ماسة للمشورة حول بنية المنصة، فكانت لهم الفرصة في الوصول لحاضنة الإنترنت المكونة من المجلس الاستشاري يضم خبراء التكنولوجيا، فحصل **Gustafson and Yacovone** على المشورة التي كانوا يحتاجونها دون الحاجة إلى إجراء بحوث تستغرق وقتا طويلا.²

ج- تصنيف حاضنات الأعمال على أساس نشاط وأنواع المؤسسات المحتضنة: حيث تقسم إلى:³

- الحاضنات الأولية: استقطاب رأس المال الأجنبي؛
- الحاضنات الإقليمية: استثمار الطاقات البشرية أو فئة محددة من المجتمع؛
- حاضنات القطاع المتخصص: خدمة قطاع متخصص مثل: البرمجيات والصناعات الهندسية؛
- الحاضنات البحثية: تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية؛
- الحاضنات الافتراضية: خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات؛

¹ Rustam Lalkaka, op-cit, p : 14.

² Hansen Morten T, Chesbrough Henry W, Nohria Nitin, & al, "Networked Incubators", Harvard business review, vol 78, no5, 2000.

³ العربي تيقاوي، مرجع سابق، ص- ص: 11-12.

- حاضنات الإنترنت: مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات.
كما تم تصنيف حاضنات الأعمال إلى: ¹
- **الحاضنات التقنية:** الهدف الأساسي للحاضنات التقنية هو دعم وتطوير المؤسسات الموجهة نحو التكنولوجيا، وهي تقع أساساً في الجامعات أو بالقرب منها، وفي المختبرات الصناعية الكبرى، وفي مراكز الابتكار، وفي مجتمعات العلوم والتكنولوجيا.
- **حاضنات التنمية:** تم تصميم هذه الحاضنات لتلبية الاحتياجات الخاصة بالسكان وزيادة معدل توظيفهم، حيث يتم تمويلها من قبل الحكومة، هدفهم الرئيسي هو المساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة وتنميتها من خلال توفير إمكانيات الرعاية.
- **حاضنات الأبحاث التكنولوجية:** تهدف حاضنات الأبحاث التكنولوجية إلى تهيئة المتطلبات والمستلزمات المطلوبة لأصحاب الإبداعات الفكرية والتكنولوجية، ولذوي الخبرات والمؤهلين لتنمية أفكارهم وتوظيف بحوثهم العلمية في مجالات الإبداع والتجديد، تمهيدا لتحويلها إلى منتجات سلعية. ²
- **الحاضنات الدولية:** في الآونة الأخيرة، ظهر شكل جديد من برنامج حاضنات الأعمال، والتي تركز على مساعدة دخول المؤسسات الأجنبية في السوق المحلية (أي استقطاب الاستثمار الأجنبي)، حيث توفر هذه الحاضنات التجارية الدولية مجموعة من الخدمات الريادية باعتبارها حاضنة نموذجية...، تقدم الحاضنات الدولية بعض الخدمات المتخصصة التي تتجاوز الأعمال النموذجية وتشمل هذه الخدمات الترجمة، التدريب على اللغة، تساعد الحصول تراخيص التجارية ورخصة السياقة، والتدريب الثقافي، المساعدة على الهجرة والحصول على التأشيرات، والمساعدة في مجال الإسكان. وغالبا ما تمتد خدمات الهجرة إلى الزوجين والأطفال، مما يجعل من السهل على رجال الأعمال الأجانب ليستقروا في موقعهم الجديد. ³ من خلال ما سبق يمكن اختصار كل تصنيفات حاضنات الأعمال الجدول الآتي:

¹ Philip H Phan, Sarfraz A Mian, Wadid Lamine, "Technology Entrepreneurship And Business Incubation", (London : Imperial College Press, 2016), p : 4.

² Economic Commission For Europe, "Best Practice in Business Incubation United Nations ", New York and Geneva, 2001,p: 8.

³ Lewis David A, Harper-Anderson Elsie, Molnar Lawrence A, " Incubating Success. Incubation best Practices that Lead to Successful New Ventures", Institute for Research on Labor, Employment, and Development, 2011, p-p: 16-17.

الجدول رقم (3-3) يوضح: التصنيفات المتعددة لحاضنات الأعمال

التصنيف الأول	التصنيف الثاني	التصنيف الثالث	التصنيف الرابع
1- حاضنات أعمال خاصة	1- حاضنات الجيل الأول	1- الحاضنات الأولية	1- الحاضنات التقنية
2- حاضنات أعمال عامة	2- حاضنات الجيل الثاني	2- حاضنات القطاع المتخصص	2- حاضنات الأبحاث
3- حاضنات أعمال مختلطة	3- حاضنات الجيل الثالث	3- الحاضنات البحثية	التكنولوجية
		4- الحاضنات الافتراضية	3- حاضنات التنمية
		5- حاضنات الإنترنت	4- الحاضنات الدولية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تم التطرق له أعلاه.

وحسب ما تم التطرق له، نستنتج أن: أفضل تصنيف يمكن الاعتماد عليه في تقسيم أنواع حاضنات الأعمال هو التقسيم الثاني، لأن أنواع الحاضنات كما لاحظنا من الصعب حصرها في أنواع معينة لأن طبيعة الحاضنة والأهداف التي أنشأت من أجلها، وكذا طبيعة الاقتصاد الذي أنشأت فيه تختلف من دولة إلى أخرى، ولا يمكن توحيد هذه التصنيفات التي قد تزيد أو تنقص عنها تصنيفات أخرى.

المطلب الثاني: أهداف حاضنات الأعمال

تتمثل بعض أهداف حاضنات الأعمال في:¹

1 - توفير فرص عمل والدعم اللازم لإنجاح المشاريع؛

2 - تطوير الأفكار المبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة؛

3 - تنويع مجالات النشاط بالاقتصاد المحلي؛

كما تهدف حاضنات الأعمال إلى:²

4- العمل على تحويل البحث العلمي إلى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة مؤسسات صغيرة، خاصة المؤسسات الصغيرة التكنولوجية التي تعتبر كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي.

5- تعمل حاضنات الأعمال على توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية للاستفادة من عملية التطور التكنولوجي، ونقل اليد العاملة إلى القطاعات الأكثر إنتاجية من أجل تحسين ظروف المعيشة لذوي الدخل المحدودة. بالإضافة إلى:³

6- تقدم خدماتها للمؤسسات التي هي داخل الحاضنة، إضافة إلى تنمية مهارات العمل الحر؛

¹ علي سماوي، مرجع سابق، ص: 139.

² فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 190.

³ عبد الله سعد الهاجري، "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية، 12-14/ أكتوبر/ 2015، ص: 7.

- 7- تحقيق التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق والمدن التي تعاني من الكساد؛
- 8- دعم وترويج أنشطة التصدير وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدول؛
- 9- مساعدة المؤسسات الصناعية الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة مرحلة التأسيس؛
- 10- تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية إضافة إلى ربط الحاضنات بشبكة الحاضنات العالمية لتبادل الخبرات.

كما تم تحديد أهداف حاضنات الأعمال باختصار في النقاط التالية: التنمية الاقتصادية، الابتكار، إنشاء المؤسسات، نقل التكنولوجيا، تسويق التكنولوجيا، خلق وظائف جديدة ومستدامة، تسارع نمو الأعمال، الحد من معدل فشل المؤسسات الجديدة، خلق قيمة لأصحاب المصلحة، التمكين، وتطوير ثقافة إدارة المشاريع. من خلال ماسبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال تهدف إلى تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات وحاملي الأفكار للبدء في تحقيقها، فليس كل حامل لفكرة أو مشروع معين قادر على الحصول على مختلف الموارد التي يحتاجها لإنجاز مؤسسته، فحاضنات الأعمال تساهم في سد الفجوة ومختلف النقائص التي تعاني أو قد تؤثر على مدى استمرارية ونجاح المؤسسة، من خلال توفير التدريب، وتخصيص مساحة بالحاضنة من أجل لإطلاق المشروع والشروع في إنجازه، وتوفير الاتصالات اللازمة بين حاملي المؤسسات مع الأشخاص والهيئات الذين هم في وضع يمكنهم من الاستثمار في وتحقيق قيمة مضافة بالمؤسسة المحتضنة.

المطلب الثالث: بعض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال (مسرعات الأعمال، الحداثق التكنولوجية)

أ- **مسرعات الأعمال Business Accelerator**: هي عبارة عن نموذج أو منظومة جديدة أثبتت نجاحها في وقت قياسي (حوالي 10 سنوات)، تتكون هذه المسرعات أساسا من أصحاب رؤوس الأموال أو مجموعة المستثمرين يقومون أو يرغبون في استثمار أموالهم في المشاريع التقنية أو التكنولوجية الناجحة (على وجه الخصوص) أو أفكار تقنية لديها فرصة كبيرة للنجاح، وسميت بهذا الاسم لأنها تسرع فترة إنجاز المشروع عن طريق تقديم جملة من الخدمات (إدارة الملكية الفكرية، التسويق، الحسابات، الإدارة المالية، التواصل مع المستثمرين والمستشارين والخبراء، حيث أن المسرعة توفر الخبرة التي تساعد الزبائن في اختصار الجهد والوقت عن طريق الاستفادة من خبرة المستشارين والخبراء ، التكنولوجيا...).

وغالبا ما يستفيد منها صاحب المشروع في مرحلة متأخرة من برنامج الاحتضان، وهي تعمل بأسلوب ومبدأ العمل العكسي، أي أن نظام المسرعات تبدأ من الهدف (تبدأ من آخر مرحلة في إنجاز المشروع) وهنا يكمن الفرق الجوهرى بينها وبين حاضنات الأعمال. وقد شهدت توسعا وانتشارا كبيرا في العديد من الدول، "حيث ظهرت مسرعة أعمال في العالم في كامبردج في ولاية Massachusetts في عام 2005 والتي أسسها Paul Graham وأطلق عليها Y-Combinator، وفي عام 2007 قام Cohen and Brad Feld وهم اثنين من مستثمري المشاريع الناشئة بإقامة مسرعة أعمال أسموها Tech Sats في مدينة Boulder في ولاية

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Colarado¹. وتنقسم المسرعات إلى مسرعات تابعة للقطاع الخاص وأخرى تابعة للقطاع العام. ومن المسرعات العربية مسرعة دبي للمستقبل (التي تم بناؤها بطابعة ثلاثية الأبعاد)، مسرعة مكة **Maca Accelerator**. من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق حول الفرق بين المسرعة والحاضنة إلا أننا سنحاول توضيح الفرق بين حاضنات ومسرعات الأعمال في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4) الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال

الفرقات	حاضنات الأعمال	مسرعات الأعمال
الملكية	ملكية عامة، أو خاصة	غالباً ما تكون ملكيتها خاصة (أصحاب رؤوس الأموال...)
الانتساب	بسهولة؛ أي نسبة كبيرة من حامل الافكار والمشاريع الراغبين في الاستفادة من برامج الحاضنة لايجدون صعوبة في قبول تبني الحاضنة لمشاريعهم وأفكارهم (المهم أن تكون مشاريعهم ذات جدوى).	صعبة، نسبة القبول ضعيفة، وقائمة على المنافسة الشديدة.
مراحل المؤسسة	النمو تحقيق الإيرادات إنشاء المؤسسة إعداد النموذج تطوير الفكرة الفكرة	النمو تحقيق إيرادات إنشاء المؤسسة
أنواع المؤسسات المحتضنة	كل أنواع المؤسسات	المؤسسات التقنية والتكنولوجية
مدة الاحتضان	من 3 سنوات فما فوق	3 أشهر - 6 أشهر.
الأهداف	دعم المؤسسات وتطويرها، ليس بالضرورة أن تكون مؤسسات جديدة ومبتكرة، وقد يكون الهدف من وراء ذلك، ربحي وغير ربحي.	المغامرة في دعم المؤسسات الجديدة والمبتكرة، فهي تستعمل مختلف الوسائل والآليات لكي تنجح المؤسسات المحتضنة، لأن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح. فإذا رأت أن المشروع المحتضن غير مطلوب في السوق وليست له إمكانية نجاح تسحب مساهمتها مباشرة قبل انتهاء المدة لأنها شريكة في الربح والخسارة.

¹ داليا أحمد محمد يونس، "واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرصة نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة دراسة حالة: مسرعة الأعمال Gaza Sky Geeks"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، نوفمبر 2017، ص:20.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التمويل	من قبل الحكومة والجامعات (كجامعة ستانفورد)، الدعم غير مباشر، وغالبا ما تقدم فقط التمويل المبدئي Seed Funding (في المرحلة الأولى من إنشاء المؤسسة).	الدعم مباشر من قبل القطاع الخاص، التمويل في مختلف مراحل المؤسسة.
الرسوم	مجانية، وأغلبها حكومية، وان كانت برسوم تكون زهيدة.	لا تأخذ رسوم، لكن تأخذ حصتها الربحية عن طريق المشاركة في أسهم المشروع.
شبكة التواصل	غير كافية.	كبيرة، فهي تحاول دائما التوسع أو توسيع شبكة التواصل .

المصدر: من إعداد الباحثة

لكن لاشك أن هناك تقارب كبير بين مفهوم الحاضنة وطريقة عمل حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال، فتشترك كل من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال في أن نجاح كل منهما لا بد إن تكون لهم اتصالات عالمية وفعالة بين مختلف الكوادر العالمية والخدمات العالمية، كما أن كلاهما يقدم المساعدات والخدمات المتعلقة بالتدريب والاستشارات الخ.

ب- واحدة أو حداثق العلوم والتكنولوجيا:

حديقة العلوم والتكنولوجيا **Technopole** ولها مصطلحات أخرى مثل حديقة العلوم **Science Park**، و'تكنوبوليس'، و'حديقة البحوث'، **'Research Park'**، and **'Technopolis'**. مجتمعات العلوم والتكنولوجيا هي مشاريع دعم الأعمال التي تقدم البنية التحتية وخدمات الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التقنية العالية، وهم يميلون إلى إقامة روابط رسمية وتشغيلية مع مراكز التميز البحثي، مثل: الجامعات أو مؤسسات البحوث، التي تتيح نقل التكنولوجيا، وتعتبر وسيلة لخلق مجموعات إقليمية ديناميكية من الابتكار. وعلى الرغم من أن مجتمعات العلوم والتكنولوجيا تختلف اختلافا كبيرا من حيث النطاق والحجم، إلا أنها أصبحت من الأدوات الأساسية الهامة لسياسة الابتكار في العديد من البلدان، ونتيجة لذلك غالبا ما تدعم الحكومات خلقها وتنميتها من خلال توفير مختلف الحوافز.¹ إذا حديقة العلوم والتكنولوجيا هي منظمة تدار من قبل المتخصصين والهدف الرئيسي هو زيادة ثروة المجتمع، وذلك من خلال تعزيز الثقافة والابتكار والقدرة التنافسية للمؤسسات المرتبطة بها... تحفز و تدير تدفق المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات، ومؤسسات البحث والتطوير R&D ، والأسواق؛ لتسهيل خلق ونمو المؤسسات القائمة على الابتكار من خلال احتضانها؛ حيث يوفر خدمات تساهم في خلق قيمة مضافة، بالإضافة إلى توفير مساحة عالية الجودة ومختلف المرافق.²

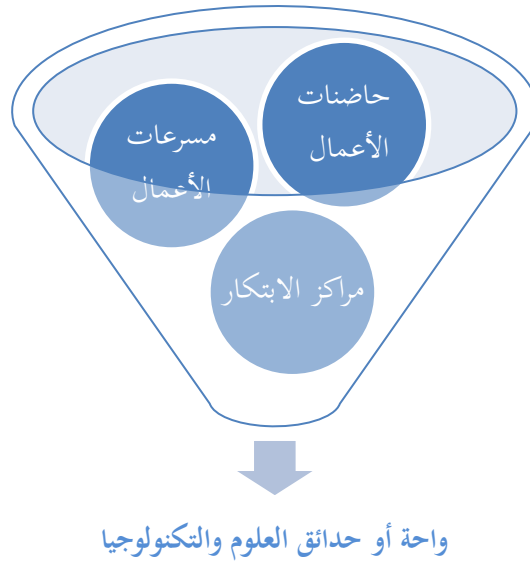
¹ What are science and technology (S&T) parks?, The Innovation Policy Platform (IPP), disponible sur le site: www.innovationpolicyplatform.org/content/incubators-accelerators-and-st-parks, consulté le :02/03/2017, à: 18 :25.

²Sofouli Evangelia, Vonortas Nicholas S, "S&T Parks and business incubators in middle-sized countries: the case of Greece," The Journal of Technology Transfer, vol 32, no5 ,p: 526.

باختصار يمكن القول أن حدائق أو واحة العلوم والتكنولوجيا Technopole هي تجمع لكل من الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير R & D والأسواق، والمؤسسات في مكان واحد، تربط بينهم شبكة اتصال كبيرة بهدف توفير النظام الملائم لإنشاء المؤسسات ذات التقنية العالية. "يوجد هذا النوع في بعض مراكز الابتكار العالمية كمنتزه ستانفورد للبحوث الموجود في وادي السليكون في الولايات المتحدة...، هناك أكثر من 900 من هذا النوع تعمل في أوروبا."¹

في هذا المثال نلاحظ أن الباحث أعطى مثال عن حدائق أو واحة العلوم والتكنولوجيا Technopole، بذكر مركز الابتكار Innovation Center، أي أنه هناك نوع من الخلط ما بين واحة العلوم والتكنولوجيا ومركز الابتكار، نظرا لتشابه الكبير في المفهوم الذي يصعب من مهمة إيجاد أوجه الاختلاف بينهم، إلا أننا نرى: أن مفهوم واحة العلوم التكنولوجية أعمق من مفهوم مركز الابتكار، حيث أن هذا الأخير هو جزء من واحة العلوم التكنولوجية وليس العكس، لأن مركز الابتكار يكون في شكل هيئة مجهزة بمختلف التقنيات الحديثة التي تدعم البحث وتطوره، وهو بمثابة حاضنة للابتكار وجزء من منظومة الابتكار ونفس الشيء بالنسبة لكل من مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال، أما واحة العلوم والتكنولوجيا هي منظومة الابتكار ككل، والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (3-6) يوضح: الفرق بين حدائق العلوم والتكنولوجيا، مراكز الابتكار، مسرعات الأعمال، حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثة

كما أن هناك فرق بين الحاضنات خاصة الحاضنات التكنولوجية والحدائق التكنولوجية حيث أن: حاضنات الأعمال التكنولوجية تركز على تطوير المؤسسات الجديدة، أما حدائق العلوم والتكنولوجيا تركز على المؤسسات أو الصناعات في مجال معين، المرتبطة بنقل التكنولوجيا. تختلف الحاضنات عن حدائق العلوم والتكنولوجيا في

¹ Ibid, p:527.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تفانيهم في رعاية المؤسسات المبتدئة في المرحلة المبكرة. ومن ناحية أخرى، تميل مجتمعات العلوم والتكنولوجيا إلى أن تكون مشروع ضخم واسع النطاق تستوعب كل شيء من مختبرات مؤسسات أو مؤسسات القطاع العام أو الجامعات إلى مؤسسات صغيرة جدا. ومعظم مجتمعات العلوم والتكنولوجيا لا تقدم خدمات المساعدة التجارية، التي هي جوهر برنامج حضانة الأعمال.¹ من خلال ما سبق يمكن توضيح بعض الفروقات بين حاضنات ككل بما فيها الحاضنات التكنولوجية الأعمال وحدائق العلوم والتكنولوجيا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5) يوضح: الفرق بين حاضنات الأعمال وحدائق (واحة) العلوم والتكنولوجيا:

الحاضنات	الحدائق (واحة) العلوم والتكنولوجيا
تركز على تطوير المؤسسات الجديدة	تركز على المؤسسات أو الصناعات المرتبطة بنقل التكنولوجيا
هيكل بسيط يقوم باستقبال الأفكار الواعدة الابتكارية والغير ابتكارية في المجال التكنولوجي والغير التكنولوجي، حسب تخصص الحاضنة.	مجموعة من المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، ومراكز البحوث، والمؤسسات المالية الخ.
جميع التخصصات التقليدية والحديثة.	تخصص تقني وعلمي بحت.
هيكل الحاضنة لا يستطيع استيعاب كل شيء في مكان واحد؛ كالمختبرات، مؤسسات كبيرة، أو المؤسسات الحكومية أو الجامعات الخ.	تميل مجتمعات العلوم والتكنولوجيا إلى أن تكون مشاريع واسعة النطاق تستوعب كل شيء من مختبرات، مؤسسات كبيرة أو المؤسسات الحكومية أو الجامعات إلى مؤسسات صغيرة جدا.
أغلب الحاضنات تقدم خدمات مجانية.	مجمعات التكنولوجيا - تميل إلى أن تكون الشركات التي تدفع رسوم الإيجار و مختلف الرسوم.
قد تكون الحاضنات كالحاضنات التكنولوجية هيكل تابع للجامعة أو مستقل عنها.	كل من الحاضنات والجامعات هي جزء من واحة العلوم والتكنولوجيا.
معظم الحاضنات تقدم خدمات المساعدة التجارية.	معظم مجتمعات العلوم والتكنولوجيا لا تقدم خدمات المساعدة التجارية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع

Source : Lubica Lesáková, "The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up", Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3, 2012, p:87 .

¹ Lubica Lesáková, "The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up", Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3, 2012, P:87.

المبحث الثالث: طرق تقييم أداء الحاضنات ومؤشرات نجاحها وفشلها.

ما ينبغي التأكيد عليه هو حقيقة أن الحاضنة هي وسيلة إلى النهاية وليست النهاية في حد ذاتها، وحاضنات الأعمال ليست كلها قوية ومنتجة لمؤسسات ابتكارية ناجحة، وإن كانت كذلك فهي ستتغير إما بالنمو أو بالتراجع أو الزوال، لأنها عبارة عن مجتمع ديناميكي يؤثر و يتأثر، لكن يبقى أن هناك جملة من العناصر المتعددة التي تتحكم في طرق تقييمها، تساهم في تحقيق نجاح أو فشل نظام هذه الحاضنات. وسيتم التطرق إلى ما سبق في النقاط التالية:

المطلب الأول: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال

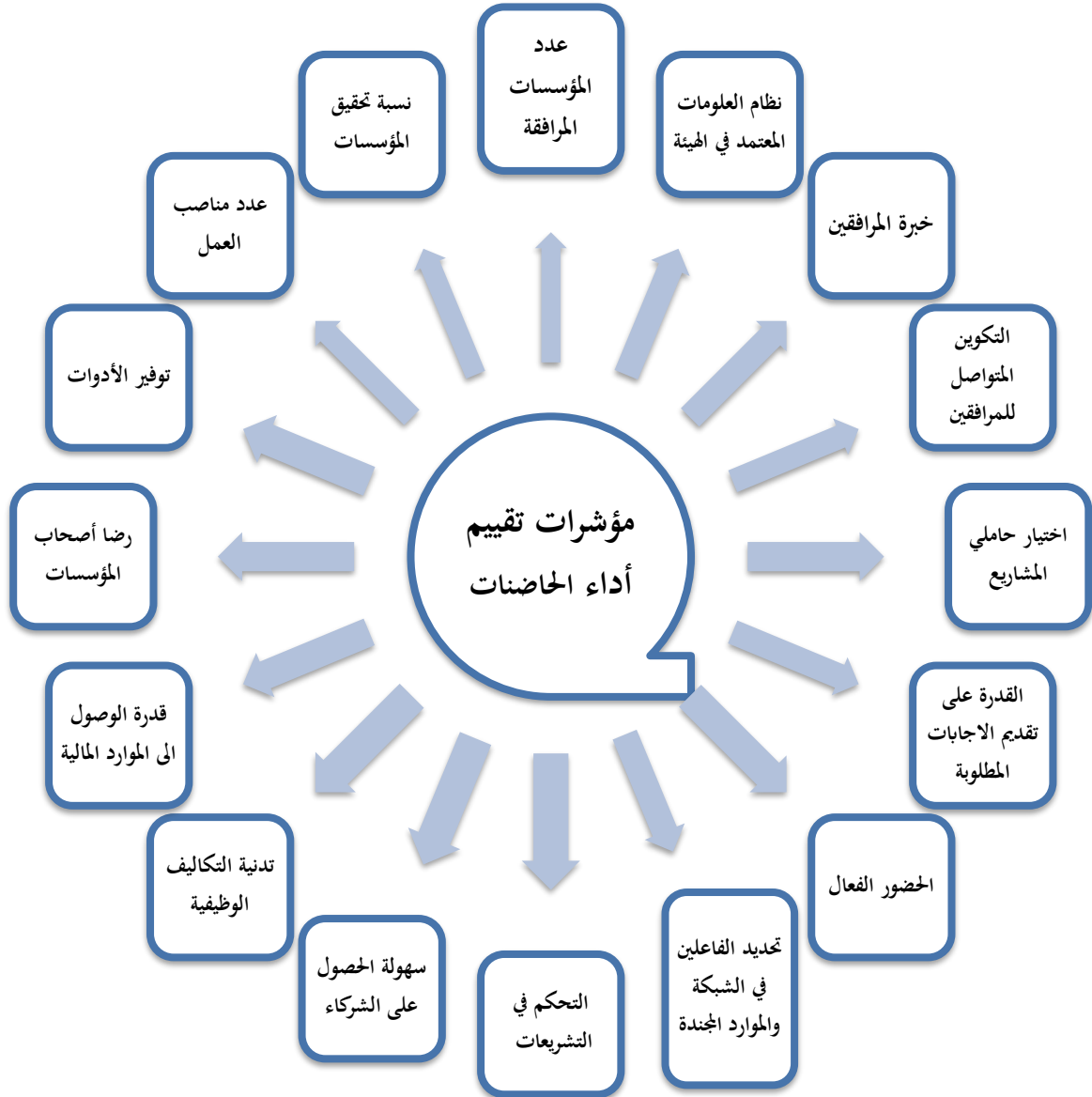
يرتكز تقييم أداء حاضنات الأعمال على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية...، ويمكن قياس أداء الحاضنات بواسطة مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:¹

- عدد المؤسسات التي تم احتضانها و عدد المؤسسات التي حققت نجاحا بعد خروجها من الحاضنة؛
- عدد الوظائف التي تم خلقها من خلال الحاضنة، ويقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها في المؤسسات المحتضنة؛ ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام عن طريق هذه المؤسسات، والقيمة المضافة التي تحققتها هذه المؤسسات، ونسب الزيادة في المبيعات...؛
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، وتقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة لهذه العوائد وفرص الوصول لنقطة التعادل...؛
- حجم الضرائب والمدفوعات التي يؤديها أصحاب المؤسسات بالحاضنة والمؤسسات المتخرج منها إلى الدولة؛
- القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغيير في المعتقدات والمعطيات الثقافية والاجتماعية عن العمل الحر وإقامة المؤسسات الجديدة، والقدرة على الربط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات؛
- حجم وقوة التغييرات التي نتجت عن الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة مؤسسات جديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة وتقوم بتنفيذها فعلا.

ويمكن اختصار المؤشرات المشتركة التي اعتمد عليها العديد من الباحثين في تقييم أداء حاضنات الأعمال، من خلال التطرق للشكل الموالي:

¹ فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 198.

الشكل رقم (3-7) يوضح: مؤشرات تقييم أداء حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع:

سابق نسيم، "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)", أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص: 112.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن: مؤشرات تقييم أداء حاضنات الأعمال لا تختلف كثيرا عن المؤشرات التي تم ذكرها أعلاه، فقط في إضافة والتوسع في بعض أنواع المؤشرات. لكن من خلال هذا الشكل يمكن القول بأن من أهم المؤشرات التي يتم على أساسها قياس أداء الحاضنات هي: عدد المؤسسات المحتضنة، ومساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب عمل وتحقيق قيم مضافة، وتوافق خدمات الحاضنات ومتطلبات المؤسسات المحتضنة (البنية التحتية، مصادر التمويل،...)، وتوفر الحاضنات على أشخاص أكفاء ذو قدرات ومؤهلات وخبرات عالية تساهم في تحقيق التوجيه الفعال لحاملي أفكار إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، القدرة على توفير

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شبكة من العلاقات التي تساهم في تحقيق المؤسسة، بالرغم من وضوح هذه المؤشرات والتي يمكن قياس بعضها بسهولة، فمثلا يتم قياس أداء الحاضنات بالاعتماد على جملة من المؤشرات نذكر من هذه المؤشرات ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-6): يوضح أداء الحاضنات في الاتحاد الأوروبي

معايير	عام 2006
مساحة الحاضنة m2	5400
معدل التوظيف	%81
وظائف تم إنشاؤها بالحاضنة	48.7

Source : Camelia MORARU, Alexandru RUSEI, "Business Incubators – Favorable Environment for Small and Medium Enterprises Development", Theoretical and Applied Economics, vol 19, no 5, 2012, p :172.

من خلال هذا الجدول يمكن تقييم أداء الحاضنات الأوروبية من خلال عدد أو نسبة الوظائف التي تم توفيرها سواء من المؤسسات المحتضنة المتخرجة والغير متخرجة، وكذا لنسبة الوظائف التي تم إنشائها بالحاضنة بأن لهذه الحاضنات أثر ايجابي على الاقتصاد، يعود السبب في ذلك لدورها في خلق مناصب عمل قاربت 50%، والذي يثبت بدوره بأن حاضنات الأعمال الأوروبية تعتبر أداة فعالة في تقليص البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وبالاعتماد على مؤشر معدل البقاء مثلا، يمكن تقييم الحاضنات الأوروبية مقارنة بالحاضنات الموجودة في مناطق أو بلدان أخرى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): معدل بقاء المؤسسات المحتضنة في دول ومناطق مختارة

البلد / المنطقة	معدل الاستمرارية
الولايات المتحدة	يواصلون العمل بعد عامين %85
ألمانيا	يواصلون العمل بعد ثلاث سنوات %90
أوروبا	%89 يواصلون العمل بعد ثلاث سنوات
البرازيل	%80 يواصلون العمل بعد ثلاث سنوات

Source : Camelia MORARU, Alexandru RUSEI, "Business Incubators – Favorable Environment for Small and Medium Enterprises Development", Theoretical and Applied Economics, vol 19, no 5, 2012, p :172.

من خلال هذا الجدول نلاحظ، أن الحاضنات الأوروبية أداؤها من خلال مؤشر معدل البقاء أفضل من أداء الحاضنات الأخرى، ويظهر ذلك من خلال معدلات بقاء واستمرارية نشاط المؤسسات بعد فترة الاحتضان، حيث نجد أن معدل بقاء ومواصلة المؤسسات العمل بعد فترة احتضانها من قبل الحاضنات الأوروبية لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات تصل نسبتها إلى 90%، أفضل من الحاضنات الأمريكية التي تصل نسبة بقاء ومواصلة مؤسستها المحتضنة العمل بعد سنتين فقط إلى 85%... لكن بالرغم من بساطة بعض المعايير وسهولة استخدامها في

التقييم، إلا أنه "قد أثرت مسألة فعالية هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة بشكل عام، ودور الحاضنة على بشكل خاص عدة مرات. العديد من الباحثين لاحظوا أنه من الصعب جدا إقامة صلة بين والسبب والنتيجة، لأن من الصعب جدا التحقق من أثر هذه المؤشرات. وقد تمت المحاولة التحقق من هذا التأثير، باستخدام مؤشر عدد المؤسسات والوظائف التي تم إنشاؤها، والزيادة في المبيعات، والربح المالي حسب المنطقة، وباختصار أثرها على دعم الاقتصاد.¹ لكن السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت الحضانة تقوم بعملها بشكل جيد و المؤشرات السالفة الذكر تمنح تقييما سليبا للحاضنة. لذلك يركز بعض الباحثين على مستويات الفعالية والكفاءة التي حققتها هياكل الدعم...، لذا ينبغي أن ينصب التركيز على نوعية التعلم: "القيمة الحقيقية أو المساهمة الفريدة لحاضنات الأعمال في ريادة الأعمال...، وقياس الأداء بقدر أكبر من حيث الأهداف الطويلة الأجل (كتأثيرها على الاقتصاد المحلي) وليس على المؤشرات القصيرة الأجل (كمعدل البقاء).²

المطلب الثاني: مؤشرات نجاح نظام حاضنات الأعمال

لتحقيق النجاح في حاضنات الأعمال، لابد من تحقق الشروط التالية:³

- قبول دخول وخروج المؤسسات المحتضنة: ينبغي أن تكون هناك معايير محددة جيدا لاختيار وقبول المحتضنين مع مراعاة المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تحققها هذه المؤسسات المحتضنة...، كما يجب أن تكون قواعد واضحة لقبول الخروج، من أجل تسهيل التدفق المستمر للمستأجرين أو المحتضنين.
- فريق العمل: الذي يجب أن تكون لديه الخبرة الكافية لإنشاء مؤسسة، حيث نجد العديد من العمال بالحاضنات (يشمل المدير والموظفين) لم يقوموا بإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة طيلة مسارهم العملي.
- إمكانية التمويل الذاتي: يجب أن يكون لدى مراكز الحاضنات إمكانية للتمويل الذاتي في غضون السنوات الخمس من إنشائها، لتحقيق الاستمرارية والاستدامة.
- التعاون مع الشركات الكبيرة: وينبغي تشجيع ذلك، من خلال تعزيزه الروابط والفرص للتعاقد من الباطن بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة داخل الحاضنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة العاملة في خارج مركز الحاضنة.
- كما يكن إضافة بعض الشروط التي تتمثل في:⁴
- العمل الجاد، ومشاركة مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص في تقديم الدعم المعنوي والمادي المطلوب لتكون حاضنات الأعمال أكثر فاعلية؛

¹Ziane Said, "L'accompagnement Entrepreneurial et Développement des Compétences des Porteurs de Projets Innovants", université Paris Dauphine, 19-20/octobre/ 2017, p: 8.

² Vedovello C, Godinho M, "Business Incubators as a Technological Infrastructure for Supporting Small Innovative Firms activities ", International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management, vol 3, no 1-2, 2003, p-p: 17-18.

³ Lee Sang Suk, Osteryoung Jerome S, op-cit, p : 425.

⁴ حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة سطيف 01، 2003، ص: 171.

- إن المدير العام هو العنصر الأساسي في نجاح الحاضنة، وفي خلق المناخ المحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة. لهذا لابد والحذر في اختيار المدير العام، ولابد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة.
- تطوير صيغ وآليات الإقراض بدون فوائد، وتوفير رؤوس أموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة، خاصة التكنولوجية منها؛
- إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذي يمتلكون المعرفة والقدرة والإمكانات، ولكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في العمل.
- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، مثل المساعدة في تيسير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، توفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية، الخ.

المطلب الثالث: معوقات حاضنات الأعمال

- رغم أهمية والدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المبتكرة، إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، والتي تحول دون استمراريتها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:¹
- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة؛ والذي يؤدي بالحاضنة عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات المؤسسات المحتضنة؛
 - جودة ونوعية الاتصالات وردة فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسة المحتضنة؛
 - الاعتمادية: أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات؛
 - اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة، خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.
- تم التطرق فيما سبق لمساهمة حاضنات الأعمال في استدامة وبقاء المؤسسات، لكن بالنسبة لحاضنات الأعمال من يضمن استدامتها؟ يعد عدم النمو (الذي يقاس مثلا بالعدد الإجمالي للخريجين من برنامج الحضانة...) والاستدامة (عندما لا تستطيع الحاضنة الحفاظ على نفسها والحفاظ والقدرة على تحقيق التحسين المستمر للمؤسسات المحتضنة) من بين التحديات الرئيسية يمكن أن يؤدي بحاضنة أعمال بأن لا تحقق أهدافها؛ ويمكن إضافة بعض التحديات الأخرى من خلال النقاط التالية:²
- التحديات المتعلقة بالابتكار والإبداع؛

¹ بن منصف خديجة، مرجع سابق، ص: 5.

² Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh, "The Sustainability and Challenges of Business Incubators in the Western Cape Province, South Africa", Sustainability , 2015, p-p : 14345-14350.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عدم قدرة مدير حاضنة الأعمال على توفير مصادر التمويل وجمع الأموال، وتوظيف أشخاص مؤهلين والحفاظ على الموارد اللازمة لتشغيل الحاضنة بكفاءة وفعالية؛
 - التأجير؛ أي توفير مساحة ليست كافية لتغطية جميع تكاليف حاضنة الأعمال، وبالتالي الحاضنة الأعمال لا تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية؛
 - عدم وجود مرافق قائمة على التكنولوجيا تمنح بشكل أكبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة القدرة على لتلبية الاحتياجات التكنولوجية.
- وبعض المعوقات التي تؤدي إلى ضعف نشاط الحاضنة أو زوالها التي يمكن معالجتها، سيتم التطرق لها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): معوقات حاضنات الأعمال وطرق معالجتها

الأخطار	المعالجة
ضعف في تقبل مفهوم الحاضنة	التعريف بأهداف الحاضنة وأنشطتها من خلال التعاون مع وسائل الإعلام.
الاعتذار عن تقديم الدعم المالي	تنسيق العلاقات مع المنظمات الدولية والهيئات الممولة لمشروع الحاضنة والجهات الداعمة، وإقامة شراكات مع المساهمين الذين يمكنهم تقديم الدعم المالي.
ضعف وقلة الاحتياجات التكنولوجية	إنشاء حاضنات متخصصة في تقديم الدعم والمرافقة التكنولوجية، وإقامة الحاضنات التي تعاني من ذلك بإقامة شراكة مع هذا النوع من الحاضنات.
انعدام مصادر التمويل الذاتي	التوسع في مساحة الحاضنة إن أمكن، لاستقبال وتأجير من المؤسسات، للاستفادة من رسوم التأجير، وخلق استثمارات صغيرة أو متوسطة تساهم في تنويع إيرادات الحاضنة.
نقص الخبرة في مجال المرافقة	التدريب والتكوين المستمر، وإقامة شراكة مع حاضنات محلية ودولية ناجحة ورائدة، ومحاولة الاستفادة منها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع:

خالد رجم، "عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال و تجارب عالمية"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة قاصدي مرياح -ورقة-، 18-19/ أبريل/ 2012، ص: 4.

من خلال هذا الجدول يمكن القول، أنواع المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال هي متعددة ومتغيرة من حيث العدد والتأثير والمجال أو البيئة التي أنشأت فيها، كذلك نفس الشيء بالنسبة لطرق المعالجة التي قد يتفق على البنود الرئيسية المساهمة في معالجة هذه المعوقات، لكن قد تختلف بعض العناصر الضمنية بها، فما قد يصلح لحاضنة معينة قد لا يصلح لحاضنة أخرى.

المبحث الرابع: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية

إن التوجه الجديدة والرئيسي لحاضنات الأعمال هو دعم المؤسسات الابتكارية وتقديم الاحتضان الفعال لها، في أي مجال كانت سواء تكنولوجياي أو غيره، فالابتكار أصبح ضرورة ملحة في جميع الميادين والمجالات، فالحاضنات تفضل دعم المؤسسات التي تأتي بالجديد المفيد، الذي ينعكس إيجاباً من الناحية الاقتصادية على جميع الأطراف، وهذا المبحث سوف يفصل فيما سبق من خلال التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية

لقد ظهرت أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الابتكار هو ضمان ديمومتها، إذ أصبح جزء لا يتجزأ من سياستها واستراتيجياتها وأهدافها، يدعى هذا النوع من المؤسسات بالمؤسسات الابتكارية، حيث تم وصفها بأنها "تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على أفكار ابتكارية وتكنولوجية غير تقليدية مستفيدة من الفرص الجديدة التي يتيحها الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنطوي على احتمال نمو واعد، كبير وسريع".¹ كما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية على أنها: مؤسسات مبتكرة تبحث عن حلول مبتكرة أو جديدة أو غير عادية للمشكلات والاحتياجات. ويشمل ذلك تطوير منتجات وخدمات جديدة وعمليات جديدة".² وقد أطلق عليها كذلك اسم المؤسسات الإبداعية ونحن لا نتفق مع هذه التسمية، لأن هذا يعود لأصل ومفهوم والفرق بين مصطلحي الابتكار والإبداع، إلا في حالة واحدة؛ أن يكون المقصود هنا الابتكار الإبداعي. وهناك تسميات عديدة لهذا النوع من المؤسسات خاصة تلك التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات تكنولوجية، أو تطور ونقل التكنولوجيا كالمؤسسات الناشئة **Start up**. لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الناشئة، لكن معظم التعريفات تركز على النمو السريع والقابلية للتوسع. والابتكار كسمات أساسية للمؤسسة الناشئة، وليست كل المؤسسات الحديثة الإنشاء هي مؤسسات ناشئة، إنما المؤسسات الناشئة هي المؤسسات التي تطمح إلى تحقيق النمو بسرعة كبيرة.³ وقد انبثقت منها تسميات كثيرة وعديدة ومختلفة تختلف حسب المكان- والمجال والزمان، نذكر على سبيل المثال: **Start up Weekend** (إنشاء مؤسسة خلال عطلة نهاية الأسبوع أو خلال 54 ساعة)، و**Le Lean Start up** (حيث يعبر هذا النوع عن كيفية تطبيق الابتكار المستمر على المؤسسات التي أنشأت بالابتكار الجذري لتحقيق النجاح والاستدامة، كما انبثقت منها تسميات أخرى مثل: **Startup Communities** فأشهر الشركات العالمية كجوجل قامت بتقديم الدعم المالي وأفضل موارد للمجتمعات

¹ شرعة عماد الدين، "دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 18 - 19/ أبريل/ 2012، ص: 02.

²Michele O'Dwyer, "Marketing sme ; innovation and approach", first published, (UK : Cambridge Scholars Publishing, 2009), p :2.

³ Robin P.G Tech, "Financing High-Tech Startups", (Switzerland : springer international publishing, 2018), p :11.

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الناشئة أو بما يسمى المجتمعات الناشئة التي تقوم بتجهيز ورعاية رجال الأعمال، نذكر على سبيل

المثال:¹ Startup Grind ,Talent Garden

كما ظهرت تسميات أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على درجة معينة من الابتكار، نذكر

على سبيل المثال: المؤسسات المقاولية Entrepreneurials ، وكذا المؤسسات الريادية Entrepreneurialship،

وهذان المصطلحان شهدا توسعا كبيرا ، ومنهم من يعتبر أن المقاولاتية هي نفسها الريادية، أو يعتبر أن المصطلحان

يحملان نفس المفهوم، ويختلفان فقط من حيث التسمية المعتمدة في كل منطقة، ويستندون على أنه في دول شمال

إفريقيا يطلق عليها بالمقاولاتية، أما دول المشرق فيستبدلون المصطلح بالريادية، بالإضافة إلى أن الترجمة العربية

لمصطلح Entrepreneur تغيرت ثلاثة مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كانت منظم ثم مقاول ثم تحولت في

التسعينات إلى ريادة.² ونحن نرى أن هناك تداخل كبير بين المصطلحين، والجدول الموالي بين ذلك:

الجدول رقم (3-9): مواطن التداخل بين مصطلح المقاولاتية ومصطلح ريادة الأعمال

ريادة الأعمال	المقاولاتية
وفقا لتعريف ريادة المؤسسات " المؤسسات الريادية تقوم باغتنام الفرص".	تتطلب وجود الفرص.
رائد الأعمال يمتلك مجموعة من المهارات تميزه عن الآخرين.	وجود فروق بين الناس.
المغامرة والمجازفة.	العلاقة بالمخاطرة (المقاول محب للمخاطرة).
يعد التجديد والابتكار هو أحد المتغيرات الكامنة في المنظمات الريادية.	أنشطة الابتكار في مدججة في أنشطة المؤسسة .

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال هذا الجدول نستنتج أن ريادة المؤسسات أو المؤسسات الريادية تحمل تقريبا نفس مفهوم

المؤسسات المقاولاتية. ومؤسسو هذه المؤسسات الريادية يطلق عليهم مصطلح رواد أعمال ، نذكر منهم على

سبيل المثال: Bill Gates مؤسس شركة مايكروسوفت، Mark Zuckerberg مؤسس شركة فيسبوك، Steven

Paul Jobs مؤسس شركة آبل. وتختلف مجالات نشاط المؤسسات الريادية لكن أغلبها تعتمد على التكنولوجيا

الفائقة. "الريادة في مجال التكنولوجيا الفائقة هي خلق القيمة من الابتكار التقني ... وهي عملية إنشاء

مؤسسات جديدة تعتمد على التقنيات العالية High-tech.³

¹ Google for entrepreneurs, disponible sur le site : <https://www.googleforentrepreneurs.com/startup-communities>.

² زايد مراد، "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-08 /أفريل/ 2010، ص: 6.

³ Michel Bernasconi, Simon Harris, Mette Moensted, "High teck Entrepreneurship", first published, (USA and Canada: Routledge,2006), p :15.

ونظرا لأهمية هذه المؤسسات الابتكارية العالمية تم إنشاء العديد من المواقع التي تنشر الأخبار حول المؤسسات الأكثر ابتكارا في العالم، لتكون وجهة يقصدها المنافسين والمستثمرين وكذا الراغبين في معرفة آخر التطورات الحديثة في هذا المجال.¹ كموقع Crunchbase الذي يعتبر الوجهة الرائدة لملايين المستخدمين لاكتشاف اتجاهات الصناعة والاستثمارات والأخبار حول المؤسسات العالمية من المؤسسات الناشئة، والمؤسسات الأكثر ابتكارا في العالم.

المطلب الثاني: قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد والعوائق التي تواجهها

أ- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد:

تؤثر عولمة الأنظمة الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية تأثيرا كبيرا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نموها في الاقتصاد العالمي، ولم يعد بإمكان هذه المؤسسات في البلدان النامية أن تستمر في سوق محلية منعزلة، ويلاحظ أن المعالم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة يتمثل في قدرتها الكبيرة على الابتكار، ويجب أن تتكيف هذه المؤسسات مع الواقع الاقتصادي الجديد، في ظل بيئة دولية متغيرة، والآثار العميقة التي يفرضها هذا الواقع على الأسواق المحلية.² وتميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن تكون لديها ثقافات ابتكارية مرنة، تتسم عادة بمقاومة منخفضة نسبيا للتغيير، ونفور منخفض للمخاطر.³ وهذا النوع من المؤسسات تمتاز بجهودها الحثيثة لتطوير منتجاتها وتحسينها أو تطوير استخدامات جديدة لها ونلمس ذلك من خلال الجوانب التالية:⁴

- ففي مجال الإبداع (خلق الأفكار) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بذلك في خلق الإبداع في مختلف القطاعات المتواجدة بها، وهذا نظرا للمرونة التي تتمتع بها.
- أما في مجال الابتكار تمتاز المؤسسات الصغيرة بقدرة عالية على الابتكار، حيث تبذل الجهد لتطوير منتجات جديدة، أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الاستخدامات الجديدة لها. كما يلاحظ أن الاختراعات التي تحول إلى ابتكار جديد التي تعبر عن ابتكار جديد غير موجود في أي مكان، سمة مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هكذا لعبت الورش والمؤسسات الصغيرة باعتبارهم رواديون في تقديم ابتكارات عديدة ومتواصلة في مجالات اقتصادية مهمة، مثل صناعة الكاميرات والحواسيب والعديد من التطورات في الأجهزة الطبية وغيرها.
- أما في مجال التحسين فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في مجال التحسين المستمر.

¹ Macdonald Stuart, Joseph Richard , "Technology Transfer or Incubation? Technology business incubators and Science and Technology Parks in the Philippines" , Science and Public Policy, vol 28, no 5, 2001,p: 338.

² بسعيد أسامة نبيل، محمدي مواهب، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع الصناعي الجزائري" ، المنتدى الدولي حول أزمة النفط،

سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار - عنابة -، 14-15 أكتوبر/ 2017 ، ص-ص: 09-10.

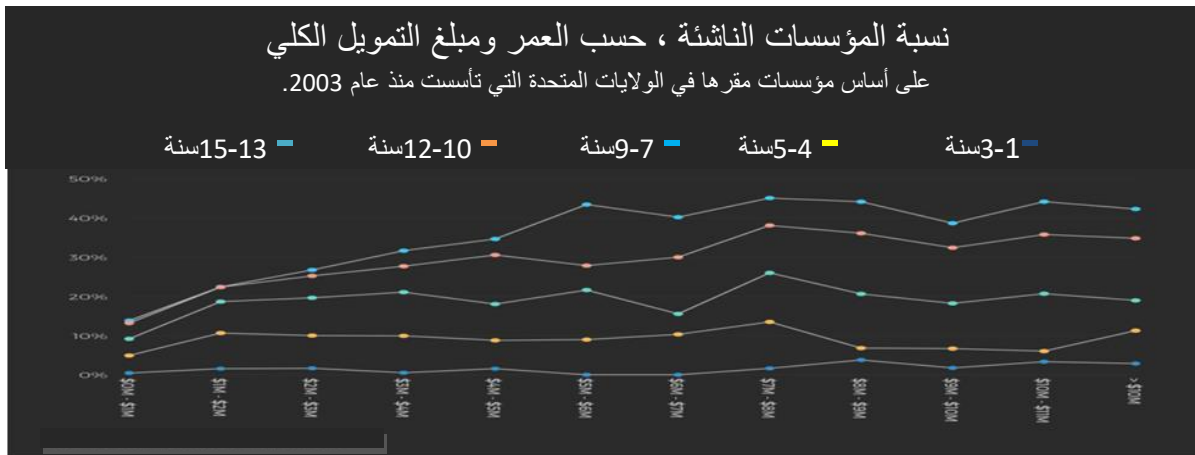
³ Terziovski Mile, **Innovation Practice and its Performance Implications in Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Manufacturing Sector: a resource-based view**, Strategic Management Journal, vol. 31, no 8 ,2010, p: 7.

⁴ علي دبي، سارة بن التومي، مرجع سابق، ص-ص: 420-421.

ب- أهم العوائق التي تواجه تحقيق الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة وتكنولوجية هو أبعد من أن يكون مهمة سهلة، وقدرات هذه المؤسسات على النجاح في عملية الابتكار غالباً تكون صعبة التحقيق. ويعود سبب التخلي واختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه عام إلى عدم الكفاءة الإدارية أو ضعف المنتج أو الفشل التقني، لكن العامل الأكثر أهمية هو أن قدرة المؤسسة على تقدير إمكانيات الابتكار في السوق هي أخطر مشكلة من بين كل المشاكل.¹ كما نجد أن تكاليف الابتكار من بين المعوقات التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض المؤسسات تتطلب تمويل كبير للقيام بمختلف الأبحاث والتطوير لإتمام وإنجاح إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبتكرة، وعدم توفر هذا التمويل عادة ما يؤدي إلى فشلها في السنوات الأولى من إنشائها، أي هناك علاقة بين التمويل وإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ونجاحها وبقائها واستدامتها. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى مقدار التمويل حتى وقت تمويل هذا النوع من المؤسسات مهم جداً، والذي يقصد به الفترة الحقيقية التي تساهم في تحقيق انطلاقة جيدة ونجاح كبير للمؤسسة،² في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن المؤسسة تحصل على تمويل أكبر في الفترة العمرية للمشروع التي تتراوح بين 4-6 سنوات، تليها أعمار المؤسسات الأخرى والشكل الموالي يوضح ذلك (أي هناك علاقة هناك علاقة عكسية هنا بين التمويل وعمر المؤسسة وهذا يؤثر على تخرج المؤسسة) والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (3-8): يوضح العلاقة بين تمويل المؤسسة الناشئة وعمر المؤسسة:



Source : Jason D. Rowley , "When Heading For The Exit, Does Time Or Money Mean More For Startups?", January 23, 2018, disponible sur le site: <http://news.crunchbase.com/news/heading-exit-time-money-mean-startups/>, consulté le : 05/04/2018, à : 19 :12

¹ SALAH, A. Ben, I. Ben Salah, L. Bel Kacem, & all, "L'accompagnement à La création D'entreprises Innovantes Technologiques: une première approche de l'efficacité des pépinières tunisiennes", XVIIIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Grenoble-France-,2 – 5/ juin /2009, p :.5

² Jason D. Rowley , "When Heading For The Exit, Does Time Or Money Mean More For Startups?", January 23, 2018, disponible sur le site: <http://news.crunchbase.com/news/heading-exit-time-money-mean-startups/>, consulté le : 05/04/2018, à : 19 :12.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها إستراتيجية ابتكاره أو تعتمد على نسبة كبيرة من الابتكار صعوبة جذب العمال ذوي المهارات العالية وإقناعهم العمل بها، فمثلا أصحاب الكفاءات في كوريا يلجئون إلى العمل بالتكتلات العملاقة (المؤسسات الكبيرة) ذات الأجور العالية. وفي ذلك الشأن قامت حكومة كوريا الجنوبية ببذل جهودا لحل مشكلة النقص في العمال ذوي المهارات العالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الجهود المبذولة لتوفير العمال ذوي المهارات العالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبول طلاب الماجستير العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية الإجبارية في معسكر الجيش.¹

وقد تطورت أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو المؤسسات الناشئة سواء من ناحية العملة بظهور البيتكوين، أو من ناحية طريقة التمويل بظهور Fintech فباستخدامهم تصبح الإجراءات و الخطوات أسهل.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

الواقع أن الملامح الأساسية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الحاضنات هي الابتكار وإمكانية النمو والجودة أو مرونة الإدارة أكثر من ارتباطها بالتكنولوجية المتقدمة، وقد تكون هذه المؤسسات في الغالب هي تلك التي تستخدم أو تطور التكنولوجية المتقدمة، ولكنها قد تشمل أيضا تلك المؤسسات التي تتضمن ابتكارات جديدة داخل مؤسسات قائمة.²

أ- تعريف المؤسسات المحتضنة المبدعة : تنشأ المؤسسات المبدعة ضمن حاضنات الأعمال في ثلاث أشكال هي:

1- **les spin-off** مؤسسات ذات التوجه الداخلي يرتبط هذا النوع من المؤسسات بالهيئات التعليمية"والبحثية، حيث ينشأ عن طريق باحثين من أجل الاستغلال التجاري للمعارف أو للتكنولوجيا أو نتائج البحث، وتكتسب الجامعة الصادرة لهذا الاستثمار حقوق الملكية الفكرية.

2- **les spin-out** : مؤسسات ذات التوجه ذات التوجه الخارجي تنشأ من طرف مؤسسات قائمة، تعمل على استغلال نشاط البحث والتطوير لإنشاء كيانات جديدة.

3- **les start-up** : مؤسسات التقنيات و التكنولوجيات الناشئة ، تمول من طرف رأس مال خارجي.

¹ Jang Mina, "Determinants of Innovation in SMES: An Emperical Analysis of South Korea", doctoral thesis, Radboud University, 2016-2017, p: 5.

² علي سماوي، مرجع سابق، ص: 139.

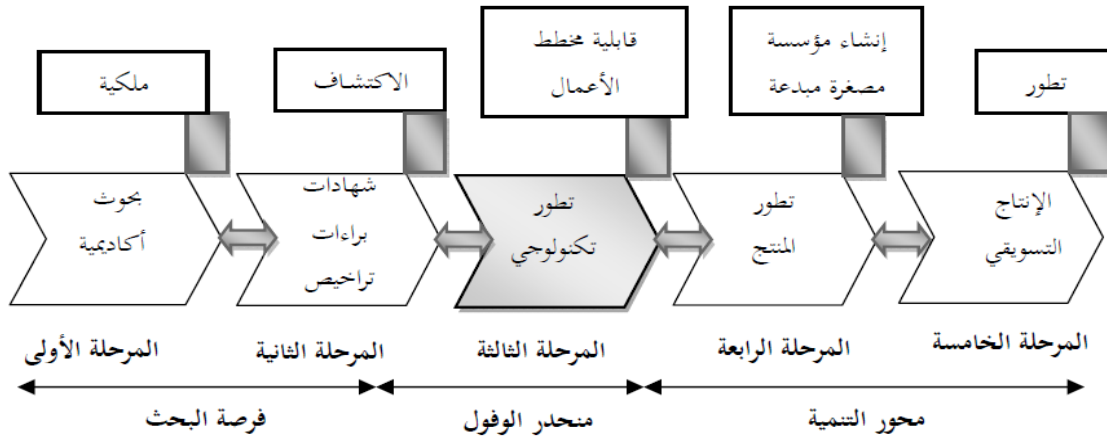
الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد مؤسسات ذات النمو السريع تركز جهودها لإنتاج منتج جديد عبر استغلال فكل من مؤسسات ناشئة، والمؤسسات ذات التوجه الداخلي، والمؤسسات ذات التوجه الخارجي تعتبر مؤسسات مبتدئة و مبدعة، غير أنها تختلف من حيث المحتوى¹.

للتوضيح أكثر يمكن القول بأن **les spin-off** هي تلك المؤسسات التي تنشأ داخل الحاضنة، أي أن بيئة هذه الحاضنة هي من ساهم في إنشاء هذا النوع من المؤسسات، بدءا من الفكرة إلى غاية تحقيق المؤسسة، كالمؤسسات التي تنشأ من رحم الحاضنات الجامعية، أما **les spin-out** هو عكس **les spin-off** فهذا النوع من المؤسسات ينشأ خارج الحاضنة لكن هذا لا يمنع أن يستفيد من خدمات الحاضنة.

ثانيا- مراحل إنشاء المؤسسات المحتضنة المبدعة :

الشكل (3-9) يوضح: نشأة المؤسسة المبدعة حسب المراحل التالية:



المصدر: سعدية السعيدى، أثر الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات المبدعة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 3، 2016، ص: 147.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة، تنشأ من بحوث أكاديمية في مرحلتها الأولى و يتوج هذا الاكتشاف بالحصول على براءة الاختراع، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يعبر عنها بمنحدر الوفول، وفي هذه المرحلة يتم وضع مخطط الأعمال للمؤسسة المراد إنجازها، وهنا تتم الدراسة الدقيقة لمدى قابلية المخطط للتطبيق من عدمه، وإذا كانت هناك قابلية للتحقيق هنا تنشأ المؤسسة المصغرة المبدعة التي نتجت عن تطور المنتج وقابليتها للتوجه نحو السوق، وعندما يتحقق الإنتاج الفعلي الموجه للسوق هنا تكون الحاضنة قد حققت الهدف المنشود.

ب- دور حاضنات الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة

تلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث

¹ سعدية السعيدى، "أثر الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات المبدعة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 3، جامعة البليدة، 2016، ص: 139.

في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمؤسسات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المؤسسات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المؤسسات، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة، بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.¹

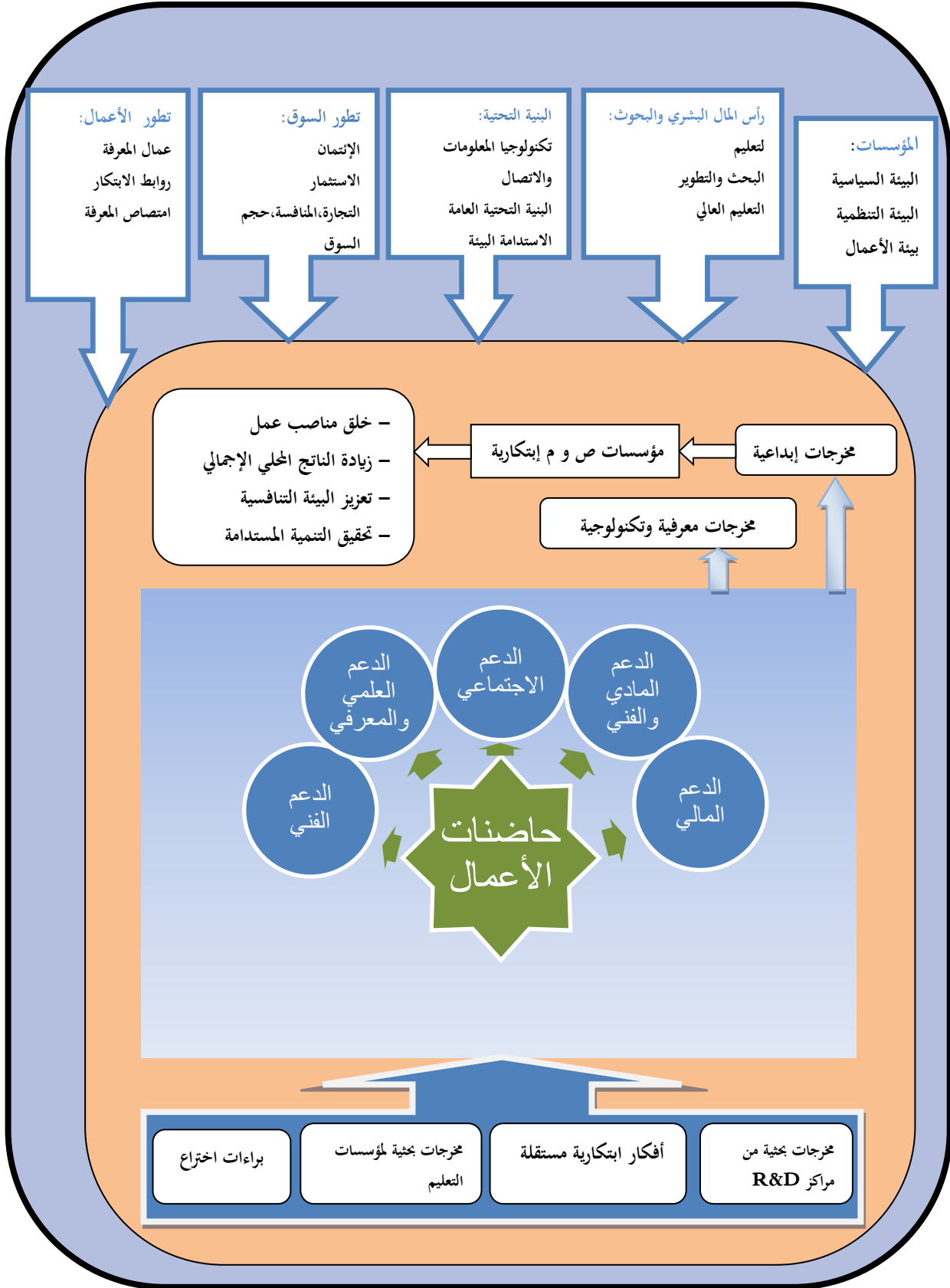
تؤكد معظم الدراسات التي تناولت موضوع الحاضنات إلى أهمية ودورها في تنمية الموارد البشرية سواء من حيث التدريب والتأهيل لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة (القائمة على الابتكار، أو يعتبر الابتكار ضمن خطتها الإستراتيجية)، وإدارتها وتنميتها خلال فترة تواجدها بالحاضنة، أو من خلال تحفيز هذه الموارد على العمل المنتج والمجدي اقتصاديا. إن الحاضنات تقوم بدعم المؤسسات الجديدة والمؤسسات الصغيرة الفتية خاصة تلك التي تتميز بمستوى تكنولوجي عال ومتقدم) وذلك بإعطاء فرصة لتطوير القدرات والإمكانات التكنولوجية المبتكرة الخ.²

وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقا، فقط هناك نوع من التخصيص لهذا النوع من المؤسسات، إذ من دون موارد بشرية ذوي مهارات فريدة وكفاءات عالية تكاد تنعدم نسبة نجاح هذه المؤسسات. وقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبنية على التكنولوجيا العالية من الغير الممكن أن تتحقق دون وجود بيئة مناسبة تسهل و تشجع إنشائها، وهذه البيئة التي لا بد أن توفرها الحاضنات. لكن هذه الحاضنات كذلك لكي تنجح وتقوم بدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد أن تعمل ضمن بيئة مواتية تساهم في نجاحها، واستمراريتها في تقديم الخدمات المناسبة لنمو وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار. ولتحقيق الابتكار لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الابتكار التي تم التطرق لها سابقا، فالحاضنات التي يمكن أن تحقق أو تساهم في خلق وتطوير هذا النوع من المؤسسات تحتاج إلى بيئة مواتية تدعم الابتكار، وهذه البيئة تتأثر بمجموعة من المؤشرات، الشكل الموالي يوضح ما سبق:

¹ الشريف ربحان، هوام لمياء، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التجارية الجزائرية بين الواقع و المأمول"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 18- 19 /أفريل/ 2012، ص: 12.

² عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة"، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب - البليدة -، 18- 19 /أفريل/ 2011، ص: 12.

الشكل رقم (3-10): دور حاضنات في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال هذا الشكل نلاحظ: أن كل من الحاضنات وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة تتأثر بالنظام البيئي المحيط بها، فالحاضنات تستقبل مجموعة من المخرجات البحثية من مراكز أو مؤسسات التعليم (بمختلف أطواره) أو مراكز بحثية، أو أفكار ابتكارية مستقلة وبراءات اختراع ناتجة عن جهات (مؤسسات أو أفراد) معينة، فتقوم هذه الحاضنة بتوفير الدعم اللازم (البيئة الداخلية) لتحويل ما سبق إلى مخرجات تتجسد في خلق وزيادة المخرجات المعرفية والتكنولوجية، وخلق مخرجات إبداعية مبتكرة تتجسد في سلع وخدمات مبتكرة؛ كإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، تساهم بدورها في خلق مناصب عمل، والرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي، تعزيز البيئة التنافسية، وبشكل عام تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. يتحقق كل ما سبق في ظل وجود وتوفر مجموعة من المؤشرات التي تؤثر على أداء وفعالية الحاضنة (مؤشرات البيئة الخارجية) كمؤشر: بيئة المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال...، الملائمة لنمو واستدامة هذه الحاضنات. ويمكن شرح تأثير هذه المؤشرات التي تؤثر على قدرة الحاضنات في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة من خلال النقاط التالية:

- **بيئة المؤسسات:** وهي أحد مدخلات الابتكار وتتمثل في المؤشرات الفرعية الثلاثة: البيئة السياسية والتنظيمية وبيئة الأعمال، (كما تمت الإشارة له سابقا في فصل الابتكار)، فهذه المؤشرات تؤثر على الحاضنات، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة بمختلف أشكالها وأنواعها. فعندما تعمل هذه الحاضنات في بيئة مؤسسية مناسبة تتوافق وأهداف الحاضنة ومتطلبات تحقيق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، يجعل من هذه الحاضنات أداة فعالة في الاقتصاد، والمساهم الرئيسي في تحقيق النمو المستدام. ويعتبر مؤشر المؤسسات كذلك من مؤشرات تحقيق التنافسية فمثلا: تعتبر حماية الملكية الفكرية أحد الفروع الأساسية لهذا المؤشر، فوجود مؤسسات (على المستوى الكلي) قائمة على حماية الملكية الفكرية تعمل على التسيير الحسن وتسهيل إجراءات طلبات الحصول على الملكية الفكرية، وكذا العمل ضمن إطار منظم وقانوني صارم لحماية الملكية الفكرية، سيؤدي ذلك إلى تشجيع وزيادة طلبات ورغبات تسجيل كل الاختراعات الغير مسجلة. وهذه البراءات يتم تحويلها لتصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة. ويكمن دو الحاضنة (على المستوى الجزئي) وفقا لهذا المؤشر من ناحيتين؛ الناحية الأولى: تكون كأداة تعريفية بهذه المراكز لأصحاب الأفكار الابتكارية، ومن الناحية الثانية: تسهل وتؤمن اختراعاتهم وترافقهم في مختلف المراحل المتعلقة بتسجيل الملكية الفكرية في المؤسسات المعنية.

- **رأس المال البشري والبحوث:** يظهر هذا المؤشر من خلال عدة زوايا، وكلها تؤثر على مدى مساهمة حاضنات الأعمال بدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن نتطرق لها من خلال العناصر الآتية:

- **مستوى التعليم أو التعليم العالي وكذا مستوى وترتبة البحث والتطوير على المستوى الكلي** تؤثر تأثيرا مباشرا على أداء الحاضنات، فمن يعمل بالحاضنات هم من مخرجات هذه المؤسسات ومن يقوم بإنشاء أو

أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأغلب هم من هذه الفئة، لذا فمختلف السياسات الرامية بتشجيع ودعم هذا القطاع تؤثر إيجابيا على أداء الحاضنات والمؤسسات المحتضنة والمتخرجة...، هذا على المستوى الكلي.

- أما على المستوى الجزئي أو على مستوى الحاضنات يظهر هذا المؤشر من خلال العلاقة بين الحاضنة ومؤسسات التعليم أو مؤسسات ومراكز البحث والتطوير، التي تساهم في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة. حيث تكون المخرجات البحثية من مختلف مراكز التعليم العالي ومراكز البحوث مدخلات بالحاضنة، فتوفر هذه الأخيرة الرعاية والمرافقة اللازمة (خاصة مجال التدريب والتكوين) للمساهمة في تحويل أفكارهم الابتكارية وبحوثهم العلمية من نموذجها المخبري إلى الواقع العملي. أي تقوم هذه حاضنات الأعمال بثمين نتائج البحث العلمي من إطارها النظري إلى إطارها التطبيقي.

كما يعد البحث والتطوير من أهم مصادر الابتكار التي تعتمد عليها الحاضنات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

- تساهم حاضنات الأعمال بربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير الموجودة داخل الحاضنة وخارجها، لتطوير بحوثها والاستفادة من مختلف المعارف التي تساهم في تطوير وتحقيق الابتكار بها؛

- محاولة تغطية والمساهمة في نفقات البحث والتطوير التي تتجاوز في بعض الأحيان قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه النفقات يكون لها اثر ايجابي من خلال تجسيد المؤسسة الصغيرة والمبتكرة على أرض الواقع . "كما تلجأ حاضنات الأعمال إلى ربط المؤسسات المنتسبة لها بمؤسسات أخرى لتقوم بتنفيذ جزئي أو كلي لنشاطات البحث والتطوير إلى إبرام اتفاقيات مع مؤسسات أخرى خارجية، ونجد منها مكاتب الدراسات، مراكز البحث، المؤسسات الصناعية العامة أو الخاصة، وهذا ما يسمى بالمقاوله من الباطن."¹ وعادة ما نجد أن بعض الحاضنات لكي تستفيد من نسب كبيرة من مخرجات البحث العلمي في تخصصات معينة، تقوم بإنشاء هذه المراكز التي تقدم هذه الخدمات على مستوى الحاضنة أو بيئتها الداخلية.

- **البنية التحتية:** يعتبر مؤشر البنية التحتية من المؤشرات الفرعية لمؤشرات مدخلات الابتكار، المدرجة في مؤشر الابتكار العالمي، كما يعد عنصر البنية التحتية من أهم العناصر التي لا بد أن تكون ذات جودة ووفق متطلبات تحقيق مؤسسات مبتكرة بالحاضنة، وهي تعتبر من المرافق الأساسية التي تقدمها الحاضنة، في دعم هذه المؤسسات، وهذا المؤشر كذلك يؤثر من جانبيين يؤثر من مستوى البنية التحتية التي يتمتع

¹ مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب، دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار - دراسة حالة حاضنة

المؤسسات بباتنة -، مجلة دراسات، العدد 30، جامعة الأغواط، جوان 2017، ص: 136

الفصل الثالث:.....حاضنات الأعمال ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

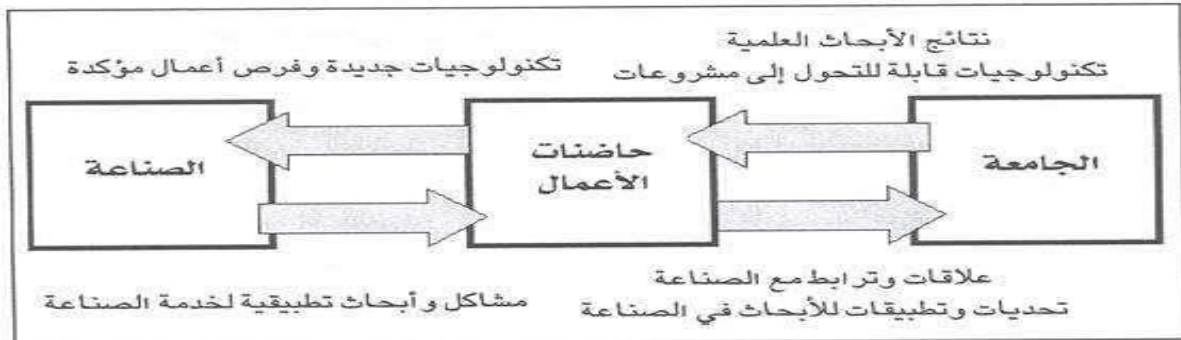
بما المستوى الكلي الذي يتم إنشاء فيه هذه الحاضنات، وعلى المستوى الجزئي إذ تساهم جودة تقديم هذه المرافق في تسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

- **تطور السوق:** وهنا سيتم التركيز على مؤشره الفرعي المتعلق بالائتمان. فالحاضنات بحاجة إلى مصادر تمويلية دائمة ومستمرة، لتساهم في تقديم الدعم المالي للمؤسسات المحتضنة لتحقيق الانطلاقة والتجسيد الفعلي لهذه المؤسسات من جهة، وهذا يكون وفقا لإستراتيجية واضحة ومحكمة وفعالة سواء على المستوى الكلي أو على مستوى الحاضنات. كما أن هذه الأخيرة تقوم بربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق، من خلال تزويد هذه المؤسسات من مختلف المعلومات المتعلقة بالسوق من أخبار المنافسين والعملاء الخ.

- **تطور الأعمال:** يؤثر هذا المؤشر على حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من خلال التركيز على مؤشره الفرعيين: عمال المعرفة، وروابط الابتكار، بالنسبة لمؤشر عمال المعرفة لا بد أن تتوفر بالحاضنة الكفاءات اللازمة التي تقوم بتسيير الحاضنة، لذا عند تأسيس الحاضنات على مستوى القطاع العام والخاص لا بد من اختيار العاملين بالحاضنة بعناية، إذ لا بد أن يكونوا من ذوي القدرات والكفاءات العالية ليتمكنوا من تقديم الدعم اللازم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة ومساعدة أصحاب هذه المؤسسات في الاستفادة من التوجيه الصحيح الذي يساعدهم من تحقيق أهدافهم.

أما بالنسبة لمؤشر روابط الابتكار؛ تقوم حاضنات الأعمال بدعم الابتكار المستمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، من خلال ربط الجامعة بالصناعة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-11) : العلاقة بين حاضنات الأعمال والجامعة والصناعة.



المصدر: لعللي بوكيميش، يوسفات علي، "دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي بالعالم العربي"، مجلة الحقيقة، العدد 23، 2012، ص:37.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن: الحاضنات تقوم بربط القطاع الصناعي بمراكز التعليم العالي، من خلال تحويل تكنولوجيا قابلة للتحويل إلى مشروعات إلى تكنولوجيا جديدة وفرص أعمال مؤكدة هذا من جهة، ومن خلال محاولة إيجاد حلول للمشاكل وإيجاد وتقديم أبحاث تطبيقية لخدمة الصناعة أو المؤسسات القائمة، بالاعتماد والتعاون مع مراكز التعليم العالي من جهة أخرى. وهنا يكمن دور حاضنات الأعمال في تحقيق الابتكار المفتوح من خلال ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة بمصدر الابتكار المتمثل في التعليم العالي.

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بموضوع الحاضنات بمختلف جوانبه، حيث تم التطرق بنوع من التفصيل لكل عناصر هذا الموضوع وخلصنا إلى مايلي:

- شهد تبني مفهوم حاضنات الأعمال وإنشاء العديد منها، انتشارا واسعا في معظم دول العالم (خاصة المتطورة منها والراغبة في تنويع مصادر الدخل) نتيجة للنجاح الذي لاقته والذي لا يزال يستمر في تحقيق التقدم؛

- تعتبر حاضنات الأعمال آلية من الآليات الفعالة والمناسبة في تدليل وتقليل مختلف المشاكل والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر هدف التقليل من معيقات مرحلة الإقلاع بالنسبة لهذه المؤسسات الهدف الرئيسي والأساسي الذي تقوم عليه الحاضنة؛

- فضلا عن الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال والمرافق التي توفرها لحاملي الأفكار الابتكارية، تعتبر الخدمات التقنية والتكنولوجية من أهم احتياجات هذا النوع من المؤسسات، لذا لا بد على الحاضنات تستعين بالخدمات التقنية لملا الفراغ أو الفجوة التقنية وتوسيعها، كالاتساع بخدمات منصات العمل الجماعي...، هذا ما قد يساهم بدرجة كبيرة في إضافة قيمة للحاضنات؛

- تكمن أهمية حاضنات الأعمال في تحقيق المنفعة والفائدة لمختلف الأطراف متعددة من جامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمعات المحلية، الشركات والعملاء، القطاعات العامة والمشاركة؛

- تساعد حاضنات الأعمال في تحويل المشاريع البحثية الصادرة من الجامعات ومراكز البحث إلى مؤسسات ناجحة ومنتجة، وتعتبر هذه المؤسسات الناتجة من هذه المراكز والهيكل من المؤسسات التي تحقق دفعة قوية للنمو الاقتصادي؛

- شهد مفهوم حاضنات الأعمال في الآونة الأخيرة تراجع نوع ما، وليحل مفهوم المسرعات والحدائق التكنولوجية محله، الذي لقي صدى كبير بالنسبة لواضعي السياسات. وكذا التوجهات الجديدة للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة (وفي نظرنا هي الأنسب لهذا النوع من المؤسسات خاصة التكنولوجية منها)، نظرا لما تمتلكه من امتيازات وفوائد تميزت بها عن الحاضنات التي تقدم جملة من الخدمات التقليدية؛

- يعد مدى قدرة الحضانة على بقائها واستمراريتها، وتخرج مؤسسات ذات قيمة اقتصادية كبيرة من ناحية العوائد التي تأتي بها، من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس أداء الحاضنة والحكم على مدى نجاحها أو فشلها؛

- لكي تساهم حاضنات الأعمال في دفع بعجلة النمو الاقتصادي، من خلال تقديم الاحتضان الفعال للمؤسسات الرائدة والمبتكرة، تحتاج هي كذلك إلى بيئة داعمة تسهل وتيسر أداء مهامها.

تمهيد :

نظرا للدور المتعاظم والأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة القائمة على الابتكار، وكذا لدور حاضنات الأعمال في تحقيق الاستدامة والاستمرارية لهذه المؤسسات، والنتائج الايجابية التي حققتها بعض التجارب الدولية من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نتيجة وضع هذا القطاع ضمن استراتيجياتها وأهدافها التنموية)، الجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا وبجثت في كيفية إيجاد السبل الكفيلة للنهوض بهذا القطاع، خاصة في ظل التخلي عن النظام الاشتراكي (الذي أثبتت فشله من قبل العديد من التجارب) والرغبة في اللحاق وتطبيق النظام المتبع عالميا والتوجه نحو اقتصاد السوق.

لتشجيع التوجه نحو القطاع الخاص، ومحاولة التقليل من معدلات واحتمالية فشل هذه المؤسسات... قامت الحكومة الجزائرية بسن قوانين ووضع برامج مختلفة، تختلف من ناحية المفهوم وأنواع الخدمات التي تقدمها وكذا لكيفية وأسلوب المرافقة إلا أن هدفها جميعا واحد، يكمن في توفير الرعاية والمرافقة اللازمة لضمان نشوء هذه المؤسسات في بيئة سليمة، تمكن من إنشاء وتحقيق الاستمرارية لهذه المؤسسات.

وفي ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها العالم التي نتج عنها منتجات وعمليات وأسواق جديدة... كان لزاما على الحكومة الجزائرية أن تواكب العالم وما يحدث فيه من تغيرات، رغبة منها اللحاق بالركب، وكذا تحقيق الاستقلالية وتقليص حجم تبعيتها من قطاع المحروقات. فبادرت بالبحث عن آليات توفير النظام البيئي الملائم لنشوء هذا النوع من المؤسسات (مبتكرة)، فكان إنشاء الحاضنات تتوافق ومتطلبات هذه المؤسسات هو السبيل الكفيل بتحقيق ذلك، كإنشاء حظائر تكنولوجية تهدف إلى تشجيع قيام مؤسسات مبتكرة.. وجعل هذه المؤسسات المحتضنة من قبل هذه الحظائر الوسيلة للنهوض وتنويع وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وللخوض أكثر في طيات هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى:

أربعة مباحث، حيث سيتم عرض كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من مفهومها وتطورها التاريخي، إلى دورها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري والمشاكل التي تواجهها، في المبحث الأول الموسوم ب: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولمعرفة إمكانية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة بالجزائر كان لابد من دراسة النظام البيئي للابتكار في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى المبحث الثاني الموسوم ب: وضعية الابتكار بالجزائر، وآليات المرافقة المحلية والدولية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمبحث ثالث، ومن ثم يتم التخصص في أهم هذه الآليات والبرامج بالتطرق دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمبحث رابع.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات وتغيرات عدة توالى في فترات مختلفة، ونتيجة لهذه التغيرات لجأت الحكومة الجزائرية إلى إعادة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبة في تحيينه ليوكب التغيرات الاقتصادية الحاصلة. وقد أثر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المتغيرات الاقتصادية بالجزائر رغم أنها محتشمة، إلا أنها أحدثت التغيير والتأثير في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي. إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي من قطاع المحروقات، قد يعود ذلك لكمية وحجم العوائق والمشاكل التي تواجهها (رغم المحاولات المتكررة لتحجيمها) التي حالت دون الاعتماد وتحقيق الاستفادة الكبرى من هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- مراحل تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- المؤسسات ص و م خلال المرحلة 1962-1979:

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى. وابتداء من عام 1958، وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات والوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية، تعود بالامتيازات والفوائد على اقتصاديات البلد المستعمر ومنها: الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة، توفير بعض السلع والمنتجات محليا بأقل تكلفة، الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.¹

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة بعدد عمال قدره 57840...، وقد سلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم أدمجت في سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات ص و م، ومن بينها القانون الأول الخاص بالاستثمار والذي صدر سنة 1963². ونتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهشما، وهذا ما تؤكد قوانين الاستثمار الخاصة بسنتي 1963 و1966 بحيث اهتم قانون سنة 1963 فقط بمعالجة عدم استقرار المحيط الذي ميز الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ولم يكن له أي تأثير على تطوير الم ص م، سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي. أما قانون الاستثمار لسنة 1966، فعلى الرغم من أنه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناء على ذلك اعتبر القطاع الخاص مكتملا

¹ عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، "تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"

مدخل التحليل إلى مركبات أساسية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009، ص: 184.

² الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف 01، 2011، ص: 72.

للقطاع العام، إلا أنه ساهم في وضع قيود وعراقيل حالت دون تطوير قطاع الم ص و م، وذلك نظرا لتأكيد على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية. كما أعتبر القطاع الخاص خلال هذه المرحلة قطاعا استغلاليا، وشدت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي وتكبح تطوره من ناحية العدد والإنتاج، إضافة إلى منعه من الاستيراد والتصدير. ولكن ذلك لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار الإنتاجي، حيث وصل عدد المؤسسات والصناعات ص م التي تم إنشاؤها سنة 1966 إلى 263 مؤسسة، توفر 10200 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.¹

طيلة الفترة الممتدة من 1963 إلى 1980 لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع، وقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى النتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهظة.²

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1980-1993:

في بداية الثمانينيات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات في هيكل الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد جسد المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فتم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من بينها: القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، القانون رقم 01/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية.³

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1994-2001:

أدى تفاقم ظاهرة المديونية، التي وصلت في سنة 1994 حدودا لا تطاق، إلى دفع الجزائر للتوجه إلى الهيئات النقدية والمالية الدولية، باعتبار العلاقة التي تربطها معها سنة 1989، حيث اتفقت بإعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها، وبذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغييرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت تنفيذ مجموعة من البرامج وهي: برنامج الاستقرار الاقتصادي، وبرنامج التصحيح الهيكلي، الذي تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي...، وغيرها من البرامج.⁴

¹ زلاسي رياض، مرزوقي نوال، مجيلي خليصة، "تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي

المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06/ماي/2013، ص:5

² قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2011-2012، ص: 164.

³ الطيب داودي، مرجع سابق، ص: 72.

⁴ زلاسي رياض، مرجع سابق، ص: 7.

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بعد 2001: أدت تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية، التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات (الأمر رقم 01/03 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون التوجيهي رقم 1/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12).¹

في سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (207 949 مؤسسة)، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية انخفاض مسجل ب 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79 850 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 162 085 في نهاية 2009.²

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الإتحاد الأوروبي، حيث استند في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية. فتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: المؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد عمالها بين 10 و49، كما أن رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دج ومجموع ميزانيتها لا يفوق 100 مليون دج، وتعد المؤسسة متوسطة إذا تراوح عدد عمالها بين 50 و250 عامل، وكان رقم أعمالها بين 200 مليون و500 مليون دج.²

والجدول التالي يوضح ما سبق:

الجدول رقم (4-1) يوضح: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	العمالة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الخصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : صالح صالحي، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، 2004، ص: 24.

¹ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف 2004، 01، ص: 22.

² أوصيف لخضر، علماوي أحمد، "ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص-ص: 8-9.

وفي سنة 2017، تم تغيير وتبسيط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تعريفها وفقا للمادة رقم 05 من القانون رقم 02-17 الصادرة في 10 يناير سنة 2017، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:¹

- تشغل من (1) إلى 250 شخصا.

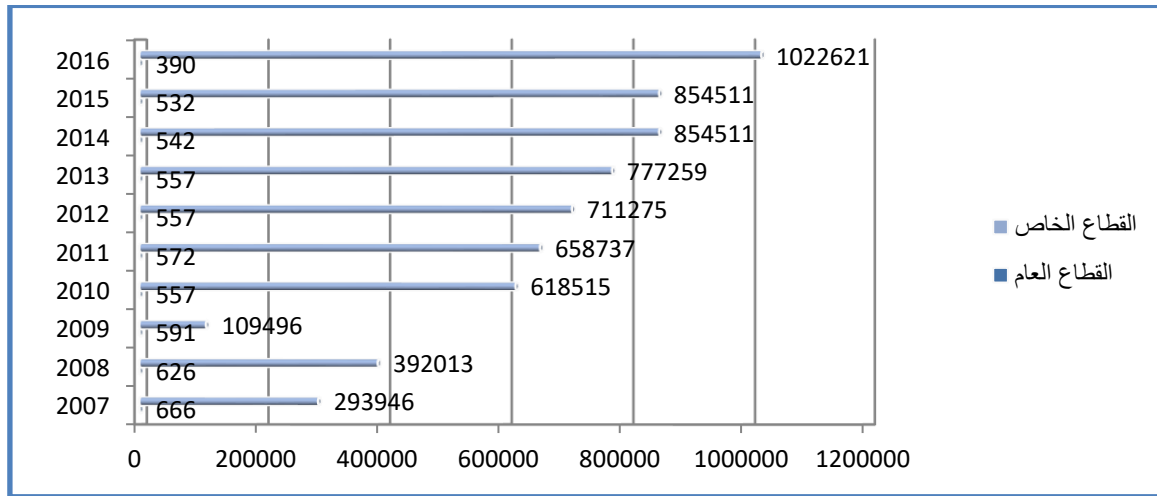
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

المطلب الثاني: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007-2016:

في السنوات العشر الأخيرة شهد الاقتصاد الجزائري بعض التغيرات في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص. وفيما يلي سيتم توضيح التطور العددي لهذه المؤسسات حسب نوع القطاع (الخاص والعام)، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى السادسي الثاني من سنة 2016 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1) يبين: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى نهاية سنة 2016، تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بزيادة كبيرة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد هذه المؤسسات بحوالي 728675 مؤسسة، حيث كانت تقدر ب 293946 مؤسسة في 2007، وارتفعت نهاية سنة 2016 إلى أكثر من مليون مؤسسة صغيرة متوسطة، وبالتحديد 1.022.621 كما يظهر في الجدول، يرجع ذلك نتيجة لمختلف التسهيلات والامتيازات التي قدمتها الدولة للنهوض بهذا القطاع (كتخفيض معدلات الفائدة، و توفير الموارد المالية أو بعض مصادر التمويل اللازمة)، ويمكن تفسير هذا التطور أو الارتفاع إلى الاعتماد

¹ المادة 5 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد2، ص:5.

على سياسة التأهيل التي قامت بها السلطات الحكومية لأجل الحد أو تذييل مختلف العقبات التي يمكن أن تواجه إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

أما القطاع العام شهد انخفاض كبير في عدد المؤسسات ص و م يقدر ب: 276 مؤسسة هذا نتيجة توجه الدولة نحو فتح رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية لرأس المال الخاص أي الخوصصة (التي سبق للجزائر أن اعتمد وانتهجت هذه السياسة منذ سنة 1995)، لأجل إعادة بعث الروح والنشاط لهذه المؤسسات التي قد تعاني من مشاكل سواء مالية (محدودية الموارد المالية للدولة) أو تسييرية أو ستؤول إلى الإفلاس.

2- تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب القطاع (2009 - 2016) :

الجزائر كأبي دولة تلجأ إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق جملة من الأهداف التنموية، والتي من بينها خلق مناصب شغل وتخفيض معدلات البطالة، التي شهدت تذبذبا طفيفا مابين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة مابين 2003 إلى 2015، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الفترة 2003-2015.

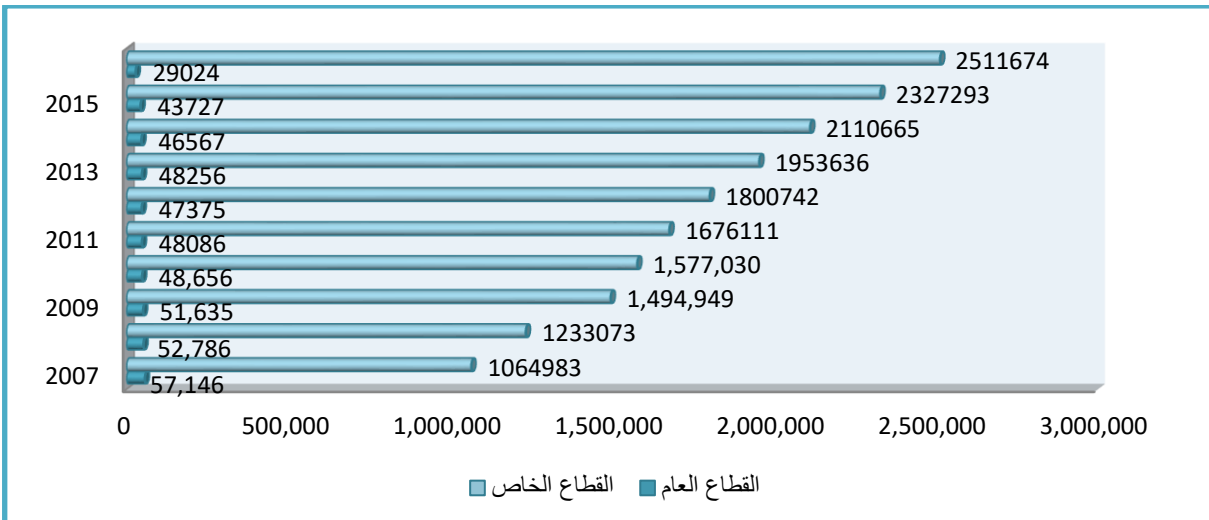
الجدول رقم (4-2) يوضح: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدلات البطالة	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2	10	10	10

Source : Alia Youcef Ali, The effectiveness of small and medium enterprises adoption as a strategic option to solve unemployment problem in the Arab World, an example of Algeria, International Journal of Business and Social Science, vol 5, no 4, 2014, p :168.

باعتبار أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الأكثر استقطابا لليد العاملة، نظرا لما توفره من مناصب عمل متنوعة، والذي ينعكس بدوره إيجابا في تحقيق التنمية. فالشكل الموالي سيوضح تطور مناصب العمل المصرح بها حسب القطاع (عام، خاص) من سنة 2007 إلى 2016/12/31 بالجزائر.

الشكل (4-2) يوضح: تطور مناصب الشغل 2007-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

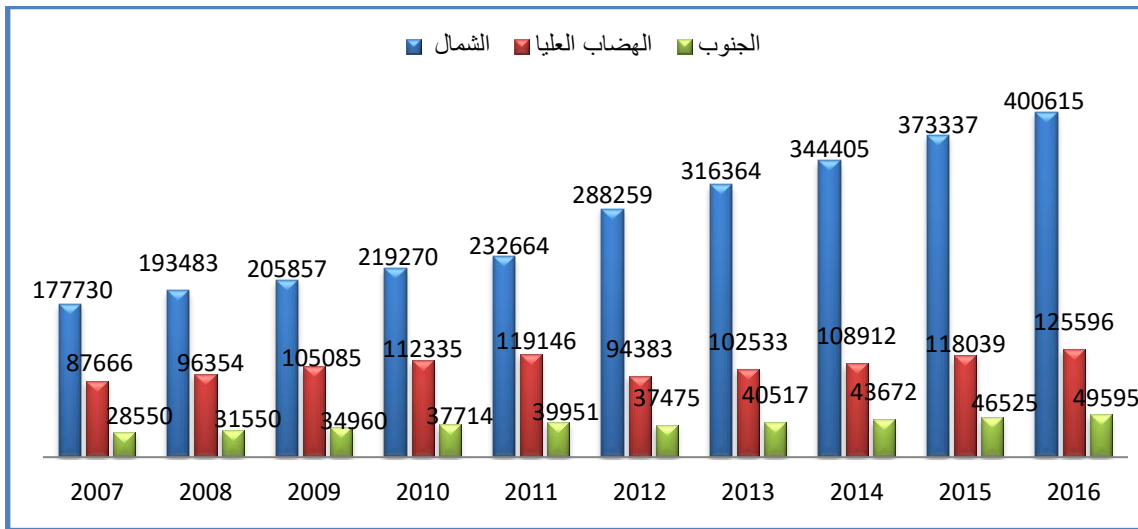
يتضح لنا من خلال المخطط أعلاه أن مناصب العمل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطورا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 إلى نهاية سنة 2016، خاصة في القطاع الخاص حيث تم توفير حوالي 1446691 منصب عمل أي بنسبة 57.29 %، في حين تقلص عدد مناصب العمل بالنسبة للقطاع العام سنة 2016 من 57146 منصب عمل إلى 29024، هذا ما يفسر أن تقريبا 50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تم حلها أو إغلاقها أو إفلاسها وبالتالي تسريح عمالها، أو تم تقليص عدد المناصب بها.

3 - توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية في الفترة الممتدة من 2007 - 2016:

يتوزع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساو في المناطق المختلفة للجزائر، والمخطط الموالي سيوضح تموقع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق 2007-2016:

الشكل رقم (4-3) يبين: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية من 2007-

2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتموقع بصفة أكبر في منطقة الشمال ويزداد تركيزها في هذه المنطقة من سنة إلى أخرى، حيث بلغ أعلى تركز لها في الجهة الشمالية (خاصة في الجزائر العاصمة و تيزي وزو...) وذلك في سنة 2016 ب 400615 مؤسسة صغيرة أو متوسطة، كما يبين الشكل أن منطقة الهضاب العليا تحتوي على عدد لا بأس به مقارنة بالجهة الجنوبية للجزائر، فالسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا لماذا هذا التموقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهة الشمالية، هل هذا ناتج عن اعتبارات سياسية حكومية، أم المناخ الاستثماري المحفز لقيام المشاريع في منطقة دون أخرى؟.

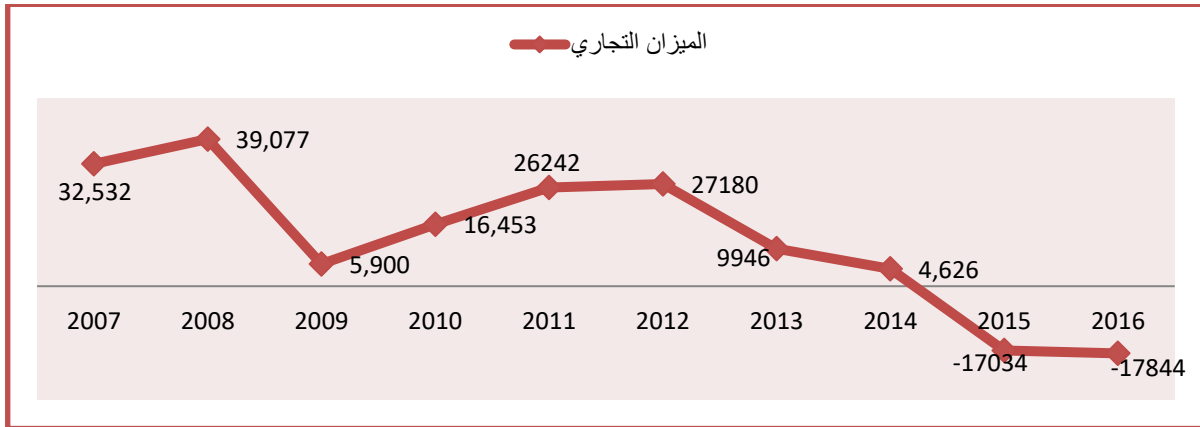
4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي: بعد التطرق لكل من التطور

العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوزيع الجغرافي حسب الجهة الشمالية والجنوبية والهضاب العليا للوطن، وكذا مساهمتها في توفير مناصب عمل، سيتم التطرق الآن لمؤشرات الاقتصاد الكلي، التي تعكس لنا

الوضعية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

أ- تطور الميزان التجاري الجزائري (2007-2016): يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية التي لها دور كبير ومهم في تبيان حركة المبادلات الخارجية للبلد، من خلال حساب الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات لبلد معين، والنتيجة يعبر هنا بالميزان التجاري والذي يساعد في معرفة الوضع الحقيقي للاقتصاد، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة سواء في حالة الفائض أو العجز. ومن خلال هذا المخطط سيتم توضيح تطور الميزان التجاري في الفترة الممتدة من (2007-2016)، أي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى السادس الأول من سنة 2016.

الشكل (4-4) يوضح: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2016-2007



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري في الفترة الممتدة من 2007 إلى نهاية سنة 2016 مر ب 3 مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في الفترة الممتدة من (2007-2009) والتي تنقسم بدورها إلى مرحلتين ثانويتين تسمى المرحلة الثانوية الأولى (2007-2008) بمرحلة الفائض حيث بلغ 39077 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 مقارنة ب 32 532 مليار دولار أمريكي في سنة 2007 بنسبة زيادة قدرت ب 20.12%، وذلك راجع إلى زيادة الصادرات من قطاع المحروقات، باعتبار أن اقتصاد الجزائر مبني على الثروات الطبيعية، وتقريبا هي المادة الوحيدة التي تصدرها الجزائر، حيث تصل نسته في بعض الأحيان إلى 98% فأكثر، أما المرحلة الثانوية الثانية (2008-2009) تسمى بمرحلة العجز حيث بلغت قيمته 5900 مليار دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة ب 39077 مليار دولار أمريكي في سنة 2008 بانخفاض قدره 33177 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي شهدها العالم، والتي انعكست سلبا على مداخل صادرات قطاع المحروقات.

أما المرحلة الثانية (2009-2012) تتميز بارتفاع مستمر للميزان التجاري من 5900 سنة (2009) إلى 26242 سنة (2012) حيث حقق زيادة بقيمة 20342 يمكن إرجاع هذا للقطاع العام بسبب ارتفاع أسعار

المحروقات وارتفاع الطلب على الطاقة، حيث بلغ اعلي مستوياته وسميت تلك الفترة بفترة البحبوحة المالية. وهنا تبقى فرضية أن يكون هناك سببين آخرين هما: انخفاض واردات بعض السلع التي يتم إنتاجها محليا، وكذا توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية نحو زيادة معدلات التصدير في تلك الفترة. كما بين المخطط أن المرحلة الثالثة (2013-2016) سجلت عجز كبير وصل إلى 17844 مليار دولار أمريكي سنة 2016، هذا يرجع إلى الأزمة السياسية والمالية والإدارية التي عاشتها البلاد.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016)

يعد النفط أهم الصادرات الأساسية للجزائر، حيث تأخذ حصة الأسد في نسبة التصدير وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا، في حين تتمثل النسبة المتبقية في المنتجات النصف المصنعة، والسلع الغذائية والمنتجات الخام...، والتي يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصديرها بشكل كبير، لكن تعتبر نسبة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات، نظرا لأن أغلبية المؤسسات ص و م حديثة النشأة لا تضع هدف التصدير ضمن أولوياتها .

الجدول(4-3) يوضح: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016) القيمة بالمليون دولار

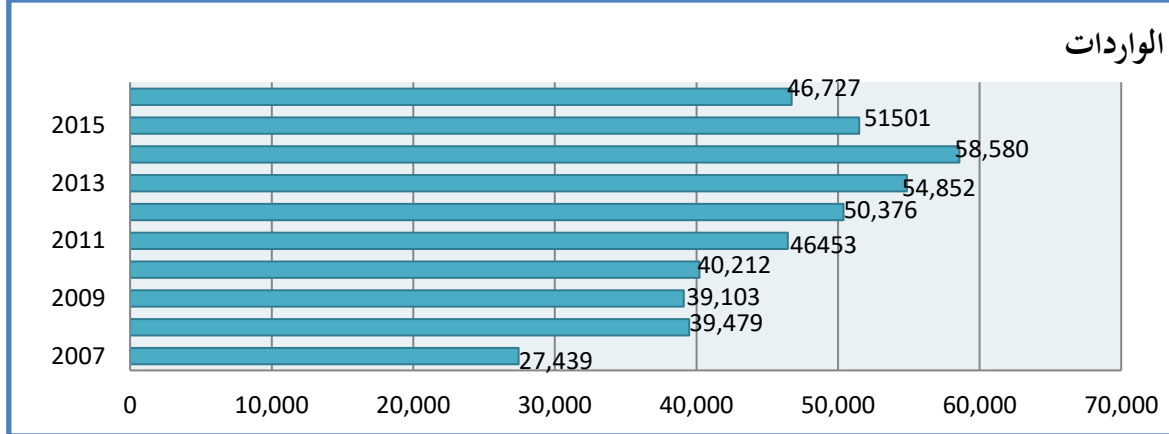
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	805.45	1 223	1 771	1 922	1 772	2 623	1 916	739.6
المجموع	1 066	1 526	2 062	2 187	2 014	2 810	2 063	818

المصدر: بن زكورة العونية، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني (2008- 2016) - دراسة تحليلية"، أزمة النفط سياسات الإصلاح والتتبع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، 14- 15/ أكتوبر/ 2017، ص:14.

يمكن تفسير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الضئيلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بصادرات قطاع المحروقات، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال لم تجد المناخ المناسب للاستثمار (لتحقيق النوعية والميزة التنافسية اللازمة) الداعم والمشجع والكفيل بتحقيق مساهمات كبيرة في صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات، للتقليل من التبعية لهذا الأخير. فقط ما يمكن الإشارة إليه في هذا الجدول، هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في عملية التصدير، فنجد مثلا في سنة 2009، ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 805.45 مليون دولار في التصدير خارج قطاع المحروقات، ومن ثم تبدأ في الارتفاع في الفترة ما بين 2010-2015، هذا ما يفسر أن هناك حركية كبيرة لعملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المدرجة في الجدول) خارج قطاع المحروقات في هذه الفترة مقارنة بسنة 2009. كما يبين الجدول أن قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ارتفع سنة 2012، هذا ما يؤكد لنا ما تطرقنا إليه سابقا، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت هي كذلك في تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة 2012 .

ج- تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن توضيح حركة وتطور الواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2007-2016)، في الشكل التوضيحي الموالي:

الشكل رقم (4-5) يوضح: تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2016)



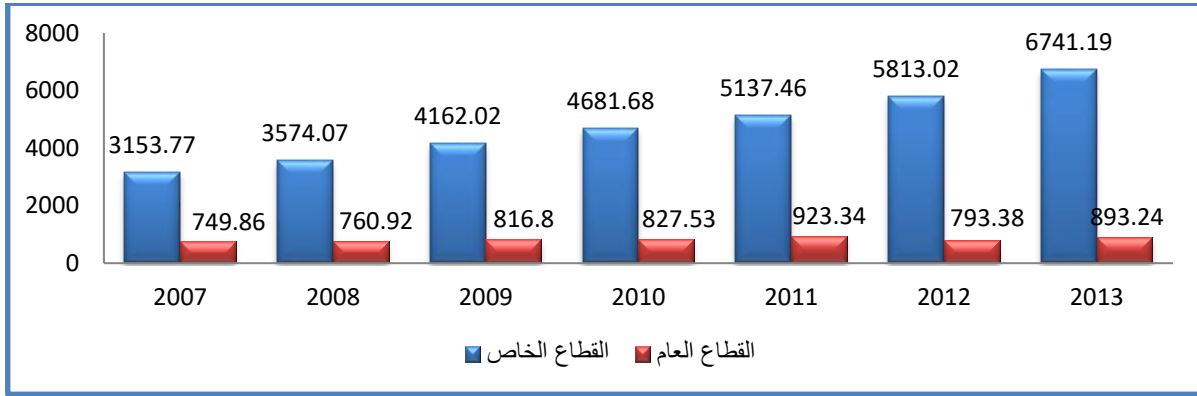
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا المخطط يمكن القول بشكل عام، بأن واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزت بالارتفاع المستمر إلى غاية سنة 2014، حيث وصل في سنة 2015 إلى 51501، وشهدت سنة 2016 انخفاض كبير في الواردات حيث بلغت قيمة الواردات ب 46727، وهذا نتيجة لسياسة الحكومة وتوجهها نحو خفض الاستيراد لبعض المواد، والتساؤل الذي يبقى مطروح هنا، هل هذه المواد تعتبر مواد كيميائية يمكن الاستغناء عنها؟ وهل هي متوفرة في السوق المحلي أو يتم إنتاجها محليا؟ و تتمثل أهم واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من: السلع الغذائية، و سلع الاستهلاك الغير الغذائية، ومختلف السلع التي تحتاجها لممارسة نشاطها واستدامته.

د- تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2007-2013):

باعتبار أن الناتج الداخلي الخام يقيس الثروة التي حققتها البلاد خلال فترة زمنية معينة، فقد قامت الجزائر بالبحث عن مصادر أخرى لتحقيق الثروة خارج قطاع المحروقات، فقامت بالتوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية في تنويع مصادرها والرفع من إنتاجها المحلي. والمخطط الموالي يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2007-2013.

الشكل (4-6) يوضح: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام 2007-2013 القيمة بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

شهدت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي الخام ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة، مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغت قيمة مساهمة القطاع الخاص ب 3153.77 مليون دولار أمريكي سنة 2007، مقابل 794.86 مليون دولار أمريكي في القطاع العام خلال نفس السنة. و 6741.19 مليون دولار أمريكي مقابل 893.24 مليون دولار أمريكي في القطاع العام خلال سنة 2013. قد يفسر هذا النمو بالنسبة للقطاع الخاص هو توجه الدولة نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، نظرا لما يمكن أن يحققه هذا الأخير من قيم مضافة يمكن أن تساهم في تحقيق الثروة للبلاد وتحقيق ميزة تنافسية.

هـ- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010-2015): إذا ما تم الاستثمار الجاد والفعال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تساهم هذه الأخيرة بخلق قيم مضافة، تساهم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن خلال الجدول المالي سوف نتطرق إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيم مضافة خلال الفترة المدروسة.

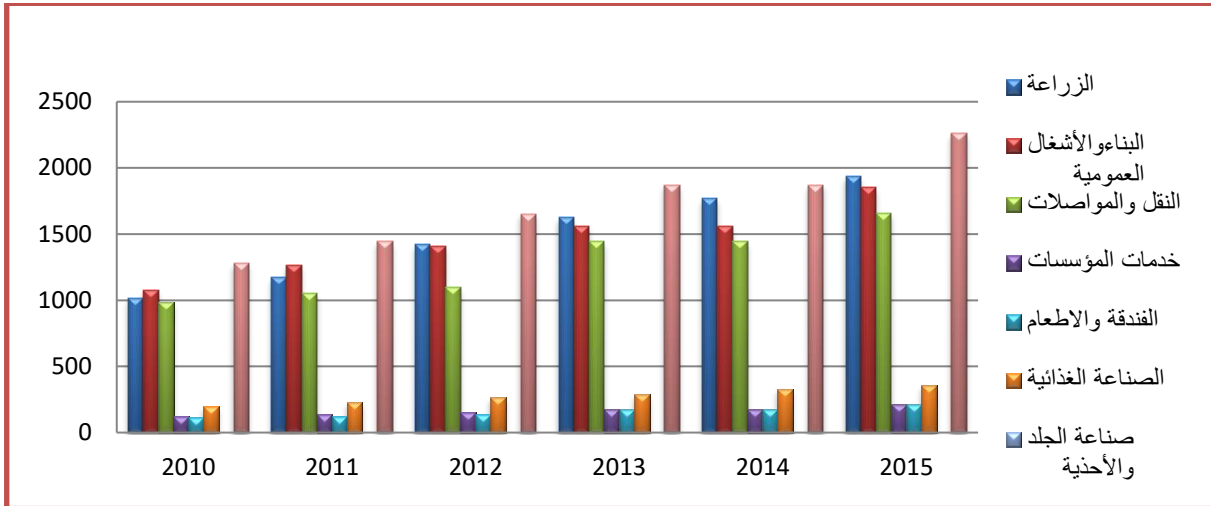
الجدول رقم(4-4) يوضح: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2010-2015) القيمة بالمليار دينار جزائري

النشاط /السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	1015,19	1173,71	1421,69	1627,67	1771,49	1936,37
البناء والأشغال العمومية	1071,75	1262,57	1411,15	1562,1	1562,1	1850,76
النقل والمواصلات	988,03	1049,77	1095,27	1443,12	1443,12	1660,75
خدمات المؤسسات	122,37	137,59	154,37	172,47	172,47	214,52
الفندقة والإطعام	114,39	121,43	138,94	174,1	174,1	212,78
الصناعة الغذائية	197,53	231,85	266,13	285,48	330,69	353,71
صناعة الأحذية والجلد	2,59	2,6	2,66	2,65	2,65	2,78
والتوزيع التجارة	1279,5	1444,63	1651,55	1870,6	1870,6	2259,33

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 43.

وللتوضيح الفروقات أكثر بين مختلف القطاعات سيتم ترجمة هذا الجدول الموالي في الشكل الموالي:

الشكل (4-7) يوضح: مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة 2010-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة، حيث بلغت إجمالاً 4791,35 مليار دينار جزائري في سنة 2010 بالاعتماد على الأنشطة المذكورة في الجدول أعلاه، و 8560,07 مليار دينار جزائري في سنة 2015، أي بنسبة زيادة قدرها 55.99%. أين احتل قطاع التجارة والتوزيع المرتبة الأولى طيلة الفترة الممتدة من 2010-2015، بمساهمة قدرها 1279,5 مليار دينار جزائري سنة 2010، لتسجل ارتفاعاً سنة 2015 بقيمة 979,83 مليار دينار جزائري.

في حين احتل قطاع الزراعة المرتبة الثانية بقيمة قدرها 1015,19 مليار دينار جزائري سنة 2010، 1936,37 مليار دينار جزائري سنة 2015، هذا ما يؤكد الدعم الذي قدمته الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع نظراً لما يمتلكه من مميزات لتحقيق قيم مضافة أكبر في هذا المجال. ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية، في المرتبة الثالثة مباشرة بفارق قدره 225,69 مليار دينار جزائري خلال الفترة المدروسة. وبلغت نسبة باقي القطاعات قيم منخفضة خلال الفترة المدروسة، حيث احتل قطاع صناعة الأحذية والجلد أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة.

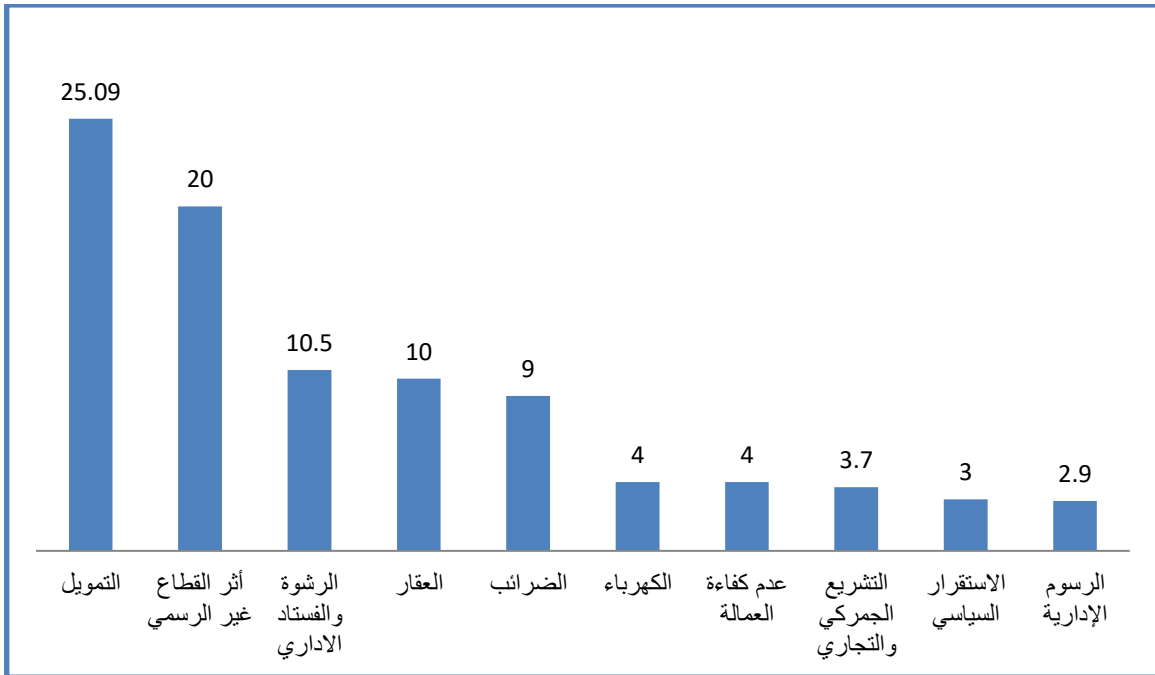
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

منذ بداية الإصلاحات في التسعينيات من القرن الماضي، ورغم المحاولات المتكررة من طرف السلطات العمومية لإصلاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والنهوض به كمحور اقتصادي مهم لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال التشريعات والقوانين المنظمة والإجراءات الحكومية لتوفير المناخ الملائم لهذه المؤسسات، إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني من مشاكل وعراقيل متعددة تحول دون تطورها، فهناك ما يعد من المشاكل المتعلقة بالمقومات الأساسية للعملية الاقتصادية وهي مشاكل تتعلق بالتمويل، النقد الأجنبي وكذا التكنولوجيا والتسويق، كما توجد مشاكل عامة ترجع إلى الظروف والمناخ الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يختلف من بلد إلى آخر حسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي.¹ تقسم هذه المشاكل إلى مشاكل مؤقتة وإلى

¹ قريشي محمد الصغير، مرجع سابق، ص: 164-167 (بتصرف).

مشاكل هيكلية¹، ومعالجة هذه المشاكل لا بد القيام بمجموعة من التدابير والإصلاحات اللازمة، ولعل أهمها محاولة توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسين مناخ بيئة الأعمال في الجزائر.² وباختصار يمكن توضيح مختلف العوائق التي تقف وراء الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية محلية في الجزائر، عن طريق شرح وتفصيل الشكل التالي الذي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (4-8) يوضح: العشر المعوقات الأولى للاستثمار في الجزائر (%)



المصدر: بالرفي تيجاني، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص: 78.

من خلال هذا الشكل نلاحظ: أن عائق التمويل احتل المرتبة الأولى بنسبة 25.09%، حيث يعتبر أهم حاجز يقف وراء إنشاء واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من توفر الموارد المالية وتعدد المصادر التمويلية الحكومية التي سيتم التفصيل فيها لاحقاً...، كما احتل القطاع غير الرسمي المرتبة الثانية حيث بلغ أثره السلبي على سهولة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 20%، فهو لا يقل أهمية عن مشكلة التمويل، فالاقتصاد في الجزائر ينقسم إلى قسمين اقتصاد رسمي واقتصاد غير رسمي (أو ما يسمى باقتصاد السكوار والاقتصاد الموازي) والذي تنتج عنه معاملات غير رسمية، تعيق الاستثمار في الجزائر، وبسببه تخسر الدولة نسب عالية من المداخيل أو الإيرادات (كالضرائب)، فالمؤسسات التي تنتمي للاقتصاد غير الرسمي والغير مصرح بها في بعض الأحيان تفوق عدد المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الرسمي. أما السبب الثالث يتمثل في الرشوة والفساد

¹ بن سديرة عمر، "التخطيط الاستراتيجي: الإطار النظري والواقع التطبيقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 01، 2013، ص- ص: 229-230.

² Rahmani Chérif, "Le rapport sur le climat des affaires présenté au gouvernement dans dix jours", Revue de Presse, 2013, p :17.

الإداري والتي تعتبر من أهم التحديات التي يعاني منها الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث بلغت نسبتها 10.5%. ووفقا لهذا المؤشر قد احتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا من حيث درجة انتشار الفساد سنة 2016، خاصة الفساد الإداري المتعلق بالبيروقراطية، فالراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالجزائر يعانون من بيروقراطية دراسة وقبول ملفات أصحاب المشاريع. كما يعتبر مشكل العقار الصناعي كنتيجة للممارسات البيروقراطية هذا من جهة، وكذا توجه وطلب ورغبة اغلب المستثمرين في الاستثمار في المناطق الشمالية والمدن الكبيرة (كالجزائر العاصمة) من جهة أخرى، حيث بلغت نسبته 10%. يليه عائق الضرائب بنسبة 9%، فالمنظومة الجبائية في الجزائر لا تزال معقدة بكل أنواعها (الجمركية، الجبائية...) تعرقل الاستثمار، حيث تعتبر معيقة وغير جاذبة للاستثمار نظرا لارتفاع معدلاتها، حيث تصل في بعض الأحيان تقريبا إلى الثلث (3/1) من أرباح المؤسسات...، كما يبين هذا الشكل أن كل من الكهرباء وعدم كفاءة العمال في المرتبتين 6 و 7 بمعدل 4%، يمكن تفسير عدم كفاءة العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر سواء كانوا عمال أو مسؤولي المؤسسة، حيث يفتقر أغلبهم للتدريب اللازم والكفاءة اللازمة سواء من الناحية المعرفية أو التطبيقية، بالإضافة إلى أن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مؤسسات عائلية أي يتم اختيار العمالة المناسبة عن طريق مستوى الصلة و القرابة...، في حين بلغ كل من التشريع الجمركي والإداري المرتبة الثامنة، والتي يرى بعض الراغبين في الاستثمار أو إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة بعض القرارات على أنها متعسفة، نذكر على سبيل المثال القرارات التي اتخذتها الجزائر مؤخرا (2017-2018) بحظر استيراد بعض المواد التي قد يكون المستثمر في أمس الحاجة إليها، خاصة تلك التي تدخل في التركيبة الصناعية، وهذا المشكل قد يؤدي إلى غلق هذه المؤسسات، والتي تساهم بدورها في تفاقم الأزمة على مختلف المجالات. في حين بلغ الاستقرار السياسي، والرسوم الإدارية، نسب منخفضة قدرت كالتالي 3.7%، 2.9%، 3%.

ما لم نجده في الجدول ويمكن أن نعتبره أو نضيفه للقوائم التي تعيق الاستثمار وكذا إنشاء وتحقيق الاستفادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجيزه في النقاط التالية:

- لا توجد قاعدة بيانات حقيقية منتظمة وصریحة ومعطيات رقمية متاحة في الجزائر، تساهم في أن يجد المستثمرون ضالته من ناحية، وكذا مساعدة المحللين الوقوف على الوضعية الاقتصادية الحقيقية لها، واتخاذ التدابير اللازمة؛

- الجزائر لا تتوفر على سوق مالية فعالة ومضبوطة تساهم في دفع عجلة الاستثمار للتقدم والاستدامة؛

- انعدام المنافسة وغياب المنافسة الشفافة؛

- لا توجد إرادة سياسية جامحة تهدف لتحسين مناخ الأعمال؛

- غياب البنية التحتية بصفة عامة، والبنية التكنولوجية والالكترونية بصفة خاصة.

قد يساهم تفاقم هذه العراقيل في التوقف النهائي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أنه في سنة

2015 قد بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي الجزائرية المتوقفة عن النشاط 968

مؤسسة، وفي سنة 2016 بلغ 1440 مؤسسة ، والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016 بالتفصيل.

الجدول رقم (4-5) يوضح: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقفة عن النشاط سنة 2016

الصناعة	2015	2016	نسبة التغير	نسبة 2016
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	157	218	%38.85	%15.14
مواد ومعدات البناء	116	152	%31.03	%10.56
الصناعات البلاستيكية	48	67	%39.58	%4.65
الصناعات الغذائية	300	493	%64.33	%34.24
الصناعات النسيجية	88	158	%79.55	%10.97
الصناعات الجلدية	23	21	%8.70-	%1.46
صناعة الخشب والورق	173	267	%54.34	%18.54
صناعات أخرى	63	64	%1.59	%4.44
المجموع	968	1440	%48.76	%100

المصدر: سماش كمال، جغوط عبد الرزاق، "ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر"، الملتقى الدولي أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، 14 - 15 أكتوبر/ 2017، ص-ص: 9-10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط في مختلف الصناعات (الصناعات الميكانيكية والالكترونية، مواد ومعدات البناء، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية، صناعة الخشب والورق) زادت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، حيث توقف ما لا يقل عن 218 من الصناعات الميكانيكية والالكترونية سنة 2016، أي بزيادة قدرة نسبتها %38.85 مقارنة بسنة 2015، كما بلغت المؤسسات الخاصة بالصناعات الغذائية المتوقفة عن النشاط ب 300 مؤسسة في سنة 2015 بفارق 193 مؤسسة تمت إضافتها لهذه القائمة سنة 2016، في حين تم تسجيل انخفاض طفيف في المؤسسات المتوقفة عن النشاط بفارق لا يزيد عن 2 مؤسسة بمقارنة السنتين 2016، 2015 حيث بلغ المؤسسات المتوقفة عن النشاط الخاصة بالصناعات الجلدية سنة 2016 ب 21 مؤسسة مقابل 23 مؤسسة خلال سنة 2015.

المبحث الثاني: وضعية الابتكار في الجزائر.

اقتصاد الجزائر اقتصاد مبني على الثروات الطبيعية، اقتصاد ريعي تتحكم في أسعاره الظواهر السياسية والمشاكل الخارجية. فالاقتصاد بالجزائر ولأي دولة هو متغير تابع للابتكار. واقتصاد الجزائر اقتصاد متأخر لا يعتمد ولا يقوم على المنافسة في العديد من المجالات (استثناء لبعض المؤسسات التابعة للقطاع الخاص)، ولا يشجع المنافسة (الابتكار أساس المنافسة) واقتصاد غير مفتوح أو منفتح، ونظام بيئي لا يحفز على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة أو قائمة على الابتكار، هذا ما ساهم بشكل مباشر في احتلال الجزائر ذيل الترتيب في الابتكار العالمي، وللتفصيل أكثر لما سبق سيتم التطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: بيئة النظام الوطني للابتكار في الجزائر:

تم سن التشريعات لأول مرة تتحدث صراحة عن النظام الوطني للابتكار سنة 2008، حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 08-101 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة وترقية الاستثمار الصادرة سنة 2008 على أن هذه الأخيرة مكلفة بوضع السياسات العامة للبلاد في ميدان الابتكار وكلفت المديرية العامة للتنافسية الصناعية على وجه التحديد الخطوط العريضة للنظام الوطني للابتكار. ويتكون النظام البيئي للابتكار في الجزائر من:¹

- **المنظومة السياسية:** وهي تتشكل من الهيئات والمجالس التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بعملية الابتكار في البحث العلمي وتمثل في هيئات تنفيذية وظيفتها التسيير الإداري، نذكر على سبيل المثال:
- الوزارات حيث كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر في البحث والتطوير في مجالها، وأهمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي استحدثت عام 1994؛
- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث أوكلت لها مهمة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتنفيذ التكنولوجي ما بين القطاعات؛
- المديرية العامة للتنافسية الصناعية؛
- كما تضم المنظمة السياسية للنظام هيئات ذات الطابع الاستشاري كا: المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني والتنمية التكنولوجية؛
- المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي.
- **منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:** تتشكل أساسا من الجامعات ووحدات البحث (يتم إنشاؤها إما في مؤسسات التعليم العالي أو لدى المؤسسات العمومية، حيث بلغ عدد 12 مركزا، تسعة منها تابعة لمؤسسات التعليم العالي)، ومراكز البحث، المخابر العلمية، الوكالات الوطنية (تم إنشاء 6 وكالات اثنتان لتطوير البحث على مستوى الجامعات وعلى مستوى قطاع الصحة، والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث

¹ بيبي علي، بن تومي سارة، "دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الإبداع"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 5، جامعة تلمسان، ديسمبر 2015، ص: 84-90.

- والتنمية التكنولوجية، ووكالة مهمتها تسيير الحظائر التكنولوجية (الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويره)، أما الوكالات الباقية فهي متخصصة في مجالات معينة (فلاحة، الطاقة الذرية، الفضاء)؛
- **المنظومة الصناعية:** تتشكل من الشركات والمؤسسات الكبرى وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - **البنية التحتية القانونية:** تضم هذه البنية مجمل الهيئات والتشريعات الداعمة لعملية الابتكار والبحث العلمي، وأهمها نظام حماية الملكية الفكرية في الجزائر، هذه الأخيرة سارعت منذ الاستقلال الى إنشاء هيئات لحماية الملكية الفكرية على العموم والملكية الصناعية على الخصوص، حيث يقوم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بهذا الدور؛
 - **الوسطاء وممارسة المعرفة:** تتمثل في المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة التي تلعب دور الوسيط بين منظومة التعليم والمنظومة الصناعية، ومن بينها نجد: المراكز التقنية الصناعية، الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للملكية الصناعية، هذه الهيئات تلعب بعيدة عن الواقع الميداني للقطاع الصناعي، كما إن نقص الإعلام والأطر القانونية حدثت من مجال عملها.

المطلب الثاني: أداء الابتكار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مؤشر الابتكار

حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015-2016 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يقيس العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، احتلت الجزائر في مجال الابتكار والتطور المرتبة 124 عالميا، وهذا يعني أنها لا تعتمد بشكل كبير في تنافسيتها وتنافسية مؤسساتها على الابتكار، وسوف يتم توضيح ذلك من خلال مؤشر كل من: التعليم العالي، مستوى الاستعداد التكنولوجي، الابتكار ومدى تقدم المؤسسات كما يبينه الجدول التالي:

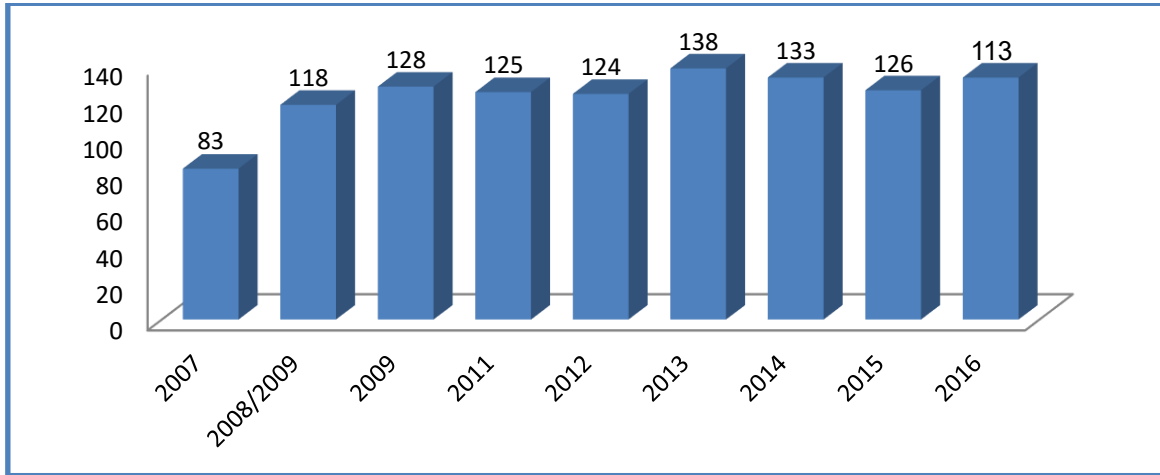
الجدول رقم (4-6) يوضح: ترتيب الجزائر وفق بعض المحاور الرئيسية للابتكار في تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015-2016

المؤشر	دلالة المؤشر	الرتبة على المستوى	
		العالمي	العربي
الاستعداد التكنولوجي	القدرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الخارقة محليا أو المستوردة. يعتمد المؤشر على مجموعة من المعايير كمعدل مستخدمي الإنترنت، عدد المشتركين في الهاتف الثابت والحمل....	126	13
التعليم العالمي والتدريب	-معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي -نوعية تعليم الرياضيات والعلوم -نوعية النظام التعليمي -مدى تدريب الموظفين	99	10
مدى تقدم المؤسسات	قوة وتطور المؤسسات	128	12
الابتكار	-حجم العاملين في البحث والتطوير - معدل الإنفاق على البحث والتطوير -البحوث العلمية المنشورة وغير المنشورة - براءة الاختراع والعلامات التجارية -الصادرات من المنتجات التكنولوجية	119	11

المصدر: زموري كمال، مرداوي كمال، "منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جوان 2017، ص: 645.

تشهد المؤسسات الجزائرية ضعفا في الاستعداد التكنولوجي، حيث احتلت المرتبة (13) عربيا و(126) دوليا، وهذا راجع لقلة توافر أحدث التقنيات وضعف استيعاب المؤسسات الجزائرية للتكنولوجيا ونقلها، أما حسب مؤشر التعليم العالي والتدريب لسنة 2015-2016 الذي يأخذ بعين الاعتبار نوعية النظام التعليمي، ومدى تدريب الموظفين وغيرها من المؤشرات الفرعية الأخرى المدرجة في الجدول، وحسب هذا المؤشر فقد احتلت الجزائر المرتبة (10) عربيا و (99) دوليا، نتيجة لقلة الاهتمام بدراسة العلوم والتكنولوجيا وضعف نوعية النظام التعليمي في الجامعات (والذي سيتم التفصيل فيه في مؤشر الابتكار لسنة 2017)، كما يبين الجدول أن مؤشر مدى تقدم المؤسسات، كان ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر في المرتبة عربيا (13) و المرتبة (128) عالميا، يمكن تفسير ذلك بعدم وجود سوق ومنافسة بالجزائر وسياسة رشيدة في التسيير أو ما يسمى بالحكومة في العديد من المجالات. في حين كان ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار المرتبة 11 عربيا و 119 دوليا هذا ما يشير إلى أن المؤسسات الجزائرية تمتاز بقلّة اعتمادها على الابتكار، وجعله أساس خلق وتحقيق تنمية اقتصادية، وخلق مزايا تنافسية في الأسواق المحلية والدولية، هذا راجع إلى تسجيل نسب متدنية في معدلات الإنفاق على البحث والتطوير...، وللتفصيل أكثر تتبع حركة مؤشر الابتكار من 2007-2016 للجزائر كما يلي:

الشكل رقم (4-09) يوضح: الرسم البياني وضع الابتكار بالجزائر منذ العام 2007 إلى 2016.



المصدر: أشرف إبراهيم، في 8 نقاط: تعرف على «مؤشر الابتكار العالمي 2016» وترتيب دولتك فيه، 21 أغسطس، 2016، من موقع:

<http://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016>

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الابتكار العالمي في الفترة ما بين 2007-2016، وصل ذروته سنة 2013 بتموقعه في المرتبة 138 عالميا، والرتبة 83 كأدنى وأفضل ترتيب، حيث كان أعلى معدل للابتكار في فترة البحبوحة المالية ومن ثم يبدأ بالانخفاض ويستمر إلى غاية 2016. قد تعود أحد أهم الأسباب الحقيقية وراء تأخر الجزائر المستمر في مؤشر الابتكار العالمي، هو عدم وجود رؤية واضحة وإستراتيجية تهدف إلى تحقيق الابتكار وتوفير بيئة داعمة له، تساهم في تحفيز المبتكرين وتسهيل إنجاز مشاريعهم على أرض الواقع. فبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها تعتبر بيئة طاردة غير جاذبة للكفاءات، فالجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من ظاهرة هجرة الأدمغة، حيث غادر الآلاف من الباحثين نحو فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية...، بحثا عن بيئة مواتية لتحقيق نجاحاتهم وابتكاراتهم. فهجرة الكفاءات في الجزائر فاقت كل الأرقام، فهي تسجل خسائر بالمليارات، خاصة فئة خريجي الجامعات...، فالابتكار في الجزائر أو أي دولة أخرى يقوم على جملة من المؤشرات التي تؤثر فيه ويتأثر بها، الذي جعل من الجزائر تسجل تأخرا في ترتيب تقريبا كل المؤشرات، واحتلالها لمراتب متأخرة مقارنة بدول أدنى منها من حيث الإمكانيات والظروف المحيطة بها...، سيتم التفصيل فيما سبق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-7) يوضح: مؤشر الابتكار بالجزائر لسنة 2017

الجزائر		
الترتيب العالمي	القيمة	المؤشر
	40.4	السكان (بالملايين)
	168.3	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)

الفصل الرابع:حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات ص و م "تجربة الجزائر- دراسة تحليلية"

	14 503.9	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	
	متوسط الدخل	مجموع الدخل	
	108/ 113	مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 127)	
	105	المدخلات الفرعية للابتكار	
	111	نسبة كفاءة الابتكار	
الفرعية	الرئيسية	الترتيب العالمي للمؤشرات	
108	104	البيئة السياسية	المؤسسات
106		البيئة التنظيمية	
99		بيئة الأعمال	
83	86	التعليم	رأس المال البشري والبحوث
63		التعليم العالي	
115		البحث والتطوير	
113	79	تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	البنية التحتية
8		البنية التحتية العامة	
74		الاستدامة الإيكولوجية	
125	122	الائتمان	تطور السوق
124		الاستثمار	
85		التجارة، والمنافسة، وحجم السوق	
115	119	عمال المعرفة	تطور بيئة الأعمال
111		روابط الابتكار	
91		امتصاص (استيعاب) المعرفة	
101	107	خلق المعرفة	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا
81		تأثير (أثر) المعرفة	
124		نشر المعرفة	
120	116	الأصول غير الملموسة	مخرجات الابتكار
105		السلع والخدمات الابتكارية	
101		الإبداع عبر الإنترنت	

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

بالنظر إلى الجدول الذي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي، نجد أن الجزائر تحسن ترتيبها ب6 مراتب أي من 113 سنة 2016 إلى 108 سنة 2017، إلا أنها تبقى متأخرة. ولم يتعد كثيرا ترتيب مؤشرات مدخلات الابتكار ونسبة كفاءة الابتكار عن الترتيب السابق، حيث احتلت المرتبة 105 و111 على التوالي، نفس الشيء تقريبا لمؤشر المؤسسات فقد استقر في المرتبة 104، وما جعلها تحتل هذا الترتيب هو البيئة السياسية 108 والبيئة التنظيمية 106 وكذا بيئة الأعمال 99، حيث تشهد البيئة السياسية في الجزائر ارتفاع في معدلات الفساد كما تمت الإشارة له سابقا، وطغيان الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي، والذي ينعكس سلبا على البيئة التنظيمية سواء على مستوى الإدارات العليا أو التنظيمية، فالجزائر تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد

بكل أنواعه خاصة الإداري كالبيروقراطية والمالي هذا على المستوى الكلي، أما على مستوى المنظومة السياسية الداعمة للابتكار في الجزائر الممثلة في مختلف هياكلها، نجد أنها ليست لديها إستراتيجية واضحة المعالم بالإضافة إلى أن هذه الهياكل لم تحقق الأهداف التي تم تساهم في دعم الابتكار، فمثلا نجد أن من بين أهدافها تامين نتائج البحث، على أرض الواقع هناك العديد من البحوث في العديد من المجالات حجزت لها أماكن في المكتبة أو تم التخلص منها دون تحقيق أي استفادة كبيرة منها. وبيئة الأعمال بالجزائر هي غير محفزة لقيام المؤسسات سواء الناشئة أو الصغيرة أو المتوسطة، وهذا راجع لمختلف العراقيل التي تحول دون ممارسة الأعمال في الجزائر، والتي تم توضيحها في مؤشر التنافسية العالمية 2016-2017، حيث تظهر البيروقراطية والفساد وعدم استقرار السياسية في المراتب الأولى التي تعيق ممارسة الأعمال في الجزائر.

كما يظهر الجدول ترتيب مؤشر رأس المال البشري والبحوث أحسن نوعا ما مقارنة بالمؤشرات السابقة حيث احتلت المرتبة 86 عالميا، وعند التفصيل في هذا المؤشر نجد أن التعليم العالي في الجزائر احتل المرتبة 63 بفارق 20 مرتبة مقارنة بمؤشر التعليم 83. على مستوى التعليم العالي¹ يوجد بالجزائر 97 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني، وتضم 48 جامعة، 10 مركز جامعية، 20 مدرسة : وطنية عليا، 07 مدارس عليا للأساتذة، 12 مدرسة تحضيرية، 04 مدارس تحضيرية مدججة و 04 ملحقات. وبلغ عدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي 2014-2015 حوالي (بالرقمنة التي سيتم تطبيقها على مستوى التعليم والتعليم العالي سيكون هناك أرقام مضبوطة) 1241550 طالب، ويوجد 5346 أستاذ التعليم العالي و 12310 أستاذ محاضر مقابل 35663 أستاذ مساعد لنفس السنة الدراسية¹. فالتعليم العالي بالجزائر يعاني من مشكل عدم التوازن بين الكم والكيف، وعدد البحوث المنشورة في المجالات العالمية قليلة جدا مقارنة بالدول المتقدمة فحسب مؤشر Scimagojr Journal Search بلغ عدد البحوث المنشورة 57222 في الفترة ما بين 1996-2017، وهذا لا يعود إلى أن الباحث الجزائري لا يستطيع أن ينجز أبحاث ترتقي إلى مصاف العالمية وإنما يعود إلى ضعف وقدم المناهج التي يتلقاها طيلة فترة التكوين، بالإضافة إلى طريقة وأسلوب التقويم تساهم في البحث عن أسهل الطرق التي تؤدي إلى الحصول على الشهادة، والاتجاه إلى سوق العمل الذي لا يتوافق و التخصص المدرس، بالإضافة إلى أن التعليم العالي بالجزائر يعاني انعدام المنافسة ومن تمهيش وتقليل من حجمه من طرف السلطات الحكومية، لأن الشهادة التي يحصل عليها لطالب لا تحفزه على الحصول على امتيازات تجعل منه يستمر ويبدع باعتبار أن الحقوق مضمونة وغير مهضومة، بالإضافة إلى أن مقدم الخدمة التعليمية والإطارات الجامعية يعملون في بيئة غير مناسبة لا تساهم في تقديم أفضل ما عندهم سواء من الناحية المادية (الأجر المتدني، السكن الوظيفي، المخابر والهياكل الغير متطورة، نقص أدوات و مواد البحث، مستوى تكوين...) والفساد الإداري خاصة البيروقراطية (التقييم العلمي يكون على مستوى العلاقات الشخصية وليس على مستوى ما يقدمه الباحث من

¹ زموري كمال، مرداوي كمال، "منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5، المركز الجامعي ميلة، جوان 2017، ص: 632-634.

مادة علمية خاصة في مداخلات المؤتمرات وكذا المجالات فهناك أشخاص محتلين قائمة المجالات... عموما فالتعليم العالي بالجزائر نظرا لنقائص والمشاكل التي يعانها الباحث سواء كان أستاذاً أو طالباً (فهناك تضارب كبير وعدم التوازن بين ماهو مصرح به من الميزانيات التي تصرف على الطالب الجامعي الجزائري والواقع الذي يعيشه الطالب...) يعرف تكوين إطارات مستقبلية تكون الركيزة الأساسية لأحداث نهضة اقتصادية في البلد، بالإضافة إلى أن التعليم الجزائري هو تعليم ميسر هذا ما قد يقيد حرية البحث وتحقيق إنجازات أكبر. تبقى الجامعات الجزائرية تعاني من نقائص ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تخلف أو جمود اقتصاد البلد، لكن هذا لا ينفي أنه رغم هذه النقائص هناك جامعات أنتجت علماء وباحثين إلا أنهم قلة حققوا إنجازات كبيرة لكن خارج الجزائر (وقد حاولت الجزائر من خلال موقع الإلكتروني أو إنشاء وإطلاق بوابة تدعى الكفاءات الوطنية بالخارج سنة 2013 تهدف من خلالها استرجاع وإدماج وكفاءاتها بالخارج في مشاريع التنمية المحلية). أما البحث والتطوير فهو تقريبا في ذيل الترتيب حيث احتل المرتبة 115 (بالرغم من أن معدلات البحث والتطوير في الجزائر جد ضئيلة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا انخفاض مستوى إنفاقها على التعليم العالي، إلا أنها تقوم بتغطية الكثير من تكاليف التمدرس والخدمات إلى غاية المرحلة الجامعية،...) عالميا رغم زيادة عدد مخبر البحث "من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، وكل الجامعات الجزائرية الآن أصبحت مهيكلت بمختبرات بحث في كل المجالات والتخصصات"¹، وضخها بأموال إلى أن بعض المخابر هي حبر على ورق. كما تموقع مؤشر البنية التحتية في المرتبة 79 عالميا، فالجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية خاصة المواصلات، فاققتصاد النقل في الجزائر ضعيف وغير مستثمر فيه، ويعاني من غياب الجودة ودراسة للعائد أو الإيراد المالي الذي يمكن أن يحققه هذا النوع من الاقتصاد، عملا بالتجارب الدولية الناجحة كالصين (طريق الحرير) وغيرها...، ساهم في تحقيق هذا الترتيب هو مؤشر البنية التحتية العامة 8 والاستدامة الايكولوجية 74، بينما كان ترتيبها بالنسبة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات 113، ومؤشر تطور السوق قارب المرتبة الأخيرة عالميا، حيث احتلت المرتبة 122 من أصل 127 دولة، وبترتيب آخر غير بعيد بالنسبة للمؤشرين الفرعيين لهذا المؤشر، مؤشري الائتمان والاستثمار بلغت المرتبة 124 و 125 عالميا...، فبالنسبة الائتمان فمصادر التمويل في الجزائر محدودة والأنواع الأخرى من التمويل خاصة الحديثة منها من قليلة إلى حديثة النشأة، نذكر على سبيل المثال: التمويل الملائكي أو المستثمرين الملاك Casbah business Angels تم إطلاقه سنة 2012، وهي أول شبكة مستقلة لرجال الأعمال يتم إطلاقها في الجزائر، وقد تم إطلاقها من قبل المديرين التنفيذيين الجزائريين في Silicon Valley...، يجمع بين 50 من رجال الأعمال أو 50 مستثمر جزائري.² أما الاستثمار في الجزائر؛ على المستوى الاستثمارات الخارجية الجزائر فتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لا تزال ضعيفة، ومعظم الاستثمارات التي دخلت تم تمويلها عن طريق الخزينة العمومية...، وعلى المستوى المحلي مشكل العقار الصناعي ومشاكل أخرى

¹ Disponible sur le site : www.scidev.net.

² Disponible sur le site : <https://hawesse.dz/places/services-professionnels/casbah-business-angels>, consulté le 30/10/2017.

حالة دون القيام بمشاريع استثمارية في الجزائر (وكل ذلك تم التفصيل فيه سابق). وفيما يتعلق بمؤشر التجارة والمنافسة، وحجم السوق احتلت الجزائر المرتبة 85. بالنسبة للتجارة والمنتجات أو السلع التي تقوم الجزائر بالتجارة بها لا توجد قاعدة بيانات حقيقية ومنتظمة وصریحة تبين ذلك، بالإضافة إلى أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد غير منتج، والإنتاج به يكلف أكثر من الاستيراد. وقد ساهم تدهور قيمة العملة، وانخفاض الدينار مقابلة العملة الأجنبية بالجزائر حظر استيراد بعض المواد (تمت الإشارة له سابق) التي يمكن أن تدخل ضمن المواد الأساسية في التركيبة الإنتاجية أو الصناعية...، هذا ما سيساهم في تفاقم الأزمة. أما على مستوى حجم السوق، يعتبر السوق الأوروبي أكبر مصدر للمبادلات التجارية مع الجزائر، بتقديم المواد الخام مقابل الحصول على المنتجات المصنعة، أو النصف مصنعة، بعدها تأتي الأسواق الأمريكية والأسبوية لكن حجم مبادلات الجزائر مع دول الجوار ضعيفة جدا رغم التقارب الجغرافي. في حين بلغ ترتيب الجزائر في مؤشر مخرجات المعرفة التكنولوجية 107، أما مؤشر مخرجات الابتكار فقد احتلت المرتبة 116 عالميا، حيث بلغت عدد براءات الاختراع الجزائرية المودعة لدى مكتب الملكية الفكرية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 805 سنة 2014 لكن السؤال يبقى مطروح هنا، هل تم تطبيقها في شكل مشاريع أم هي مجرد تسجيلات وفقط؟.

المطلب الثالث: برامج التأهيل التي أطلقتها الحكومة الجزائرية ودورها في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفرت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات لتشجيع القطاع الاقتصادي الخاص وتأهيله، وتشجيع وقيادة الإبداع والابتكار لاكتساب الميزة التنافسية في المحيط الاقتصادي المتغير. وأهم هذه الآليات تتمثل في: حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل (التي سيتم التطرق لها لاحقا)، المسابقة الوطنية للابتكار وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹. إن تأهيل المؤسسات يعد سياسة ضرورية لإستراتيجية دفع وتطوير الصناعة التي أطلقتها السلطات العمومية حيث تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، يهدف بصفة عامة لتأهيل 20000 مؤسسة تابعة لمختلف القطاعات وذلك خلال الخطة الإنمائية الخماسية 2010-2014، لقد تم إسناد أداة تأهيل هذا البرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME وفروعه الجهوية. إن المجلس الوطني للتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار إنجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات.² إذا فبرنامج التأهيل عن مجموعة

¹ عمي سعيد حمزة، الحاج سعيد عمر، "واقع قيادة الإبداع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية"، المؤتمر الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، الواقع والتحديات، جامعة غرداية، 14-15/فيفري/2017، ص: 7.

² فيلالا ابتسام، عياش زبير، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014) ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، جامعة سكيكدة، جوان 2016، ص: 186.

من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ هدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة¹. حيث يهدف هذا البرنامج إلى:²

- تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات المؤسسة ومحيطها القريب؛

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة

التكوين وتحسين المستوى المتعلق بالجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج. وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات .

وقد شهد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة تقدم سنة 2016، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه 4927، منها 2700 مؤسسة صغيرة أو متوسطة مؤهلة، و1583 غير مؤهلة، و644 فشلت في التأهيل. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(4-8) يبين: الملفات المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

4927	إجمالي العضوية في البرنامج
2700	مؤهلة
1583	غير مؤهلة
644	المؤجلة (التي فشلت في التأهيل)

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 27.

وحسب إحصائيات وزارة الصناعة ، وجد أن أكبر عدد من الطلبات الواردة في إطار برنامج الترقية الوطنية هي لفئة المؤسسات الصغيرة ب 2 072 مؤسسة، أي أكثر من 42%، تليها الشركات الصغيرة جدا (المصغرة) ب 1850 مؤسسة، أي أكثر من 37%.

وتوزع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاط وفقا للجدول الآتي:

الجدول (4-9) يبين: توزيع اتفاقيات التأهيل على مختلف قطاعات النشاط لسنة 2016

¹ عبد الكريم سهام، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " PME2 "، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص-ص: 143-144.

² بوشرف جيلالي، بوخبزة فوزية، مرجع سابق، ص-ص: 179-180.

العدد	قطاع النشاط
787	التجارة والأعمال
202	الصناعة
100	الأعمال الزراعية
128	الخدمات
22	فندق السياحة
34	النقل
04	صيد السمك
1277	المجموع

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 43.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع التجارة والصناعة في المرتبة الأولى ب 787 اتفاقا من أصل 1277 اتفاقا، وقطاع الصناعة ب 202 اتفاقا في المرتبة الثانية، يليها قطاع الأعمال الزراعية والخدمات ب 100 و 128 اتفاقية على التوالي. أما القطاعات الأخرى بلغت مستويات وأعداد اتفاقيات منخفضة قاربت 04 اتفاقيات فقط بالنسبة لقطاع صيد السمك .

المبحث الثالث: آليات المرافقة المحلية والدولية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إدراكا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها المتعاظم في الدفع بعجلة التنمية، وتسليما لدورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر كغيرها من الدول حاولت توفير مختلف البرامج والاستراتيجيات والآليات وأنسبها لدعم تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكليفها مع الاقتصاديات العالمية، وذلك سواء على المستوى الدولي

(بعقد شراكات واتفاقيات تعاون مع جهات عدة) أو على المستوى المحلي (كتوفير أجهزة حكومية كبناء هياكل متخصصة في مرافقة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا ما سيتم التطرق له في العناصر التالية:

المطلب الأول: المرافقة الدولية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

خلال السنوات الأخيرة سعت الجزائر إلى تطوير علاقاتها مع الشركاء الأجانب قصد تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يعتبر الإتحاد الأوروبي و البنك الدولي أكبر المساهمين في تحقيق هذا الهدف. ومن بين أحد أشكال الدعم المالي:¹

- **برنامج MEDA**: وهو برنامج في إطار الشراكة الأورومتوسطية جاء بغلاف مالي قدره .62.9 مليون يورو 57 مليون منه ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والباقي على عاتق الحكومة الجزائرية، والذي تم من خلاله تحقيق حوالي 500 عملية دعم مباشرة لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بموجب هذا الاتفاق المبرم بين الطرف الجزائري والإتحاد الأوروبي تتولى لجنة مختصة مكلفة من الإتحاد الأوروبي بمتابعة سير البرنامج منذ أكتوبر 2000 بالجزائر، تعمل هذه اللجنة المختصة بالتنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بمقتضى الاتفاق المالي المبرم في 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية.

والوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي قامت بالاتفاق تم إنشاؤها بالجزائر اعتبارا من سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 - 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994...، ومن أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 901 - 2000، المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000، و تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 تحت اسم "وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار". ولقد أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور منها المشاتل ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

- **أهداف برنامج MEDA في إطار الشراكة الأورومتوسطية**: يهدف هذا البرنامج إلى:³

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛

¹ دادن عبد الغني، غربي هشام، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية"، الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، - 18-19/أفريل/2012، ص: 2، 5، 6.

² فيلالتي ابتسام، عياش زبير، مرجع سابق، ص- ص: 188 - 189.

³ غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011، ص:

- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية ل PME ؛

- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME .

- نتائج برنامج ميدا MEDA : في بداية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير. وحسب تصريح وزير القطاع فإن الإتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول تم إعداد برنامجين ميدا 1 (1995-1999) وضع حيز التنفيذ سنة 1998 ، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) والقياسية على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لاسيما مع الإتحاد الأوروبي¹

- التعاون الجزائري الفرنسي الممثل في الوكالة الفرنسية للتنمية Agence Française de

Développement: هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج، وخاصة دول جنوب المتوسط وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي، وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصري الفرنسي والأوروبي وهي ممثلة في الجزائر من 1967 إلى غاية 1991. ومن أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات جديدة مع دول متقدمة أخرى، نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول (4-10) يوضح:التعاون الدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

التعاون الجزائري الألماني	التعاون الجزائري الكندي	التعاون الجزائري الإيطالي	التعاون الجزائري النمساوي
مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر ب 3	إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في	حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات	تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك

¹ عبد الكريم سهام، مرجع سابق، ص: 146.

ملايين أورو، ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عوناً مرشداً.	تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي، وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.	الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أبريل 2002، من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.	المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون يورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.
--	--	--	---

المصدر: قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، "محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ص-ص: 8-9.

المطلب الثاني: المرافقة المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

من أجل تشجيع ودعم التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مصادر الدخل، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل والمؤسسات تتوزع على كافة ربوع الوطن، رغبة منها في تسهيل مختلف إجراءات إنشاء المؤسسات ص و م، وتقليل العوائق (خاصة عائق التمويل) التي تواجه الراغبين في إنشاء هذه المؤسسات أو حاملي المشاريع.

وتتمثل مختلف المؤسسات والمنظمات التي تدعم تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في: الصندوق الوطني لتأمين البطالة الذي أنشئ في عام 1994، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت في عام 1996، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للنهوض بأنشطة الحرف اليدوية، والصندوق الوطني لضمان القروض لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.¹ والتي سيتم التطرق لها بالتفصيل كما يلي:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**: تعرف الوكالة على أنها: هيئة عامة ذات طابع خاص، ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي تم إنشاؤها عام 1996، من مهامها تقديم الدعم والمشورة ومرافقة الشباب المقاول وإتاحة لهم جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم، وتطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، CNAS و CASNOS، الخ). وكذا توفير التدريب على تقنية إدارة

¹ Ziane Said, "L'accompagnement Entrepreneurial et Développement des Compétences des Porteurs de Projets Innovants", Congrès du RIODD, université Paris Dauphine, 19-20 octobre 2017, p: 10.

المشاريع الصغيرة...، ومهمتها الأساسية تتمثل في تقديم التمويل لحاملي المشاريع، وفقا لمخطط التمويل الذي ينقسم إلى نوعين: التمويل الثلاثي **Le Financement Triangulaire** والتمويل المخطط **Le Financement Mixte** وهذان النوعين ينقسمان بدورهما إلى مستويين: مستوى أول ومستوى ثان (حسب قيمة المبلغ المستثمر):¹

أ- التمويل الثلاثي: يتكون من:

1 - المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع الشباب؛

2 - القرض البنكي؛

3- قرض دون فائدة تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

والجدول الموالي سيوضح أكثر هيكل التمويل الثلاثي الذي تعتمد عليه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الجدول رقم (4-11) يوضح: (هيكل التمويل) مستويات التمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب:

المستويات	قيمة المبلغ المستثمر	مساهمة الوكالة (قرض دون فائدة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	ما يصل إلى 5.000.000 دج	%29	%01	%70
المستوى الثاني	من 5000.00 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%02	%70

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <https://www.ansej.org.dz>

ب- التمويل المختلط: يتكون من:

1 - المساهمة الشخصية للشباب حامل المشروع؛

2 - قرض دون فائدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

والجدول الموالي سيوضح أكثر هيكل التمويل المختلط الذي تعتمد عليه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الجدول رقم (4-12) يوضح: مستويات التمويل المختلط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

المستويات	قيمة المبلغ المستثمر	مساهمة الوكالة (قرض دون فائدة)	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	ما يصل إلى 5.000.000 دج	%29	%71
المستوى الثاني	من 5000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <https://www.ansej.org.dz>

¹ Disponible sur le site : <https://www.ansej.org.dz>

وفي 2016/12/31، سجلت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ**، مشروع 367980 ممول، بقيمة 1156666.45 دج، ووفرت هذه المشاريع 878264 منصب عمل¹. والجدول الموالي يبين ماسبق بالتفصيل لأنشطة أو قطاعات مختارة.

الجدول رقم (4-13) يوضح: المشاريع الممولة حسب القطاع (تراكمي في 2016/12/31)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الوظائف	مبلغ الاستثمار (بالملايين من DA)
خدمة	105754	245959	338511.31
نقل البضائع	56530	96237	145557.15
زراعة	53488	126478	193249.46
حرفة	42621	125520	109526.1
صناعة	24547	71442	111185.15
نقل الركاب	18985	43679	46624.69
صيانة	9359	21474	23650.77
صيد السمك	1127	5536	7467.97
المجموع الكلي	367980	878264	1156666.45

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 25.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر حصل على النسبة الأكبر، أي 28.7% ما يعادل 105754، ما صاحبه ارتفاع في عدد الوظائف وفي قيمة المبالغ المستثمرة التي بلغت 245959 و338511.31 على التوالي، مقارنة بباقي الأنشطة أو القطاعات الأخرى، يليه قطاع نقل البضائع ب 56530 مشروع ممول، والقطاع الزراعي ب 53488 مشروع.

- الصناديق المعتمدة لضمان مخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بغية تحفيز المنظومة المصرفية الجزائرية أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولضمان تكفل فعلي بالاحتياجات الحقيقية لقروض هذه المؤسسات كان لابد من إنشاء صناديق دعم خاصة تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما عزز ضرورة إنشاء صناديق الضمان في

¹ نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 25.

الجزائر هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تفتقر إلى بنوك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركات رأس مال المخاطرة... الخ¹، وتمثل في:

أ - صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، شخصية قانونية واستقلال مالي. تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 من 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 بموجب قانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم. الهدف الرئيسي من FGAR هو تسهيل الوصول إلى التمويل المصرفي متوسط الأجل، من أجل دعم بدء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال منح وتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الضمانات الائتمانية للبنوك التجارية، من أجل استكمال حزمة المشاريع المالية الموجهة نحو إنشاء و/ أو تطوير المشاريع. وقد تم إنشاء أول منظمة ضمان للقروض الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2004. وتمثل المهمة الرئيسية ل FGAR إلى الائتمان المصرفي من خلال تقاسم مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المصرفيين وهذا من خلال منح الضمانات. وقد بلغ إجمالي المشاريع أو ملفات المشاريع التي استفادة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى غاية 2017 بالتحديد 1937 مشروع، بمبلغ ضمان قدر ب 53 493 856 208 دج.² الجدول الموالي يبين عدد المشاريع التي تم مساعدتها في الحصول على التمويل، ومبلغ الضمان، وعدد الوظائف التي تم خلقها حسب كل منطقة.

الجدول رقم (4-14) يوضح: الوضع التراكمي للملفات المضمونة، أبريل 2004 / جوان 2017

المنطقة	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	عدد الوظائف	%
الشرق	516	%27	14 398 376 071	27%	16 752	27%
الوسط	963	%48	24 863 089 821	46%	29 266	47%
الغرب	368	%19	11 381 501 335	21%	13 113	21%
الجنوب	117	%6	2 850 888 981	5%	2 657	4%
المجموع	1937	%100	53 493 856 208	100%	61 788	100%

المصدر: موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [https:// www.fgar.dz](https://www.fgar.dz)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الوسط أو المنطقة الوسطى بالجزائر التي تضم كل من: البويرة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، البليدة، بومرداس، تبازة، المدية، الجلفة، كان لها أكبر حصة من حيث عدد المشاريع (963)، حيث قدر مبلغ الضمان 24 863 089 821 دج، قاربت نسبتها المئوية النصف (48%)، يليها الشرق والغرب بهذا الترتيب، والجنوب كأقل نسبة فيما يتعلق بالمتغيرات الثلاثة.

¹ عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015، ص: 243.

² www.fgar.dz, consulté le 18/11/2017, à 16:32.

ب- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI : هو عبارة عن شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04 - 134 المؤرخ 19 أبريل 2004 المتضمن قوانين دعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان، برأس مال مسجل بقيمة 30 مليار DA. في عام 2011، افتتح الصندوق مرحلة جديدة تتمثل في التوجه نحو ضمان مخصص لتغطية التمويل الزراعي. ويستند هذا القرار إلى المادة 36 المؤرخة 18 يوليو 2011. وبصفة عامة يهدف هذا الصندوق حسب إلى:¹

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات للمؤسسات و توسيعها.
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

الجدول (4-15) يوضح: محفظة ضمانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة حسب نوع الاستثمار المبلغ الإجمالي في 2017-12-31

الغرض	عدد الضمانات	النسبة	مبلغ الضمانات	النسبة	عدد الوظائف
الإ إنشاء	427	%41	31 551	%54	44 688
التطوير	607	%59	27251	%46	
الإجمالي	1034	%100	58 802	%100	

Source : Caisse de Garantie des Crédits D'investissements – PME, Note de Synthèse sur SPA L'activité de Garantie de la CGCI, CGCI Pme, p-p : 3-4, disponible sur le site : www.cgci.dz.

من خلال هذا الجدول نلاحظ: أن 427 (من أصل 1034) مؤسسة في طور الإنشاء استفادة من ضمانات قدرت ب 31551 دج أي بنسبة 54%، وهي أعلى بقليل من قيمة الضمانات التي منحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض التطوير، حيث قدرت ب 27251 دج، بينما بلغ عدد الضمانات التي استفادة منها المؤسسات الراغبة في التطوير ب 607 مؤسسة وهي أعلى من عدد الضمانات الممنوحة لغرض الإنشاء، حيث قدرت نسبتها ب 54%، وإجمالاً هذه الضمانات التي تم منحها ساهمت في خلق وتطوير 44688 وظيفة، وكان للقطاع الصناعي ومنطقة الشرق أعلى نسبة سواء من حيث العدد أو قيمة الضمان.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: كانت تدعى فيما سبق (من 1993 إلى 2000) وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من بين أهدافها: ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية فهي تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع، وتدعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، وكذا تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد

¹ www.cgci.dz, consulté le 18/11/2017, à : 17 : 10.

الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها. وهي تقوم بدعم مختلف أنواع المشاريع كالزراعة، الصيد البحري، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، النقل، الصحة، السياحة، الطاقة المتجددة. تتمحورا أساسا على: إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي، هناك نظامين من الامتيازات: الأول يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها. والثاني هو النظام الاستثنائي، الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها، والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة. تتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن.¹

الجدول (4-16) يوضح: المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016 من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [https:// www.fgar.dz](https://www.fgar.dz)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تقريبا كل المشاريع المستثمر فيها هي مشاريع محلية، قامت بخلق 90% من مناصب الشغل، في حين بلغ معدل الاستثمار الأجنبي في الجزائر 1% طيلة الفترة الممتدة ما بين 2002-2016، وهي نسبة جد قليلة إلا أنها خلقت 10% من مناصب الشغل، أي لو أن كل 1% من الاستثمارات الأجنبية يقابلها 10% من فرص العمل، هنا لا بد من إعادة النظر في سياسة جذب الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية.

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005. هي هيئة عمومية، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. تتمثل مهامها في : تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة، إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية، وجمع و استغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): منذ إنشائه في عام 1994، كمؤسسة عامة للضمان الاجتماعي (تحت إشراف وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية

¹<http://www.andi.dz>, consulté le 18/11/2017, à : 17 :30.

² www.mdipi.gov.dz, consulté le 18/11/2017, à :21 :05.

المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.¹

يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي: المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال، دعم وتطوير خطة العمل خلال جميع مراحل المشروع، تقديم المساعدات المالية على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق، والذي تطرق لها من خلال التركيبة التالية:²

* المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

* تمويل الصندوق: 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)،

* تمويل البنك: 70% (بفوائد مخفضة).

* المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال).

وفيما يلي سيتم التطرق إلى دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2016 حسب نوع القطاع، من خلال الجدول الموالي:

الجدول (4-17) يوضح: المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط (التراكمي في 2016/12/31)

التراكمي لعام 2016				قطاع النشاط
إجمالي التمويل (بالمليون دج)	أثرها على التوظيف	نسبتها من النساء	عدد المشاريع الممولة	
68610.87	42322	11.92%	17513	الزراعة
37029.45	31222	22.12%	11886	الحرف

¹ www.cnac.dz, consulté le 19/11/2017, à 13:14.

² http://www.mdipi.gov.dz, consulté le 19/11/2017, à 21:28.

هيدروليك	321	4.67%	1108	2261.61
صناعة	10740	21.67%	31317	47963.17
صيانة	795	2.26%	1910	2249.56
صيد السمك	404	0.5%	1462	2784.59
الخدمات	30111	17.05%	63430	106551.9
نقل البضائع	45844	1.52%	69662	118366.73
نقل المسافرين	12191	1.23%	18483	28844.08
المجموع	138716	9.81%	288721	449796.6

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 26.

يبين الجدول أن قطاع الزراعة، الحرف، والصناعة بهذا الترتيب أهم القطاعات التي قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويلها إلى غاية سنة 2016، وكانت نسبتها من النساء كالتالي: 11.92%، 22.12%، 21.67%، حيث أخذ قطاع الحرف النسبة الأكبر، ومن ثم تأتي رتب باقي القطاعات بنسب منخفضة ومتفاوتة، لكن قطاعي الخدمات ونقل البضائع وفرت العدد الأكبر من حيث مناصب العمل مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغت 63430 وظيفة بالنسبة لقطاع الخدمات، و69662 وظيفة بالنسبة لقطاع النقل، يمكن تفسير ذلك بأن من خصوصية هذا النوع من القطاعات يحتاج إلى عمالة كبيرة، لذا لا بد من زيادة الاستثمار فيه.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أنشأت هذه الوكالة سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تهدف إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاط خاص بهم. القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيزات و مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة. هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت.¹

- **الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:** إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعومة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، من الفوائد التي تقدمها مايلي:²

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100 000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب.

¹ <http://www.mdipi.gov.dz>, consulté le 21/11/2017, à : 09 :35.

² www.angem.dz.

- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي. ويمكن عرض المشاريع التي تم تمويلها من قبل الوكالة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-18) يوضح: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (التراكمي في 2016/12/31)

نوع التمويل	العدد	النسبة	مناصب العمل
تمويل شراء المواد الخام	708841	90.26%	1063262
التمويل الثلاثي: الوكالة، البنك، صاحب المشروع	76476	9.74%	114714
الإجمالي	785317	100%	1177976

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 30.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 708841 مشروع يخص شراء المواد الخام تم تمويله من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية سنة 2016، وخلق 1063262 منصب عمل، وما يمكن ملاحظته كذلك هو أن عدد هذه المناصب غير بعيد عن عدد المشاريع الممولة، أي أن هذه المشاريع قد يكون فيها عامل واحد وهو صاحب المشروع، ولا يصل ولا يتجاوز خلق فرصتي عمل لكل مشروع (لأنه لو كان كذلك يصبح عدد مناصب العمل التي تم خلقها حوالي 1400000 وهذا العدد يفوق ما هو مصرح به)، يمكن تفسير ذلك بالحالات الآتية: أن صاحب المشروع لا يملك التمويل الكافي لتوظيف عاملين آخرين أو أنه يعتمد بنسبة كبيرة على المواد الخام والتي في بعض الأحيان تكون في شكل آلات (خاصة في قطاع الحرف) فلا يحتاج إلى عاملين، أو انه استفاد من هذه المواد ولكن يتم باستغلالها في إنشاء وإنجاز مشروعه .

المبحث الرابع: دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا للنجاح الكبير الذي لاقته حاضنات الأعمال في العديد من الدول، والمشاكل المستمرة التي أرهقت المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، التي زادت من عدد وفياتها في سنوات مبكرة من إنشائها، ارتأت السلطات الجزائرية هي كذلك الاعتماد على أسلوب حاضنات الأعمال لأجل خلق بيئة أعمال أو نظام بيئي يساهم في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة الابتكارية منها)، ويجفزاها على البقاء والاستمرارية في

ظل بيئة تنافسية مستدامة، هذا على المستوى الجزئي، وعلى المستوى الكلي البحث عن أفضل السبل التي تساهم في التقليل من التبعية لقطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بإنشاء هيكل دعم (الحاضنات) اتخذت عدة أشكال؛ حاضنات أنشأت كهيكل مستقلة خارج المراكز التكنولوجية ومراكز البحث العلمي تسمى بمشاكل المؤسسات ومراكز التسهيل، وحاضنات تابعة لمراكز ومؤسسات التعليم والبحث العلمي كمحضنة المؤسسات ودار المقاولية التي تم إنشاؤها بالجامعات، وحاضنات تابعة للمراكز التكنولوجية" كالحاضنة الموجودة بالحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله" بالجزائر العاصمة.

المطلب الأول: تعريف حاضنات الأعمال بالجزائر .

الحاضنات في الجزائر مقيدة بالأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال؛¹ حيث تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 الصادر في 26 فيفري 2003 على أنها: مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون هذه المشاتل وفقا لأحد الأشكال التالية:²

-المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

-نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر، شهدت تأخر في الاعتماد وتطبيق مفهوم حاضنات الأعمال (2003)، مقارنة بظهورها لأول مرة 1959، حيث يمكن تفسير أسباب تأخر انطلاقتها إجمالا في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البشرية، الثقافية، الإدارية...، الغير المواتية التي عانت والتي لا تزال تعاني منها الجزائر، والذي أدى إلى ضعف تشهد ضعف انتشارها، خاصة تلك المرتبطة بالبحث العلمي.

وما يمكن ملاحظته كذلك من خلال هذا التعريف أن :

❖ المشرع الجزائري اعتبر مصطلح حاضنات الأعمال **Incubateur d'entreprise** ، يتطابق من ناحية

المفهوم مع مصطلح مشاتل المؤسسات **Pépinière D'entreprise** .

❖ حسب التعريف السابق لحاضنات الأعمال نجد أن: المشرع الجزائري اعتبر وعرف حاضنات الأعمال بأنها

مؤسسات عمومية، هذا ما قد ينفي ويقف عائقا أمام قيام وإنشاء حاضنات الأعمال خاصة.

❖ يقسم المشرع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى 3 أنواع، تتمثل في :حاضنات خدماتية، أي تنمي إلى

قطاع الخدمات، وحاضنات تابعة لقطاع الصناعة والمهن الحرفية نابعة من ورش الربط، وحاضنات

¹ Ziane Said, op-cit, p : 9.

² المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003، ص-ص: 14-15.

تكنولوجيا تهتم بالبحث العلمي نابعة من نزل المؤسسات، وهذا التقسيم يختلف نوعا ما على التقسيمات المعروفة دوليا وعالميا لأنواع حاضنات الأعمال

المطلب الثاني : دور مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في دعم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. أ- مشاتل المؤسسات:

تتوخى مشاتل المؤسسات تحقيق الأهداف التالية: تطوير التأزر مع المحيط المؤسسي، المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها، تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد، ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل، العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.¹

تتوزع مشاتل المؤسسات بالجزائر على مختلف ربوع الوطن من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وتختلف درجة فعالية ونجاح واستمرارية وكفاءة هذه المشاتل، التي يتم الحكم عليها حسب عدد المؤسسات المحتضنة وعدد الوظائف وفرص العمل التي ساهمت في إنشائها. حيث نجد مثلا من معطيات الجدول أدناه، أن ولاية بسكرة شهدت أكبر عدد من المؤسسات التي تم استضافتها على مستوى مشاتل الولاية، حيث تم إنشاء 8 مؤسسات، وساهمت في توفير 138 منصب عمل. تعتبر مشاتل بسكرة من أهم المشاتل الفعالة في الجزائر، وهذا يظهر من خلال ما تم التطرق إليه وكذا نشاطها المتواصل في إقامة دورات تكوينية وملتقيات والعديد من النشاطات لجذب حاملي الأفكار وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما استضافت مشاتل كل من ولاية وهران، البيض، عنابة، باتنة، 15، 16، 16، 15 مشروع على التوالي، وضمت مشاتل ولايتي البيض وباتنة أكبر عدد المؤسسات المنشأة بهذا الترتيب 10، 8 مؤسسة. في حين حققت مشاتل ولاية خنشلة ثاني أكبر عدد من الوظائف 83 وظيفة من مؤسستين فقط، بالرغم من أنها استضافت 11 مؤسسة. واختلف باقي الولايات في عدد المشاريع المستضيفة والمشاريع المنشأة وتوازنها مع عدد الوظائف التي تم خلقها، كولاية ورقلة التي استضافت 5 مشاريع تم إنشاء 5 مؤسسات وخلق 31 منصب عمل، ومابين اختلال بين المتغيرات الثلاثة المدروسة كولايتي سيدي بلعباس وتيارت. والجدول الموالي يوضح ما سبق.

الجدول رقم (4-19) يوضح: مخطط المشاتل في الجزائر حسب الولايات:

الولاية	عدد المشاريع المستضافة	عدد المؤسسات المنشئة	عدد الوظائف التي تم إنشاؤها
أم البواقي	11	5	39
أدرار	14	4	21
بسكرة	28	8	131
برج بوعريش	9	4	12

¹ المرجع نفسه، ص: 14

83	2	11	خنشلة
08	4	15	وهران
23	8	16	باتنة
68	10	16	البيض
75	4	15	عناية
40	04	7	غرداية
10	3	1	تيارت
31	5	9	ميلة
4	4	1	سيدي بالعباس
31	5	5	ورقلة
/	/	/	بشار
/	/	/	البويرة

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 23.

ويختلف نشاط هذه المشاريع المستضافة من قطاع إلى آخر، حيث يشهد قطاع الخدمات أكبر نسبة 44.3%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 22.15%، وتوجه جد ضعيف بالنسبة لقطاعي الطاقة بنسبة 1.27%، والزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.53%، والجدول الموالي يوضح ماسبق بالتفصيل:

الجدول(4-20) يوضح: المشاريع المستضافة حسب نوع القطاع لسنة 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	(معدل %)
الخدمات	70	44.30
الصناعة	35	22.15
الأغذية	30	12.65
السياحة	07	4.43
طاقة	02	1.27
بيئة	07	4.43
الزراعة وصيد الأسماك	04	2.53
المجموع	158	100

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 24.

من خلال الجدول رقم (4-23) الذي يوضح عدد المشاريع المستضافة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها على مستوى مشاتل المؤسسات الموزعة عبر مختلف ولايات الوطن، ودور هذه المشاتل في المساهمة في خلق مناصب عمل، وجدنا أن: المشاتل التي تم إنشاؤها لا تساهم بنسبة كبيرة أو كافية في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة متوسطة لتحقيق التنمية أو تنويع الاقتصاد بالجزائر، وهذا التقييم استند من خلال دراسة المؤشرات الثلاثة السابقة (عدد المشاريع المستضافة، عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها، عدد الوظائف التي تم خلقها). وبالتطرق

لجدول رقم (4-24) الذي يبين نسبة توجه هذه المشاريع لقطاعات معينة دون غيرها حسب إحصائيات سنة 2016، وجدنا أن: المشاريع التي تم استضافتها بلغ عددها 158 مشروع تتوزع على 7 قطاعات فقط، وغياب أهم القطاعات (كالقطاع التكنولوجي) التي يمكن أن يكون لها دور كبير على الاقتصاد. قد يعود السبب في ذلك إلى أن خدمات هذه المشاتل لا تتوافق واحتياجات ومتطلبات أصحاب المؤسسات، أو أن هناك توجه ضعيف لحاملي الأفكار والمشاريع نحو الاستثمار في هذه القطاعات، نظرا لقلّة الإمكانيات أو غياب روح إنشاء مؤسسات خاصة صغيرة أو متوسطة مبتكرة لدى مختلف أفراد المجتمع.

ب- مراكز التسهيل: تم تعريف مراكز تسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 الصادر في 26 فيفري سنة 2003، على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت الويزر المكلف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف إلى تحقيق مايلي: وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، تطوير ثقافة التقاول، ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به، تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية الصناعية و المالية، تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد المحلي والدولي.¹ وقد كانت هناك هيمنة لكل من ولاية البليدة، بسكرة، النعامة، أدرار من حيث عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها، في كل من تيبازة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، النعامة، البيض بهذا الترتيب من حيث عدد الوظائف المخطط لها، والجدول الموالي يوضح ما سبق:

الجدول (4-21) يوضح: توزيع مراكز التسهيل بالجزائر إلى غاية 2016/12/31

الولاية	عدد خطط الأعمال المتقدمة	عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف المخطط لها
تيبازة	63	-	1356
وهران	19	10	150
أدرار	13	13	45
برج بوعريريج	23	-	885

¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 26 فيفري سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003، ص-ص: 18-19.

11	02	02	إلزي
02	01	06	جيجل
12	07	-	تمنراست
281	14	14	النعامة
39	10	-	تندوف
16	03	03	الجلفة
305	03	19	سيدي بلعباس
67	44	10	البليدة
224	22	-	بسكرة
165	02	05	البيض
147	-	11	خنشلة
-	-	-	الأغواط
-	-	-	بشار
-	-	-	بجاية
15	05	-	ورقلة
595	09	12	الشلف
	-	-	سوق أهراس
4315	148	200	المجموع

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 21.

وبالنسبة لمراكز التسهيل، كانت أهم المؤسسات التي تم إنشاؤها تابعة لقطاعي الخدمات والصناعة بنسبة %34.30، 24.56%، وشهد قطاع الزراعة، الحرف، والأشغال العمومية نسب لا بأس بها تتراوح بين-11 %، وبينما كان قطاع التجارة من أقل القطاعات توجهها للاستثمار فيها حيث بلغت نسبتها %02.33، والجدول الموالي يوضح ما سبق:

الجدول(4-22) يوضح: توزيع المؤسسات التي تدعمها مراكز التسيير حسب قطاع النشاط

عدد قادة المشروع	القطاعات	العدد	معدل
	صناعة	265	24.56
	خدمة	412	34.30
	أشغال عمومية	142	11.82

15.07	181	زراعة	1256
02.33	28	تجارة	
15.57	187	حرفة	
0.92	11	مختلفة	

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، العدد 30، 2017، ص: 22.

من خلال الجدولين أعلاه؛ نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من قبل مراكز التسهيل التي تتوزع على الولايات المدرجة في الجدول أعلاه، بلغ 148 مؤسسة إلى غاية 2016/12/31، مع التخطيط لخلق 4315 منصب عمل. وهذه المؤسسات تتوزع على قطاعات مختلفة، حيث تحصل أو حصد قطاع الخدمات أكبر نسبة مقارنة بباقي القطاعات.

كما نلاحظ أن: مراكز التسهيل بالجزائر وفقا لما تم التطرق له أعلاه، أفضل نوعا ما مقارنة بمشاكل المؤسسات، خاصة من حيث مستوى الفاعلية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث نجد أن في بعض مراكز التسهيل عدد المشاريع أو خطط الأعمال المقدمة تتوافق وعدد المؤسسات المتخرجة، نذكر على سبيل المثال: مراكز التسهيل الموجودة في كل من: أدرار (13 عدد خطط الأعمال المقدمة- 13 عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها)، إيزي (2-2)، النعامة (14-14)، الجلفة (3-3) ...، أما على مستوى مشاغل المؤسسات في بعض الولايات نجد: أدرار (14 عدد المشاريع المستضافة- 04 عدد المؤسسات المتخرجة)، بسكرة (8-28)، باتنة (8-16) ...، قد يعود السبب إلى الاختلاف في بعض الأهداف والخدمات التي يتم تقديمها من قبل مراكز التسهيل ومشاكل المؤسسات.

ومن خلال ماسبق وبالبحث عن إمكانية مساهمة بعض أنواع الحاضنات في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة في الميدان التكنولوجي مثلا، نجد أن: كل من مراكز التسهيل ومشاكل المؤسسات لم تساهم في خلق مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة في الميدان التكنولوجي، سواء بحذف هذا القطاع نهائيا من قائمة القطاعات المعتمدة (بالنسبة لتوزيع عدد المؤسسات المنشأة من قبل مشاغل المؤسسات حسب النشاط)، أو إدراجها كعنصر فرعي ليس له دو كبير أو توجه من قبل أصحاب المؤسسات في إنشاء هذا النوع من المؤسسات بالنسبة لمراكز التسهيل (حيث قد يكون هذا القطاع ضمن عنصر قطاعات مختلفة كما يبينه الجدول أعلاه).

كما أنه باعتبار أن من مهام ودور مشاغل المؤسسات بالجزائر في دعم الابتكار عن طريق مرافقة أصحاب الاختراعات والابتكارات في الحصول على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع..، لاحظنا أنه لم يتم التفصيل أو ذكر كل من: عدد براءات الاختراع التي ساهمت مشاغل المؤسسات في الحصول عليها، بالرغم من أنه في الواقع قد يكون لبعض المشاغل دور في ذلك، وكذا مساهمة هذه الحاضنات في تحويل هذه الأخيرة إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة قائمة على أرض الواقع. قد يعود السبب في ذلك العدد المحتشم من ناحية عدد براءات الاختراع التي لا تستحق إحصائها ونشرها، وانعدام تطبيق ومرافقة وتحويل هذه البراءات إلى مؤسسات منتجة من قبل

مشاتل المؤسسات. وقد يكون هذا الأخير نتيجة لعدم قدرة هذه الحاضنات على توفير متطلبات هذه المؤسسات المبتكرة خاصة من ناحية التمويل؛ فعلاقة هذه الحاضنة مع المحيط الخارجي في مجال تمويل هذا النوع من المؤسسات جد محدودة، تقتصر على القطاع العام عن طريق البحث عن التمويل من قبل المؤسسات التي تم ذكرها سابقا كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. بالإضافة إلى أن قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من التمويل غير كافية، نظرا لقلة عدد المؤسسات المحتضنة والتي أدت إلى عدم تحقيق إيرادات مناسبة من رسوم الاحتضان. أو نتيجة لأن مواردها البشرية تفتقر للكفاءة العلمية والإدارية التي تساهم في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

أما بخصوص حاضنات الأعمال المنشأة بالتعاون مع الخواص، فهناك مبادرة مشتركة بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) ومتعامل الهاتف النقال Ooredoo منذ 14 ماي 2013 تدعى ب (T-Start)، تهدف إلى إطلاق البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة Programme Algérien des Start-ups Technologiques، بغية اكتشاف مؤسسات ناشئة في مجال تكنولوجيا مثل: المعلومات والاتصال، الطاقة الخضراء، التكنولوجيات الحديثة، البرمجيات والسلامة المعلوماتية، وتحتضن المشاريع الأكثر ابتكاره حتى بلوغها مرحلة النجاعة الاقتصادية.¹ هذا البرنامج مخصص لجميع أصحاب المؤسسات الذين يحملون أفكار مبتكرة، حيث يحصل الفائزون الخمسة سواء كانوا (طلاب، أساتذة، رواد الأعمال، عاطلين عن العمل...) على الدعم التكنولوجي والمالي من خلال التوجيه والحضانة الفعلية والافتراضية للحاضنة.² وهناك غيرها من المبادرات التابعة للقطاع الخاص التي تهدف إلى احتضان المشاريع الابتكارية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: شركة الهاتف النقال جيزي التي كانت الأول لحدث SEEDSTARS الجزائر، الذي نظمته-SARL IN TUTION في 17 ديسمبر 2016 بحاضنة سيدي عبد الله، كونها الفرع المحلي لـ Seedstars world، وهذا المصطلح حديث في الجزائر، تهدف Seedstars الجزائر عبر هذا الحدث إلى خلق شبكة ذات جودة لأصحاب المؤسسات عبر العالم ومساعدتهم في مرافقة مشاريعهم الاستثمارية، لمواجهة المتطلبات الجديدة للسوق. من خلال هذا الحدث، يتم استدعاء أفضل المؤسسات لعرض مشاريعها و أفكارها المستقبلية، التي ستحقق في المستقبل القريب، تعرض أمام أمام هيئة التحكيم، والفائز في هذه المسابقة سيمثل الجزائر خلال النهائيات السنوية لـ Seedstars world في المدينة السويسرية.³ ومن هنا يستفيد صاحب الفكرة الابتكارية مجموعة من المزايا المادية والمعرفية لتطبيق مشروعه.

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

¹ زموري كمال، مرداوي كمال، مرجع سابق، ص-ص: 652-653.

² Disponible sur le site : <http://www.tstart.dz/actualites-tstart,consulté> le 08/06/2017, à 11 : 19.

³ <http://www.djezzy.dz>

نظرا لتغير حاجات وتطلعات وأنماط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة للتغيرات المتواصلة على الصعيد المحلي والدولي، أصبح من الضروري البحث في آليات ومقاربات جديدة تتناسب و حاجيات وأنماط هذه المؤسسات، خاصة تلك التي تعتبر نشاط البحث والتطوير والابتكار أساس تحقيقها ونجاحها واستدامتها، والمساهم الرئيسي في تعزيز مكانتها التنافسية، حيث تتمثل هذه المقاربات في تتمثل في نقطتين رئيسيتين:¹

أولاً: المراكز التقنية والصناعية وصناديق التمويل الوطنية كآلية لدعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1- المراكز التقنية الصناعية (CTI - Centres Techniques Industriels):

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11 / 17 المؤرخ في 25 جانفي 2011 والقاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تم تبني المقاربة الجديدة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على أساس إنشاء مراكز تقنية صناعية...، وفي هذا الشأن قامت الجزائر بإنشاء أو تخصيص هيئتان وطنيتان تقدمان خدمات محدودة في قطاعي نشاط مختلفين هما؛ مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء CETIM، المركز الوطني للتكنولوجيات والاستشارة CNTC.

2- صناديق التمويل الوطنية: كما تمت الإشارة إليه سابقا، بأن التمويل يعتبر من أهم العقبات التي تعرقل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، و الابتكارية منها بصفة خاصة حيث تكون فيه معدلات الإنفاق على البحث والتطوير جد مرتفعة... وتداركا لهذه الحالة، قامت الجزائر بتخصيص كل من: الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية، والصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT)، لتمويل النشاطات المتعلقة أساسا بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينها الاقتصادي، والدراسات ذات الطابع الاقتصادي، والأنشطة المرتبطة بميدان الابتكار والنظام الوطني للابتكار.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هذه المراكز الصناعية الجزائرية موجهة لدعم القطاع الصناعي خاصة إذا ما تم التحدث عن كل مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء، الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية، و من أهدافهم الأساسية الرفع من تنافسية القطاع الصناعي، سواء من ناحية محاولة إيجاد الآليات المناسبة لتجويد المنتجات الناتجة عن المؤسسات الصناعية عبر مختلف مراحل إنتاجها، وذلك بتفعيل أحد المؤشرات الفرعية لمدخلات الابتكار التنظيمي كالبحث والتطوير"، أو إنشاء مؤسسات صناعية أو تكنولوجية مبتكرة ناتجة عن مراكز التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بتحويل ونقل المشاريع البحثية أو البحوث النظرية إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع.

¹ زموري كمال، مرداوي كمال، مرجع سابق، ص: 654.

وقد شهدت المراكز التقنية الصناعية بالجزائر تأخرا في انطلاقتها وقلة في عددها، مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس من قارة إفريقيا، وفرنسا من قارة أوروبا. والجدول الموالي بين ذلك:

الجدول رقم(4-23) يوضح: عدد المراكز التقنية الصناعية في فرنسا والمغرب الغربي

البلد	عدد المراكز	عدد العمال	سنة أول إنشاء	الشكل القانوني
فرنسا	16	2500	1948	تخضع لقوانين خاصة
تونس	8	455	1969	مؤسسات ذات مصلحة اقتصادية عامة
الجزائر	2	210	1990	شركات تجارية (SPA)
المغرب	9	50	2005	جمعيات مهنية

المصدر: بن بلغيث مداني، دويس محمد الطيب، "دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص:144.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحوث والتنمية التكنولوجية ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة بالجزائر: تم إنشاؤها بناء على المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي سنة 1998، تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم العالي.¹ تتمثل مهامها في:

تحديد نتائج البحث الواجبة التثمين وانتقائها، تطوير التعاون والتبادل وترقيتهما بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها، لاسيما في اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مساعدة المخترعين في التكفل بالخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءات الاختراع، تنظيم ومتابعة التكنولوجيا...² وتهدف إلى خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني تسمح بظهور مؤسسات مبتكرة، وتطوير ثقافة الابتكار داخل المؤسسات الوطنية، تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الابتكار؛ دعم ومرافقة الأفكار المبتكرة، تعزيز التعاون والتبادل بين قطاع البحوث والقطاع الاجتماعي-الاقتصادي، تحسين الأداء العلمي والتكنولوجي للمنظمات البحثية. ويكمن الدور الرئيسي لهذه الوكالة في المساهمة في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، من خلال تعزيز نتائج البحث من الجامعات أو مراكز الأبحاث المرتبطة ب المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.³

المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي DGRSDT : هي هيئة مكلفة تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشارك بين القطاعات، كما هي محددة في القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 22 أوت سنة 1998، المعدل و المتمم . تتكون

¹ المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 6 محرم عام 1419 الموافق ل 03 ماي 1998 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، رقم 28، 1998، ص: 19.

² المرجع نفسه، ص: 9.

³Disponible sur le site : <http://www.tstart.dz/actualites-tstart>.

هذه المديرية من أربع (4) مديريات، وتعتبر المديرية العامة للتطوير التكنولوجي والابتكار.¹ أحد المديريات الفرعية الهامة لهذه المديرية التي قد تساهم في خلق مؤسسات مبتكرة إذا تحققت أو قامت بالمهام المنوطة بها. وتمثل بعض مهام المديرية العامة للتطوير التكنولوجي والابتكار وفقا للمرسوم رقم 13-81 المؤرخ في 30 يناير 2013، الذي يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها في:² تنظيم المتابعة التكنولوجية ومتابعة تطور التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها في الميادين الإقتصادية؛ وضع هياكل دعم التثمين؛ المساهمة في وضع هياكل تثمين منتوجات البحث وتزويدها بالوسائل اللازمة لصناعة النماذج والسلاسل الأولية؛ إعداد آليات التعاون بين فرق البحث والشركاء الإقتصاديين؛ تشجيع ودعم إنشاء الفروع والمؤسسات الإبتكارية؛ تشجيع الشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال الإبتكار؛ تشجيع وضع الحاضنات والمؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات؛ وضع جهاز تنظيمي ومالي يحمل على تشجيع وتحميد الأفكار الإبتكارية؛ إعداد الإجراءات وضمان متابعة وإنجاز النشاطات المتعلقة بإنتاج المعلومات العلمية والتكنولوجية ومعالجتها وتخزينها ونشرها. وتتكون هذه المديرية من 4 مديريات فرعية تعمل كلها من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر.

أما هياكل البحث المتعلقة بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتمثل في: وكالات البحث، مراكز البحث، مراكز البحث والتطوير، وحدات البحث، مخابر البحث، وكل هذه الهياكل تتفرع إلى مجموعة من الوكالات والمراكز والوحدات، والمخابر. وتعتبر وكالات البحث من أهم الهياكل التي قد تساهم في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، حيث تتفرع هذه الوكالة إلى قسمين:³

أ- **الوكالة الموضوعاتية للبحث:** حيث تتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوكالات في تطوير ومراقبة ومتابعة وتقييم ودعم (المساهمة في تقديم الدعم المادي والمالي للبحوث) وتنفيذ المشروعات البحثية أو البحوث، وضمان نشر نتائج البحوث، في مجال: العلوم والتكنولوجيا، الصحة، العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية...، وتنقسم هذه الوكالة بدورها إلى 5 وكالات:

1- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا ATRST؛

2- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة ATRSS؛

3- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ATRSSH؛

4- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة ATRSNV ؛

5- الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية ATRBSA.

ب- **تثمين المنتجات البحثية:** من خلال تحويل أعمال وما توصلت إليه هذه الوكالات إلى الوكالة الوطنية للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية ANVREDET التي تم التفصيل فيها أعلاه.

¹ www.mesrs.dz

² المرسوم التنفيذي رقم 13-81 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 30 يناير 2013 ، الذي يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير

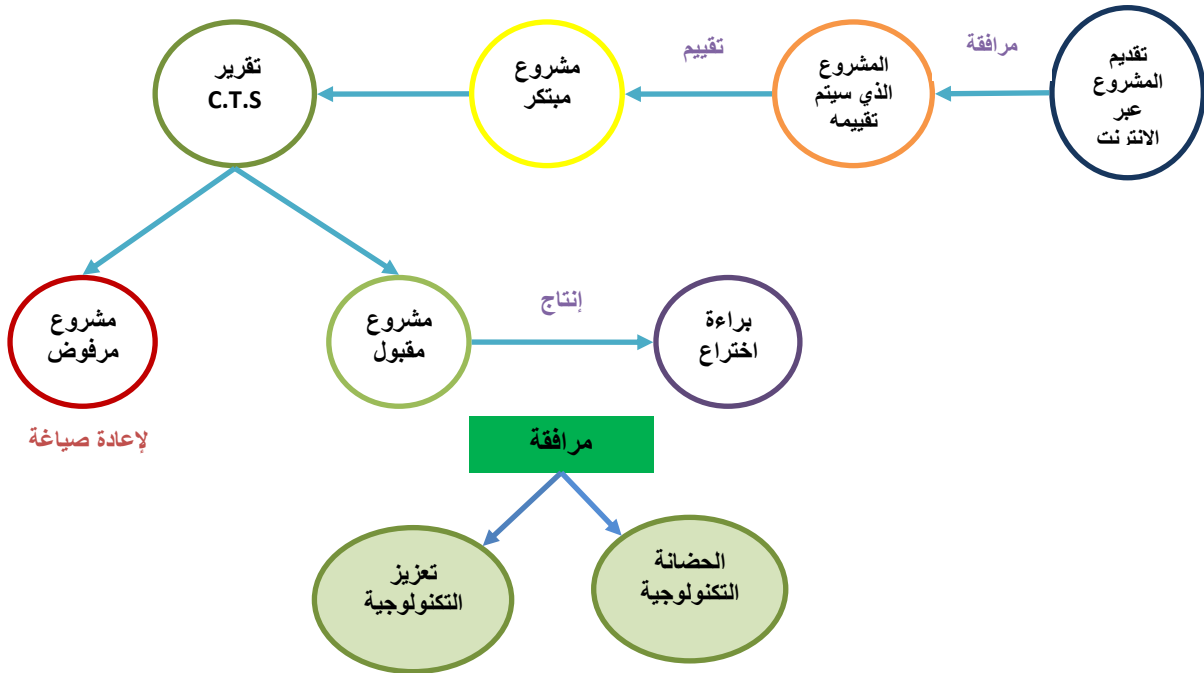
التكنولوجي وتنظيمها، الجريدة الرسمية، رقم 8، 2013، ص: 15

³ http://www.dgrsdt.dz

ومن بين آليات الأخرى لتثمين البحث وفقا لموقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتمثل في: حاضنات الأعمال: حسب موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من المقرر إنشاء مجموعة من الحاضنات على مستوى الجامعات منها ما هي قيد الإنجاز، وأخرى قيد الدراسة، ومراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي، حيث تم إنجاز 3 مراكز في كل من باتنة، بجاية، تلمسان، وأخرى بدأت العمل كالوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث (سيدي عبد الله) .

ولتجسيد أو دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة إبتكارية، يمر بعدة مراحل: بعد استقبال المشاريع المقدمة تتم عملية المرافقة من أجل تقييم المشروع، إذا كان مشروع ابتكاري أو لا وذو جدوى. ومن ثم يتم إعداد التقرير إما برفض المشروع وإرساله للجهات المعنية لإعادته صياغته...، والحالة الثانية هي قبول المشروع؛ في هذه الحالة يحصل صاحب المشروع على براءة الاختراع، ومن ثم تتم مرافقة واحتضان المشروع المبتكر من قبل الحاضنات التكنولوجية، والشكل الموالي يوضح ماسبق:

الشكل رقم (4-10) يوضح:مراحل دعم الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتنمية التكنولوجية



Source :<https://www.anvredet.org.dz>

وقد تم تثمين 296 مشروع بحثي من أصل 559 من إجمالي المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، وفي سنة 2013 شرعت الوكالة في تجسيد حوالي 980 نشاط للبحث العلمي، ومرافقة 2000 من حاملي المشاريع للنظام البيئي، بينهم 982 مؤهل من الجامعات لخلق مؤسسات في البحث العلمي، أي بنسبة 70 % من إجمالي المشاريع.¹

¹ دبي علي، بن تومي سارة، مرجع سابق، ص:94.

وبمتابعة عدد براءات الاختراع للباحثين الوطنيين بالجزائر، التابعين لوزارة التعليم العالي والمستقلين عنها نجد أن: معاهد البحوث في جميع القطاعات سجلت 168 براءة اختراع اعتبارا من 1 أبريل 2014، حيث كانت 163 براءة اختراع في 1 ديسمبر 2012، و116 براءة اختراع في ديسمبر 2011. 20% من براءة اختراع هذه مصدرها 172 مخترع باحث من إجمالي الباحثين الوطنيين. حيث يتوزع 168 براءات الاختراع على النحو التالي: 69 براءة اختراع من 70 مؤسسة للتعليم العالي (أكثر من 60% من هيئات البحث بالجزائر لا تصدر براءات اختراع)، 81 براءة اختراع من 15 مركزا ووحدة بحث في مجال البحث، و18 براءة اختراع: تنتمي إلى كيانات بحثية خارج MESRS أهمها CRD / SAIDAL.¹

أما عن عدد براءات الاختراع للمخترعين الجزائريين في الخارج: حصل 513 مخترع على 2744 براءة اختراع في 1 أكتوبر 2011، وفي أبريل 2012 حصل 513 باحث على 2833 براءة اختراع، وفي أبريل 2013 حصل 539 مخترع براءة اختراع 3036، ومن أمثلة هؤلاء الباحثين بلقاسم حبا Belgacem HABA، الذي تم تصنيفه في قائمة أفضل 100 المخترعين الأكثر إنتاجية في العالم من الذين قدموا براءات الاختراع في الولايات المتحدة. قد وصل مؤخرا إلى 657 براءة اختراع.²

ثالثا: الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية ودورها في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر:

دعما للنشاط الابتكاري الجزائري وخاصة في المجال التكنولوجي، قامت السلطات الجزائرية في الفترة الأخيرة بتسخير وإشراك كل من القطاع العام والقطاع الخاص، في دعم ومرافقة هذا النوع من المشاريع، رغبة منها في بناء قاعدة تكنولوجية أو التأسيس لاقتصاد رقمي أو الاقتصاد الجديد، والعمل على تحقيق إنشاء مؤسسات إبتكارية تكنولوجية ذات قيمة مضافة عالية، تمكنها من تنويع اقتصادها والتقليل من تبعيتها من قطاع المحروقات، والمساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الانتعاش المستدام وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المجالات للانضمام إلى مجتمع المعلومات، وكذا الانفتاح على المحيط الخارجي، وجعل المراكز التقنية الصناعية مهدا للابتكار وتحقيق أجيال متقدمة في العديد من المجالات خاصة في المجال الصناعي، والربط بين مختلف الفاعلين من مؤسسات استثمار، ومبتكرين، ومراكز بحوث، وهيئات تدريب متخصصة التي تساهم توسيع وتفعيل قاعدة المشاريع التكنولوجية في الجزائر بصفة خاصة. ولهذا الغرض، تم تخصيص ميزانية قدرها 13 مليار دج لتخصيص مساحة للحظيرة التكنولوجية A.N.T.P.³ وفي هذا الشأن قامت الجزائر بإنشاء حظائر تكنولوجية على مستوى كل من الجزائر العاصمة، وهران، ورقلة، عنابة، غرداية...، حيث تم تدشين أول حظيرة تكنولوجية سنة 2009 بالجزائر العاصمة، بالضبط في مدينة سيدي عبد الله، ومنها اقتبس اسم هذه الحظيرة، ومن ثم تم الإعلان عن باقي الحظائر الأخرى، منها ما تم تدشينه وبدأ العمل، ومنها ما تم الإعلان عنه فقط. فيما يلي سيتم التطرق

¹ DGRSDT, "Recueil des Brevets D'innovation", MESRS, 3^e Edition, avril 2014, p : 18,21.

² Ibid, p :25,26.

³ Abdelkader Djeflat, **Stratégie d'acteurs dans le développement économique des territoires : le secteur des TIC**, April 2017,p :2, disponible sur le site : www.researchgate.net, consulté le 15/10/2017, à :17 :49.

إلى الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله باعتبار أن هذه الحظيرة هي أول ما أنجز وبدأ العمل، وذلك بالتركيز على الحاضنات المتواجدة على مستوى الحظيرة.

- الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله ودورها في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر:

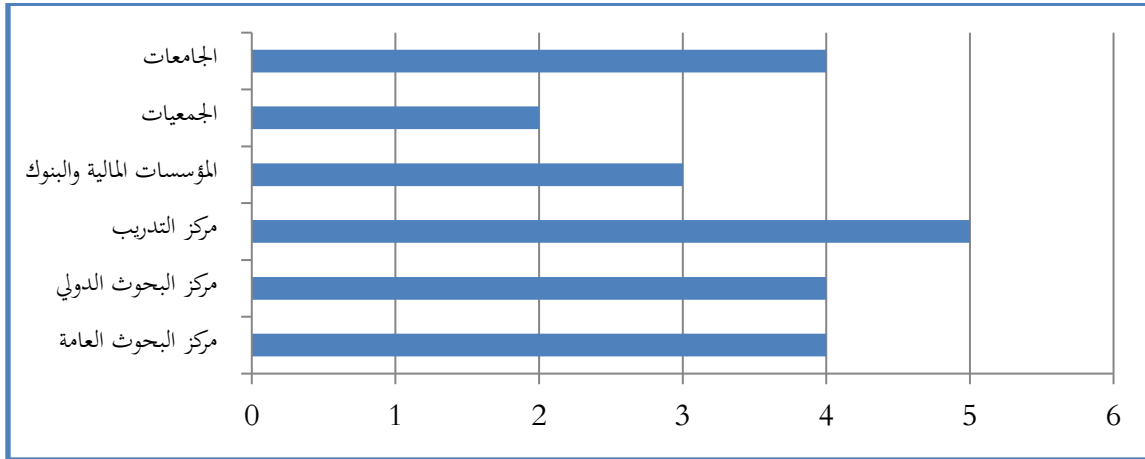
الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وغيرها من الحظائر التي تم إنشاؤها، هي حظائر تابعة للوكالة الوطنية لتعزيز وتطوير الحقائق التكنولوجية (A.N.P.T)، التي وضعت تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات MPTIC¹. وبالإطلاع على مشروع التوأمة (PA3) بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (المهادف إلى إنشاء نظام بيئي يعزز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وتفعيل الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله بالاستفادة من تجارب دول الاتحاد الأوروبي...) وجد أن هذه الوكالة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 من 24 مارس 2004 ونفذت في يناير كانون الثاني عام 2007، هي مؤسسة صناعية وتجارية (EPIC) تحت إشراف MPTIC، يقع مقرها بسيدي عبد الله²، ومن بين أهداف هذه الوكالة تشجيع وتطوير مجتمعات التكنولوجيا، حيث تضع خبرتها في خدمة ومرافقة نمو وتطوير المشروع المبتكر، من إعداد التقييم الفني والاقتصادي للمشروع المبتكر، وتوفير المهارات الأكاديمية، التقنية، الإدارية، المؤسساتية، وتسهيل علاقات أو توفير شبكة من العلاقات...، ونفس الشيء بالنسبة للحظيرة التكنولوجية ككل، خاصة من ناحية توفير الرأس المال الاجتماعي، حيث نجد أن الحظيرة تسهل الوصول وتبادل الخدمات والخبرات بين منتسبي الحظيرة وباقي الأطراف الأخرى من أعضاء البيئة الخارجية، سواء كانت جامعات، جمعيات، منظمات أو مؤسسات مالية وبنوك، مركز التدريب، مركز البحث الدولي، ومركز البحث العام³. والشكل الموالي يبين نسبة كل طرف منهم:

الشكل رقم (4-11) يوضح: علاقة الحظيرة التكنولوجية بالمراكز الأخرى

¹ Ferdj Younes, Hammadi Abdelkader, **Le processus d'émergence du cluster en Algérie: Etude de Cas, le cluster Biotech (Alger)**, 2017, p-p : 5-6, disponible sur le site : dSPACE.cread.dz, consulté le 30/11/2017, à :13 :10.

² P3A, Programme d'Appui à la mise en oeuvre de l'Accord d'Association, **Fiche de projet de jumelage, Appui au MPTIC dans la mise en place d'un écosystème favorisant le développement des TIC en Algérie**, p :26-29.

³ <http://anpt.dz/pme-pmi>.



Source : Ferdj Younes, Hammadi Abdelkader, **Le processus d'émergence du cluster en Algérie: Etude de Cas, le cluster Biotech (Alger)**, 2017, p-p : 5-6, disponible sur le site : dSPACE.cread.dz, consulté le : 30/11/2017, à :13 :10.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن: الشريك الأساسي للحظيرة هي مراكز التدريب، باعتبارها المساهم والمؤثر الرئيسي على تقدم أو إلغاء وفشل المشروع، تليها الجامعات ومراكز البحوث الدولية والعمومية، هذا ما يفسر أن الحظيرة تتمتع بالجانب التدريبي (التقني والفني والإداري..). سواء كانوا من موظفين أو أصحاب المؤسسات ص و م الابتكارية المحتضنة، وتعتبر أساس نجاحها هو بناء قاعدة متينة من الأشخاص الأكفاء وتطوير الموارد البشرية. وما يمكن ملاحظته كذلك هو محدودية العلاقة بين الحظيرة وجهات أو مصادر التمويل، حيث احتلت المؤسسات المالية والبنوك المرتبة الخامسة. ويمكن تفسير ذلك من ناحيتين؛ إما عدم توافر وتنوع وسهولة الحصول على التمويل من الجهات المعنية، أو عدم الحاجة إلى مصادر تمويل كبيرة نظرا لعدم وجود أعداد كبيرة من الأفكار الابتكارية التي تحتاج وتستحق التمويل.

كما تتوفر بالحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله على هياكل أخرى تدعم النشاط المقاولاتي المبتكر، أو المؤسسات ص و م الابتكارية نذكر منها: مركز دراسات وبحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعهد الوطني للبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات...، وأهم مركز أو هيكل دعم بها هو الحاضنة. في الجزائر لا يوجد سوى حاضنتين تابعة للحظائر التكنولوجية: واحدة تقع في سيار بارك بسيدى عبد الله في الجزائر، الثانية هي حاضنة ورقلة التي تقع ضمن جامعة هذه المدينة، في انتظار إكمال مبنى مستقل لها. كما يجري التخطيط لمتنزهات تكنولوجية أخرى في المدن الجزائرية الكبرى: وهران، عنابة، ومن المقرر أيضا تنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى في: سطيف، قسنطينة، مدينة بوغزول الجديدة، فضلا عن حاضنة أخرى في غرداية.¹ وفيما يلي سيتم التطرق للحاضنة الموجودة بالحظيرة التكنولوجية بسيدى عبد الله:

حاضنة سيدى عبد الله ودورها في دعم إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة:

¹ UMV-RÉUSSITE, **L'accompagnement par l'incubateur Technobridge du cyberparc de Sidi Abdellah pour concrétiser votre projet de startup**, 2 Janvier 2013, disponible sur le site : <https://startupsalgeriennes.wordpress.com>, www.researchgate.net, consulté le 15/10/2017, à :17 :49.

أنشأت هذه الحاضنة بهدف: مرافقة ، 2010الجزائر في بداية سنة الله عبد سيدي حاضنة بدأت أصحاب الأفكار الابتكارية، سواء كانوا طلبة أو أساتذة تابعين لمؤسسات التعليم العالي أو بمراكز تعليمية أخرى، الناشئة أو المؤسسات الصغيرة للمؤسسات حاضنة بيئة أو مستقلين كالموظفين وأصحاب المشاريع، وخلق التكنولوجيا. هدفها الحظيرة مركز في تقع هذه الحاضنة التكنولوجية. والمتوسطة الابتكارية خاصة تلك القائمة على تستمر قد خدماتها أن فقط والتقنية، التكنولوجيا الحاضنات باقي ودور هدف عن تختلف لا وخدماتها ودورها من جملة على للمشاريع، انتقائها طريقة المؤسسة ص و م الابتكارية أو الناشئة. وتعتمد وقيام إنشاء بعد حتى عالية. مضافة قيمة ذات مبتكر أو قائم على فكرة ابتكارية المشروع يكون أن أهمها المعايير، لكن ما نلاحظه أنه منذ إنشائه (الحاضنة) إلى غاية سنة 2016 ، شهدت تباطؤ مستمر عدد المؤسسات المبتكرة، يمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسيين، هما: نقص الصدى الإعلامي وشح المعلومات حول هذه الحاضنة هذا من جهة، ووجود هذه الحاضنة بحظيرة في منطقة جديدة غير معروفة بشكل كبير، بالإضافة إلى البنية التحتية التي تحيط بها غير مؤهلة لتسهيل حركة الانتقال أو التنقل والوصول إلى هذه الحظيرة .والجدول الموالي بين ما سبق.

جدول رقم (4-24) يوضح: عدد المشاريع المخترعة التي تم احتضانها من قبل حاضنة سيدي عبد الله من 2011-2016

الإجمالي	الدفعات						عدد المشاريع
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	
319	55	65	77	42	40	40	عدد المترشحين
168	20	30	32	33	25	28	مشاريع مختارة
29	6	5	7	2	4	5	منهم نساء
7	2	1	1	1	1	1	المؤسسات التي تم إنشاؤها

Source :Himrane Mohamed Himrane, " La réalité de l'entrepreneuriat féminin: la wilaya d'Alger", Journal of Financial Studies and Management Accounting, , no 6, p : 13.

وتشجيعا لإنشاء وزيادة عدد المؤسسات ص و م الابتكارية خاصة في الميدان التكنولوجي تقوم حاضنة سيدي عبد الله تقوم باستضافة مشاريع نهاية الأسبوع start up weekend ، التي يتم من خلالها اختيار وانتقاء المشاريع التي قد يمكن تتحول إلى مؤسسات إبتكارية. ولدعم وضمان السير الحسن واستمرارية خدماتها، ترتبط الحاضنة علاقات وأطراف متعددة ومختلفة، في شكل شراكات واتفاقيات تساهم في تحقيق الهدف الذي أنشأت لأجله. "وتستفيد الحاضنة من برامج الدعم العالمية نذكر على سبيل المثال:تراخيص بيزبارك (BizSpark) التي تقدمها مايكروسوفت،) برنامج عالمي يهدف إلى تسريع نجاح المؤسسات المبتدئة التي تم إنشاؤها حديثا من خلال توفير البرمجيات والدعم.¹

¹ Saïd Smati, Start-up Wee-kend d'Alger « Promouvoir l'innovation et l'entrepreneuriat » le 17-11-2011 <https://www.liberte-algerie.com>

الخلاصة:

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر منذ الاستقلال لم تكن لديها رؤية وإستراتيجية واضحة تركز على دعم العمل الخاص وتشجيعه، وفتح المجال لكي يكون الأداة والوسيلة الرئيسية لدفع عجلة النمو والنهوض بالاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت لديها ولا تزال من المحاولات منها ما طبق على أرض الواقع (سواء حقق نجاح، أو فشل) ومنها ما ينتظر الشروع الفعلي في التطبيق. وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم النقاط التي توضح دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخلصنا إلى مايلي:

- رغم التغيرات المتتالية والتطورات المتعلقة بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا إن هذه الزيادات ليست بالكبيرة كي تحقق نهضة اقتصادية كبيرة تساهم في التخلي أو الاستغناء عن إيرادات قطاع المحروقات؛

- حاليا واعتمادا على الإحصائيات التي تم عرضها في هذا الفصل حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي وغيره من المؤشرات، يمكن القول بأن الجزائر في هذه النقطة لا تزال جد متأخرة لتحقيق ذلك، لذا لا بد من إعادة النظر في الاستراتيجيات الرامية لتطوير هذا القطاع، وتضئيل كل العوائق التي تحول دون نجاحه واستمراره واستدامته؛

- النظام البيئي للابتكار في الجزائر بالاعتماد على ما سبق طرحه في هذا الفصل يمكن القول عنه بأنه غير محفز بل معرقل للابتكار ونظام لا يشجع الابتكار، وهذا ما فسر عنه إحصائيا بتموقعها في مصاف الدول المتأخرة في مؤشر الابتكار العالمي؛

- وبالرغم من كل ذكر، الجزائر حاولت إعادة النظر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفرت له هياكل تساهم في إنشاء أكبر عدد منها، أو تشجيعه على النشاط أكثر أو إعادة بعث روح النشاط المؤسسي فيه، وهذه البرامج الآليات ساهمة بإحداث التغيير لكن ليس بالصورة المرجوة سواء من ناحية العدد أو الفعالية؛

- تشجيعا لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة خصصت الجزائر هياكل متخصصة في تشجيع ودعم ومرافقة هذا النوع من المؤسسات، كإنشاء مجموعة من الحظائر بها حاضنات تكنولوجية وزعت على ولايات عدة منها، لكن تعتبر الحاضنة التكنولوجية الموجودة على مستوى الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله أحد أهم الحظائر من حيث عدد المؤسسات الابتكارية المحتضنة، لكنها قليلة جدا ولا تزال غير مؤهلة لتحقيق دفعة قوية في الاقتصاد الوطني كما حققته المؤسسات التكنولوجية الصغيرة والمتوسطة العالمية العملاقة.

تمهيد:

سعت الدول المتطورة منذ عقود في البحث عن الميكانيزمات والطرق المناسبة في تحقيق التقدم وقيادة العالم، فكان الاقتصاد أو القوة الاقتصادية هو السبيل الكفيل لذلك، وأعتبر الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار، وتوفير النظام البيئي الملائم لنمو هذه المؤسسات، أحد أهم الآليات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. تعتبر التجربة الأمريكية والتجربة الفرنسية والصينية من النماذج الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الأعمال والابتكار، وهذه الريادة والتقدم لم تأتي هكذا وإنما وفقا لإستراتيجية بناءة توالى في فترات مختلفة من الزمن، ساهمت في خلق نظام بيئي محفز قائم على جملة من المقومات تتمثل أهمها في: ارتفاع مستويات: التعليم، الإنفاق على البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال...، وبيئة مؤسسية سليمة ومضبوطة، وتنوع مصادر التمويل...، ساهمت في توفير الاحتضان المناسب الذي يساهم في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة.

من خلال ما سبق قد تم التطرق في هذا الفصل إلى:

النموذج الفرنسي، وقد تم اختيار هذه التجربة باعتبار الاقتصاد الفرنسي ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القرب الجغرافي والتقاطع التاريخي الذي يربط بين الجزائر وفرنسا، حيث ستم إدراج ماسبق في المبحث الأول الموسوم ب: مساهمة حاضنات الأعمال الفرنسية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اختيار التجربة الأمريكية بمحاولة استفادة الجزائر من تجربتها (من حيث بدؤوا لا من حيث انتهوا) في تحقيق النجاح في مجال توفير النظام الايكولوجي الذي ساهم في إنشاء مؤسسات ابتكاره صغيرة ومتوسطة، في المبحث الثاني الموسوم ب: مساهمة حاضنات الأعمال الأمريكية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختيار التجربة الصينية التي إن استمرت في هذا التقدم ستفوق التجريبتين السابقتين، وكذا لإمكانية تطبيق إستراتيجيتها في التوجه نحو تشجيع العمل الخاص التي قامت به في فترة السنين التي نمت وتوسعت إلى أن تصبح لما هي عليه الآن، الذي سيتم التطرق له في المبحث الثالث الموسوم ب: مساهمة حاضنات الأعمال الصينية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما على مستوى الدول العربية تعتبر مصر من التجارب الأقدم في إنشاء الحاضنات، وتم اختيار هذه التجربة نظرا لتشابه النظام الاقتصادي وبيئة الأعمال بينها وبين الجزائر، حيث سيتم التطرق لهذه التجربة في المبحث الرابع الموسوم ب: مساهمة حاضنات الأعمال المصرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم دراسة إمكانية إستفادة الجزائر من التجارب سالفة الذكر في المبحث الخامس الموسوم ب: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية وسبل الاستفادة منها.

المبحث الأول: مساهمة حاضنات الأعمال الفرنسية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد تجربة معظم دول الاتحاد الأوروبي في مجال إنشاء والتوسع في كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال (رغم عدم تجانسها سواء من ناحية العدد أو القيمة المضافة) وكذا محاولة بناء وإقامة بيئة نموذجية تساعد على تحقيق الابتكار واقع أثبتته الأرقام والتجارب الناجحة في هذا المجال، نظرا للامتيازات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كسر كل الحواجز التي تعيقها على تحقيق النجاح والاستدامة، نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: تسهيلات المتعلقة بالحصول على التمويل (توفير مصادر التمويل)، إقامة شبكات لدعم المشاريع والتي يطلق عليها شبكة المشاريع الأوروبية...، وتوفيرها لأكبر سوق مشتركة في العالم وهي السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.

فرنسا واحدة من الدول الأوروبية التي حاولت النهوض والاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من مختلف المعوقات التي تحول دون إنشاءها واستخدامها. ونظرا إلى أن هذه المؤسسات تعمل في بيئة تمتاز بالمنافسة الشديدة خاصة من الدول المجاورة، من أجل رفع تنافسيتها قامت فرنسا بتكثيف مختلف الجهود والخبرات وتأمينها محاولة منها إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قائمة على الابتكار (كما تعددت توجهات الابتكار إلى مجالات أخرى أبرزها الابتكار السياسي والديمقراطي، والذي تخصص به بعض الباحثين في فرنسا)، لتساهم بشكل أو بآخر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فأتخذت حاضنات ومسرعات الأعمال ومختلف هياكل الدعم السبيل في تحقيق ذلك. من خلال ما سبق سيتم التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد به أكثر من 21 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلق حوالي 88.8 مليون فرصة عمل. على الرغم من أن المؤسسات الكبيرة (+250 موظف) تمثل حصة كبيرة من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولد نسبة لا يستهان بها في صادرات الاتحاد الأوروبي إذ أنه في عام 2011 شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 3/2 من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي و تمثل 81% من المؤسسات المصدرة خارج الاتحاد الأوروبي...، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في كل من إسبانيا وألمانيا تمثل أكثر من 50% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي¹. والاتحاد الأوروبي يسعى دوما في تعزيز بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الابتكار، مثلا: في نوفمبر من سنة 2014 قام بإعداد ما يسمى **بخطة جونكر***، التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في أوروبا.

^{*}خطة جونكر: هي خطة أعلنها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود جونكر، تهدف إلى تعزيز الاستثمار في أوروبا في الفترة ما بين 2015-2017، عن طريق توفير البنية التحتية والنظام البيئي اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، خاصة تلك ذات المخاطر العالية والمرتبطة بالابتكار الخ.

¹ Lucian Cernat, Ana Norman-López, Ana Duch T, & al, "SMEs are more important than you think! Challenges and opportunities for EU exporting SMEs", Directorate General for Trade, European Commission, 2014, p : 06 .

تعتبر التجربة الفرنسية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد النماذج الرائدة على مستوى الاتحاد الأوروبي (وتعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعرف الأوروبي) ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أكبر القطاعات المنتجة على الأراضي الفرنسية، وهي تمثل 99.9% من المؤسسات المسجلة في فرنسا، والبالغ عددها 3.144.000 مؤسسة حيث تمثل ما يقرب من نصف مجموع يعملون في القطاع الخاص، أي 44% في المائة.¹ وارتفع إجمالي مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015 بنسبة 1.7% في فرنسا، والذي كان بسبب تحسن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية.² ويمكن تبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفرنسي، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-1): أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الفرنسي

البيان	المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى أقل من 10)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 10 إلى أقل من 250)	المؤسسات متوسطة الحجم (من 250 إلى أقل من 5000)	المؤسسات الكبيرة (أكثر من 5000)	المجموع
عدد المؤسسات	3 001 329	137 534	4 959	243	3 144 065
النسبة	95.5 %	4.4 %	0.2 %	0.01 %	
عدد العمال	2 292 500	4 153 000	3 363 000	4 493 000	14 934 000
النسبة	19.6 %	27.8 %	22.5 %	30.1 %	
القيمة المضافة	220 000 مليون €	234 000 مليون €	237 000 مليون €	344 000 مليون €	1 036 000 مليون €
النسبة	21.3 %	22.6 %	22.9 %	33.2 %	

Source: Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M., "SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain", Maisons-Alfort Cedex, France: Bpifrance (BPI), 2015, p: 20.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة (أقل من 10 موظفين) بفرنسا، تمثل أكثر من 3 ملايين مؤسسة، أي بنسبة 95.5% من الإجمالي، حيث يشتغل بها حوالي 3 ملايين موظف، أي بنسبة 19.6% من قوة العمل الإجمالية، حيث تساهم بقيمة مضافة بلغت نسبتها 21.3% من إجمالي القيمة المضافة لباقي أنواع المؤسسات في فرنسا.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 10 إلى 249) يبلغ عدد عمالها حوالي 137 534 مؤسسة أي بنسبة 4.4%، وتشتغل أكثر من 4 ملايين شخص أي بنسبة 27.8% بقيمة مضافة قدرت بنسبة 26.6%، في حين بلغ عدد عمال المؤسسات المتوسطة الحجم (من 250 إلى 500) حوالي 500 مؤسسة توظف أكثر من 3 ملايين موظف، بمساهمة معتبرة في القيمة المضافة قدرت ب 22.9%، وبلغ عدد المؤسسات الكبيرة (أكثر من 500) في فرنسا 243 فقط مؤسسة كبيرة، لكنها توظف حوالي 4.5 مليون شخص.

¹ Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M., "SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain", Maisons-Alfort Cedex, France: Bpifrance (BPI), 2015, p-p: 19-20.

² Bpifrance, "French SME Report 2016", Press release, 19 September 2017.

ومن ناحية التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد شهد تذبذبا مابين الارتفاع والانخفاض حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الثاني من سنة 2013 منخفضا جدا، حيث بلغت نسبتها حوالي 42% من إجمالي المؤسسات كما يظهر في الشكل (5-1). ويمكن أن يفسر أو أحد أسباب الانخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة التي تمت الإشارة إليها أعلاه هو أن القانون الفرنسي له نظام ضريبي نوعا معقد ويعيق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (على عكس النماذج الرائدة من الدول المجاورة كالنموذج الألماني)، نذكر على سبيل المثال: الضرائب التي تفرضها على أصحاب العمل عن كل موظف يعمل بهذه المؤسسات، يلزم عليها توفير الحماية له، مما سينعكس سلبا على هامش ربح المؤسسة، لكن مع نهاية السداسي الثاني لسنة 2017 سجلت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت نسبتها مقارنة بإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 61%، يمكن تفسير ذلك بالقرار والقانون الجديد الذي وقع عليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macro سنة 2016، الذي جاء لصالح أرباب العمل ومديري المؤسسات من خلال رفع ساعات العمل حسب حاجات المؤسسة (فيما سبق كانت محددة بـ 35 ساعة في الأسبوع)، وكذا تسريح العمال أثناء الأزمات إذا اضطرت إلى ذلك، وتخفيض أجر ساعات العمل...، وهذا ما سيحفز أكثر إنشاء أعداد جديدة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، لكن يبقى أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا يواجهون بعض العوائق حالت دون تحقيق الزيادة المستمرة والمستدامة في عدد هذه المؤسسات، حيث عادت نسبتها إلى التراجع إلى ما دون 55% من إجمالي المؤسسات، مما أدى إلى تراجعها بالإفلاس أو التصفية، والذي يمكن تفسيره بعدم وجود حرية أكبر ومرونة أكبر في السوق، والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (5-1): يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين (2013-2018):



Source : tradingeconomics.com/france/indicators

ما يجب الإشارة إليه هنا أن: المؤسسات بفرنسا تعمل في قطاعات متنوعة، منها ما يعمل ويتخصص في القطاع الفلاحي (حيث تتميز فرنسا بقوة قطاعها الفلاحي، واحتلالها للمراكز الأولى في بعض المنتجات الفلاحية كبعض أنواع الحبوب والخضر...)، ومنها ما يتخصص في المجال الصناعي (الذي يتنوع بين صناعة الطائرات والسيارات والسفن والفضائية والكيمائية)، وقطاع الخدمات...، لكنها تركز على قطاعي الصناعة والخدمات بشكل أكبر.

بالنسبة لقوة العمل والفرص التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول أعلاه؛ هي قليلة نوعا ما مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، مع العلم بأن الاقتصاد الفرنسي كان يعاني من معدلات بطالة مرتفعة، حيث وصلت إلى 10.4% سنة 2015، لكن بالرغم من أن هذه النسبة إلا أنها تقابلها وظائف شاغرة (مثلا: مؤسسات عالية التقنية تطلب نوع معين من التخصصات وكفاءات في مجالات معينة)، لذا يمكن إرجاع السبب في ذلك انخفاض عروض العمل وإلى عدم تكافؤ عروض العمل مع كفاءات الباحثين عن العمل.

لكنها ما لبثت وتراجعت إلى مستويات أقل حيث وصلت إلى 8.9% في جانفي 2018، قد يكون ذلك نتيجة لارتفاع عروض العمل حيث وصلت إلى 304000 سنة 2018 (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الإقتصادية لفرنسا)، وكذا لفتح فرنسا مراكز تدريب وتكوين متخصصة لفئة العاطلين عن العمل، حيث قامت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بفتح مركز تدريب لموظفيها المستقبليين). والشكل الموالي يوضح ما سبق:

الشكل الرقم (5-2): يوضح معدلات البطالة في فرنسا في الفترة ما بين جويلية (2015- جويلية 2018)



source : tradingeconomics.com/france/indicators

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات فرنسا:

تقوم فرنسا بالتصدير منتجاتها نحو أسواق الدول المجاورة (اسبانيا، ألمانيا، إيطاليا بلجيكا، سويسرا..)، وأهم منتجاتها التصديرية هي الطائرات والتقنيات الفضائية، المنتجات الطبية والمواد الغذائية...، لكنها تستورد أكثر مما تصدر، مما يسبب لها العجز في ميزانها التجاري حيث وصل إلى - 3490 مليون يورو سنة 2018 (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الإقتصادية لفرنسا).

ومن خلال الإحصائيات التي أجريت حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات فرنسا تم التوصل إلى مايلي: أن بلجيكا أكبر سوق تصدير أوروبي للمؤسسات الفرنسية (55%) تليها ألمانيا (48%) وإيطاليا (41%) وإسبانيا (34%) وسويسرا (30%)...، وتعتبر المعدات التكنولوجية (18%) هي الفئة الأكثر شيوعا من المنتجات المصدرة تليها المواد الصناعية (16%) والمواد الغذائية / المشروبات (10%).¹

¹ European SME Export Report - France, "Export / import trends and behaviours of SMEs in France, fedex-express", July 2015, p :17.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال الابتكار

وفقا لبيانات رابطة الدول المستقلة، أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية (52%) ابتكرت في الفترة ما بين عامي 2010 و 2012، أي أكثر قليلا من المتوسط في الاتحاد الأوروبي (48%). وتعتبر الابتكارات التنظيمية هي النوع الأكثر شيوعا من الابتكارات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (31%)، في حين بلغت الابتكارات التسويقية التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية (23%)، والمنتج (أو العملية) (23%)...، أي كلما كانت المؤسسات كبيرة من حيث الحجم كلما كانت أكثر ابتكارا (علاقة طردية). وتنطبق هذه الفجوة على جميع أنواع الابتكارات... وعلى العموم؛ فإن (35%) من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعمل في مجال الابتكار التكنولوجي (المنتج و / أو العملية). وقد زادت هذه النسبة زيادة طفيفة مقارنة بعام 2008 و 2010 بنسبة 33% و 23%. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية بنسبة عالية من المبدعين الأصليين، كما أن ثلث المنتجين المبتكرين جلبوا ابتكارات جديدة للسوق بين عام 2010 و 2012. و يعتبر الابتكار في قطاع الصناعات التحويلية أكثر تواترا من قطاع الخدمات.¹ وللتفصيل أكثر عن بيئة الابتكار ونظام الابتكار وتقييم أداء الابتكار في فرنسا نتطرق إلى الجدول الموالي:

¹ Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M, op-cit, p :29.

الجدول رقم (5-2): مؤشر الابتكار في فرنسا

فرنسا		
المؤشر	القيمة	الترتيب العالمي
السكان (بالملايين)	64.7	/
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	2 488.3	/
الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	41 180.7	/
مجموع الدخل	الدخل العالي	/
مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 127)	/	15/18
المدخلات الفرعية للابتكار	/	15/18
نسبة كفاءة الابتكار	/	35
الترتيب العالمي للمؤشرات		
الفرعية	الرئيسية	
31	24	المؤسسات
21		البيئة السياسية
25		البيئة التنظيمية
27	12	بيئة الأعمال
18		التعليم
12		التعليم العالي
8	12	البحث والتطوير
25		رأس المال البشري والبحوث
35		البنية التحتية
42	11	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
10		البنية التحتية العامة
06		الاستدامة الإيكولوجية
13	18	تطور السوق
41		الاتمان
14		الاستثمار
24	20	التجارة، والمنافسة، وحجم السوق
36		تطور بيئة الأعمال
18		عمال المعرفة
07	12	روابط الابتكار
19		امتصاص (استيعاب) المعرفة
26		مخرجات المعرفة والتكنولوجيا
		خلق المعرفة
		تأثير (أثر) المعرفة
		نشر المعرفة
		مخرجات الإبداع
		الأصول غير الملموسة
		السلع والخدمات الإبداعية
		الإبداع عبر الإنترنت

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

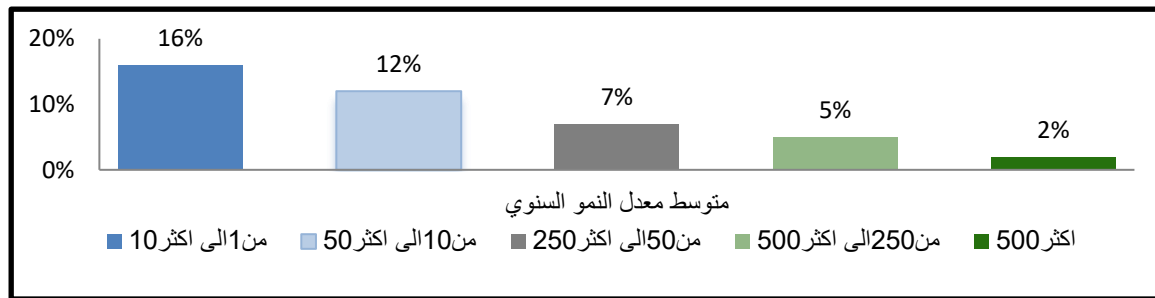
من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: هناك ارتفاع في عدد السكان القاطنين بفرنسا في السنوات الأخيرة، ربما يعود هذا لارتفاع إلى عدد المهاجرين إليها (فهي من أكبر الدول المستقطبة للمهاجرين). وأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ 2488.3 مليون دولار، الذي يمكن تفسيره بارتفاع استهلاك العائلات وزيادة الاستثمار. كما نجد أن فرنسا تقدمت بـ 3 نقاط في ترتيبها بمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 مقارنة بالسنة الماضية 2016 أي من 18 إلى 15، رافقه تقدم في مؤشر المدخلات الفرعية للابتكار حيث احتلت المرتبة 15، وبلغ ترتيبها بالنسبة لمؤشر كفاءة الابتكار 35، وهو بعيد نوعا ما هذا ما يفسر أن المنتجات الابتكارية الفرنسية تفتقر للجودة مقارنة بمنافسيها من دول الجوار (كالمنتجات الألمانية العالية الجودة) أو الدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، ففرنسا تفتقر نوعا ما إلى التنافسية فقد احتلت المرتبة 22 في تقرير التنافسي العالمي سنة 2017. أما باقي المؤشرات فقد احتل مؤشر المؤسسات المرتبة 24، ومؤشر رأس المال البشري والبحوث المرتبة 12، الذي يوضح رتبة مؤشرات الفرعية التالية: التعليم 25، التعليم العالي 18، قد تكون من أهم أسباب هذا الترتيب أن فرنسا تستثمر بمعدلات عالية على التعليم، فمثلا نجد أن فرنسا في عام 2014 استثمرت 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم وهي أعلى من المتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،¹ حيث أن التعليم ما قبل مرحلة الابتدائي (لا تشمل مراكز الحضانة) وحده تخصص له فرنسا ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى من المتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما التعليم العالي؛ ففرنسا تستخدم كل الإجراءات اللازمة لتحقيق معدلات متقدمة في مجال التعليم العالي وجعل من منظومتها التعليمية مستقطبة للعديد من المهاجرين للدراسة بها، حيث تعتبر وجهة ورغبة لطلبة الدول الآسيوية ومن ثم الأوروبية والإفريقية للدراسة بها، فمثلا في السنة الدراسية 2015-2016 استقطبت فرنسا حوالي 310 000 طالب دولي (قد يكون ذلك راجع للتكاليف السنوية الواجبة التسديد التي تعتبر نوعا منخفضة، للالتحاق بالمؤسسات الجامعية الحكومية في مختلف الأطوار الجامعية، على عكس المعاهد المتخصصة). وقد بلغ عدد طلبتها المحليين (الفرنسيين) في التعليم العالي حوالي 2.6 مليون طالب (بالنسبة للطلبة تخصص الهندسة بلغ حوالي 800000) خلال نفس السنة الدراسية، وبالنسبة للمنظمات التعليمية فقد بلغت 3500 مؤسسة بين العامة والخاصة، و 26 جامعة رقمية تم إطلاقها من قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث سنة 2013، حيث وصل عدد الطلبة الذين يزاولون دراستهم في هذه الجامعات (الرقمية) حوالي 900000. كما يتميز التعليم في فرنسا بخاوية التدريب التعاقدية بدمج التدريب مع فترات العمل والدراسة حيث يستفيد الطالب الذي يحصل على التدريب من الإعفاء من الرسوم المدرسية، والتي تساعده هذه البرامج في الحصول على العمل.² وبالنسبة لعدد الباحثين حسب تقرير منظمة اليونسكو 2015، شهد عدد الباحثين في فرنسا تطورا مستمرا في عددهم، حيث بلغ عددهم سنة 2013، حوالي 265200 باحث.

¹ OECD, "France – Country Note – Education at a Glance 2017: OECD Indicators", p: 1-6.

² Agence française pour la promotion de l'enseignement supérieur, "Higher Education in France", September 2017, p: 1-27.

وما يمكن ملاحظته كذلك بالنسبة في هذا الجدول هو تقدم مؤشرها الفرعي البحث والتطوير ببلوغه المركز 12، وهذا راجع لإنشائها المزيد من مراكز البحث والتطوير كالتوسع وزيادة عدد الأقطاب التكنولوجية التي تساهم في تطوير البحث العلمي في المجال الصناعي حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ما بين سنة 2010-2015، من 2.20% إلى 2.24 من الناتج المحلي الخام.¹ كما أن القطاع الصناعي في فرنسا الممثل في مختلف أنواع المؤسسات (مصغرة، صغيرة، متوسطة، كبيرة) قد شهدت زيادات ملحوظة في نفقات البحث والتطوير فوجد مثلا أنه: "في عام 2012 ارتفعت نفقات البحث والتطوير الفرنسية الداخلية إلى 46.5 مليار يورو، بفضل المساهمة المتزايدة من البحث والتطوير التي أجرتها المؤسسات الفرنسية، التي بلغت 30.1 مليار يورو بعد عام 2012 و 28.9 مليار يورو في عام 2011".² تميزت المؤسسات المصغرة (1-10 عمال) بأعلى معدل لنفقات البحث والتطوير بنسبة 16%، تليها المؤسسات الصغيرة (10-50) بنسبة 12%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5-3): يوضح متوسط معدل النمو السنوي لنفقات البحث والتطوير للمؤسسات الفرنسية 2011-2007



Source : Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M., "SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain", Maisons-Alfort Cedex, France: Bpifrance (BPI), 2015, p:32.

كما يوضح جدول مؤشر الابتكار أن مؤشر البنية التحتية بلغ الرتبة (12)، هذا ما يشير إلى جودة البنية التحتية، والذي أكدته مؤشر التنافسية لسنة 2016-2017 (الذي يظهر في الملحق رقم 03) حيث احتلت المرتبة 8 عالميا واحتلت مراكز جد متقدمة في مختلف أنواع وهياكل البنى التحتية، الذي جعل فرنسا تتمتع بشبكة مواصلات تربطها بالدول المجاورة والبعيدة (حيث احتلت المرتبة 7 عالميا من حيث توفر المقاعد بشبكة الخطوط الجوية)، وما يمكن ملاحظته في الجدول في مؤشر البنية التحتية لمؤشر الابتكار أن فرنسا احتلت المرتبة 8 عالميا في المؤشر الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالرجوع لمؤشر التنافسية (الملحق رقم 03) نجد أن فرنسا تحصلت على المرتبة رقم 1 في مؤشر خطوط الهاتف الثابت، كما لديها انترنت عالية الجودة حيث وصلت في الثلاثي الأول من سنة 2017 إلى 10757 Kbps (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الاقتصادية tradingeconomics لفرنسا)، حيث احتلت المرتبة رقم 4 عالميا في استخدام الانترنت حسب الملحق (03)،

¹ Science, Technology and Information Society, "Research and development 2016", p :6, disponible sur le site: <https://www.stat.fi/til/tkke/2016/tkke>, consulté le :29/11/2017, à:12:35.

² Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M., op-cit, p:32.

وتوافرها على أحدث التقنيات حيث احتلت المرتبة 17 عالميا بالنسبة لهذا المؤشر في مؤشر التنافسية العالمي (الملحق رقم 03)، هذا ما قد يساهم في جذب المستثمرين وتنشيط قطاع الأعمال خاصة في المجال التكنولوجي (فقد قامت الدولة بإنشاء وكالة للتجديد الصناعي بهدف تعزيز المؤسسات العالية التكنولوجيا)، كما يبين الجدول أن مؤشر تطور السوق حقق المرتبة 11، يمكن أن نفسر ذلك؛ بأن فرنسا توفر التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، إذ يعتبر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية رأس المال المخاطر أحد أهم آليات التمويل التي تعتمد عليها فرنسا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث احتلت المرتبة 28، 17 على التوالي فيما يتعلق برتبتى هذه الآليات في مؤشر التنافسية كما يظهر في الملحق رقم (03). هذا ما يساهم في دعم بيئة الاستثمار بفرنسا (لكن ليس بنسبة كبيرة خاصة فيما يتعلق برأس المال المخاطر بالرغم من أن فرنسا بها مغامرين يعتبرون من أشهر المستثمرين الملاك)، واحتلت فرنسا المرتبة رقم 10 في المؤشر الفرعي للابتكار "الاستثمار"، ففرنسا تتميز بزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي تعتبر من العوامل التي تساهم في النهوض بالاقتصاد الفرنسي وتعزيز السوق (فرنسا في فترات ماضية كانت تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وتباطؤ نمو مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعوائق التمويل أو ضعف ثقافة العمل الخاص، وعدم وجود مرونة في سوق العمل)، قد يكون ذلك راجعا لقيام فرنسا بسن بعض القوانين، وتقليل بعض التكاليف التي تثقل كاهل المؤسسات كاتخاذها لإجراء خفض فواتير الطاقة نتيجة لانخفاض أسعار البترول...، أما مؤشري تطور بيئة الأعمال، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا بلغ المرتبة (18) و (20) على التوالي، من حيث مخرجات المعرفة نذكر على سبيل المثال أنه في الفترة الممتدة ما بين 1996-2015 كان عدد المنشورات 1967157 حسب Scimagojr Journal Search، وكانت حصة العالم من المنشورات الفرنسية العلمية 3.4% حسب تقرير اليونسكو لسنة 2015، في حين بلغ مؤشر مخرجات الإبداع 12 من أصل 127، حيث أنه في سنة 2015 تم إيداع 16,300 براءة اختراع فرنسية في مكتب الملكية الفكرية،¹ وعلى مستوى قطاع الحكومة ومنظمات البحث العامة: للسنة السادسة على التوالي (من 2011-2016)، تصدر وكالة الطاقة الذرية والطاقات البديلة في فرنسا المرتبة الأولى من بين مودعي طلبات البراءات في قطاع الحكومة ومنظمات البحث العامة بعدد 329 طلبا منشورا بناء على معاهدة البراءات.²

ورغبة في تامين نتائج البحوث و تحويل الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، ودعم الإبتكار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة إبتكارية، قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء الوكالة الوطنية لتثمين البحوث (ANVAR)، حيث تقدم إمتيازات تمويلية (حيث يعتبر بنك Bpifrance أحد ركائزها الأساسية) وإعفاءات ضريبية وغيرها من الخدمات، بهدف دعم نمو الإبتكار خاصة في الميدان التكنولوجي، من خلال تحويل نتائج البحوث العلمية إلى

¹WIPO, "IP Facts and Figures 2016", p : 43, disponible sur le site: <http://www.wipo.int>, consulté le :28/09/2017 , à :08 :48.

² تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الاستعراض السنوي لمعاهدة البراءات 2017- المعالم الرئيسية- التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، 2017، ص: 9، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.wipo.int>، أطلع عليه يوم: 28/09/2017، على الساعة: 18:40.

مؤسسات إنتاجية مبتكرة. وتعتبر مؤسسة Oséo التي تم إنشاؤها سنة 2005 من قبل هذه الوكالة، من المؤسسات الرائدة في فرنسا التي تساهم في نمو الابتكار بفرنسا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات من بينها: "المساعدة على إنشاء مؤسسة مبتكرة من خلال دراسة جدوى المشروع، دعم المشاريع المبتكرة: من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المنتجات أو العمليات أو الخدمات التكنولوجية المبتكرة، في حالة النجاح يتم المشاركة في تمويل المشروع...، إقامة عقود تطوير الابتكار: من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى 3 سنوات الاستثمار في المؤسسات المبتكرة، وتشجيع المؤسسات المالية على المشاركة مع Oséo الخ".¹ هذه من بين الآليات الفعالة التي ساهمت دعم الإبتكار بفرنسا، لكن توجد آليات أخرى كحاضنات الأعمال التي أثبتت نجاحها من خلال النتائج التي حققتها.

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الفرنسية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة

لتشجيع الابتكار ودعم واستغلال مختلف مصادر الابتكار وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة اعتمدت فرنسا أحد أهم آليات المرافقة التي تساهم في تحقيق ذلك، حيث قامت بإنشاء حاضنات تتوافق واحتياجات حاملي الأفكار أو أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمكنهم من تجاوز مرحلة الخطر، بالإضافة إلى تحقيق الريادة واكتساب مزايا تنافسية تساهم في خلق مكانة لهم في السوق.

- أنواع الحاضنات الفرنسية: تختلف أنواع الحاضنات الفرنسية باختلاف الخدمات وجهة إنشاء وتمويل

هذه الحاضنات منها: ما ينتمي للقطاع الحكومي و لا تهدف للربح، ومن أمثلتها الحاضنات التابعة لجامعات ومراكز البحث الحكومية، وأخرى تابعة للقطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح حيث يتم تمويلها من قبل مستثمرين ملاك، أو مخاطرين...، والتي سيتم ذكر بعض أنواع هذه الحاضنات لاحقاً، وأشكالاً أخرى تختلف من حيث جهة الإنشاء والهدف والتمويل...، وهناك من يقسمها إلى نوعين فقط هي:²

- حاضنات الأعمال المفتوحة: وهذا النوع من الحاضنات يعمل على توفير الخدمات للمشاريع الصغيرة

كافة، من تمويل وأدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

- حاضنات الأعمال المغلقة: يمتاز هذا النوع من الحاضنات عن النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر

لتأسيس المشروع بداخله ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحداق التكنولوجية سوفيا أنتيبوليس التي أسست عام 1969 ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي الاتصالات وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصد، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم إصداره عام 1999.

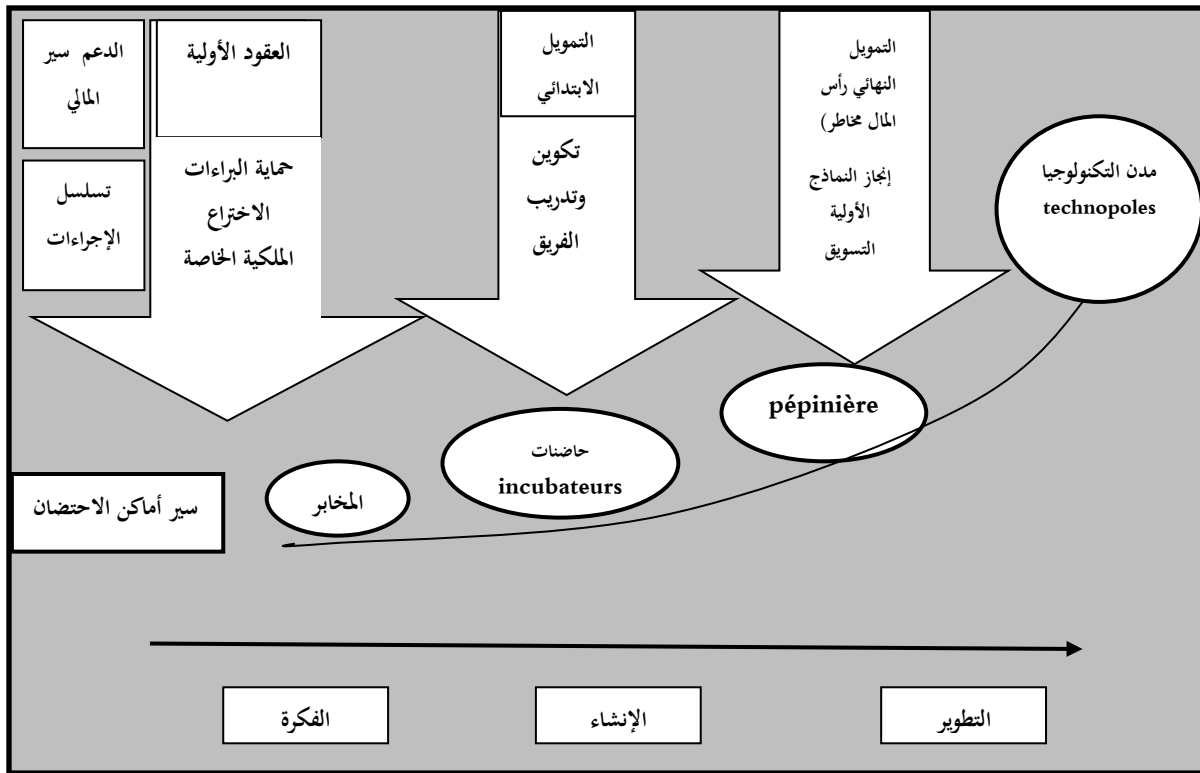
تمر المؤسسة المحتضنة بفرنسا وفقاً لمختلف أنواع هذه الحاضنات بنفس المراحل تقريبا المعروفة عن كيفية احتضان المشروع مع اختلافات بسيطة وطفيفة، إذ تنشأ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بفكرة مصدرها الأساسي

¹disponible sur le site: https://www.innover-en-france.com/Oseo-Innovation_a21.html.

² بسمة فتحي عوض برهوم، "دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديين الأعمال قطاع غزة دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبارك-سبارك)", رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2014، ص- ص: 89- 90.

المخابر، وخلال هذه الفترة يتم حماية المؤسسة المحتضنة بالحصول على براءة الاختراع أو الملكية الصناعية، ثم تكون الوجهة الثانية الحاضنات Incubateur، هنا يتم إنشاء المؤسسة وتستفيد من بعض الخدمات المالية (التمويل المبدئي) والخدمات الفنية والإدارية (التدريب والتكوين، التخطيط السليم للمشروع)، وما يمكن ملاحظته هو أن مفهوم الحاضنات في فرنسا يختلف عن المشاتل Pépinière وعن مدن التكنولوجيا Technopoles، فالمشاتل هي نوعا ما متخصصة عن الحاضنات Incubateur وتكون في مرحلة بداية الانطلاق والتطوير ومدن التكنولوجيا تأتي في مرحلة التطوير، ويشتركان بنسب متفاوتة في توفير التمويل النهائي (رأس المال المخاطر)، وانجاز النماذج الأولية، والتسويق التجاري. والشكل الموالي يوضح كل ماسبق:

الشكل رقم (4-5) يوضح: النموذج الفرنسي لاحتضان المشاريع



المصدر: زايدي عبدالسلام، زايدي أوسفيان، مفتاح فاطمة، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، ص: 15.

- خصائص الحاضنات الفرنسية:

- تتميز الحاضنات الفرنسية بجملة من الخصائص نذكر منها:¹
- خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين؛
 - تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا.
 - تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا وليس لتحقيق الربح المادي؛

¹ المرجع نفسه، ص: 89.

- مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23 شهر فقط؛
- تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

وبالاطلاع على التقرير الذي أصدرته المديرية العامة للبحث والابتكار التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث بفرنسا، وجد أنه من أجل تشجيع إنشاء المشاريع المبتكرة وتعزيز نتائج البحوث العامة (أو بالاقتران مع البحوث العامة)، وجهت وزارة البحوث ووزارة الاقتصاد والمالية والصناعة ووزارة أمانة الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1999 دعوة للمشاريع الناشئة المحتضنة والحاضنات، تهدف من خلالها تشجيع مؤسسات التعليم العالي والبحث لخلق حاضنات الأعمال المبتكرة على مستوى كل إقليم.¹ وقد قامت وزارة البحث الفرنسية خلال سنتي 2000، 2003 بتخصيص مجموع ميزانية من أجل دعم 31 حاضنة بقيمة 25.54 مليون €، مما سمح بمرافقة 964 مشروعا دخلت بالفعل الحضانة في نهاية عام 2003، أي متوسط منحة لكل المشروع المحتضن من حوالي 26 مليون €. وقدرت مساهمة الصندوق الاجتماعي الأوروبي بنحو 8 ملايين يورو. وتبلغ الميزانية الإجمالية التي قدمت من قبل وزارة البحث لفائدة 28 حاضنة 19600000 €، من أجل دعم 776 مشاريع جديدة قادمة في الحضانة بين عامي 2004 و 2006، ومتوسط الدعم المتوقعة في مشروع حضانة 25.25.²

-واقع دعم الحاضنات الفرنسية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة: تعتبر صوفيا أنتيبوليس Sophia Antipolis أول مجمع علمي رسمي أنشئ في جنوب من فرنسا. بحلول عام 2001 كان هذا البرنامج الدولي موطنًا لـ 1100 شركة وساهمت في خلق 21000 وظيفة...، هذا نتيجة لتطوير الحاضنات على المستوى الإقليمي، حيث كان ينظر ل STPs على أنها مبادرات إعادة الهيكلة الاقتصادية من أجل التنمية الاقتصادية الإقليمية. وأحد مظاهر تطوير التكنولوجيا العالية من خلال انتشار المعرفة العلمية والابتكار. في خطواتها الأولى لتحقيق التنمية بالاعتماد على الحاضنات، ركزت السياسات العامة الإقليمية على تمويل البنية التحتية، ثم الانتقال توجيه الموارد نحو تطوير المرافق الداخلية STP.³ فقد بلغ عدد المؤسسات التي تعمل بها 22303 شخصا من 63 جنسية مختلفة والذين يعملون مع 4000 باحث و 5000 طالبا...، في كل عام يتم إنشاء 800 وظيفة جديدة في المتوسط في التكنوبول، والتي أصبحت وجهة مرجعية لتحديد مكان البحث والتطوير أو الأنشطة التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل مكثف.⁴ يوجد بصوفيا أنتيبوليس العديد من المؤسسات التعليمية، مراكز بحث، جامعة، ممولين...، لتشجيع وتحقيق قيام وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة ومبتكرة. كما يوجد العديد حاضنات الأعمال بمختلف أشكالها في فرنسا، منها القديمة (من حيث فترة الإنشاء)

¹Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Direction générale de la recherche et de l'innovation, "Les Incubateurs D'entreprises Lies a La Recherche Publique État de la situation et bilan au 31 décembre 2006, p : 2.

²Ibid, p : 3.

³Sarfranz Mian, Alain Fayolle and Wadid Lamine, "Building sustainable regional platforms for incubating science and technology businesses Evidence from US and French science and technology parks", Entrepreneurship and Innovation, vol 13, no 4, 2012, p:237.

⁴ disponible sur le site: <https://www.sophia-antipolis.org>, consulté le :15/03/2017, à :19 :04.

ومنها ما أنشأ حديثاً، وما سيتم إنشاؤه في المستقبل القريب، حيث تتوزع هذه الحاضنات في مختلف ربوع المناطق الفرنسية، ومن بين الحاضنات والمسرعات والحدائق العلمية والتكنولوجية الموجودة في فرنسا نذكر مايلي:

- **Agoranov**: هي حاضنة عامة للمؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيا المبتكرة وذات التكنولوجيا العالية، تدعمها الوزارة المسؤولة عن البحث والتعليم العالي،¹ مساحتها 2000 متر مربع، تحتضن أكثر 320 مؤسسة، تم خلق ما يقرب 6000 فرصة عمل مباشرة.²

- **Inovallée**: هي واحدة من أول حدائق التكنولوجيا التي أنشأت عام 1972، حيث تعتبر القوة الاقتصادية الأولى لمنطقة غرونوبل، فقد ساهمت في دعم 380 شركة (70% منها شركات ابتكارية)، 12000 وظيفة، وبها حوالي 900 باحث، حصلت على مئات براءات اختراع...، هي تعتبر "وادي السليكون" بالطريقة الفرنسية.³

- **EuraTechnologies**: التي تم إنشاؤها في 26 مارس 2009، حيث تعتبر أول مسرعة أعمال في فرنسا ومن بين 10 مسرعات الأكبر (280000 م) في أوروبا، ترافق أكثر من 300 مؤسسة (يعمل بها ضم 4000 موظف) و 100 خبير يعملون في المشاريع المبتكرة للعديد من الشركات.⁴

- **Paris & Co**: كما أن فرنسا قامت بإنشاء أول حاضنة في مجال تسريع الأعمال، تساعد المؤسسات المحتضنة الوصول إلى السوق من دون المشاركة في أسهم الشركة. حيث تساعد المؤسسة المحتضنة في التواصل مع المؤسسات الناشئة التي تواجه نفس المشاكل، كما تساعد في الاتصال المباشر مع الشركات الرئيسية في سلسلة القيمة value chaine، في مكان مخصص يجمع كل العناصر الفاعلة...، تدعم هذه الحاضنة أكثر من 300 مؤسسة ناشئة في السنة من خلال 12 منصة إبداعية قطاعية.⁵ كما أن فرنسا مقبلة على إنشاء أكبر حاضنة في العالم، التي تدعى ب:

- **La Halle Freyssinet Station F**: هي حاضنة عملاقة، تقع في العاصمة الفرنسية باريس، سوف تستوعب أو تستضيف ما لا يقل عن 1000 شركة ناشئة (تم تحديد، 9400 شركة ناشئة في فرنسا في عام 2017 من قبل شركة FrenchTech)، تمول أساساً من قبل Xavier Niel (عن طريق شركة عقارية SDECN)، وقد تم افتتاح Station F في 29 يونيو 2017.⁶

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه: من أجل النهوض بالاقتصاد ورفع من معدلات النمو الاقتصادي الفرنسي وتحقيق التنمية المستدامة، إرتأت السلطات الفرنسية إلى وضع إستراتيجية وسياسة حكيمة

¹ www.agoranov.com

² <https://startup.info/fr/agoranov-incubateur-technologique-parisien/>.

³ <https://www.inovallee.com>.

⁴ www.euratechnologies.com

⁵ <https://incubateurs.parisandco.com>.

⁶ Disponible sur le site: www.silicon.fr/halle-freyssinet-xavier-niel-ouvrira-debut-2017, consulté le :29/11/2017, à 10 :28.

وفعالة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعله أساس التنمية بالاستفادة من مختلف الإمكانيات المحلية والخارجية (الاتحاد الأوروبي)، حيث قامت بتشجيع وفتح المجال أمام القطاع الخاص وتوفير النظام الاقتصادي الذي يساهم في تسهيل وتيسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات. وبالرغم من أن هذا القطاع كان ولا يزال يعاني جملة من المعوقات إلى أنها أقل تأثيراً مقارنة ببعض المعوقات.

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية تعمل في بيئة تنافسية جد عالية، كان لزاماً عليها في البحث في مختلف الحلول التي تمكن مؤسساتها الوصول إلى السوق والبقاء فيه، فكان الابتكار المستمر والابتكار الجذري هو أحد أهم الركائز التي تساهم في تحقيق ذلك، خاصة في ظل توفرها على نظام إيكولوجي يدعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة (البنية التحتية، رأس المال البشري والبحوث، السوق...) والحصول على مختلف مصادر الابتكار (الجامعات، مراكز البحوث، براءات الاختراع...)، فقررت إنشاء ما يجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة بالإضافة إلى بعض المرافق والخدمات المصاحبة في مكان واحد، ونجحت في ذلك من خلال إنشاء العديد من الحاضنات التي تشهد انتشاراً واسعاً في مختلف المناطق الفرنسية، التي يمكن تقييمها بأنها ناجحة من خلال عدد المناصب التي قامت بتوفيرها، وكذا لعدد المؤسسات المحتضنة، والمتخرجة، وهذه المعايير تظهر بالتحديد في بعض أنواع الحاضنات الفرنسية التي تم ذكرها.

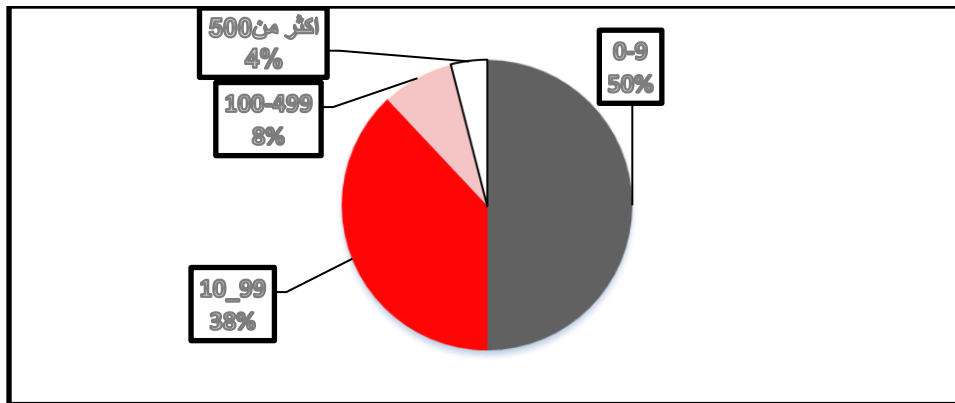
المبحث الثاني: مساهمة حاضنات الأعمال الأمريكية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد التجربة الأمريكية من التجارب العالمية الرائدة وأعرقها وأقدمها في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات، وتوفرها على نظام ابتكاري محفز. وهذه الريادة لم تأتي من فراغ وإنما نتيجة لمجموعة من الإجراءات والسياسات التي توالى منذ عقود من الزمن، بدءاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم منتجات وخدمات تقليدية إلى المشاريع القائمة على الابتكار أو المبتكرة. حتى أصبحت من الدول التي تمتلك أجود الأنظمة البيئية لإنشاء مؤسسات مبتكرة وريادية في العالم، وهذا ما ساهم في صنع بلد متطور ومجتمع متطور... وتحقيق نمو مستدام، وقيادة العالم من خلال امتلاكها للمؤسسات العالمية والأكثر ابتكارية في العالم.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 28.8 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة، وتوزع هذا المؤسسات على مختلف الأحجام وعلى مختلف القطاعات، ولمعرفة أكثر الأنواع انتشاراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم سيتم التطرق للشكل الموالي:

1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية الشكل رقم (5-5) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم



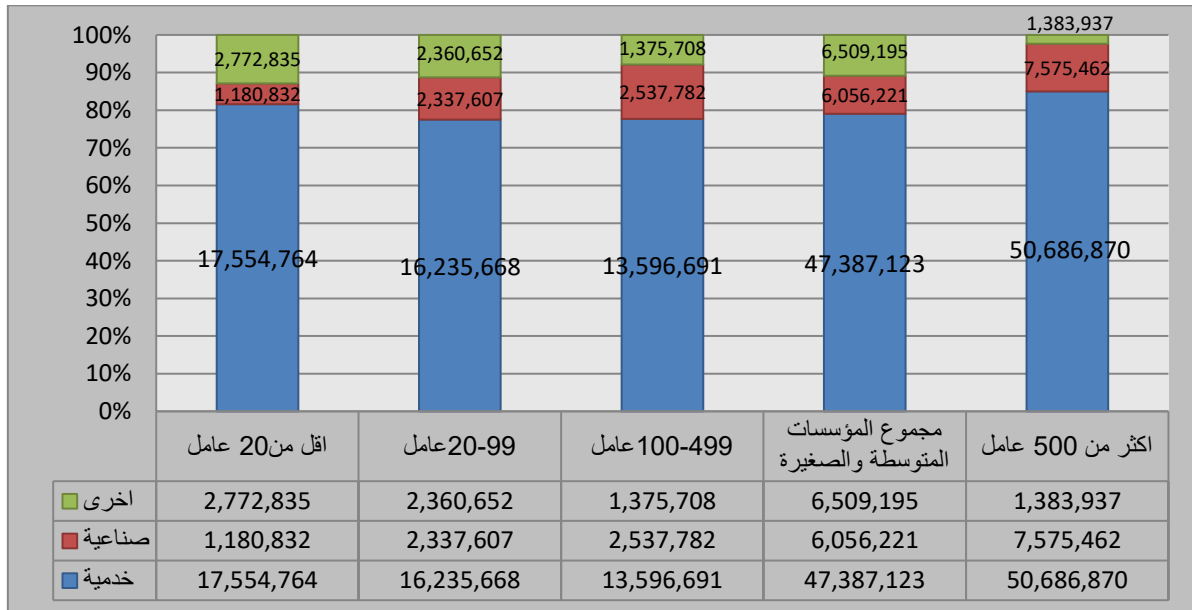
Source : OECD, "Les petites et moyennes entreprises : force locale action mondiale", juin 2000, p:2.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في تلك المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين 0-9 عامل، والمعبر عنها في الدستور الأمريكي بالمؤسسات المصغرة، تليها المؤسسات الصغيرة (10-99 عامل) بنسبة 38%، وبلغ باقي أنواع المؤسسات نسب منخفضة قدرت على التوالي 8% و 4%.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق العديد من مناصب العمل التي ساهمت في تحريك وتطوير الاقتصاد الأمريكي، وتتنوع هذه الوظائف على مختلف القطاعات بما فيها القطاع الصناعي والخدمي وباقي القطاعات الأخرى، حيث ساهمت بخلق أكثر من 7.6 مليون وظيفة في القطاع الصناعي بالنسبة للمؤسسات الكبيرة (+500 عامل) أي بنسبة 12.7%، وساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق أكثر من 6 مليون وظيفة في نفس القطاع بالنسبة لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعود أكبر حصة توظيف للمؤسسات التي يعمل بها من 100-499 حيث حققت 2.5 مليون وظيفة أي بنسبة 10.1%، وحقق القطاع الخدمي أكبر عدد بخلق حوالي 50.7 مليون وظيفة بالنسبة للمؤسسات التي يعمل بها أكثر من 500 عامل، وخلق حوالي 47.4 مليون وظيفة بالنسبة لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين كان نصيب باقي القطاعات الأخرى حوالي 1.4 مليون وظيفة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أي بنسبة 2.3%، و6.5% بالنسبة لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي بنسبة 10.9%، وكانت المؤسسات التي يعمل بها أقل من 20 عامل المساهم الأكبر. والشكل الموالي سيوضح كل ما سبق وبالتفصيل.

الشكل رقم (5-6): يبين تطور التوظيف في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف القطاعات



Source : Hammer Alexander, Jabara Cathy, Bloodgood Laura, **Small and Medium- Sized Enterprises: Overview of Participation in U.S. Exports**, USITC Publication, 2010, p-p : 2-6.

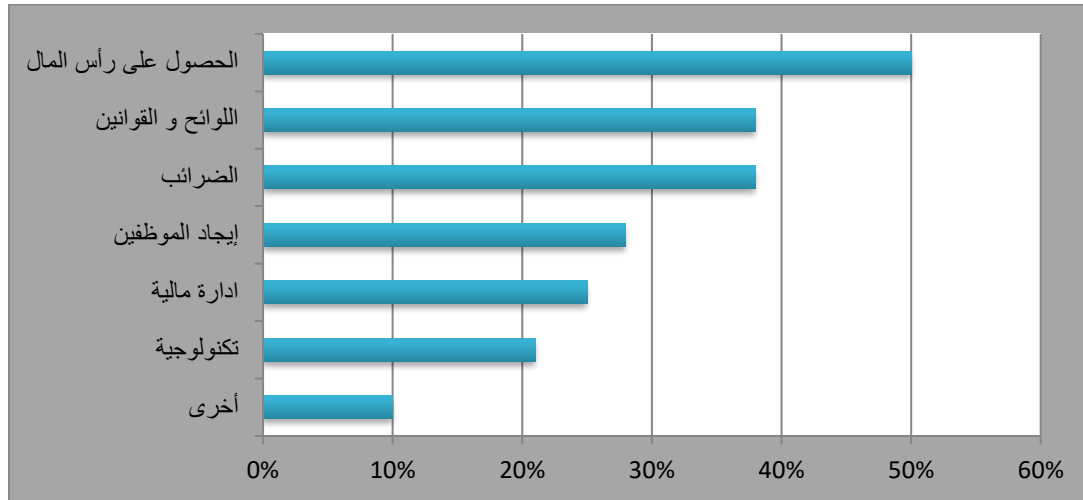
وحسب تقرير مكتب إدارة الأعمال الصغيرة للولايات المتحدة الأمريكية SBA لسنة 2016 أن المؤسسات الصغيرة الأمريكية قامت بتوظيف 56.8 مليون عامل سنة 2013، أي بنسبة 48%، تعود أكبر حصة من التوظيف للمؤسسات التي يعمل بها أقل من 100 عامل. وزادت العمالة في القطاع الخاص بنسبة

2.2% في عام 2015 (أقل من الزيادة في عام 2014 بنسبة 2.5)... ، وفي عام 2013 خلق قطاع الأعمال الصغيرة 1.1 مليون وظيفة. وشهدت المؤسسات التي يعمل بها 250 إلى 499 موظف أكبر المكاسب. وكانت أقل المكاسب في المؤسسات التي تستخدم 5 إلى 9 موظفين حيث أضافوا 84020 وظيفة.¹ كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية بنسبة 10.9% في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة ما بين 2010-2015، وهي نسبة كبيرة مقارنة بباقي الدول الأخرى، حيث بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأوروبية مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي 5.4 خلال نفس الفترة.²

3- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العوائق التي تحول دون إنشائها و استمراريتها واستدامتها، فحسب إحصائيات 2013 نجد أن عائق التمويل أكبر وأهم عائق والعائق رقم 1- تقدير نسبته بحوالي 50% من إجمالي المعوقات أي أن نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن التمويل، يمكن إرجاع السبب إلى نقص التمويل المتاح من جهة البنوك، أو عدم وجود مقترضين المؤهلين، وفي المرتبة تأتي الأحداث الخارجية بنسبة 40%، في حين تأتي كل من اللوائح والقوانين في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي 30%، وفي المرتبة من 5-7 كانت العثر على موظفين والإدارة المالية والتكنولوجيا التي تتراوح نسبتهم ما بين 20% و30%، والشكل الموالي يوضح كل ما سبق:

الشكل (5-7): يبين التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة سنة 2013



Source : Grover Aseem, Suominen K, " Summary-State of SME Finance in the United States", Trade Up paper, January, 2014, p : 6.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية

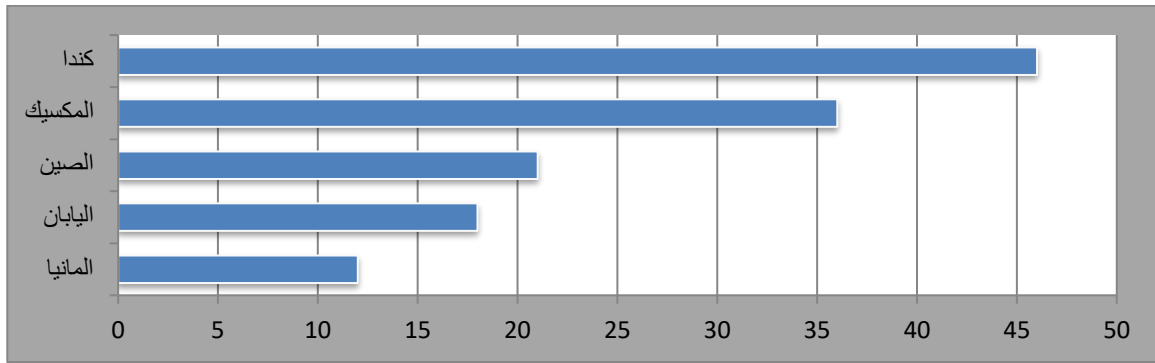
¹ 2: SBA Office of Advocacy United States, Small Business Profile, 2016, p.

* SBA : هو اختصار للإدارة الأعمال الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، ويقصد به كذلك قانون الأعمال الصغيرة، وهو قانون الكونغرس الأمريكي لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

² Annual rapport EU, SME, 2016-2017, p :320

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة إلى تحقيق نمو في الصادرات بأرقام قياسية. حيث تساهم حوالي 300000 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة في صادرات الولايات المتحدة. وتشير الدراسات الاستقصائية الأخيرة إلى أن 4/3 من المصدرين الحاليين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم...، يتطلعون إلى توسيع صادراتهم. وبالنسبة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الحصول على رأس المال هو أمر أساسي لإقامة وتوسيع العمليات المتصلة بالتصدير....¹ وتمثل أهم الأسواق أو أكبر الأسواق التي تتوجه إليها صادرات السلع للولايات المتحدة الأمريكية هي كل من كندا والمكسيك والصين واليابان وألمانيا. والشكل الموالي سيوضح أعلى صادرات سلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية، الموجهة للأسواق.

الشكل رقم (5-8): يبين أكبر صادرات سلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية، في الأسواق (بمليارات الدولارات)



Source : Hammer Alexander, Jabara Cathy, Bloodgood Laura, **Small and Medium- Sized Enterprises: Overview of Participation in U.S. Exports**, USITC Publication, 2010, p:10.

ومن بين آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية المهمة نذكر كل من التمويل الملائكي والتمويل الجماعي قد بلغ إجمالي عدد المشاريع التي تم تمويلها خلال النصف الأول من عام 2013 ما مقداره 28,590 مشروعاً، بزيادة قدرها 4.8% عن النصف الأول من عام 2012، وبلغ عدد المستثمرين النشطين 134,895 مستثمراً، بزيادة قدرها 2.9% عن النصف الأول من عام 2012...، وفي النصف الأول من عام 2013، لم تتجاوز نسبة استثمارات الملاك في شركات الناشئة 38 في المائة فقط.² وبالنسبة للتمويل الجماعي نجد أنه في سنة 2012 تضاعف حجم التمويل الجماعي العالمي تقريباً إلى 2.7 مليار دولار أمريكي، أكثر من نصفها أي 1.6 مليار دولار أمريكي في أمريكا الشمالية.³ وقد تم إنشاء العديد من منصات التمويل الجماعي بالولايات المتحدة الأمريكية، نذكر على سبيل المثال: **Kickstarter** التي تأسست سنة 2009، هي عبارة عن منصة تمويل جماعي للمؤسسات الإبداعية بنيويورك في الولايات المتحدة.⁴

¹ Grover Aseem, Suominen K, "Summary-State of SME Finance in the United States", Trade Up paper, January, p:7.

² Ibid,p:30.

³ Grover Aseem, Suominen K,op-cit, p:27 .

⁴disponible sur le site: <https://www.crunchbase.com/organization/didi-dache>, consulté le :10/02/2016, à :10 :28.

ومن أجل تسهيل تدفق رؤوس الأموال لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية شركة للاستثمارات الصغيرة ما يعرف ببرنامج سبيك SBIC.

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية في مجال الابتكار

في منشور للمجلس الوطني الاقتصادي وسياسات التكنولوجيا يقول الرئيس الأمريكي جورج بوش: أميركا تقود العالم بسبب نظامها المعتمد على المؤسسات الخاصة واعتمادها على نظام يشجع الابتكار. ومن المهم أن يبقى بهذه الطريقة...، وتتدفق هذه الابتكارات ليس فقط من تطوير تكنولوجيات جديدة (مثل الحوسبة السحابية، وتكامل تكنولوجيا المعلومات مع الأشياء في العالم المادي من خلال "إنترنت الأشياء" (Internet of Things)، وتحليلات البيانات التنبؤية، والمواد المتقدمة، وتخزين الطاقة، والأدوية المنقذة للحياة)، ولكن أيضا من التطبيقات الجديدة لهذه التكنولوجيات ونماذج الأعمال الجديدة التي تخلق قيمة اقتصادية واجتماعية.¹ إن إستراتيجية الابتكار الأمريكي تتكون من ثلاثة أجزاء: الاستثمار في اللبنة الأساسية للابتكار الأمريكي، كالبحث والتطوير، تعزيز الأسواق وجعلها أكثر تنافسية، تحفيز روح المبادرة للسماح للمؤسسات بأن تكون قادرة على المنافسة دوليا في مجال الابتكار.² وللمعرفة وتقييم أداء الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية سيتم التطرق إلى الجدول الموالي:

¹ National Economic Council and Technology Policy, "A Strategy for American Innovation", NEC,2015, p:13.

²Mubarak Al-Mubarak Hanadi, Busler Michael, "Road map of international business incubation performance", Journal of International Business and Cultural Studies, , vol 6, 2012,p:3.

الجدول رقم (5-3): مؤشر الابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية

الترتيب العالمي	القيمة	المؤشر
	324.1	السكان (بالملايين)
	18 564.9	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)
	55 805.2	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي
	الدخل العالي	مجموع الدخل
	4/4	مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 127)
	5/5	المدخلات الفرعية للإبتكار
	21	نسبة كفاءة الابتكار
الترتيب العالمي للمؤشرات		
الفرعية	الرئيسية	
21	88	المؤسسات البيئية السياسية
13		البيئية التنظيمية
10		بيئة الاعمال
41	13	التعليم
54		التعليم العالي
4		البحث والتطوير
11	21	البنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
16		البنية التحتية العامة
61		الاستدامة البيئية
1	1	تطور السوق الائتمان
3		الاستثمار
1		التجارة، والمنافسة، وحجم السوق
11	8	تطور بيئة الأعمال عمال المعرفة
15		روابط الابتكار
06		امتصاص (استيعاب) المعرفة
7	7	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا خلق المعرفة
7		تأثير (أثر) المعرفة
12		نشر المعرفة
38	10	مخرجات الإبتكار الأصول غير الملموسة
5		السلع والخدمات الإبداعية
7		الإبداع عبر الإنترنت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أمريكا تحافظ على مركزها الرابع في ترتيبها لمؤشر الابتكار العلمي لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016، نظرا لكونها من الدول التي تعتبر من أكبر اقتصاديات العالم، ولامتلاكها لمواطن القوة التي جعلتها من الدول الأكثر ابتكارية في العالم، فهي احتلت مراتب متقدمة في العديد من المؤشرات الرئيسية وحتى الفرعية منها، فمن خلال هذا الجدول نجد أنها احتلت المركز (13) فيما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري والبحث، فأمريكا تتميز باحتلالها لمراكز ريادية في البحث العلمي، فهي تتوفر على أفضل الجامعات والتي صنفت ضمن المراتب 10 الأولى حسب ترتيب شنغهاي لعام 2017، كجامعة هارفارد **Harvard** حيث تعتبر هذه الجامعة من أعرق الجامعات، التي كان من بين خريجيها رؤساء أمريكيين وعدة رؤساء دول أجنبية، وحوالي 130 من الحائزين على جائزة نوبل و18 ميدالية فيلدز **Fields Médaille** (من بين المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها على جودة التعليم جائزة نوبل **Prix Nobel** وميدالية فيلدز **Fields Médaille** هي بمثابة نوبل في الرياضيات)، وجامعة ستانفورد **Stanford University**، والتي لها علاقة بظهور السليكون فالي، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا **Massachusetts Institute of Technology**، حيث شارك هذا المعهد في تأسيس 25800 مؤسسة من قبل خريجه¹. فهذه الجامعات تساهم في تحسن نوعية البنية التحتية العلمية والتي تؤثر على التنمية الاقتصادية. كما يتوفر بالولايات المتحدة الأمريكية عددا كبيرا من الباحثين في جميع المجالات خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، "فمثلا نجد في عام 2012 وصل عدد الباحثين بالولايات المتحدة الأمريكية في حوالي 1.27 مليون باحث في ميدان العلوم والتكنولوجيا وحده"². وفي سنة 2013 كان عدد الباحثين 1265100 حسب تقرير اليونسكو لسنة 2016. وتوجد العديد من مراكز البحث والتطوير المؤهلة سواء على مستوى المناطق التكنولوجية، أو الجامعات. فأمريكا تعتبر من أكبر الأنظمة التي تنفق على البحث والتطوير، والتي تختلف من النفقات الحكومية ممثلة بمختلف وزاراتها والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث، حيث نجد أن الولايات المتحدة بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في عام 2013، ب 433 مليار دولار أمريكي³. أي 2.81% من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير اليونسكو لسنة 2016، لكن هذا لا ينفي أنه يتقلص في بعض الأحيان لأسباب معينة (فترة الأزمات الاقتصادية).

كما تتميز مراكز البحث العلمي والتطوير بأمريكا بارتباطها بالقطاعات الاقتصادية التي تظهر في شكل تعاون بين الجامعات والشركات خاصة الصناعية منها، حيث تقوم هذه الأخيرة بإشراك الطلبة في مخابر التكوين التطبيقي مقابل احتكار أو امتلاك براءة الاختراع، أو تمويل بعض البحوث وتسويقها تجاريا، وأفضل مثال على ذلك، ما قامت به جوجل عندما قامت بتمويل أحد بحوث جامعة ستانفورد. و تجدر الإشارة أن: "نظام الملكية الفكرية في أمريكا مشجع ومحفز للابتكار كما هو منصوص عليه في الدستور حسب المجلس الاقتصادي الوطني

¹ Seeta Bhardwa , " ShanghaiRanking Academic Ranking of World Universities 2017 results announced", 15/08/2017, disponible sur le site: www.timeshighereducation.com.

² Doug Henton, Janine Kaiser, Elizabeth Dennison Brown, "Silicon Valley Competitiveness and Innovation Project - 2016 Update", A Dashboard and Policy Scorecard for a Shared Agenda of Prosperity and Opportunity, Report design by Bridget Gibbons, February 2016, p: 8.

³ Ibid.

وسياسة التكنولوجيا فإن نظام البراءة الأمريكي مصمم لتشجيع الابتكار. ويخلق نظام البراءة الأمريكي وغيره من قوانين الملكية الفكرية حوافز للابتكار عن طريق إنشاء حقوق ملكية قابلة للتنفيذ لمبدعي المنتجات والعمليات الجديدة والمفيدة. وبعبارة أخرى، تحمي قوانين الملكية الفكرية في أميركا القدرة على تحقيق عائد على الاستثمارات اللازمة للابتكار. كما أن قانون الاختراعات في أميركا الذي وقع عليه الرئيس أوباما في 16 سبتمبر 2011، يوفر من خلاله : نموذج للتمويل المستدام، تخفيض الرسوم للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، التي تسهل على المخترعين المستقلين الذين يعانون من نقص الموارد والحصول على حماية الملكية الفكرية¹. وفي هذا الشأن فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 23 عالميا من حيث ترتيب الملكية الفكرية في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2016-2017، الذي يظهر في الملحق رقم (03).

وبين الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بثمانية مناصب في البنية التحتية وأصبحت تحتل المرتبة (21) عالميا، ساهم في هذا التراجع المؤشر الفرعي لهذا المؤشر الممثل في الاستدامة البيئية حيث احتلت المرتبة (61)، فهي تعتبر أحد التحديات التي تعيق التنمية في أميركا، فهي تعاني بشكل كبير من التلوث الناجم عن المصانع... وكذا من المتغيرات البيئية كالزلازل، الأعاصير... الخ، وهذا بالرغم من أن أميركا تتميز بقوة وجودة بنيتها التحتية، حيث تتمركز بها أكبر شبكة مواصلات بالعالم: مطارات، جسور، أسطول بحري وجوي ضخم، سكك حديدية، موانئ، طرق، فقد حققت المرتبة الأولى في النقل الجوي من حيث توفر المقاعد في شبكة الخطوط الجوية (وفقا للملحق رقم 03) وتحكمها في التكنولوجيا الحديثة وتتميز باستخدام واسع للآلات والتقنيات الحديثة، حيث احتلت المرتبة 3 عالميا وفقا لمؤشر التنافسية العالمي 2016-2017، واحتكارها لنسبة كبيرة من المعلوماتية..، كما بين الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في مؤشر تطور السوق، فأمریکا تتميز بسوق واسعة وتتوفر بها رؤوس الأموال ضخمة وهذا نتيجة لقوة عملتها واحتوائها على أكبر البورصات العالمية، وضخامة حجم دخلها الخام الذي حقق نسبة نمو قدرت ب 3% في جويلية من سنة 2017 (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية)، وسيطرتها على المبادلات التجارية وغزو منتجاتها أسواق العالم (بتنوع صادراتها، والتنوع في المبادلات التجارية، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل مراتب متقدمة في العالم في إنتاج بعض أنواع المنتجات الفلاحية، ومنتجات صناعية متنوعة، فهي تحتل المرتبة الأولى في صناعة السيارات، الطائرات، الإعلام الآلي، أكبر مصدر للأسلحة والمواد الغذائية)، تتوفر بها مختلف أنواع مصادر التمويل منها التقليدية: حيث احتلت المرتبة 7 من حيث سهولة الحصول على القروض (حسب الملحق رقم 03)، الحديثة حيث احتلت المرتبة 2 و 4 بالنسبة للتمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، وتوافر رأس المال المخاطر بهذا الترتيب (حسب الملحق رقم 03)، كما أنها تتحكم بأكبر المؤسسات المالية العالمية: كصندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، الشركات المتعددة الجنسيات...، كما تتميز بقوة الاستثمار حيث احتلت المرتبة 3 عالميا، وأغلب استثماراتها تتركز على الصناعات البترولية والبتروكيماوية، وهي من أكبر الأقاليم المستقطبة للاستثمارات

¹National Economic Council and Technology Policy, op-cit, p-p:51-52.

حيث وصل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى 18938 مليون دولار أمريكي (وفقا لمعطيات المؤشرات الإقتصادية ل: و.م.أ) خانة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مقر لأكبر الاستثمارات كالشركات المتعددة الجنسيات (كمايكروسوفت، إكسون موبيل، فورد)، كما تتميز بضخامة استثماراتها في العالم الخارجي، تستثمر أموال ضخمة خارج و م أ.

وبالرغم من معاناة و م أ من المنافسة الخارجية كاليابان والصين والاتحاد الأوروبي إلا أنها احتلت المرتبة رقم (1) في المؤشر الفرعي لتطور السوق المتعلق بالمنافسة. كما يبين الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة (8) و (7) على التوالي فيما يتعلق بمؤشري تطور بيئة الأعمال، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا، في حين بلغت المرتبة (10) بالنسبة لمؤشر مخرجات الإبداع، حيث بلغت عدد الأوراق المنشورة 11036243 في الفترة ما بين 1996-2017، وفقا لمؤشر Scimagojr Journal Search، وحسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية وبيو 2016، كانت عدد براءات الاختراع 589,410 في الولايات المتحدة، "حيث احتلت جامعة كاليفورنيا، بعدد 434 طلبا منشورا، المرتبة الأولى كأكبر مستخدم لنظام مستخدم لنظام معاهدة البراءات. وحافظت على تلك المرتبة منذ عام 1993. وأتى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا **Massachusetts Institute of Technology** (236) في المرتبة الثانية وتلتها جامعة هارفارد (162)".¹

كما يبين الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على المرتبة (5) فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للسلع والخدمات الابتكارية تحت عنوان السلع والخدمات الإبداعية، وما يجعلها تحل هذه المرتبة توفرها على شركات تكنولوجياية تقدم سلع وخدمات ابتكارية بأكبر مركز ابتكار بالعالم السليكون فالي (مهد الابتكار)، نذكر من بين هذه المؤسسات التي تقدم خدمات و سلع ابتكارية: **Intel، Appel، Google، Sisco، Facebook، Yahoo، Touchiba، hp، Microsoft، Youtube...etc**، فهناك كل شيء مبتكر كل الأشخاص بوادي السليكون هم مبتكرين من مؤسس شركة إلى بائع محل إلى طالب كلهم يبحثون عن فرصة للريادة والنجاح.

أمريكا تشجع الابتكار على الانترنت، حيث بلغ هذا المؤشر المرتبة 7 عالميا، فحسب أحد التقارير دعا الرئيس عمدة البلاد في جميع أنحاء البلاد لتطوير أدوات على الانترنت، التي تسمح لرجال الأعمال من إنشاء مؤسساتهم في يوم واحد...، ولدعم هذا الجهد، تقدم إدارة الأعمال الصغيرة مسابقة بقيمة 1.5 مليون دولار لمنح للمدن الملتزمة ببناء حلول لإنشاء مؤسسة في يوم واحد...، في مجال تسهيل وتبسيط هيكل الأعمال القانونية للحصول على مختلف التصاريح والتراخيص. باستخدام حلول تكنولوجية بسيطة.²

¹ تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق، ص: 9.

² National Economic Council and Technology Policy, op-cite, p :45.

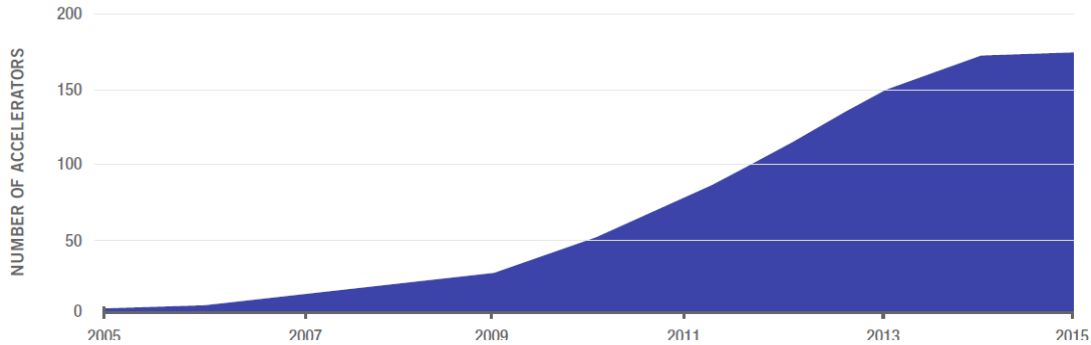
Small Business Innovation Research (SBIR): هو برامج لدعم بحوث الابتكار الخاصة بالمشاريع الصغيرة.

Small Business Technology Transfer (STTR): هو برامج المشاريع الصغيرة المتخصصة في نقل التكنولوجيا.

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الأمريكية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة

تعد التجربة الأمريكية من أعرق وأقدم التجارب في مجال إنشاء الحاضنات، وقد تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً، بالتطرق للتطور التاريخي لحاضنات الأعمال. الولايات المتحدة الأمريكية تملك أفضل بيئة لتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " في عام 2005 وحده، حاضنات أمريكا الشمالية ساعدت أكثر من 27000 شركات المبتدئة التي وفرت عمالة بدوام كامل (أكثر من 100 000 عامل)، وحققت إيرادات سنوية تزيد عن 17 مليار دولار".¹ خاصة التكنولوجية والتقنية والابتكارية منها، رغبة من مواكبة التطورات الحاصلة وان تكون هي صاحبة وقائدة التطور في العالم من جهة، وكذا تحقيق أرباح وعوائد كبيرة تحقق تنعكس إيجاباً على كل الأصعدة من جهة أخرى. فقامت بتخصيص برامج احتضان عامة وخاصة توفر أغلب وأهم ما يحتاجه رائد الأعمال لتطبيق مشروعه، حيث بلغ عددها حسب الإحصائيات التي نشرتها الجمعية الوطنية للحاضنات الأعمال 1200 برنامج حضانة في الولايات المتحدة، وأكثر من 7000 برنامج في جميع أنحاء العالم.² تقريباً الولايات المتحدة الأمريكية تملك تقريباً ضعف ما يملكه العالم أجمع من برامج الاحتضان، كما لديها برنامج متخصصة في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة أو المشاريع الابتكارية نذكر منهم برامج SBIR and STTR Programs، وبرامج الدعم تختلف من حاضنات إلى مسرعات...، وغيرها من الأنواع الأخرى، وقد شهدت مسرعات الأعمال زيادة كبيرة في عددها خاصة في الفترة ما بين 2009-2015، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5-9): يبين عدد من المسرعات في الولايات المتحدة 2005-2015



Source : Gardner M, Levine D, "California Tool Works: Incubation and Acceleration in the Cauldron of Innovation", California Business Incubation Alliance, 2016, p:02.

وقد لعبت حكومة الولايات المتحدة الدور المهيمن في دعم الحاضنات مع تخصيص مخصصات تشريعية للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل لديهم. وقد قدمت الدعم بشكله الرسمي (صناديق رأس المال في شكل منح تنافسية) وغير الرسمي (الحوافز الضريبية في شكل ائتمانات ضريبية، والقروض منخفضة الفائدة،...) بشكل

¹ NBIA : "Impact of Business Incubation in the US -Lessons for Developing Countries", 2009, p:19.

² NBIA, 2010, p : 06 .

عام، في الولايات المتحدة، حاضنات كانت تتحرك نحو تقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية مثل الربط الشبكي، الذي أصبح معترفاً به الآن.¹

- خصائص الحاضنات الأمريكية:²

تتميز الحاضنات الأمريكية بجملة من الخصائص نوردتها في العناصر الآتية:

- **موقع الحاضنات:** تتوزع حاضنات الأعمال، جغرافياً، على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن 45% من حاضنات الأعمال الأمريكية تقع في المدن الكبرى، 19% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الحضرية و 36% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الريفية.
- **مساحات الحاضنات:** تختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين 12 ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي 5 آلاف متر مربع، بينما يبلغ عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروعاً.
- **طرق تمويل الحاضنات:** يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، حاضنات لا تهدف إلى الربح، حوالي 51% من مجموع الحاضنات، وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة. بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية، حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال، بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة، ونذكر مثلاً على ذلك الحاضنات التي إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة. و 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير عمل لفئات اجتماعية محددة.

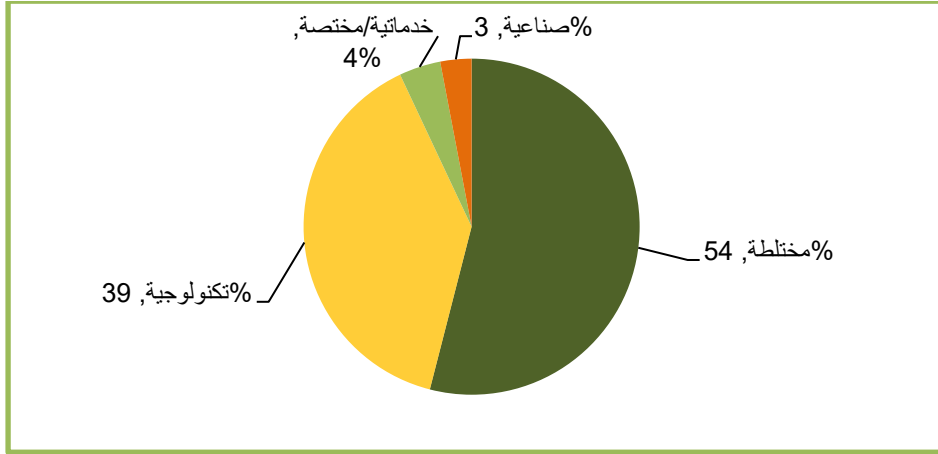
- **أنواع وتخصصات الحاضنات:** يلاحظ أن 27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشارك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، 10% من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، 9% ذات توجه تكنولوجي متخصص (تكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات....) و 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك، حيث يشارك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية

¹ Mubarak Al-Mubarak Hanadi, Busler Michael, "Business incubators models of the USA and UK: A SWOT analysis. World Journal of Entrepreneurship", Management and Sustainable Development, vol 6, no 4, 2010, p.:338.

² علي سماي، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص-ص: 152-154.

بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات.¹ ويمكن أن نختصر مختلف أنواع الحاضنات بالولايات المتحدة الأمريكية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (5-10): يبين أنواع وتخصصات الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية:



Source : NBIA ، 2010، p :10.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الحاضنات المختلطة هي الأكثر الأنواع شيوعا التي في الولايات المتحدة الأمريكية ، قدرت نسبتها ب 54%، 39 % من الحاضنات التي تشغل في القطاع التكنولوجي فاقت كل نسب وعدد الحاضنات الأخرى التي تخصص في ميادين أخرى، (فهناك حوالي 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة، نذكر منها حاضنة أوستن التكنولوجية...)، أما الحاضنات الأخرى التي تعمل في قطاع الخدمات والصناعة بلغت نسب منخفضة بلغت نسبها على التوالي: 3%، و 4%.

وتتوزع هذه الحاضنات بمختلف أنواعها على العديد من المناطق والمراكز التكنولوجية ك: سليكون فالي، نيويورك، أوستن، كاليفورنيا... ، حيث يعتبر وادي السليكون من أهم المراكز التكنولوجية الذي يحوي أكبر عدد من الحاضنات وكذا المؤسسات الناشئة، وقد صنف في مراتب جد متقدمة من حيث جودة النظام الإيكولوجي. "فهو يحتل المرتبة الأولى بين مناطق الابتكار العالمية لقدرتها على إطلاق ودعم تطوير شركات وتكنولوجيات جديدة، تليها مدينة نيويورك ولوس أنجلوس وبوسطن لندن.²

- تجارب بعض حاضنات الأعمال الأمريكية في دعم إنشاء المؤسسات ص و م المبتكرة:

يعتبر وادي السليكون مهد الابتكار بالولايات المتحدة الأمريكية وأهم مركز لاحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، فهو يساهم مساهمة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، "فعلى المستوى المحلي يساهم السليكون فالي في زيادة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي وفي خلق مناصب عمل، حيث نجد أنه في سنة 2014 مثلا وظفت شركة Innovation Industries في وادي سيلكون 443000 منصب عمل، وهي أعلى نسبة توظيف في الإقليم.³ وكانت إنتاجية العمال بالسليكون فالي الأعلى مقارنة بباقي المناطق،

¹ المرجع نفسه، ص- ص : 152-154.

² Doug Henton, Janine Kaiser, Elizabeth Dennison Brown, op-cit, p:5.

³ Ibid, p:10.

حيث وصلت 225000 دولار سنة 2014 لكل عامل. علاوة على ذلك ، زادت إنتاجية سيلكون فالي بسرعة (+14 بالمائة) قي الفترة ما بين عامي 2004 و 2014.¹ وفيما يلي سنذكر أهم الحاضنات والمسرعات والحدائق العلمية والتكنولوجية الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ابتكارية:

- **Rensselaer Technology Park**: هدفها الأساسي يتمثل في تطوير العلاقة بين المؤسسات المحتضنة والجامعة، وخاصة المؤسسات ذات المبادرات البحثية الرائدة. يضم Tech Park أكثر من 75 مؤسسة، يمثلون مجموعة متنوعة من التقنيات، ويعمل فيها أكثر من 2400 شخص.²
- **Y Combinator**: مسرعة للأعمال تم تأسيسها عام 2005، تقدم التمويل المبدئي على دفعات، وهذا التمويل توفره من مجموعة من المستثمرين المغامرين للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، وللمؤسسات التي تهدف للربح والتي لا تهدف للربح، تقوم بالتكوين و لمدة عام تخرج دفعتين، وتقوم بتكوينات مجانية عبر الانترنت، تضم أكثر من 1900 مؤسسة.³
- **PARISOMA**: تم إنشائها عام 2008 تستضيف 200 من رواد الأعمال، تقع في سان فرانسيسكو، منذ تأسيسها قامت باستضافة ودعم أكثر من 500 مؤسسة.⁴
- **AngelPad**: مسرعة أعمال، منذ سنة 2010 أطلقت أكثر من 140 مؤسسة، وكل ستة أشهر تختار حوالي 15 فريقا من مجموعة كبيرة من المتقدمين (عادة حوالي 2000) للعمل معها. وهي المسرعة رقم 01 في الولايات المتحدة 2015-2016. تستثمر حوالي 100.000 دولار في كل مؤسسة، لديها شبكة من العلاقات مع المستثمرين تساعد في تسريع وتخرج عدد كبير من المؤسسات.⁵
- **Startups 500**: هي شركة رأس المال الاستثماري مهمتها اكتشاف ودعم رواد الأعمال الأكثر موهبة في العالم، ومساعدتهم على إنشاء شركات ناجحة على نطاق واسع، وبناء النظم الإيكولوجية العالمية المزدهرة. منذ إنشائها في سيلكون فالي، استثمرت في أكثر من 2000 مؤسسة عبر صنایقها العالمية الأربعة، تمتد في أكثر من 60 دولة.⁶

من خلال ما سبق نجد انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من المفهوم الكبير وضرورة الاستثمار في المؤسسات الكبيرة إلى المفهوم الصغير والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الصغيرة جدا، مع التركيز على الخدمات الابتكارية، وكذا توفير النظام الابتكار لقيام أجيال جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على القاعدة الأساسية والمتطلبات لنشوء المؤسسات الابتكارية، هذا

¹ Doug Henton, Janine Kaiser, Elizabeth Dennison Brown, Op-cit, p: 17

² <https://techpark.rpi.edu/>

³ <https://www.ycombinator.com>

⁴ www.parisoma.com

⁵ <https://angelpad.org>

⁶ <https://500.co/>

ماساهم في خلق وإنشاء أفضل المؤسسات الابتكارية في العالم، وجعلها تغزو وتتفوق وتتحكم وتقود العالم بفضل استثمارها الناجح في التوجه نحو القطاع الخاص ونحو مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخلق خدمات جديدة ومستمرة. تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال توفير الاحتضان الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تجربة رائدة بامتياز. وكان أساس انتشار وانبثاق مفهوم الحاضنات ثقافة إنشاء الحاضنات من التجربة الأمريكية، فهي تعتبر النموذج الأول والرائد في هذا المجال، وقد سارت العديد من الدول على خطاها، نظرا للأثر الإيجابي الذي حققته على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، وقد ساعد في ذلك جملة من المؤشرات. أهم مؤشر توفرها على أفضل وأجود الجامعات على مستوى العالم (فأول تجربة للحاضنات انطلقت من جامعة ستانفورد)، والتي كانت لها الفضل في التحول من اقتصاد قائم على الموارد الملموسة أو الموارد المادية إلى اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.

تتنوع وتتعدد أنواع الحاضنات المتواجدة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتختلف الخدمات التي تقدمها من جيل إلى جيل، وطريقة وآلية التمويل والجهة المسؤولة على التمويل، فهي تربط بين القطاع العام والخاص، تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة والأخذ بعين الاعتبار المصلحة الخاصة. ويمكن تقييم هذه الحاضنات بأنها ناجحة وساهمت في التنمية الاقتصادية الأمريكية، ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك: عدد المؤسسات التي تم احتضانها وإطلاقها وكذا لفرص العمل التي تم خلقها، إذ نجد أن بعض الحاضنات عدد المؤسسات احتضنتها وعدد فرص العمل التي تم خلقها، تفوق عدد المؤسسات التي تحتضنها وفرص العمل التي تم خلقها في بعض برامج الاحتضان والمرافقة في دول أخرى.

المبحث الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال الصينية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر الصين من النماذج الواعدة على المستوى العالمي والرائدة على المستوى الآسيوي، فالتجربة الصينية في مجال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة حققت إنجازات أتت نتيجة لجملة من الإصلاحات، أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد الدولة وعلى الاقتصاد العالمي، حيث ساهم في ذلك امتلاكها لمواطن قوة تميزت بها عن غيرها من الدول. لكن هذا لا ينفي أنها هي كذلك تعاني جملة من المشاكل حالت دون إنشاء عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق تسارع في نموها.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي العمود الفقري للاقتصاد في آسيا، فهم يشكلون أكثر من 98% من جميع المؤسسات الآسيوية التي تقدم اثنين من أصل ثلاثة وظائف في المنطقة.¹ أصبحت التجربة الصينية من التجارب الآسيوية مثيرة للدهشة في العالم أجمع، نظرا لما حقته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030...، وقد بدأت تجربة الصين الجديدة على يد ماوتس تونج في أكتوبر عام 1949، وكان تعدادها آنذاك 542 مليون نسمة...² ونتيجة للإصلاحات التي مرت بها الصين حققت نجاحا كبيرا وتوسعا في إنشاء ملايين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لعبت دورها كبيرا في الإقتصاد.

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصين:

بفضل السياسات الهادفة إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصين، نجد أنه: "في سنة 2014 كانت الصين موطن لما يقدر بنحو 36 مليون مؤسسة صغيرة."³ والآن تشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين بلغ 42 مليون مؤسسة، ما يمثل 99.8% من إجمالي عدد المؤسسات، وقيمة إنتاج هذه المؤسسات تمثل 60% من الناتج القومي الإجمالي، وشكلت الضرائب التي تدفعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية 50% من إجمالي الإيرادات الضريبية للدولة، و59% إجمالي مبيعات، وتوفر 75% من فرص العمل الجديدة للمجتمع، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية هي مصدر مهم للإيرادات الحكومية، وأساس تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية.⁴ يختلف توزيع المؤسسات وفقا لأحجامها في الصين، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة أكبر أنواع المؤسسات عددا حيث بلغت نسبتها 67%، في حين بلغت نسبة المؤسسات الكبيرة الحجم 25%، والمؤسسات المتوسطة 8% وهي أصغر نسبة مقارنة بأنواع المؤسسات الأخرى، هذا ما

¹Yoshino Naoyuki, Taghizadeh Hesary F, **Major challenges facing small and medium-sized enterprises in Asia and solutions for mitigating them**, ADBI Working Paper Series, 2016, p:1.

² تركي الشمري، رمضان الشراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014 نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض - المملكة العربية السعودية، 9-11 / 9 / 2014 ص: 131.

³ Norman M. Scarborough, **Effective Small Business Management : an Entrepreneurial Approach** , tenth editions, (U.S.A: Pearson Education Limited, 2014), p: 4.

⁴ disponible sur le site: <ftp://ftp.software.ibm.com/software/cn> , consulté le: 15/09/2017, à: 7:15.

بين توجه الصين الشبه المطلق إلى المؤسسات الصغيرة الحجم نظرا لما يحقق هذا الأخير من نتائج أفضل مقارنة بباقي المؤسسات، والجدول الموالي يوضح ما سبق:
الجدول رقم (4-5): توزيع المؤسسات حسب حجمها في الصين

النسبة	حجم المؤسسات
25%	المؤسسات الكبيرة
8%	المؤسسات المتوسطة
67%	المؤسسات الصغيرة

المصدر: تركي الشمري، رمضان الشراح، " نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014 نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط الرياض - المملكة العربية السعودية، 9- 11 / 9 / 2014 ص 132.

المطلب الثاني: الابتكار في الصين

ويتم تقييم أداء الابتكار في الصين من خلال التطرق لمؤشر الابتكار الذي يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-5): مؤشر الابتكار للصين لسنة 2017

الصين		
المؤشر	القيمة	الترتيب العالمي
السكان (بالملايين)	1,382.3	
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	11 391.6	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	14 107.4	
مجموع الدخل	متوسط الدخل الأعلى	
مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 127)	22/25	
المدخلات الفرعية للابتكار	31	
نسبة كفاءة الابتكار	03	
الترتيب العالمي للمؤشرات		
الفرعية	الرئيسية	
64	78	المؤسسات
107		البيئة السياسية
75		البيئة التنظيمية
08	25	بيئة الأعمال
104		التعليم
17		التعليم العالي
48	27	البحث والتطوير
3		رأس المال البشري والبحوث
78		البنية التحتية
48	28	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
85		البنية التحتية العامة
2		الاستدامة الإيكولوجية
1	9	الاتئمان
62		تطور السوق
13		الاستثمار
5	4	التجارة، والمنافسة، وحجم السوق
1		تطور بيئة الأعمال
24		عمال المعرفة
02	26	روابط الابتكار
29		امتصاص (استيعاب) المعرفة
104		مخرجات المعرفة والتكنولوجيا
		خلق المعرفة
		تأثير المعرفة
		نشر المعرفة
		مخرجات الابداع
		الأصول غير الملموسة
		السلع والخدمات الإبداعية
		الإبداع عبر الإنترنت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017.

الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، استند نموها على الصناعة الثقيلة والأيدي العاملة الرخيصة..، وهي تحاول باستمرار القيام بالإصلاحات اللازمة التي تشجع وتنمي الابتكار وروح الابتكار، وبالتطرق لمؤشر الابتكار ومختلف مؤشرات الفرعية بالصين الذي يظهر في الجدول أعلاه؛ نلاحظ أن: الصين صعدت بثلاثة مراتب هامة (من 25 إلى 23) في ترتيبها بمؤشر الابتكار العالمي في سنة 2017، وبالرغم من تأخر ترتيبها لمؤشر المؤسسات حيث احتلت المرتبة 78، إلى أنها احتلت مراتب متقدمة في بعض المؤشرات المتبقية، فنجد أن مؤشر رأس المال البشري بلغ المرتبة (25)، والذي يظهر بأن مؤشر التعليم احتل المرتبة 08 في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي، وهي مرتبة متقدمة مقارنة بالدول المتطورة، يمكن تفسير ذلك بزيادة إنفاق الصين على التعليم ونظام تعليمها المميز، والذي ساهم في زيادة الالتحاق بالتعليم خاصة التعليم الابتدائي، حيث احتلت الصين المرتبة رقم 1 في المؤشر الفرعي المتعلق معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي الذي يظهر في الملحق رقم (2)، وكذا بالإصلاحات التي شهدتها الصين في فترات مختلفة من أجل النهوض بالتعليم وكذا تشجيع الابتكار به، مثلاً قد أصدرت الصين مؤخراً تعديلات تتعلق بخلق عقول أكثر ابتكاراً (وهذا على كافة مستويات التعليم)...، لكن رغم قوتها هناك فجوة كبيرة بين الصين والدول المتقدمة في مستوى التعليم العالي حيث احتلت 104، بالرغم من أنها متقدمة اقتصادياً، إلا أنها ليست قوية في هذا المجال ربما يعود السبب لعدم توفير الموارد اللازمة، والتخصصات الغير مطورة والغير مرنة، لكن الصين لم تحمل هذا القطاع، وقد قامت العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى النهوض بقطاع التعليم العالي، والتي تهدف إلى التطوير والتوجه نحو الابتكار بصفة أكبر. وحسب تقرير منظمة اليونسكو لسنة 2015 قد بلغ عدد الباحثين بالصين 1484000 باحث سنة 2013. أما على مستوى البحث والتطوير فقد احتلت الصين المرتبة فحسب 17 عالمياً، وهي مرتبة يمكن الحكم عليها بأنها متقدمة وقد يستمر هذا التقدم بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتوفير ودعم الباحثين والعلماء والمهندسين، فحسب تقرير اليونسكو لسنة 2015 نجد أنه في سنة 2013 كانت نسبة إنفاق الصين على البحث والتطوير 2.08% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تخطط إلى رفع هذه النسبة إلى 3% سنة 2020. كما أن الصين تتوجه نحو منظومة الإبداع والابتكار ثنائية الأبعاد (الجامعة والصناعة) بتحقيق التعاون بينهم والتي هي أحد مصادر الابتكار، وفي هذا الشأن قد احتلت المرتبة 29 في مؤشر التعاون بين الجامعة والصناعة في مجال البحث والتطوير (حسب الملحق رقم 2)، وهذا ينعكس إيجاباً على الابتكار ككل.

كما يبين الجدول أن الصين بلغت المرتبة 27 في مؤشر البنية التحتية الذي يعتبر كذلك من أهم المؤشرات التي تحفز الابتكار، وهذا الترتيب يعود لتأخر الصين في المؤشرين الفرعيين لهذا المؤشر: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 48 والاستدامة البيئية (78)، لكن بالنسبة للمؤشر الفرعي الثالث لهذا المؤشر (مؤشر البنية التحتية العامة) احتلت المرتبة (03) عالمياً، فالصين تعتبر من أفضل البلدان التي لديها بنية تحتية قوية، فهي تشهد نهضة بناء وتوسع إلى تحقيق أفضل بنية مواصالات في العالم، فهي الآن تعمل على بناء أكبر مشاريع بنية تحتية في التاريخ (كمشروع بناء أكبر مدينة عملاقة، بناء أنفاق وجسور عملاقة تربط بين الشرق والغرب والشمال

والجنوب، كما تهدف إلى إنشاء أكبر وأضخم طريق للسكك الحديدية المسمى بطريق الحرير الجديد الذي يربط بين أوروبا وآسيا وروسيا...)، أما مؤشر تطور السوق احتلت الصين المرتبة 28 عالمياً، وما جلب الملاحظة في هذا المؤشر هو أن مؤشره الفرعي المتعلق بالتجارة والمنافسة وحجم السوق حيث احتل المرتبة 2 عالمياً، كما احتلت المرتبة 1 عالمياً من حيث مؤشر حجم السوق المحلي ومؤشر حجم السوق الخارجي (حسب الملحق رقم 2)، وهذا انعكس إيجاباً على تسارع وتيرة النمو الاقتصادي بالصين سنة 2017. فالنتائج المحلي الخام للصين وصل إلى 11391.6 مليون دولار سنة 2017 (كما هو مبين في الجدول أعلاه)، وهذا ناتج عن قوة مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وكذا لفعالية سياستها التي انتهجتها في سبيل النهوض بالاقتصاد الصيني، فبعد أن كانت الصين دولة فقيرة أصبحت الآن من أكبر الأسواق العالمية نجاحاً، وسبب هذه القفزة هو الإصلاحات التي شهدتها الصين في النصف الثاني من القرن العشرين التي كانت عبر مراحل، في الفترة التي سبقت الإصلاحات لم يكن ما يعرف بالملكية الخاصة سائداً، ولم تكن هناك منافسة بالصين، لذا وجب إدراج بعض الإصلاحات التي تعزز المنافسة، وتخلق المنافسة في القطاع العام، فأتجهت الصين إلى القطاع الصناعي الذي كان يخلو من المنافسة، فقامت بتحفيز مدراء القطاع الصناعي، واعتبرتهم كشركاء لها، (حيث طلب منهم تحقيق نسب معينة من الإنتاج، والفائض في الإنتاج يصبح لهم ولهم الحق في التوجه به إلى الاقتصاد الحر)، وهذا أدى إلى زيادة الاستثمارات في المجالات عديدة. وهنا ظهرت الملكية الخاصة، وظهرت بورصة شنغهاي، وبدأ بخصخصة المؤسسات الحكومية الفاشلة، وما ساعدها على ذلك اتساع سوقها وقربها الجغرافي لكل من الطيوان وجمهورية هونغ كونغ... وانضمت الصين إلى المؤسسات المالية العالمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وافتتحت أسواق الأسهم الصينية... وزاد الطلب العالمي وتحسنت الصادرات الصينية لكي تصبح الآن أكبر مصدر وأصبحت ثاني مستورد في العالم، حيث بلغت صادرات وواردات الصين سنة 2017 على التوالي: HML USD- 2315.45، USD-HML 1895 (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الاقتصادية للصين)، وهذا يعني أنها حققت فائض في ميزانها التجاري. لكن بالرغم من أن الصين تملك أكبر 4 بنوك في دول العالم تقدم قروض لدول العالم، وتشهد ثورة كبيرة في الاستثمار (فقد قامت بجذب الاستثمارات الخارجية ببناء المصانع، وبناء مناطق اقتصادية، وبناء ناطحات سحاب، بالإضافة إلى قيامها بالاستثمار الأخضر في مجال الطاقة الخضراء) إلا أنها احتلت المرتبة 85 في مؤشر الاستثمار، والمرتبة 48 في مؤشر الائتمان، وبالنسبة لهذا الأخير يمكن القول بأن الصين لم تحتل مراتب متقدمة في بعض أنواع التمويل، حيث احتلت المرتبة 36 من حيث سهولة الحصول على القروض، واحتلت المرتبة 40 بالنسبة للتمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، وباقي أنواع التمويل تجاوزت هذه المراتب باستثناء رأس المال المخاطر الذي احتل المرتبة 14 عالمياً (حسب بيانات الملحق رقم 3)، هذا ما يساهم ويشجع إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية بالصين. كما يظهر لنا الجدول أن الصين حققت مراتب متقدمة فيما يتعلق بمؤشر بيئة الأعمال الذي بدوره بلغ المرتبة (9) عالمياً، ومؤشره الفرعي المتعلق بعمال المعرفة حقق المرتبة (1) عالمياً، هذا ما يوحي بأن الصين تعمل أو قادرة على أداء الأعمال والمهن التي تعتمد أو تتطلب المعرفة بمستوياتها المختلفة، أفضل من أي دولة في العالم.

كما نلاحظ في الجدول أن مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا بالصين احتلت المرتبة (4) عالمياً، ومن بين مخرجات المعرفة وصلت نسبة مساهمة الصين سنة 2013 في المنشورات العلمية بالعالم 19.1% وهذا حسب منشورات اليونسكو لسنة 2015، وبلغت عدد الأوراق البحثية حسب مؤشر Search Scimagojr Journal 5133924 في الفترة ما بين 1996-2017، ومن المخرجات التكنولوجية نذكر سبيل المثال: تشاينا مبايل China Mobile أكبر مزود لخدمات الهاتف المحمول في العالم، مجموعة علي بابا للتسوق الإلكتروني...، وبين الجدول موقع آخر مؤشر فرعي للمؤشر الابتكار العالمي وهو مؤشر مخرجات الإبداع الذي احتل المرتبة 26 عالمياً، حيث بلغت عدد براءات الاختراع المسجلة في مكتب الملكية الفكرية بالصين الذي تم استخراجها من منشور المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2016 أكثر من مليون براءة اختراع وبالتحديد 1,101,864 براءة اختراع، فالصين فاقت كل الأرقام العالمية من حيث عدد براءات الاختراع. وعلى مستوى المؤسسات حسب تقرير للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2017 تصدرت شركة الاتصالات زي تي إي (4123) طلباً منشوراً بناء على معاهدة البراءات، وشركة هواوي للتكنولوجيا (3692)، ومقرهما شنزن، وهما أعلى مركزين في قائمة كبار مودعي الطلبات في عام 2016.¹

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الصينية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة - تطور حاضنات الأعمال الصينية :

في أواخر الثمانينات، وبالضبط مع افتتاح المناطق الاقتصادية المختلطة سنة 1979 في كل من : شنتشن Shenzhen، تشوهاي Zhuhai، شانتو Shantou، شيامن Xiamen، كان لهذه المناطق دوراً رائداً في تعزيز الإصلاح (إصلاح النظام الاقتصادي، وإصلاح المنظومة التعليمية وإعادة هيكلتها محاولة منها تتمين نتائج البحث العلمي خاصة في الميدان التكنولوجي وتحويلها إلى مشاريع منتجة).² وأعتبرت حاضنات الأعمال من أهم الآليات التي تساهم فيما سبق، فقامت الحكومة الصينية بتأسيس أول حاضنة أعمال في الصين في Wuhan سنة 1987، ومن ثم بدأت حاضنة الأعمال في الانتشار بالصين (ساعد في ذلك الظروف الوطنية للصين). وأنشئت هذه الحاضنات وتطورت في ظل قيادة ودعم الحكومات على جميع المستويات وخاصة في مناطق التنمية الصناعية إدارة العلوم والتكنولوجيا والتقنية العالية.³

وفي سنة 1988 تبنت الحكومة الصينية برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch، يهدف إلى النهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه عن طريق حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية والإبداعية للمنتجات التكنولوجية، حيث يركز على ثلاث نقاط محورية وهي: رفعه وتقويته وتنشيطه، التركيز على تنمية وتطوير التكنولوجيات العالية وتطبيقاتها وتسويق الأبحاث، وتطوير التصنيع والاتجاه نحو العولمة. تشير الإحصائيات إلى أن

¹ تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الاستعراض السنوي لمعاهدة البراءات 2017- المعالم الرئيسية- التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، مرجع سابق، ص: 8.

² Eunika Mecier-laurent, **les écosystème de l'innovation**, (Paris: Lavoisier, 2011), p: 31.

³ Shenzhen Science and Technology, **Business Incubator Development and Policy Research**, p: 2, disponible sur le site : www.szsti.gov.cn, consulté le 06/09/2016 , à : 15 :18.

هذا البرنامج قد أدى إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، ونجح في إقامة 465 حاضنة حتى سنة 2002 جلها حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم من حيث عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة. ووصل عدد المؤسسات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية حوالي 20 ألف من المؤسسات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا، يعمل بهذه المؤسسات حوالي 2,5 مليون شخص. وبلغ مجموع دخل هذه المؤسسات حوالي 115 مليار دولار، وبلغت مكاسب هذه المؤسسات التي تم احتضانها من التصدير لهذه المنتجات التكنولوجية حوالي 18,6 مليار دولار. وفي نهاية سنة 2001 بلغ مجموع عوائد المؤسسات في هذه الحدائق التكنولوجية 150 مليار دولار. كما تمت هيكلية الجامعات من خلال مشروع يطلق عليه " مشروع 211 " يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخليا وخارجيا. وقد تم فعلا إنشاء 57 جامعة في بكين لديها مؤسسات خاصة تمتلك الدولة منها 30 مؤسسة.¹ بعد أكثر من 20 عاما من التطور، نمت حاضنات الأعمال التكنولوجية في الصين وحققت اختراقات شاملة في الكم، والجودة، والتنوع، ووظائف الخدمة، والشبكات الاجتماعية...، حيث تظهر البيانات أن عدد حاضنة الأعمال الوطنية قد ارتفع من 89 في عام 1997 إلى 7553 في نهاية عام 2016. ومن المتوقع أن يصل في السنوات اللاحقة عدد حاضنات الأعمال إلى 10000 حاضنة.²

- أنواع وأشكال الحاضنات بالصين:

إن نماذج أو الشكل القانوني للحاضنات الصينية لا يختلف عن بقية الدول الصناعية، فهناك حاضنات غير هادفة للربح، حاضنات مملوكة للدولة، حاضنات ملك شركات رأس مال مخاطر، حاضنات هادفة للربح مملوكة لشركات خاصة. هي تتنوع من حاضنات تكنولوجية عامة (دون تخصص تكنولوجي)، حاضنات تكنولوجية متخصصة، حاضنات تكنولوجية في قطاع أو سوق متخصص، حاضنات أعمال غير تكنولوجية، حاضنات أعمال دولية...، وبالنسبة لتمويل الحاضنات، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الحاضنات في الصين تتبع برامج التطوير التكنولوجي (Torch) إلا أن الحاضنات يتم تمويلها من خلال نوعين من التمويل:

- التمويل الحكومي الكامل؛

- تمويل شركات أو شركات رأس مال المخاطر.³

ويمكن إضافة مصادر أخرى للتمويل تتمثل في المؤسسات الكبيرة ومعاهد البحوث والجامعات (التابعة للقطاع الخاص، وأخرى تابعة للقطاع العام أي أن أصل ومصدر المال تابع أو ملك للقطاع الحكومي).

¹ بلعدي عبد الله، "دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التجربة الصينية والتجربة الماليزية أمودجا"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 11، جامعة البليدة 02، جوان 2017، ص-ص: 142-143.

² Liu Yuan, "China's business incubator industry operating model and prospect analysis", disponible sur le site :<https://bg.qianzhan.com/report/detail>, consulté le 02/08/2016, à 12 :48.

³ Arab British Academy for Higher Education, "Chinese incubators Characteristics", disponible sur le site : www.abahe.co.uk/b/international.../international-marketing, consulté le 19/02/2016, à 19 :20.

- دور حاضنات الأعمال الصينية في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومبتكرة في الصين:

الثقافة الصينية تتميز بالقدرة والطاقة الإدارية المرتفعة للأفراد، والرغبة في إقامة مؤسسات وأنشطة تجارية وصناعية، ومعظم الأفراد المنتمين للحاضنات من أصحاب المؤهلات العليا، وتحقق دخلا سنويا يبلغ حوالي سبعة مليارات دولار أمريكي. وساهمت الحاضنات الصينية في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام برنامج Torch في سد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص وتنشيط هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مؤسسات خاصة. كما نجحت الجمعية الصينية للحاضنات في إحداث عمليات نقل وتبادل الخبرات وتأهيل عدد كبير من مديري الحاضنات لمواكبة هذا العدد الكبير من المؤسسات، حيث قام هؤلاء المدراء بحضور عدد من الندوات والمؤتمرات في الخارج لاستيعاب هذا المفهوم والخروج برؤية واضحة حول إدارة الحاضنات.¹ فقد ساهمت مختلف برامج الاحتضان بالصين في خلق أكثر من 223000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عام 2016، وهذا وفقا للبيانات الصادرة عن مركز تطوير صناعة التكنولوجيا العالية في وزارة العلوم والتكنولوجيا بشركة Torch. لقد أصبحت الصين الدولة التي تضم أكبر الحاضنات والصناعات في نهاية عام 2016، فهي الآن موطن لـ 3255 حاضنة و 4298 مكان صناعي. وضعت الصين خطة للفترة (2016-2020)، والتي تهدف إلى أن تصبح "أمة الابتكار" بحلول عام 2020...، وتهدف الصين إلى زيادة العدد الإجمالي للحاضنات المحلية، مع هدف إنشاء 100 حاضنة في الخارج في نفس الفترة...، وتشير التقديرات إلى أن هذه البرامج ستولد ثلاثة ملايين فرصة عمل و 2000 شركة مدرجة، وفقا لما ذكره فريق العمل في مركز تنمية صناعة التكنولوجيا في Torch.²

- بعض أنواع الحاضنات والمسرعات والحدائق التكنولوجية بالصين:

تعتبر مدينة شينجن Shenzhen بالصين وادي السليكون الصيني تحولت من منطقة صيد الأسماك إلى منطقة صيد الأفكار، والتي إن استمرت في التقدم ستكون القبلة التكنولوجية المستقبلية رقم 01 ومدينة التكنولوجيا العالية، توفر شينجن النظام الايكولوجي الملائم الذي يساهم في نمو الشركات الناشئة بسرعة. كشركة Robotics، ويتوقع أن تغزو العالم بمنتجاتها الفريدة في السنوات القليلة القادمة...، وهذه الشركات تتلقى دعما وتشجيعا كبيرين من طرف الحكومة الصينية، نذكر على سبيل المثال شركة بي واي دي للسيارات byd، وتشجيعا لإنشاء هذا النوع من السيارات قامت الحكومة بإنشاء محطات الشحن بالطاقة الشمسية في مختلف أنحاء شينجن.

حاضنات الأعمال في مدينة شينجن هي في الغالب مؤسسات علمية وتكنولوجية، تمثل 60 % من الإجمالي، وأصبح رأس المال الخاص تدريجيا القوة الرئيسية في المدينة، وتبلغ عدد الحاضنات 63 حاضنة،

¹ بلعدي عبد الله، مرجع سابق، ص: 144.

² Xinhua, "China tops the world in incubators, makerspaces", disponible sur le site : http://www.chinadaily.com.cn/business/2017-09/19/content_32203134.htm

حاضنات أنشأتها الحكومة، وأخرى أنشأتها المؤسسات الخاصة، وأخرى أنشأتها الجامعات، ويختلف حجم الحاضنات من صغيرة إلى متوسطة وكبيرة.¹ ومن بين أهم الحاضنات الموجودة في الصين نذكر:

- **Desing Incubation Programme (DIP)**: هو عبارة عن : برنامج مدعوم بالكامل وممول من قبل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ويديرها مركز هونغ كونغ للتصميم، يهدف برنامج حاضنات تصميم هونغ كونغ (DIP) إلى رعاية مشاريع التصميم في المرحلة الأولى من تطوير أعمالهم، مع توفير أجهزة ودعم المحتضنين بمجموعة متنوعة من خدمات الدعم: المكاتب الجاهزة للاستخدام والدعم المالي، وتطوير الأعمال، وجلسات الربط الشبكي... المنظمات الصناعية، والمعاهد الأكاديمية، المستثمرين الملاك، والهيئات المهنية، وشركاء الأعمال، من المتوقع أن يتخرج كل من الحاضرين خلال فترة تصل إلى سنتين. خلال فترة الحضانة².

- **MAKER SPACE**: تأسست في عام 2011، نجحت في إنشاء مؤسسات مبتكرة وتطويرها، مثل تقنية Raytheon VR، و منذ تأسيسها قبل أكثر من خمس سنوات، استضافت أكثر من 600 فعالية مع أكثر من 150000 مشارك. وعلى وجه الخصوص، استقطب حدث "Creator Carnival"، الذي تم تأسيسه وتشغيله عام 2012، أكثر من 20 دولة ومنطقة وما يقرب من 1000 عميل. في عام 2015، أخذت شركة Beijing Maker Space زمام المبادرة في اقتراح مفهوم "Creator 3.0"، بهدف "ربط الصناعة والجمهور"، وبدأت في بناء تكامل بين العملاء والصناعة وإنشاء اقتصاد في الصناعة. تلتزم الثقافة في بناء الأولى في العالم حاضنة الصناعية 4.0.³

- **TusPark Business Incubator**: بدأت سنة 1999 توفر خدمة حضانة وقفة واحدة، ومنصة خدمة مفتوحة، وبيئة أعمال مبتكرة. ومن ثم الجمع بين العناصر الثمانية "الحكومية، والصناعة، والجامعة، والبحوث، والمالية، والوسيط، والتجارة والإعلام" في خدمة واحدة شاملة. فهي تقوم بدمج خدمات الابتكار وبناء منصات الأعمال. تنمو الحاضنة بوتيرة نمو المؤسسات الموجودة بها. وحتى الآن، احتضنت أكثر من 5000 مؤسسة، من بينها شركات ممتازة، بما في ذلك 49 شركة ماس، و 45 مشروعًا من "مشاريع البذور الذهبية"، و 34 شركة مدرجة، بالإضافة إلى 81 رواد أعمال رائدين.⁴

من خلال ماسبق يمكن القول: نظرا للبيئة المواتية والبيئة الريادية التي وفرتها الصين وكذا لتوجهها نحو الاهتمام أكثر بالتعليم العالي، سيجعل من الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية ولكل دولة متطورة. فقد تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية لأن الصين تركز على قوة بشرية ضخمة وخصائص فريدة يتميز بها موردها البشري، وكذا لامتلاكها إستراتيجية حكيمة وواضحة تهدف إلى خلق أضخم أفضل سيليكون فالي في قلب الصين.

¹ The development status of Chinese incubator Research Report, 2016 , p-p:46-47.

² <https://www.hkdesignincubation.org/>

³ <http://www.bjmakerspace.com/sy>

⁴ <https://www.tusstar-en.com/>

المبحث الرابع: مساهمة حاضنات الأعمال المصرية في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التجربة المصرية رغم تأخرها عالميا في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار، وتقدمها عربيا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد الحاضنات (لأن هناك نقص كبير في عددها في الكثير من الدول العربية)، إلا أن هذا التقدم غير كاف لإنشاء اقتصاد متطور قائم على القطاع الخاص أو مؤسسات ابتكارية ناجحة، بسبب ما تعانيه هذه الأخيرة وأساليب دعمها لجملة من المشاكل ساهمت بشكل أو بآخر في إعاقة نمو زيادة عدد هذه المؤسسات، وللتوسع أكثر في هذا الموضوع سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تميزت مصر عن العديد من الدول العربية وغيرها بوجود صناعات صغيرة ذات جودة ومهارة، مثال هذه الصناعات: صناعات خان الخليلي والفخار والغزل والنسيج. ولكن أدى التحول في الاقتصاد القومي خلال 1961-1973 من نظام مختلط لنظام حكومي عام إلى قتل الروح والحافز وتضييق النطاق على القطاع الخاص، مما أدى إلى نقص عدد المشروعات الصغيرة المصرية... وأدى إلى نزوح المهارات المصرية من السوق المصري للسوق العربي إلى نقص فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية خلال الربع قرن الماضي. ولوحظ أيضا انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة التجارية في مصر خلال نفس الفترة، بسبب ضيق السوق واتساع قاعدة القطاع العام وعدم تشجيع الحكومة للقطاع الخاص وعمليات التأمين...، وتحديد الملكية الزراعية والاتجاهات الاشتراكية. ولقد بدأت الصورة تتغير نسبيا بعد حرب 1973 حيث بدأ القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة تأخذ دورها الهام مرة أخرى، ولكن في المجالات الاستهلاكية والأولوية للمشروعات غير مصرية وفروع الفرانشايز للشركات العالمية. ولكن لازالت المؤسسات الصغيرة في مصر في حاجة لبرامج تدريب وتوعية حتى تلعب دورها الرئيسي في النمو الاقتصادي والاجتماعي.¹

- التوزيع النسبي لمختلف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر و مساهمتها في التوظيف

للمؤسسات المتناهية الصغر (1-4) أهمية بالغة في الاقتصاد المصري مقارنة بأنواع المؤسسات الأخرى من حيث الحجم وعدد العمال، حيث تتوزع بنسبة 91.91% في مختلف مناطق مصر، وتبلغ مساهمتها الإجمالية في التوظيف حوالي 58%، أما المؤسسات الصغيرة (5-49 عامل) بمساهمة إجمالية في التوظيف قدر ب 22%، في حين بلغ التوزيع النسبي لكل من المؤسسات المتوسطة (50-99 عامل) والكبيرة (100 عامل فأكثر) نسب منخفضة قدرت على التوالي 0.13%، 0.14%، بمساهمة إجمالية في التوظيف قدرت على التوالي: 3%، 17%. والجدول الموالي يوضح كل ماسبق.

¹ فريد النجار، "الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم"، (مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص-ص: 289-290.

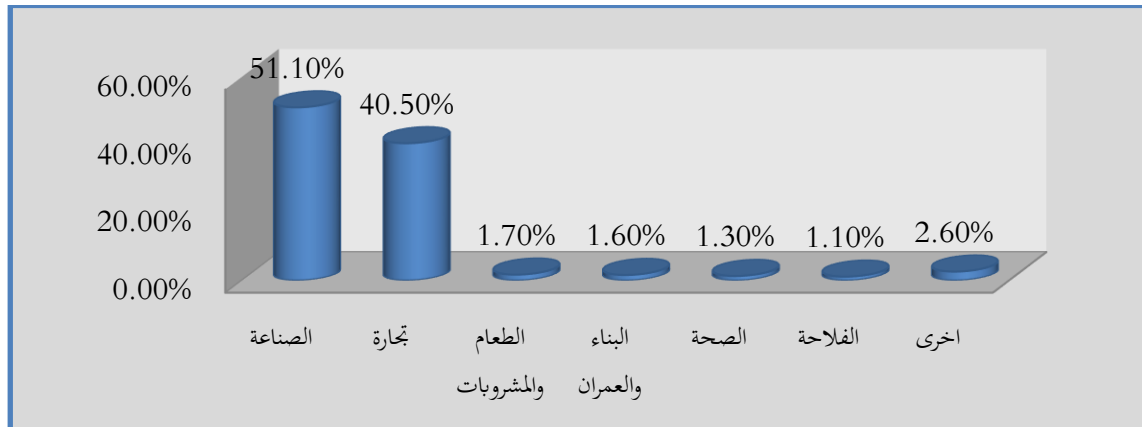
الجدول رقم (5-6): التوزيع النسبي لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر و مساهمتها في التوظيف

المؤسسات	الحجم بعددالعمال	المساهمة في إجمالي التوظيف	التوزيع النسبي لكل للمؤسسات
المؤسسات المصغرة	عامل 1 - 4	%58	%91.91
المؤسسات الصغيرة	49- 5 عامل	%22	%7.82
المؤسسات المتوسطة	99- 50 عامل	%3	%0.13
المؤسسات الكبيرة	100 عامل فأكثر	%17	%0.14

المصدر: مني البرادعي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة:«الوسط المفقود»والحصول علي التمويل، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " - ما وراء الحدود الوسط المفقود-، 26 سبتمبر 2016، ص 6.

وتتوزع هذه المؤسسات على مختلف القطاعات ولكن بنسب متفاوتة، حيث أخذ القطاع الصناعي الشطر الأكبر بنسبة 51,10 %، يليه قطاع التجارة بنسبة 40, 50 %، أما باقي القطاعات الطعام والمشروبات، البناء والعمران، الصحة، الفلاحة، بلغت نسب منخفضة 1, 70 %، 1, 30 %، 1, 10 %، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5-11) يوضح: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي



Source : Report Submitted by Accelerate Consulting and Development ,Creative Associates International, Micro, Small and medium enterprises in egypt, Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis, August 2014, p:10.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات التصديرية في مصر

القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تربطها علاقة طردية مع حجم المبيعات، على عكس ما يتم بيعه وتسويقه محليا، فكلما كان حجم المبيعات قليل كلما تم بيعه محليا، والعكس صحيح. فنجد أن ما نسبته 99, 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دوران المبيعات التي تتراوح ما بين مليون ونصف مليون (2/1) لا تقوم بعملية التصدير (والنسبة المحتملة للتصدير 0,7 % فقط)، وتكتفي بالبيع محليا. وتتغير هذه النسب بتغير حجم المبيعات إلى أن نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بعملية التصدير هي تلك التي تحقق إيرادات ما بين 2000000 - 50000,000 جنيه مصري، فما نسبته 34,40 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتصدير.¹

¹ Small & Medium Enterprises In Egypt, Definition, Landscape and Stakeholders, May 2016, p: 8, disponible sur le site : firstequity-partners.com.

المطلب الثاني: الابتكار في مصر.

لتقييم أداء الابتكار يتم التفصيل في مؤشر الابتكار بالتطرق إلى الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-7): مؤشر الابتكار في مصر

الترتيب العالمي	القيمة	المؤشر
	93.4	السكان (بالملايين)
	330.2	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)
	11 849.6	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي
	متوسط الدخل	مجموع الدخل
	107/105	مؤشر الابتكار العالمي (من أصل 127)
	97/106	المدخلات الفرعية للابتكار
	81	نسبة كفاءة الابتكار
الفرعية	الرئيسية	الترتيب العالمي للمؤشرات
119	121	المؤسسات
120		البيئة السياسية
90		البيئة التنظيمية
58	82	بيئة الأعمال
103		التعليم
54		التعليم العالي
91	93	رأس المال البشري والبحوث
100		البحث والتطوير
63		البنية التحتية
111	107	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
121		البنية التحتية العامة
56		الاستدامة الإيكولوجية
108	120	تطور السوق
113		الائتمان
111		الاستثمار
71	107	التجارة، والمنافسة، وحجم السوق
90		تطور بيئة الأعمال
97		عمال المعرفة
103	93	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا
93		روابط الابتكار
97		امتصاص (استيعاب) المعرفة
103	93	مخرجات الإبتكار
93		خلق المعرفة
97		تأثير (أثر) المعرفة
103	93	نشر المعرفة
93		الأصول غير الملموسة
97		السلع والخدمات الإبداعية
97	93	الإبداع عبر الإنترنت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مصر تراجعت في معدل مؤشر الابتكار العالمي برتبتين (من 105 إلى 107) لسنة 2017 ، وتقدمت بـ 09 مراتب (من 106 إلى 95) في مؤشر المدخلات الفرعية للابتكار وهذا

إن دل على شيء فإنما يدل على تحسن أحد مدخلاتها الفرعية لسنة 2017، واحتلت المرتبة 83 في مؤشر أو نسبة كفاءة الابتكار، وهذا الترتيب في نظرنا يعود إلى المهارات والقدرات التي يتميز بها الشعب المصري وخاصة فئة الشباب، التي ساعدتهم على إنجاز وتحقيق ابتكارات قيمة، وهذا ما تمت ملاحظته خلال المعرض الدولي الرابع بالقاهرة، الذي نظم سنة 2017 الذي ضم أكثر من 500 مبتكر وكان بمشاركة مختلف الفاعلين في منظومة الابتكار...، كما يبين الجدول أن مؤشر المؤسسات احتل المرتبة 121 من أصل 125 دولة، يمكن تفسير هذا التأخر الكبير في أن مصر كانت تشهد أزمة سياسية بدأت من جانفي سنة 2011 والتي نتج عنها تفاقم أزمة الفساد في العديد من المجالات كالفساد المالي، والاضطرابات الاجتماعية: كارتفاع معدلات البطالة بالرغم من عدم التصريح بالمعدلات الحقيقية للبطالة 9.9 (حسب إحصائيات موقع المؤشرات الإقتصادية لمصر) نظرا لاعتمادها لبعض المعايير التي لا يمكن أن تقدم إحصائيات دقيقة (فهم يعتبرون أن الذي يعمل ساعة في الأسبوع ليس بالباطال...)، وارتفاع الأسعار خاصة في الفترة الأخيرة، وتخفيض الدعم في الوقود والكهرباء (والتي كانت من بين شروط صندوق النقد الدولي لمنحها القرض)، ارتفاع معدل الفقر ومعدلات التضخم... أثرت على بيئة الأعمال حيث احتلت المرتبة 90 والبيئة التنظيمية المرتبة 120. كما يبين الجدول أن مصر احتلت المرتبة 83 عالميا فيما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري والبحوث، حيث احتل مؤشرها الفرعيين التعليم والبحث والتطوير 58 و54 على التوالي، وهذا الترتيب يمكن أن يتقدم أكثر إذا ما تم زيادة مراكز البحث والتطوير وكذا توجيه الأطفال أكثر نحو الابتكار بزيادة عدد وتحسين نوعية جودة خدمات جامعات الطفل **Children University** (حيث تعتبر مصر أول دولة عربية تقوم بهذا المشروع الذي لقي نجاحا كبيرا في العديد من الدول العظمى والمتقدمة اقتصاديا كبريطانيا) التي تهدف إلى تطبيق وتحقيق الابتكار الكفاء في العديد من المجالات، وقد بلغت نفقات البحث والتطوير 0.68% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أفضل من السنوات السابقة (حسب تقرير اليونسكو لسنة 2015)، كما أنها احتلت مراتب متأخرة في التعليم العالي (103) وفقا لمؤشر الابتكار العالمي (لسنة 2017) الذي يبينه الجدول، وهذا ناتج لعدة اعتبارات. وقد بلغ عدد الباحثين 47700 باحث سنة 2013 (حسب تقرير اليونسكو لسنة 2015)، كما يوضح الجدول أن مصر بلغت المرتبة 93 في مؤشر البنية التحتية العامة وما حسن نوعا ما في هذا الترتيب هو مؤشره الفرعي المتمثل في الاستدامة الايكولوجية حيث احتلت المرتبة (63) عالميا، أما المؤشرين الفرعيين الآخرين فقد احتلت المرتبة 100 بالنسبة لمؤشر البنية التحتية العامة، هذا بالرغم الإصلاحات التي شهدتها مصر مؤخرا برفع الإنفاق على البنية التحتية بعد معاناتها لفترة طويلة من تدهور البنية التحتية، حيث وصل عجز بنيتها التحتية العديد من المجالات (العمران العشوائي، الطاقة الكهربائية، الطرق والمواصلات، الخ)، فقامت بإعداد خطة تهدف إلى تحقيق بنية تحتية متطورة تساهم بدورها في تحقيق تطورات في معدلات النمو، فمثلا في قطاع النقل والمواصلات قامت مصر بالتوسع في إنشاء وتطوير سكك حديدية وجلب الجديدة منها، وإنشاء موانئ برية جديدة ومطارات جديدة، والتوسع في العمران كإنشاء مدن جديدة (نذكر على سبيل المثال العاصمة الإدارية).

ويبين الجدول أن مصر احتلت المرتبة (93) عالميا في تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، فلانترنت في مصر تعمل بخدمة الجيل الرابع، وهي تسعى إلى تحقيق وإنجاز مناطق تكنولوجية.. ، كما يظهر الجدول أن مصر احتلت المرتبة 107 بالنسبة لمؤشر تطور السوق، هذا راجع إلى أن معدل الاستثمار لسنة 2017 كان متأخرا جدا حيث بلغ رتبة 121 من أصل 127، يمكن إرجاع هذا بسبب لضعف بنيتها التحتية (فالذي يريد أن يستثمر يرى أولا مؤشرات البنية التحتية) والأزمات السياسية والمالية والإدارية (كضعف وتعقد الإجراءات الإدارية، وقانون الاستثمار المتشدد، وعدم وضوح الآليات التي تحمي حقوق المستثمرين...) والاجتماعية التي شهدتها. فهذا ينعكس سلبا على الزيادة والتوسع في إقامة وإنشاء المزيد من الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ونظرا لضعف الاحتياط النقدي المصري وتراكم وارتفاع قيمة الديون، احتلت مصر مرتبة متأخرة (111) في الائتمان، وهذا بدوره يقلل من إنشاء مشاريع جديدة، لكن المؤشر الفرعي المتمثل في التجارة، والمنافسة، وحجم السوق، احتلت المرتبة (56) عالميا، فمصر دولة جاذبة للسياح الأجانب هذا ما يحفز ويشجع في توسعها وزيادة نشاطها في الميدان التجاري، ويساهم في توسع السوق، وزيادة المنافسة، وهذا ما ينعكس إيجابا على المستوى الدولي، كما يظهر الجدول أن مصر تركزت في المرتبتين (120) و (107) بالنسبة للمؤشرين بيئة الأعمال ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا على التوالي وقد بلغت عدد الأوراق المنشورة في الفترة ما بين 1997-2017 حسب مؤشر Scimagojr Journal Search 177824 ورقة بحثية، حيث تساهم بحصة 0.6% في المنشورات العالمية (حسب تقرير منظمة اليونسكو 2015)، في حين احتلت المرتبة (93) من (127) دولة بمؤشر مخرجات الابتكار، فحسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2016 بلغ عدد براءات الاختراع التي تم إيداعها سنة 2015 في مكتب المنظمة 2,136 براءة اختراع.

أما على مستوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية نجد الأداء أن الابتكاري لهذه المؤسسات يتوزع على نوعين من الابتكار بأنواعه، التكنولوجي(المنتجات، العملية) وغير التكنولوجي(التنظيمي، التسويقي)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5-8) يبين: أنواع أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من 2012-
2014

معدلات الابتكار في المؤسسات ص و المتوسطة	الابتكار الغير التكنولوجي		الابتكار التكنولوجي		حجم المؤسسة	
	الابتكار التسويقي	الابتكار التنظيمي	ابتكار العملية	ابتكار المنتجات		
%32.60	%22.6	%16.8	%29.20	%22.70	49-10	صغيرة
%65.10	%41.9	%43.3	%61.20	%44.70	99-50	متوسطة
%66.30	%48.2	%49.1	%64.00	%52.30	250-100	
%35.50	%24.4	%19.3	%32.10	%24.80	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	

Source : Rezk Mohamed Ramadan, Ibrahim Haiam, Radwan, Sakr, Amr ,& al, **Innovation magnitude of manufacturing industry in Egypt with particular focus on SMEs. Entrepreneurship and Sustainability Issues**, vol 3, no 4, p :311.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معدل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر في إجمالي القطاعات بلغ %35.50، وهي تتجه نحو الابتكار التكنولوجي أكثر من الابتكار الغير التكنولوجي، حيث بلغت نسبة هذا التفاوت حوالي %13، وتختلف معدلات الابتكار من مؤسسات صغيرة إلى متوسطة، فمثلا بلغت معدل الابتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة %32.60 وهي نسبة متدنية مقارنة بباقي أنواع المؤسسات، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة (10-49) بابتكار المنتجات التكنولوجية (التحسين أو خلق منتج جديد) بنسبة %22.70، وابتكار العمليات (كإعداد برمجيات جديدة) التكنولوجية بنسبة %29.20، أما الابتكار الغير التكنولوجي يتوزع على الابتكار التنظيمي بنسبة %16.8، والابتكار التسويقي %22.6، ما يمكن ملاحظته من خلال هذه المعطيات أن نسب الابتكار في المؤسسات الصغيرة في مصر غير عالية، بالإضافة إلى معدلات الابتكار حسب أنواع الابتكار متقاربة، وتزايد هذه النسب إذا ما توجهنا للمؤسسات المتوسطة حيث يبين الجدول أن المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها ما بين (100-250) حيث بلغت %66.30، و حقق ابتكار المنتجات التكنولوجية أكبر نسبة قدرت ب %64.00، في حين كان الابتكار التسويقي الأقل نسبة حيث قدرت ب %48.2. من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين معدلات الابتكار وحجم المؤسسة في مصر. وتختلف نسب الابتكار باختلاف نوع النشاط الابتكار والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (5-9): أنواع أنشطة الابتكار فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية

المجموع	متوسطة		صغيرة 10-49	أنشطة الابتكار
	100-250	99-50		
27.7%	43.2%	37.5%	25.4%	نفقات البحث والتطوير الداخلية (داخل المؤسسة)
6.2%	9.0%	8.0%	5.8%	الاستعانة بمصادر خارجية (R & D)
80.2%	89.9%	88.8%	78.4%	اقتناء الآلات والمعدات والبرمجيات
35.0%	39.5%	35.4%	34.7%	اكتساب المعرفة الخارجية الأخرى
73.9%	38.5%	83.2%	72.1%	التدريب
48.7%	61.8%	49.1%	77.8%	دخول الأسواق (الداخلية) للابتكارات

Source : Rezk Mohamed Ramadan, Ibrahim Haiam, Radwan, Sakr, Amr ,& al, **Innovation magnitude of manufacturing industry in Egypt with particular focus on SMEs. Entrepreneurship and Sustainability Issues**, vol 3, no 4, p :311.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النشاط الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر يقتصر على اقتناء الآلات والمعدات والبرمجيات، والتدريب بنسب كبيرة ومتقاربة حيث بلغت على التوالي 80.2%، 73.9%، وتستعين بالمصادر الخارجية للبحث والتطوير R & D واعتمادها عليها كأحد أنشطتها الابتكارية بنسبة منخفضة جدا قدرت ب6.2%. وتقريبا نفس الشيء إذا فصلنا في نوعي هذه المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها (10-49) تعتمد على اقتناء الآلات والمعدات والبرمجيات بنسبة 78.4% وهي أعلى نسبة مقارنة بأنشطة الابتكار الأخرى، تليها دخول الأسواق (الداخلية) للابتكارات، التدريب، بنسب متقاربة 77.8%، 72.1%، بينما بلغ نشاط اكتساب المعرفة الخارجية الأخرى، ونفقات البحث والتطوير الداخلية (داخل المؤسسة) 34.7%، 25.4%، في حين كان معدل الاعتماد على المصادر الخارجية للبحث والتطوير 5.8% وهي أقل نسبة. والمؤسسات المتوسطة (100-250) شهدت ارتفاعا في نفقات البحث والتطوير الداخلية (داخل المؤسسة) بنسبة 43.2%، مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وتعتمد المؤسسات المتوسطة (50-99) في نشاطها الابتكاري على التدريب بنسبة 83.2%. وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها تشهد انخفاض كبير في مدى اعتمادها واستعانتها بالمصادر الخارجية للبحث والتطوير (باعتباره من أهم مصادر الابتكار في الدول المتطورة) كالجوامع والمعاهد ومختلف مراكز البحث سواء كانت عمومية أو خاصة هذا ما يؤثر سلبا على الابتكار، قد يكون ذلك راجع إلى عدم توجه الجامعات المصرية نحو الابتكار.

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال المصرية ودورها في دعم إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة

تعتبر مدينة مبارك للبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية، ووادي التكنولوجيا في سيناء، الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال التقنية، آلية لدعم إقامة المؤسسات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين. وجاءت فكرة إنشاء حاضنات الأعمال بمصر بتأسيس الجمعية المصرية لحاضنات المؤسسات الصغيرة (وهي جمعية غير حكومية تم إشهارها في مارس 1995) التي تحضى بدعم الصندوق والاجتماعي للتنمية الذي يهدف إلى تقديم الرعاية اللازمة لتسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وكانت خطة الصندوق إنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 9 منها حاضنات نهاية 2018. تتعدد تخصصات حاضنات الأعمال بمصر، منها ما تعتمد على تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف، مثل: حاضنة المنصورة وأسيوط. أي أنها حاضنة للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية، وأخرى تقنية: وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية، نذكر على سبيل المثال: حاضنة جامعة المنصورة. وحاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.¹

تستوعب الحاضنة الواحدة حوالي 40 مشروعاً، تستمر داخل الحاضنة لمدة ثلاثة سنوات ثم يتم التخرج، مع بقاء واستمرارية علاقة الانتساب لمساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تخرجها من الحاضنة، وتشير الإحصاءات إلى أن هناك 520 منتسب سوف يستفيد من خدمات الحاضنات حتى عام 2018، وتبلغ تكلفة إنشاء الحاضنة الواحدة من 2 إلى 3 ملايين جنيه مصري، ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة 3 سنوات.²

تتوزع وتنتشر الحاضنات في مناطق معينة بمصر، وتختلف من حيث العدد والتسمية والنشاط ومدة الإحتضان، والدعم المقدم (إذا كانت تقدم تمويلاً أو تمويلاً أم لا)...، والجدول الموالي يوضح ماسبق:

¹ منال السيد عبد الحميد، "حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادة الأعمال للشباب في الوطن العربي، مصر نموذجاً"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/04/19، متاح على الموقع: <http://www.acrseg.org/40703>، أطلع عليه بتاريخ: 2018/05/22، على الساعة: 6:43.
² المرجع نفسه.

الجدول رقم (5-10): يوضح توزيع حاضنات الأعمال بمصر

الرقم	الاسم	النوع	المنطقة	النشاط	المدة بالاشهر	تمويل
1	AUC ventur lab	حاضنة	منطقة القاهرة	تكنولوجيا	8+5	نعم
2	Alexandria university incubator	حاضنة	الإسكندرية	تكنولوجيا	؟	؟
3	Technology innovation and entrepreneurship centre	حاضنة ومسرّع	منطقة القاهرة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12	نعم
4	Nahdet el mahrousa	حاضنة	القاهرة	التكنولوجيا / الاجتماعية	24	لا
5	Sustaincubator	حاضنة	منطقة القاهرة المنطقة 4	التكنولوجيا / مستدامة	12-5	لا
6	Gesr incubator	حاضنة ومسرّع	منطقة القاهرة	التكنولوجيا / الاجتماعية	12-6	نعم
7	Flat6llabs	مسرّع	القاهرة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4	نعم
8	Juicelabs	مسرّع	القاهرة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / البرمجيات	6	نعم
9	Techwadi sprint	مسرّع	مينا + وادي السليكون	تكنولوجيا	1	لا
10	Ideavelopers	مسرّع	القاهرة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	7	نعم
11	Junior labs	مسرّع	القاهرة	الكل	-	لا
12	Greek campus	ساحة للعمل الجماعي	القاهرة	تكنولوجيا	-	لا

Source: Boris Mrkajic, **Entrepreneurship and incubators in Egypt**, Green Innovation and Entrepreneurship Programme, July 20th-24th, 2015 Milan, Italy, p: 65.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلب الحاضنات تتوزع بين منطقتي القاهرة والإسكندرية، وتختلف من مسرعات وحاضنات، وأغلبها تكنولوجية وحوالي 40 % منها تقدم التمويل، ومدة الاحتضان أقلها 6 أشهر وأكبرها 12 شهرا على العموم.

وقد كان للحاضنات المصرية على مختلف أنواعها وأنشطتها مساهمة في التنمية الاقتصادية، لكنها قليلة مقارنة بالتجارب سالفة الذكر وغير كافية بالنسبة لإحتياجات الإقتصاد المصري. ولتوضيح ذلك سيتم التطرق لمساهمة الحاضنات المصرية في إحتضان مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختلف من إبتكارية إلى تقليدية، ودورها في خلق مناصب عمل من خلال التطرق لبعض تجارب الحاضنات في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-11) يوضح: أنشطة بعض الحاضنات المصرية لسنة 2003

الوظائف المباشرة	عدد المشاريع المحتضنة	الحاضنة
990	33	حاضنة الأعمال بتلا المنوفية
510	17	حاضنة التبيين التكنولوجية القاهرة
200	07	حاضنة جامعة المنصورة
1080	36	حاضنة الأعمال بالدقهية
510	17	حاضنة الأعمال بأسسيوط
3290	110	المجموع

المصدر: أحمد بن قطاف، فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدينة العدد 5/ 5جانفي 2016، ص 181.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: عدد المشاريع المحتضنة في كل من حاضنة بتلا المنوفية و حاضنة الأعمال بالدقهية بلغ 33، 36 مشروع بهذا الترتيب، كان الأكبر مقارنة بالحاضنات الأخرى المدرجة في الجدول، تليها حاضنة التبيين التكنولوجية القاهرة وحاضنة الأعمال بأسسيوط ب 17 مشروع، وكانت حاضنة جامعة المنصورة الأقل عددا من حيث عدد المشاريع المحتضنة التي بلغت 07 مشاريع. أما بالنسبة لمؤشر عدد الوظائف التي تم خلقها تناسب طردا مع المشاريع المحتضنة.

وحسب إحصائيات سنة 2018، كان لبعض الحاضنات مساهمة في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة فمثلا نجد أن: حاضنة مركز الإبداع وريادة الأعمال التكنولوجي **Technology innovation and entrepreneurship centre** قامت ب دعم 3091 رائد أعمال و490 مؤسسة ناشئة، وإنشاء 167 مؤسسة، وخلق 1223 وظيفة (حسب الموقع الرسمى للحاضنة).¹

من خلال التطرق للتجربة المصرية في مجال دور حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول بأنه بالرغم من الإمكانيات والفرص المتاحة التي تتوفر عليها مصر، واعتبارها من الدول العربية السبّاقة أو الأولى في محاولة تبني استراتيجية فعالة لتنويع إقتصادها من خلال الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة والإحتياجات المناسبة وتحقيق هذا الهدف، لانزال بعيدة عن تحقيق ذلك. وهذا نتيجة لعدة اعتبارات قد تم التطرق لها سابقا. كما يظهر ذلك من خلال المساهمة القليلة للحاضنات المصرية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة وخلق فرص عمل تناسب وعدد سكانها.

¹ <http://www.tiec.gov.eg>.

المبحث الخامس: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية وسبل الاستفادة منها

للهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع معدلات مساهمتها في الاقتصاد وفي التنمية ككل بالجزائر، وتوفير المناخ الملائم لنموها واستقرارها، ومواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يحتاج كل ذلك إلى القيام بوضع وتطبيق إستراتيجية دقيقة تقوم على إصلاحات عميقة في جميع المجالات، التي تهدف إلى دعم وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الابتكارية، بدءا من دراسة الاحتياجات ومختلف النقائص والمعيقات في ظل الموارد المتوفرة والمتاحة، إلى غاية سد وتقليص وتحجيم كل ما يعرقل لحاق الجزائري بركب الاقتصاد العالمي في هذا المجال. وقد سبق الجزائر في تحقيق ذلك العديد من التجارب، التي يمكن أن تستفيد منها رغم الفجوة الاقتصادية ونوعية النظام المتبع الضمني أو الصريح بين هذه التجارب والتجربة الجزائرية. وفي النقاط التالية سيتم التطرق إلى:

المطلب الأول: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل الاستفادة منها.

تجربة الجزائر في مجال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغبتها في إنشاء أكبر عدد منها، إن دل على شيء إنما يدل على اعترافها بأهمية هذا القطاع، ودوره وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، ونظرا لحاجتها لتنوع مصادر الدخل وتحقيق نوع من الاستقلالية من الاقتصاد القائم على القطاع الوحيد (قطاع المحروقات) الذي مآله النضوب والزوال. لتحقيق ذلك على الجزائر من القيام بمجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في تحقيق ذلك، عملا بالتجارب الرائدة التي تتوافق أو كانت تتوافق في فترات من الزمن وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري. والذي سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

الجدول رقم (5-12) مقارنة بين بعض التجارب الدولية والتجربة الجزائرية

التجربة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الفرنسية	تمثل المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا 99.9 %، 44% منها تابعة للقطاع الخاص، وتوظف تقريبا 70% من العمال، لكن هناك اختلاف في القطاعات التي تشتغل فيها، أبرزها الفلاحي والصناعي. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا في التصدير للبلدان المجاورة، وأغلب منتجاتها تتمثل في الطائرات والتقنيات الفضائية، المنتجات الطبية والمواد الغذائية، والمعدات التكنولوجية. من المشاكل البارزة التي تعاني منها المؤسسات ص و م في فرنسا هي الضرائب، فمثلا نسبة الضرائب على الشركات بلغت 33.33% في سنة 2017، التي تنعكس سلبا على صاحب المؤسسة وهامش ربحها. وتعتبر أنظمة العمل التقييدية كضرائب وقوانين توفير الحماية للموظف، العبء رقم 02 حسب مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017، لكنها تداركت الوضع مؤخرا. أما عائق التمويل احتل في المراتب الخمسة الأخيرة من حيث تأثيره على المؤسسات الصغيرة

<p>والمتوسطة، حيث تم ترتيب سهولة الحصول على القروض في المرتبة 53 وهي متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول المنافسة، لكن ذلك لا ينفي أن بها باقي أنواع التمويل الأخرى التي تساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، وتوافرها على رأس المال المخاطر (الاستثماري) حيث احتلت المرتبة 35 في مؤشر التنافسية العالمي. ففرنسا أشهر المغامرين والمستثمرين ملاك كان لهم أثر كبير في تمويل المؤسسات أمثال Xavier Niel وهو رقم 01 في فرنسا، و Marc Simoncini .</p>	
<p>تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية 99.7%، حيث ساهمت بنسبة 10.9% في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة ما بين 2010-2015، وتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا القطاع تقريبا 50 % من إجمالي مناصب العمل. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأمريكا قدرة كبيرة على التصدير وهي في توسع مستمر، فأكثر من نصف (2/1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بعملية التصدير، وتتنوع أغلب صادراتها تتوجه على البلدان المجاورة كالمكسيك وكندا، ودول من القارة الأوروبية كألمانيا ودول من القارة الآسيوية كالصين واليابان.</p> <p>تعتبر الضرائب واللوائح الضريبية والتضخم المعوقات الثلاث الأولى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يبلغ معدل الضرائب على أرباح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية 21%. وبالرغم من أن أمريكا من أكبر الدول التي تتنوع بها مصادر التمويل التقليدية والحديثة (خاصة التمويل الملائكي والتمويل الجماعي) إلى أن التمويل يعتبر الصعوبة رقم-5- التي تواجه حاملي المشاريع والأفكار الابتكارية، يمكن تفسير ذلك بأن مستوى المشاريع وجودة الأفكار مرتفعة وتخضع للمنافسة الشديدة، تحتاج إلى ابتكار خلاق لتجذب القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال لتمويلها. لكن مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017 يظهر بأن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت مراتب جد متقدمة، من حيث ميكانيزمات التمويل، حيث نجد أنها احتلت المرتبة 01 من حيث التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، و4 من حيث التمويل برأس المال المخاطر.</p>	<p>الأمريكية</p>
<p>التجربة الصينية من التجارب الناشئة والواعدة، وهي في تقدم إلى أن تصبح من أفضل التجارب والنماذج الناجحة على مستوى العالم، إذ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصين حوالي 99 من إجمالي المؤسسات بالصين، فهي الآن موطن 42 مليون مؤسسة صغيرة، وهي تفوق بكثير عدد المؤسسات الكبيرة بها، تتوزع هذه المؤسسات على المدن والقرى، وبها من أكبر رجال الأعمال المميزين والرواد في العالم، وهي تحلق 4/3 مناصب عمل، وصادراتها تتفوق على وارداتها، ويعتبر هذا القطاع من أهم الأولويات الذي منحة له الحكومة الصينية الأولوية، حيث</p>	<p>الصينية</p>

<p>إصدار قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل النهوض وتعزيز هذا القطاع. يمثل عائق التمويل الحاجز رقم -01- الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصين، حيث احتلت المرتبة 31 من حيث سهول الحصول على القروض حسب مؤشر التنافسية العالمي 2017-2018، كما سجلت باقي أنواع التمويل مراتب متأخرة التي تظهر في المؤشر، باستثناء التمويل برأس المخاطر الذي احتل المرتبة 10 عالميا (هذا النوع من التمويل موجه للمؤسسات المبتكرة، والتي يوجد العديد منها في الصين)</p>	
<p>تعتبر المؤسسات المتناهية الصغر أو المؤسسات الصغيرة أهم الركائز التي تقوم عليها مصر، حيث بلغت نسبتها حوالي 91.91% تتوزع على مختلف مناطق مصر، فهي توفر حوالي 58% مناصب شغل، ونسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشتغل في قطاعي الصناعة والتجارة، والقدرات التصديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تربطها علاقة طردية مع حجم المبيعات.</p> <p>المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصر تعاني جملة من المعوقات، حيث يحتل مؤشر عدم الاستقرار السياسي والتضخم والفساد والبيروقراطية المراتب الأربعة الأولى، التي تؤثر سلبا على إنشائها، تليها مشكلة التمويل والضرائب، بالنسبة للتمويل فهي تحتل متأخرة في جميع أنواع التمويل كما يظهر في مؤشر التنافسية لسنة 2016-2017، أما معدل الضرائب على أرباح الشركات قد بلغت نسبته 22.5%، بالإضافة إلى افتقار قطاع المؤسسات الصغيرة للبيانات الخاصة بالسوق المحلي ومتطلباته، وعدم الانفتاح على الأسواق الخارجية.</p>	<p>المصرية</p>
<p>بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إجمالا حوالي 1.2 مليون مؤسسة (المؤسسات التي تشغل في القطاع العام والمؤسسات التي تشغل في القطاع الخاص)، بالرغم أنها كانت بحاجة والمخطط له هو إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكي تستطيع تحقيق نمو نسبي خارج قطاع المحروقات. يهيمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام من حيث فرص العمل 2511674 مقابل 29024 منصب عمل، ونسبة كبيرة منها يشغل في قطاع التجارة وتتمركز أغلب هذه المؤسسات في المنطقة الشمالية. ونسبة ضئيلة جدا من المؤسسات تقوم بعملية التصدير، نظرا لأن أغلبية المؤسسات ص و م حديثة النشأة لا تضع هدف التصدير ضمن أولوياتها، كما أن وارداتها تراجعت مؤخرا نتيجة للسياسة الحكومية المنتهجة خلال هذه الفترة.</p> <p>تتمثل البيروقراطية الحكومية والتمويل (احتلت مراتب جد متأخرة في مختلف آليات التمويل كما يظهر في جدول مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2016-2017)، العوائق الأولى التي تقف حاجزا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل (الفساد و عدم استقرار السياسة العائق</p>	<p>الجزائرية</p>

رقم 03 و 04 حسب تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017. ويمكن إضافة مشاكل أخرى أهمها القطاع الغير الرسمي، العقار الصناعي، المنافسة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

- سبل استفادة التجربة الجزائرية من بعض التجارب الدولية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال ما سبق نلاحظ أن التجربة الأمريكية والتجربة الفرنسية والصينية رائدة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وظهرت هذه الريادة من خلال أثرها الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كخلقها لمناصب العمل وخلق قيم مضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والرفع من القدرات التصديرية لهذه البلدان، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبر الركيزة الأساسية لتطو اقتصاديات هذه البلدان، على عكس التجربة المصرية والجزائرية، قد يكون ذلك راجع إلى:

1- نوعية النظام الاقتصادي المعتمد: من خلال هذه التجارب الثلاثة الأولى نلاحظ أن النظام الاقتصادي المعتمد هو النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق، الذي يقوم على الملكية الخاصة والمنافسة، الذي اعتبر النظام المناسب لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع أثبتته مجموعة من التجارب. ففرنسا وأمريكا هيكل اقتصادها رأسمالي، والصين اشتراكية بثوب رأسمالية (نظام اقتصادي يدمج ما بين الاشتراكية والرأسمالية) أي تمزج بين التوجيه الحكومي والانفتاح الاقتصادي (خطة دينغ سياوبنغ Deng Xiaoping التي انتهجها في أواخر السبعينات في التوجه نحو اقتصاد السوق مع إبقاء بعض مبادئ النظام الاشتراكي الحقيقية)، أما النظام الاشتراكي (إعطاء الدور للقطاع العام على حساب القطاع الخاص) الذي اعتمده كل من مصر بء بالفشل، وتوجهت مصر نحو مرحلة انتقالية قائمة على اقتصاد السوق، في السبعينيات من القرن الماضي إلى أنها لا تزال تحت سيطرة القطاع العام، أما النظام الجزائري كان نظام اشتراكية في ظاهره (في باطنه لا اشتراكية ولا رأسمالي) الذي تم اعتماده مباشرة بعد الاستقلال، واعتباره أساس تحقيق التنمية والذي كان قرارا وفقا لما رآته نخبة معينة (من السياسيين والعسكريين باعتبار أنها كانت الفئة المؤهلة في تلك الفترة). وبالرغم من أن الدولة في تلك الفترة لا تزال فنية وحديثة الاستقلال، لكنه تم التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي (الصناعات الثقيلة) بإنشاء أكبر المصانع (التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الكبيرة) واستقطاب اليد العاملة الأجنبية لأنها كانت تفتقر لليد العاملة المؤهلة...، والاستثمار في القطاع الزراعي (الثورة الزراعية) القائمة على الحد الملكية الفردية التي كان لها آثار سلبية، هذا التوجه الذي تم اعتماده قضى على المنافسة التي لها دو كبير في خلق السوق، لأنه لم يكن وفقا لخطة إستراتيجية حكيمة وواضحة المعالم. وبعد إهتار الاشتراكية وعدم نجاحها بالجزائر توجهت نحو النظام الرأسمالي (مجرة غير مخيرة) لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لتحقيق التنمية، فتوجهت نحو خصصة القطاع العام (التي أساسها بيع أصول الاقتصاد الوطني للأجانب تحت شعار الخصخصة، بيع الشركات الوطنية الغير الخاسرة بشعار إعادة تطويرها من قبل القطاع الخاص) وحاولت تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة لكنها لحد الآن لا تزال بعيدة كل البعد الركب العالمي. ولن تستطيع اللحاق به، ما لم تؤسس نظام يتوافق وبيئتها، لذا لا بد من التحرر من

هذه التبعية (الجزائر لا تستطيع تبني أي نظام تم تبنيه من قبل الدول المتقدمة للفجوة الكبيرة بينهم في مختلف المجالات) ، فكما تم غلق الاستيراد رغبة منها في تشجيع المنتج المحلي وامتصاص الأزمة التي تتعرض لها، لا بد على الدولة أن تنكمش على نفسها وتتوجه نحو النظام الذي يلائمها؛

- من حيث آليات تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتمد التجربة الفرنسية والتجربة الأمريكية في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير النظام المناسب لتحقيقها ونموها وتطورها، بالرغم من ذلك لا ينفى أنها تعاني من بعض المعوقات التي تؤثر على نجاحها، رغم ذلك فهي توفر أهم الوسائل التي تساهم نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتوفير بعض أنواع التمويل، خاصة سوق الأوراق المالية، ورأس المال المخاطر، وتوفير التدريب اللازم المحفز لاستمرار المؤسسة، بإنشاء مختلف مراكز التدريب، والاهتمام الكبير الذي توليه السلطات الحكومية بهذا القطاع، نفس الشيء بالنسبة للصين باختلاف بسيط حول التمويل، حيث نجد مثلا في الصين نظرا لاهتمام الحكومة الكبير بإنشاء المؤسسات، كانت هناك تجربة لإنشاء مؤسسة تقوم بصنع السيارات الهجينة (ذات المحركين)، تشجيعا لانتشار هذا النوع من السيارات وتحقيق أرباح والمساهمة هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية الصينية، قامت بإنشاء العديد من محطات الوقود التي تزود هذا النوع من السيارات بالطاقة الشمسية.

والتجربة المصرية والتجربة الجزائرية هي بدورها حاولت توفير الآليات الرامية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإنشاء مختلف آليات التمويل (بعيدا عن تقييمها ما إذا كانت فعالة أم لا)، التي تقضي بإلغاء أسعار الفائدة وكذا التقليل من تأثير معدلات الضرائب على نجاح هذه المؤسسات.

- من حيث العوائق التي تحول دون إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نجد أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، تعتبر الضرائب العائق رقم 1- في كل من التجريبتين، والتمويل بالنسبة للصين، لكن ذلك لم يمنع من إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن عائق الفساد والبيروقراطية الحكومية يقف حاجزا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فحتى ولم تم الإعفاء الضريبي (تأتي في مكانها الرشوة، والمحسوبية... الخ) وتم تقديم التمويل اللازم، سيؤثر الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاح واستمرارية المؤسسة، بالإضافة إلى مشكلة العقار الصناعي وإنشاء العديد منها، واعتمادها كإقتصاد بديل بعيد عن قطاع المحروقات.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه للنهوض بالمنظومة الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا بد توفر ما يلخصه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (5-12): مقترحات للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:



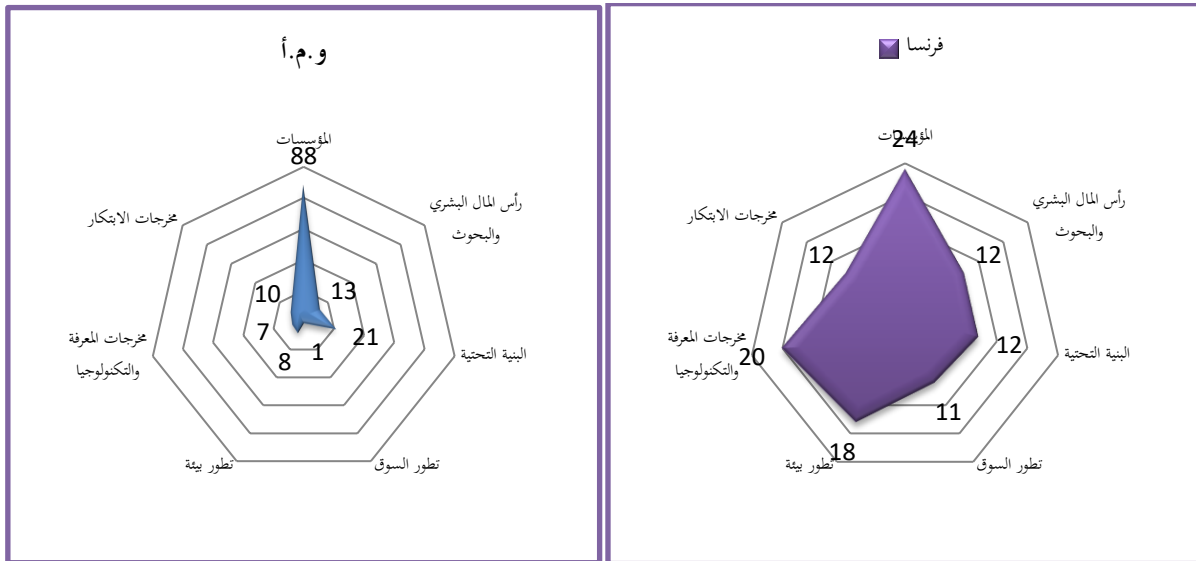
المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في الابتكار وسبل الاستفادة منها.

تعتبر كل من المؤسسات و رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور البيئة، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، مخرجات الابتكار، من المؤشرات الرئيسة التي على أساسها يتم تقييم مستوى أداء الابتكار في أي دولة، وفيما يلي سيتم معرفة مختلف الفروقات بين التجارب المختارة:

1- التجربة الفرنسية والأمريكية: سيتم اختصار كل من مؤشر الابتكار لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-13): مؤشر الابتكار لأمريكا وفرنسا لسنة 2016-2017

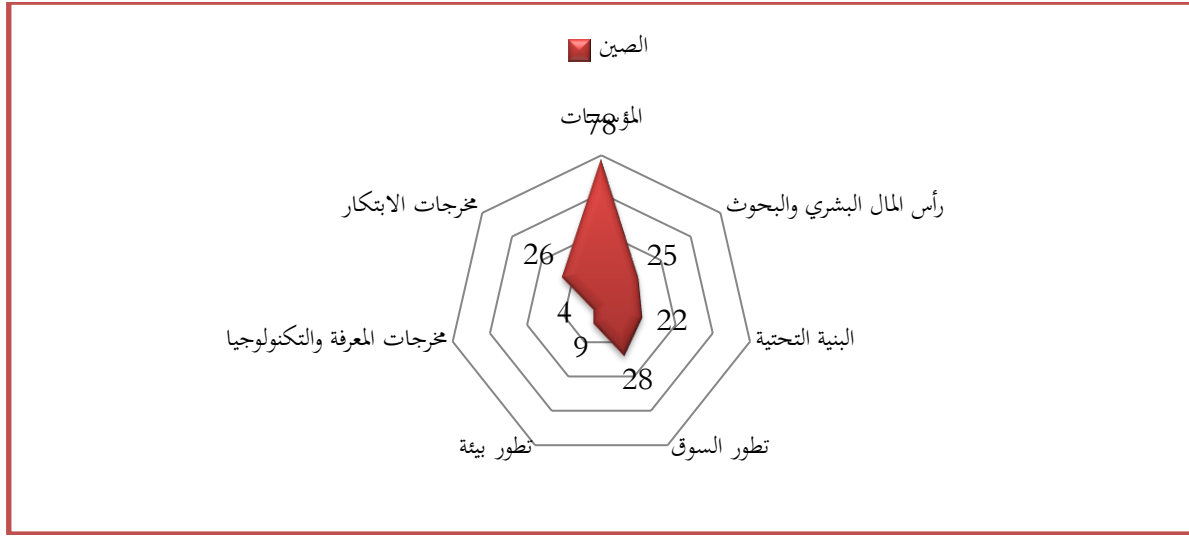


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي 2017.

من خلال الشكل نلاحظ أن تجربة الابتكار في أمريكا هي تجربة رائدة بامتياز مقارنة بالتجربة الفرنسية، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة رقم 04 وفرنسا 15 في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر اقتصاديا العالم وكذا من أبرز النظم البيئية المشجعة للابتكار، خاصة في المجال التكنولوجي. ومن حيث كفاءة الابتكار نجد أن هناك فجوة كبيرة بين أمريكا وفرنسا بفارق 30 رتبة. كما يبين الشكل أن البيئة المؤسسية (السياسة والتنظيمية وبيئة الأعمال) للولايات المتحدة الأمريكية هي أفضل من فرنسا، وساهم في ذلك الفجوة التي تم تسجيلها بين جملة من المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر نذكر منها: الاستقرار السياسي والسلامة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، سهولة دفع الضرائب، والتي تظهر في الملحق (2). ويظهر الشكل بأن مؤشر رأس المال البشري البحوث لكل من أمريكا وفرنسا غير متباعدين (12 بالنسبة للولايات المتحدة، و13 لفرنسا)، والذي يظهر مختلف الفروقات بين مؤشر التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير، حيث تظهر فرنسا أفضل من أمريكا في مؤشر التعليم، والتعليم العالي وفقا للملحق رقم (2)، وساعد في تحقيق هذا الترتيب المؤشرات الفرعية التالية: نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بفارق (16 رتبة)، نسبة التلاميذ و المدرسين في الثانوية بفارق (13 رتبة)، خريجو العلوم والهندسة (53 رتبة)...، أما البحث والتطوير سجلت أمريكا ترتيبا أفضل من فرنسا كما يظهر في الملحق، فالولايات المتحدة تنفق على البحث والتطوير بمعدلات عالية، وهناك ارتباط قوي بين مراكز البحث العلمي والتطوير بأمريكا بارتباطها والقطاع الاقتصادي التي تظهر في شكل تعاون بين الجامعات. وبالنسبة لمؤشر البنية التحتية كان ترتيب فرنسا أفضل من أمريكا بفارق (6 مراتب)، ساهم في ذلك مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مراتب)، والاستدامة البيئية بفارق (26 رتبة)، وتميز التجربة الأمريكية وفقا لهذا بتفوقها بالتجربة الفرنسية وفقا لمؤشر السوق، فقد احتلت المرتبة رقم 1 عالميا، نظرا إلى أن بها سوق واسعة وتتوفر بها رؤوس الأموال ضخمة (نظرا لقوة عملتها وتواجد أكبر المؤسسات المالية العالمية وتحكمها بها)، وتعتبر من أكبر الأقاليم المستقطبة للاستثمارات، وكذا ضخامة استثماراتها في العالم الخارجي... كما تتميز و.م.أ ببيئة أعمال متطورة على بيئة الأعمال في فرنسا، حيث احتلت المرتبة 8 عالميا في هذا المؤشر بفارق 10 مراتب بينها وبين فرنسا، نتج عن ذلك تفوقها ب13 رتبة على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا بفرنسا، ساهم في هذا الترتيب العديد من المؤشرات الفرعية كمؤشر المؤسسات المصنعة والمتوسطة عالية التقنية، لتوفرها على أكبر وأضخم مراكز ابتكار بالعالم تقطن بها أفضل الشركات التي تغير منتجاتها العالم (التي تم التطرق إليه سابقا)، وقد اتخذت الولايات المتحدة العديد من الإجراءات التحفيزية من أجل تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية رغبة منها في تحقيق مزيد من التفوق والاستمرارية والاستدامة، وحصوها على المرتبة الأولى من حيث النسبة الإجمالية من إيرادات الملكية الفكرية، بفارق 10 مراتب بينها وبين فرنسا، فالولايات المتحدة تحوي على نظام قوي للملكية الفكرية يحفز المبدعين والمبتكرين، بضمان مجموعة من الحوافز للمخاطرين في جميع مراحل الابتكار.

2- التجربة الصينية:

الشكل رقم (5-14): مؤشر الابتكار للصين لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي 2017.

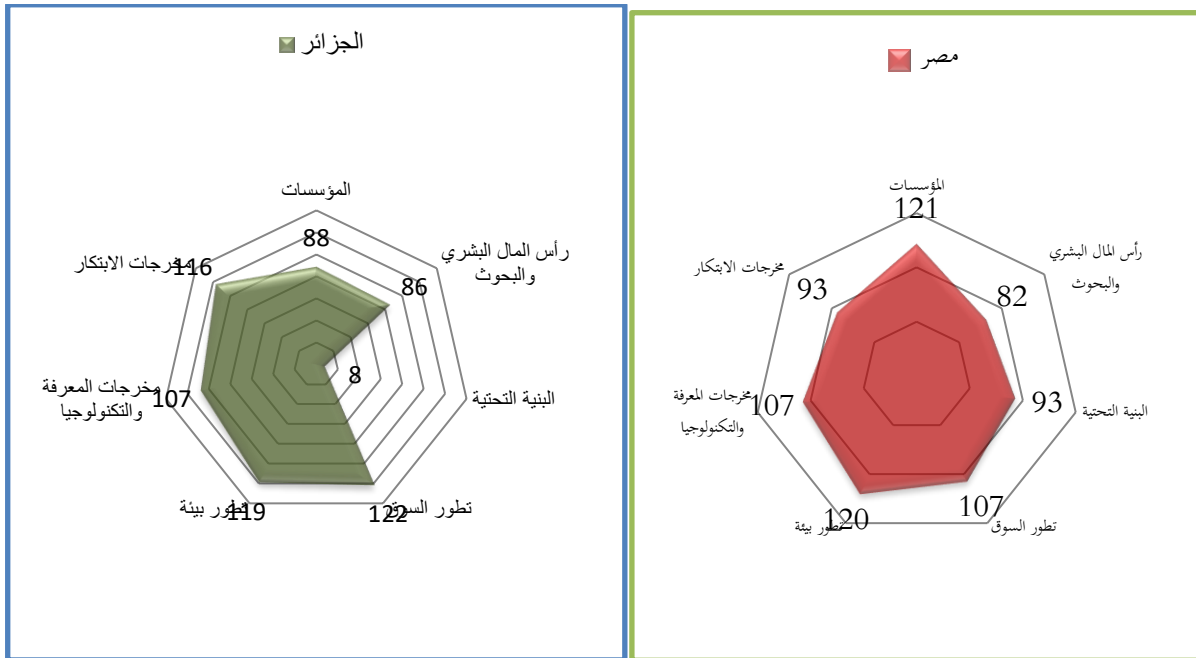
تحتل الصين تحتل الصين المرتبة 22 في GII وهي متأخرة نوعا ما في الترتيب مقارنة بين أمريكا وفرنسا، ما يجذب الانتباه بالنسبة لمؤشر الابتكار بالصين هو احتلالها المرتبة 3 عالميا من حيث كفاءة الابتكار أفضل من فرنسا و.م.أ، لكن بالنسبة لمؤشر البيئة المؤسسية بفرنسا وأمريكا هي أفضل بكثير من البيئة المؤسسية بالصين حيث احتلت المرتبة 70، حيث ساهمت البيئة التنظيمية (107) بنسبة كبيرة لهذا المؤشر، لا يختلف الأمر كذلك بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري والبحوث حيث كان ترتيبها ضعف ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث ساهم في هذا الترتيب المتقدم مقارنة بالدول العالية الدخل مؤشر التعليم حيث احتلت المرتبة 8 عالميا أفضل من فرنسا وأمريكا، لأن الصين تشهد زيادة مستمرة في معدلات الإنفاق على التعليم كما تمت الإشارة له سابقا. وتشهد تأخر هذا المؤشر التعليم العالي حيث احتلت المرتبة 107 مقارنة بالدولتين (أمريكا وفرنسا) بالرغم من أنه تتواجد بها من أفضل الجامعات في العالم كTsinghua وPeking، كما أن ترتيب أمريكا وفرنسا في البحث والتطوير أفضل من الصين بالرغم من أنها احتلت مرتبة متقدمة في مؤشر الابتكار العالمي (17 من 135)، من بين الأسباب في ذلك هو انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بفرنسا وأمريكا لكنه انخفاض طفيف، تستطيع الصين تداركه، لكن هذا لا ينفي بأن الصين في الفترة (2009-2013) كان عدد الباحثين فيها في ميدان العلوم والتكنولوجيا أفضل من أمريكا وحتى فرنسا التي تظهر ضمن دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما سينعكس إيجابا على ارتفاع معدلات المؤسسات الصغيرة والمبتكرة في الصين.

وما يسهل الابتكار في الصين هو لديها بنية تحتية عامة قوية فهي تحتل المرتبة 03 عالميا، واعتبار السوق الصينية من أكبر الأسواق العالمية نجاحا وامتلاكها لأكبر بنوك في العالم، فقد احتلت المرتبة في التجارة والمنافسة وحجم السوق المرتبة 2 عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لجملة من الإصلاحات التي قامت بها من أبرزها خلق المنافسة في القطاع العام...، لكن نسبة منحها للقروض والائتمان هي ضعيفة مقارنة بفرنسا وأمريكا

(وما يثبت ذلك هو أن العائق الأول لقيام المشاريع بالصين هو التمويل) بحيث احتلت المرتبة 48 عالميا، نتيجة للبيئة المحفزة لقيام الابتكار في الصين حيث احتلت المرتبة 8 بعد الولايات المتحدة من حيث مؤشر بيئة الأعمال وساهم في هذا الترتيب مؤشر عمال المعرفة حيث احتلت المرتبة 1 عالميا، مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا بالمرتبة (4) عالميا، و مؤشر مخرجات الابتكار الذي احتل المرتبة (26) عالميا. الصين تعتبر من أكبر المساهمين في العالم من حيث مخرجات المعرفة والتكنولوجيا مقارنة بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث احتلت المرتبة الرابعة عالميا، ومن أكبر المساهمين كذلك في مخرجات الإبداع لكن أقل أن فرنسا وأمريكا كما يظهر في الملحق رقم (2).

3- التجربة المصرية والجزائرية:

الشكل رقم (5-15): مؤشر الابتكار للمصر والجزائر لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد مؤشر الابتكار العالمي 2017

وبالنسبة لمؤشر الابتكار مصر والجزائر على غير التجارب السابقة (الغير قابلة للمقارنة) فقد احتلت مرتبة متأخرة بالنسبة لمؤشر الابتكار 107، 108، على التوالي، هذا نتيجة لعوامل وظروف سياسية كارتفاع معدلات الفساد وتنظيمية، واقتصادية...، ومن حيث كفاءة الابتكار مصر أفضل من الجزائر حيث احتلت المرتبة 83 مقارنة بالمرتبة 111 للجزائر، أما مؤشر المؤسسات سجلت الجزائر ترتيب أفضل من مصر بفارق تقريبا 30 مرتبة، وقد ساهم في هذه الفجوة البيئة السياسية (لما شهدته مصر من أحداث سياسية بداية من سنة 2011) والبيئة التنظيمية (هيمنة الطابع السياسي على حساب الطابع الاقتصادي الذي انعكس سلبا على البيئة التنظيمية في الجزائر)، وتأتي مصر في المرتبة 82 تليها الجزائر في المرتبة 83 عالميا فيما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري والبحوث، لكن ما يبيئه الملحق رقم (2) أن مؤشر التعليم العالي احتل مرتبة متقدمة نوعا ما مقارنة بمصر، أما مؤشر التعليم والبحث والتطوير احتلت المرتبة (58) و (54) على التوالي كان أفضل من الجزائر بكثير خاصة فيما

يتعلق بالبحث والتطوير، وكان مؤشر البنية التحتية بالجزائر أفضل من مصر بفارق 14 رتبة، وفقا لمؤشر الابتكار العالمي بلغت المرتبة (93) في مؤشر تطور السوق، بالرغم من أن مصر احتلت مرتبة متأخرة (111) في الائتمان، التجارة، والمنافسة، لكن الجزائر قارب ترتيبها المرتبة الأخيرة عالميا بالنسبة لمؤشر تطور السوق حيث احتلت المرتبة 122 من أصل 127 دولة، وبالنسبة لحجم السوق بمصر احتلت المرتبة (56) عالميا، فمصر دولة جاذبة للسياح الأجانب هذا ما يحفز ويشجع في توسعها وزيادة نشاطها في الميدان التجاري، لكن التجريبتين لم تبتعد كثيرا عن الترتيب الأخير بالنسبة لمؤشر تطور الأعمال، حيث كان ترتيبهما وفقا للملحق رقم (2)، 119، 120 على التوالي، وما يميز التجربة الجزائرية عن التجربة المصرية فقط في هذا المؤشر هو أن الجزائر احتلت المرتبة 108 في مؤشر التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال الأبحاث، حيث تأخرت مصر عن الترتيب الجزائري ب13 مرتبة، أما بالنسبة لمخرجات المعرفة والتكنولوجيا، كانت مصر أفضل من الجزائر، حيث كان ترتيب الجزائر من حيث براءات الاختراع جد متأخر (101) مقارنة بترتيب مصر حيث احتلت المرتبة 69 وهي متقدمة نوعا ما، وكان ترتيبها من حيث إيرادات الملكية الفكرية جد متقدم حيث احتلت المرتبة 33 عالميا، وكانت الجزائر متأخرة عن هذا الترتيب بحوالي 3 أضعاف ونصف (104 المرتبة)، عموما مصر في هذا المؤشر أفضل من الجزائر وهذا يفسر بأن هناك جهودا مصرة على تحسين مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، وتقديم الدعم المناسب لها (دون أن ننسى أن هناك فروقات بين مصر والجزائر من حيث عدد السكان وكذا كونها منطقة جاذبة للأجانب)، ونفس الشيء إذا ما تحدثنا عن مؤشر المخرجات الإبداعية، حيث ابتعدت مصر عن الجزائر في ترتيب هذا المؤشر ب18 رتبة، وساهم في هذه الفجوة تفوقها على الجزائر من ناحية مخرجاتها الإبداعية من: الموجودات الغير الملموسة (بفارق 17 رتبة) والسلع والخدمات الإبداعية (بفارق 32 رتبة).

من خلال عرض لمختلف التجارب في مجال الابتكار، يمكن القول بأنه للنهوض بالمنظومة الابتكارية وتحقيق مستوى أداء ابتكاري عال، بالجزائر لا بد يتم الاستثمار وإعادة النظر في مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن نلخصها الشكل التالي:

الشكل رقم (5-16): نموذج مقترح لتطوير المنظومة الابتكارية بالجزائر

<p>رأس المال البشري والبحوث:</p> <p>*الرفع من نسبة النفقات المخصصة للتعليم بمختلف مستوياته وهياكله؛</p> <p>*تحقيق المرونة في النظام التعليمي والمناهج التعليمية،</p> <p>*زيادة الاهتمام والاستثمار في البحوث الأساسية (خاصة الرياضيات) والتطبيقية، حيث يتطلب إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات التقنية العالية أنواع محددة من التعليم؛</p> <p>*زيادة النفقات المخصصة للبحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (ك2%)؛</p> <p>*فتح مراكز بحث وتكوين وتدريب متخصصة، وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص في قطاع التعليم والتدريب لخلق المنافسة؛</p> <p>* الربط بين القطاع الصناعي ومؤسسات التعليم العالي؛</p> <p>* دعم العلماء والمهندسين والباحثين وإعادة جذب المهاجرين منهم، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا وتوفير البيئة المناسبة لهم، وإقامة علاقة تعاون بينهم وحاملي أفكار إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة من خلال شبكة الابتكار.</p>	<p>المؤسسات:</p> <p>* حوكمة البيئة السياسية في الجزائر؛</p> <p>* التطبيق الفعلي والصارم للقانون،</p> <p>* حوكمة ومتابعة وتفعيل دور مختلف الكيانات والمؤسسات التابعة للمنظومة السياسية للنظام الوطني للابتكار بالجزائر،</p> <p>* توفير بيئة أعمال مناسبة للقيام بالأعمال أهمها: مكافحة الفساد بمختلف أنواعه، وتخفيض الضرائب، وتسهيل وتسريع إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة بالجزائر.</p>	
<p>تطور السوق:</p> <p>* تسهيل وتسريع إجراءات الحصول على القروض؛</p> <p>* التوجه نحو التمويل الإسلامي وإيجاد التشريع الملائم الذي يناسب خصوصيته،</p> <p>* إعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصارف؛</p> <p>* دمج السوق السوداء في الاقتصاد، عن طريق تحرير الأسعار عملا بالنموذج الصيني؛</p> <p>* إنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر، وتنشيط بورصة الجزائر.</p>	<p>البنية التحتية:</p> <p>* إعادة النظر في هيكلة الطرقات ومختلف مرافق البنية التحتية التي يمكن تعطل وتعيق إنشاء مؤسسات ص و م مبتكرة، ومحاولة تجويد المستحدثة منها؛</p> <p>ضرورة التوسع في استخدام والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوجه نحو إنشاء الجزائر الإلكترونية.</p>	
<p>نموذج تحسين مستوى أداء الابتكار بالجزائر</p>		
<p>تطور الأعمال:</p> <p>* تعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة في مجال الأبحاث؛</p> <p>* زيادة استيراد التكنولوجيا الفائقة؛</p> <p>* فتح الباب أمام المستثمرين الأجبيين والرعايا الجزائريين في الخارج؛</p> <p>* توجيه المواهب البحثية نحو المشاريع التجارية.</p>	<p>مخرجات المعرفة والتكنولوجيا:</p> <p>* حوكمة آليات تقييم مخرجات المعرفة بالجزائر، وتأمين نشر المعارف المحلية على المستوى العالمي؛</p> <p>* تنشيط دور مكتب الملكية الفكرية بالجزائر؛</p> <p>* الإحصاء الفعلي وتشجيع وتسريع تسجيل براءات الاختراع، وتوفير الحماية القانونية اللازمة.</p>	<p>مخرجات إبداعية: * إنتاج السلع الإبداعية وتسهيل ودعم تصديرها خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛</p> <p>* تشجيع تقديم الدعم إنشاء المؤسسات الناشئة في دوت كوم.com</p>

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: محاولة تقييم التجربة الجزائرية في ظل بعض التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال وسبل الاستفادة منها

ويمكن إيجاز هذه الفروقات في الجدول الموالي:

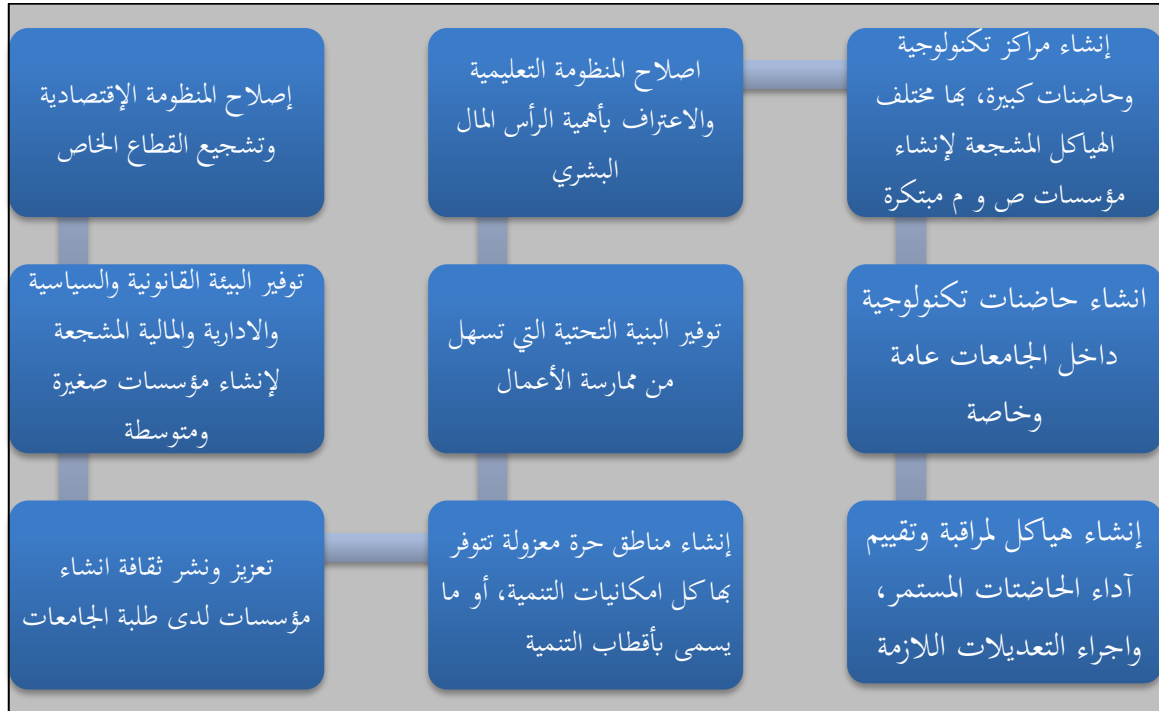
الجدول رقم(5-13): مقارنة بين بعض التجارب الدولية والتجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال

البلد	حاضنات الأعمال
فرنسا	<p>فرنسا هي ثاني اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، والحاضنات الفرنسية هي أقدم الحاضنات في الاتحاد الأوروبي. هذا ما جعلها تكتسب خبرة كبيرة في هذا المجال. تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات أنواعها ما بين مغلقة ومفتوحة، تهدف إلى تحقيق النفع العام أكبر من الربح المادي. ومفهوم الحاضنات في فرنسا يختلف عن المشاتل Pépinière وعن مدن التكنولوجيا Technopoles، والحاضنات في فرنسا تقدم الخدمات للمؤسسات المنتسبة والغير منتسبة، أغلب الحاضنات تابعة لغرف التجارة. أما بالنسبة لمدة الاحتضان قليلة نوعا ما سنتين فقط. وهناك اهتمام كبير من قبل وزارة البحث بفرنسا والحاضنات لأجل الربط بينها، حيث قامت وزارت البحث بتخصيص ميزانية للحاضنات لأجل مرافقة أصحاب المشاريع خاصة فئة الطلبة الجامعيين لتشجيع تطبيق أفكارهم ميدانيا.</p> <p>فحاضنات الأعمال في فرنسا لأربعة أنواع فقط، قامت بخلق حوالي 1100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبتكرة، وتوفير 43000 وظيفة، وحاضنة مستقبلية لوحدها هادفة لخلق 1100 مؤسسة و 9400 وظيفة .</p>
الولايات المتحدة الأمريكية	<p>التجربة الأمريكية في مجال الحاضنات من أعرق وأقدم التجارب، تقريبا نصف إجمالي عدد الحاضنات في العالم موجود بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تقدم الدعم لهذه الحاضنات بشكل مباشر وغير مباشر، وهي جد متطورة في نوعية وجود خدماتها، وهي تعمل ضمن بيئة تشريعية تنظيمية محفزة. وتتوزع هذه الحاضنات على المدن والأرياف، ومنها حاضنات تابعة للقطاع العام غالبا ما تمول من طرف الحكومة، وحاضنات تابعة للقطاع الخاص تمول من قبل المستثمرين سواء كانوا في شكل أشخاص طبيعية أو معنوية مستقلين أو شركاء، أو جهات أخرى تابعة من هيئات خاصة، وفي بعض الأحيان يكون دعم مختلط؛ حيث تقدم الحكومة التمويل ويقدم القطاع الخاص الخدمات التقنية والفنية والإدارية والمعرفية، وتشارك جميعها في نفس الأهداف. تتميز الحاضنات الأمريكية باتساع وكبر مساحاتها مما يسهل عليها استقطاب عدد كبير من المشاريع، وتشغل نسبة كبيرة من الحاضنات في الميدان التكنولوجي (حوالي 600 حاضنة تكنولوجية). لكن النوع الأكثر شيوعا هي الحاضنات المختلطة، فتقريبا نصف عدد الحاضنات يعود إلى هذا النوع .</p>

<p>وبالنظر للتجارب لبعض الحاضنات التي تم التطرق لها سابقا، نجد أن هذه الحاضنات لها دور كبير في إنشاء العديد من المؤسسات ص و م المبتكرة التي أدت بدورها في خلق مناصب عمل (من خلال الإحصائيات التي تم التطرق لها)، والدفع بعجلة التنمية في الاقتصاد الأمريكي.</p>	
<p>تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الحاضنات، وقد كان للحكومة الصينية ممثلة في وزارة العلوم والتكنولوجيا دورا كبيرا في تفعيل نظم الحاضنات. وما يميز التجربة الصينية في مجال الحاضنات أنها قامت بتفعيل العلاقة بين المخرجات العلمية والبحوث إلى تطبيقات عملية من خلال إعادة هيكلة مؤسساتها الجامعية والبحثية، وذلك بتركيزها على المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، وقد ساهمت الحاضنات الصينية في إنشاء عدد كبير من المشاريع وخلق نسبة كبيرة من مناصب العمل، دفعت بالتنمية الاقتصادية ككل. حيث جنت الحكومة الصينية منها حوالي 13 مليار دولار من الضرائب، وهذا كان نتيجة لتطبيقها لبرنامج يهدف رفع عدد وكفاءة الجامعات. ولا يختلف الشكل القانوني وتمويل الحاضنات الصينية عن الدول الرائدة، لكنها تمتاز بالتخصص في المجال التكنولوجي، والمساحاتها الكبيرة المخصصة لهذه الحاضنات.</p>	<p>الصين</p>
<p>تعود بداية تجربة مصر في مجال الحاضنات سنة 1995، يتم تمويل وتأهيل الحاضنات من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأول حاضنة قامت بتأسيسها هي حاضنة تكنولوجية سنة 1998، أغلب الحاضنات تتوزع بين منطقتي القاهرة والإسكندرية، من أهم العوائق التي تواجه إنشاء الحاضنات في مصر هو أنه لا توجد قاعدة بيانات دقيقة ومعلومات واضحة تساهم في إرشاد كل من المستثمر والمدعم، ولا يوجد ربط بين التعليم العالي والقطاع الصناعي.</p>	<p>مصر</p>
<p>نظام الحاضنات في الجزائر يأخذ عدة أشكال، في المراحل الأولى توجت الجزائر نحو إنشاء ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع هذا القطاع تحت وصاية وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1991، ومؤخرا تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 تحت اسم " وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقد فرت الدولة الجزائرية عدة آليات لتشجيع القطاع الاقتصادي الخاص وتأهيله، وتشجيع و لقيادة الإبداع والابتكار لاكتساب الميزة التنافسية في المحيط الاقتصادي المتغير، وإنشاء مؤسسات صغيرة مبتكرة، وأهم هذه الآليات تتمثل في: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وحظائر تكنولوجية. وإعداد هيكلة الجامعات من خلال التخطيط لإنشاء حاضنة أعمال بكل جامعة، ممثلة بما يسمى بدار المقاولاتية وهي هيئة تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وغيرها من البرامج التي تم التطرق لها سابقا.</p>	<p>الجزائر</p>

من خلال ماسبق يمكن القول: بأنه بتوفر الإمكانيات التي تساهم في خلق وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالجزائر وتقليل من الحدة العوائق التي تم التطرق لها، وبتوفير الدعائم الأساسية للابتكار، والذي يساهم في التوجه نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، وبذلك تكون حاضنات الأعمال (على المستوى الجزئي) الآلية المناسبة في توفير النظام البيئي المشجع لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومبتكرة بالجزائر، والتي يمكن أن تحدث وفقا لمنظومة حاضنات الأعمال التالية:

الشكل رقم (5-17): نموذج مقترح لتطوير المنظومة حاضنات الأعمال بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة

لتحقيق التنمية بالإعتماد على حاضنات الأعمال بالجزائر لابد من: الاستثمار في (بعيدا عن المعنى الحقيقي للألوان المستعملة والشائعة للإقتصاد كالأقتصاد الأخضر) الإقتصاد الأبيض (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تدخل هذه الأخيرة في جميع المجالات والقطاعات كي يصبح كل شيء الكتروني ويسهل من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في المجال التكنولوجي) ومكافحة الإقتصاد الأسود (مختلف أنواع الفساد)، وتنمين وتحقيق الإقتصاد الأخضر (تجويد مخرجات التعليم بمستوياته وإنشاء حاضنات أعمال ذات جودة عالية)، واستغلال الإقتصاد الأزرق (من خلال نشر ثقافة الاستثمار المؤسسي وثقافة العمل الحر المبتكر لدى كافة فئات المجتمع)، وحوكمة والإستثمار في الإقتصاد الرمادي (البنية التحتية)، وترفيز وتنويع الإقتصاد البني (التمويل)، والتخلص من الإقتصاد الأحمر (الاحتكار الكلي للسلطة) وتفعيل الإقتصاد الشفاف (خلق وتشجيع المنافسة وفتح الأسواق).

الخلاصة:

- بعدها تم عرض مختلف التجارب حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار أو النظام البيئي للابتكار وكذا حاضنات الأعمال لآليات لدعم الابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من فرنسا، أمريكا، الصين، مصر، حيث تم اختيار نموذج يمكن الاستفادة منه من كل قارة، تم التوصل إلى النقاط التالية:
- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات المنتجة في التجارب الأربعة، حيث تشهد أكبر نسبة من حيث التوزيع خاصة المصغرة منها (من 0-09 عامل)؛
 - يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل والحد من مستويات البطالة هذا ما أثبتته التجارب السابقة، كما لهذا القطاع دور كبير في رفع القدرات التصديرية خاصة التجارب الثلاث (فرنسا، أمريكا، الصين)، في المقابل تساهم برفع القدرات التصديرية لمصر لكن بشكل طفيف مقارنة بالتجارب السابقة وهذا نتيجة لعدة أسباب تم التطرق إليها فيما سبق؛
 - تشرك التجارب الأربعة في أنه لا تزال هناك عوائق تحيل دون قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تلقت جميع التجارب من الرائدة إلى السائرة في طريق الريادة في مشكلة التمويل، وذلك بمستويات ونسب متفاوتة، وتختلف هذه النسب إذا تعلق الأمر بعائق (البيروقراطية، الشفافية، الانفتاح) ؛
 - تتفق التجارب السالفة الذكر حول أهمية الابتكار لكن هناك من يتوأم نظامها البيئي والابتكار، أي تمتلك نظام بيئي محفز للابتكار كالتجربة الفرنسية والأمريكية والصينية، لكن لا تزال التجربة المصرية بعيدة مقارنة بالتجارب السابقة بالرغم من أن لها توجهات وسياسات رامية تعمل من أجل تحفيز الابتكار أفضل من بعض الدول العربية؛
 - تختلف طرق وأساليب إنشاء الحاضنات وطرق وآليات تمويلها في التجارب الأربعة، وعددها وأنواعها ومدى انتشارها وتوسعها، لكنها تتفق في اعتمادها كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الابتكارية منها.
 - ساهمت بعض الحاضنات الرائدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا والصين، في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة، والتي أدت بدورها إلى خلق مناصب عمل وتحقيق قيم مضافة على كافة المستويات، والتجربة المصرية كذلك استفادة من تجربة بعض الحاضنات لكنها ضعيفة جدا مقارنة بالتجارب السابقة.
 - يمكن أن تستفيد الجزائر من التجارب سالفة الذكر، خاصة الأمريكية والفرنسية والصينية إذا ما تم العمل بالتوصيات المقترحة.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع يستقطب اهتمام الباحثين ومختلف الهيئات الدولية، حيث تبين من خلال هذه الدراسة التي تناولت موضوع الحاضنات كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أساس تحقيق التنمية المستدامة نظرا لما تتميز به من خصائص ومميزات تؤهلها لذلك، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أساس المساهمة في تطور ونمو البلد، فلها دور كبير في خلق مناصب شغل، والرفع من القدرات التصديرية للبلد، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي والرفع من معدلات النمو، وتحقيق قيمة مضافة...، الذي تم التطرق له وتبينه بالأرقام والإحصائيات في مختلف التجارب الدولية التي تم التطرق لها.

لكن رغم أهميتها في الاقتصاديات الدولية وانعكاساتها ومساهماتها الايجابية على مستوى التنمية المحلية والإقليمية في هذه البلدان، إلا أنها تعاني ولا تزال تعاني جملة من العوائق، وهذه العوائق تختلف من حيث الترتيب والأثر حسب كل دولة، حيث نجد مثلا: أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تأتي الضرائب في المرتبة الأولى التي تحول دون إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعائق التمويل بالنسبة للصين، والبيروقراطية والفساد بالنسبة لمصر والجزائر. بالرغم من أنه بعد الاطلاع على مختلف دراسات الباحثين التي تناولت هذا الموضوع، التي تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن أغلبها يشترك في أن التمويل هو العائق رقم واحد يليه عدم توفر الخبرات اللازمة، أساس فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الابتكارية منها في المراحل الأولى من إنشائها. لتذليل وتقليل هذه العوائق التي حالت دون إنشاء هذه المؤسسات، ارتأت الاقتصاديات الدولية في إنشاء هياكل تساهم في التقليل من معدلات الفشل التي تحد من نموها وتطورها وكذا دفعها نحو تحقيق النمو المستدام، فكانت الحاضنات أهم هذه البرامج والهياكل التي توفر النظام الايكولوجي المحفز والمشجع لقيام هذه المؤسسات، وذلك بتقديم الخدمات التي تتلاءم وطبيعة المشروع، وفي حدود إمكانياتها، التي تختلف من دولة إلى أخرى من حيث العدد والفعالية. كما تعتبر المسرعات أو ما يسمى بمسرعات الأعمال أحد البرامج التي تشترك في العديد من النقاط مع حاضنات الأعمال، وتختلف في بعض الخدمات، لعل أهمها التمويل وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى السوق، أي هي تجمع بين خدمات الحاضنة وامتيازات أخرى جعلت منها الوجهة المفضلة خاصة لأصحاب المؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة.

ولمعالجة الموضوع أكثر تم التطرق إلى خمسة فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول لأساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال هذا الفصل تم أهم الجوانب النظرية لهذا الموضوع، وتم التوسع وتوضيح أهميته أكثر بالتطرق إلى التجربة الإيطالية، كوريا الجنوبية، واليابانية، والهندية، وقد تم تخصيص الفصل الثاني بالحديث والتطرق لموضوع الابتكار وإدراج كل ما هو جديد فيه خاصة التقسيمات الحديثة للابتكار، مع عرض نفس تجارب الدول التي تم التطرق لها في الفصل الأول لكن بالتحدث عن الابتكار في هذه الدول، أما الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى حاضنات الأعمال وتم الربط بين المتغيرات الثلاثة، وتم تخصيص فصلين تناولنا فيهما

دراسة لحمس تجارب، حيث اخترنا الفصل الرابع أن نتحدث فيه عن التجربة الجزائرية والتوسع فيها، بالتطرق إلى تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الابتكار، حاضنات الأعمال، والتعرف على مدى فعالية الحاضنات في دعم الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتخصيص الفصل الخامس للتحدث التجربة الفرنسية، والأمريكية، والصينية والمصرية، ودراسة كل متغيرات الدراسة في هذا الفصل، ومحاولة معرفة كيفية استفادة الجزائر من هذه التجارب في ظل موضوع البحث الذي تمت دراسته، وانطلاقا من هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة لنتائج الفرضيات تم التوصل إلى:

- اتجه العديد من الباحثين والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية إلى تقديم ووضع التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتماد مجموعة من المعايير للترقية بين المؤسسات المصغرة (في بعض التعاريف يطلق عليها الصغيرة جدا) والصغيرة، والمتوسطة (بعض الهيئات الحكومية تجمع بين الصغير والمتوسط)، والمؤسسات الكبيرة. ومعظم الجهات التي تبنت وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركزت على معارين أساسيين من المعايير الكمية هما: معيار العاملة ومعيار الحصيلة السنوية، لكن تم التوصل إلى أن هذه المعايير غير دقيقة، نتيجة لاحتمالية تغير المعطيات كزيادة أو تقلص عدد العمال، وكذا تغير مفهوم العامل من العنصر البشري إلى العنصر الآلي (كاعتماد بعض المؤسسات الرائدة على الروبوتات في تسيير مهامها)، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. كما تبين أنه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وهذا من خلال مساهمتها في خلق قيم مضافة في جل المتغيرات الاقتصادية، ما يثبت ذلك هي الإحصائيات التي تم التطرق لها وتوظيفها في الفصل الأول والفصل الرابع والخامس، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأن "يعتبر معيار العمالة والحصيلة السنوية من المعايير الكمية الغير الدقيقة المتفق عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من قبل المنظمات ومختلف الهيئات الحكومية. ولهذا المؤسسات دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة".

- كما تبين أن للجامعات ومراكز البحث العلمي دور كبير في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر ابتكارية، وأن مؤشر الابتكار لأي بلد يؤثر فيه مدى ترتيب وجودة التعليم العالي والبحث العلمي به، وهذا ما إثباته الفصل الرابع من خلال التطرق للتجربة الأمريكية التي تحتل مركزا متقدما في الابتكار، حيث تحوي على أفضل الجامعات في العالم، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا، والصين. وتتميز هذه التجارب بارتفاع نفقاتها على التعليم، وتخصيص نسب تقارب أو تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي لنفقات البحث والتطوير، كما أن لديها إستراتيجية فعالة في تثمين البحوث العلمية وتحويلها من النموذج المخبري إلى مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة مبتكرة قائمة على أرض الواقع. حيث استيقنت الهيئات الحكومية لهذه الدول أن المؤسسات الابتكارية الصغيرة والمتوسطة هي ناتجة من رحم الجامعة ومن مخرجات وأبحاث طلبة مبتكرين ومبدعين، فالتجهد نحو الاستثمار

الفعال فيها. من خلال ما سبق نتفق على صحة الفرضية القائلة بأن "يعتبر الاستغلال والاستثمار الفعال لمراكز البحث والتعليم العالي وزيادة نفقات البحث والتطوير من أهم المصادر التي يمكن أن تساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة مبتكرة"؛

- واتضح أنه من دون توفر بيئة مناسبة تتوفر فيها الخدمات التقليدية والحديثة التي تقدمها الحاضنة لصاحب أو حامل المشروع، من الصعب جدا تحقيق المشروع، وتحويل الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع. فالتميز المستمر والمستدام والتطور السريع والزيادة الكبيرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبتكرة بأمريكا مثلا؛ ناتج عن توفر حاضنتها لأهم الخدمات التي تساهم في تحقيق المشروع، من خلال إشراك مختلف الأطراف الفاعلة: كمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، ومراكز البحث، وجهات تمويلية عامة وخاصة، ومختلف المؤسسات والهيئات التي تساهم في توفير نظام بيئي مستدام يساهم في خلق مؤسسات ناشئة ابتكارية عملاقة، فمثلا الحاضنات الأمريكية وحتى الفرنسية والصينية التي تم التطرق لها في الفصل الخامس، هي من النماذج الرائدة التي تتوفر على نظام ايكولوجي مميز، ساهم في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار. وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأن: "يحتاج إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ابتكارية إلى حاضنات توفر نظام ايكولوجي فعال يشترك في تحقيقه مختلف الأطراف الفاعلة"؛

- من خلال هذه الدراسة، وبالتحديد في الفصل الرابع المتعلق بدور التجربة الجزائرية في توفير النظام البيئي المناسب لقيام وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، خاصة على الابتكار، من خلال إنشاء حاضنات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق ذلك. وجدنا أن النظام البيئي في الجزائر على المستوى الكلي غير محفز لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية وجعلها كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي، هذا ما أكدته جملة من المؤشرات التي تم التطرق لها من خلال مؤشر الابتكار العالمي الخاص بالجزائر. التي عرقلت وأخرت من الاستفادة من نواتج هذه المؤسسات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، والمساهمة في التنمية المحلية المستدامة...، بالرغم من أن الحكومة الجزائرية قامت بوضع إستراتيجية وبناء واستحداث مجموعة من الهياكل والآليات لمتابعة ودعم النشاط الابتكاري بالجزائر. أما على المستوى الحاضنات (الجزئي) نجد أن الحاضنات التي تم إنشاؤها هي مؤسسات حكومية تابعة للقطاع العام، أغلبها مستقلة عن مراكز البحث العلمي أو مؤسسات التعليم العالي، والحاضنات أو الحظائر التي إنشاؤها التي تضم بعض مصادر الابتكار (كالجامعة) لا تزال هذه الهياكل حديثة النشأة وتفتقر لتقديم خدمات عالية الجودة، وليس لها دور كبير في الاقتصاد، وذلك استنادا لجملة من المعطيات والمؤشرات التي تم التطرق لها في الفصل الرابع، وهذا ما ينفي الفرضية القائلة بأن: "النظام الايكولوجي بالجزائر ساهم في توفير الاحتضان الفعال وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة"؛

- كما تبين أن النموذج الجزائري في مجال الحاضنات وطرق احتضانه وتوفير البيئة المناسبة لإنشاء لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبتكرة، هي في أولى مراحلها الغير فعالة، ويستحيل تطبيق النموذج الأمريكي، أو الفرنسي أو الصيني لأن النظام الاقتصاد الجزائري هو غير الاقتصاد الأمريكي أو الفرنسي أو اقتصاديات دول أخرى خاصة

المتقدمة، لكن يمكن الاستفادة من النموذج والبدء من حيث بدأت هذه التجارب لا من حيث انتهت. كاستفادة من النموذج الصيني الذي يعتبر الأقرب للتطبيق. ولتحقيق استفادة كبيرة من هذا النموذج لابد أن نبدأ من ما بدأت الصين في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي. هذا يجعلنا نرفض الفرضية القائلة بأن "الحكومة الجزائرية تستطيع تطبيق النماذج الرائدة كالنموذج الأمريكي والفرنسي والصيني في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار".

2- النتائج العامة للدراسة:

يمكن إيجاز أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تقليصها لمعدلات البطالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والرفع من القدرات التصديرية، وتحقيق قيم مضافة على كافة المستويات، إذ لعبت دورا كاملا غير منقوص في هذه المؤشرات في بعض اقتصاديات الدول، وأصبحت الوجهة الأولى للاستثمار والاعتماد على الصغير الجميل Small is Beautiful والابتعاد عن الكبير (المؤسسات الكبيرة) المكلف من كل النواحي، وخاصة من الناحية الاقتصادية؛

- رغم الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، إلى أن إنشاء هذه المؤسسات يواجه العديد من العراقيل، أهمها عائق التمويل الذي يؤدي بهذه المؤسسات إلى الفشل في السنوات الأولى من مراحل إنشائها. ويمكن مواجهة ذلك من خلال إشراك القطاع العام كتفعيل المؤسسات التمويلية والخاص بالبحث عن مستثمرين مغامرين والمستثمرين الملاك؛ كما يعتبر توفر المهارة والقدرة والكفاءة في تسيير وإدارة وتحقيق النجاح للمشروع من المؤثرات الرئيسة التي تساهم في مدى نجاح أو فشل قيام مؤسسات صغيرة أو متوسطة؛

- يعتبر الابتكار مهما كان مجاله أو تخصصه أساس تحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ويعتبر مؤشر الابتكار الأداة الفعالة التي يمكن من خلالها قياس أداء الابتكار، الذي يقوم على أساس كفاءة الابتكار التي تأخذ بعين الاعتبار مدخلات ومخرجات الابتكار. تساهم دراسته وتحليله في تدارك القصور من طرف السلطات والهيئات العامة، والاستمرار وتثمين المؤشرات التي ساهمت في تحسين الترتيب الدولي لمؤشر الابتكار العالمي.

- تعتبر مصادر الابتكار من أهم الآليات التي تساهم في تحقيق الاستدامة للحاضنة، ومن أهم المصادر التي تساهم في تجويد خدمات الحاضنات لحاملي المشاريع لإنجاز وإنشاء مؤسساتهم الابتكارية، وما أثبت ذلك نجاح المراكز الأكثر ابتكاره في العالم؛ السيليكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية الذي كانت بداية وفكرة انطلاقه من جامعة ستانفورد، التي تعتبر مهد الابتكار والحاضنات حيث ساهمت تجربتها في خلق قيم مضافة في كافة المجالات.

- يعتبر الرأس المال البشري والمعرفي أساس الابتكار، حيث نجد أن أغلب الدول خاصة التجارب الرائدة التي تم إدراجها في الدراسة تهتم بالعامل البشري خاصة فئة الباحثين، أفضل من بعض الدول التي لا تضع الرأس المال البشري والمعرفي ضمن أولوياتها وأهدافها. فأغلب المخترعين والباحثين المبتكرين والمميزين يبرزون ويكونوا فعالين في البيئة التي توفر لهم الظروف المناسبة لإطلاق ابتكاراتهم وتجسيدهم. وتطبيق ذلك على الجزائر نجد أن الباحث أو المخترع ينجح ويبرز في الدول الأجنبية أفضل من الجزائر، من أمثال هؤلاء بلقاسم حبة الذي تتجاوز براءات الاختراع التي حصل عليها براءات الاختراع المسجلة لإجمالي الباحثين المحليين والمؤسسات الوطنية الجزائرية لسنة 2013، وهذا حسب الإحصائيات الواردة في الفصل الرابع.

- ولنجاح الحاضنات واعتبارها كأداة فعالة في الاقتصاد، لتساهم في إنشاء أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لا بد من توفرها على نظام بيئي ملائم يقوم على مختلف المؤشرات المتعلقة بالابتكار. كما أن الحاضنات هي كذلك تتأثر بجملة من المؤشرات المرتبطة بالبيئة الكلية للاقتصاد، فتقريبا نفس المعوقات التي تؤثر على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نفس المؤشرات التي تؤثر على مدى نجاح أو فشل الحاضنات. وللتقليل من حالات فشل وعدم فعالية هذه الحاضنات لا بد من دعم الحاضنة الأولى الممثلة في الدولة بمختلف هياكلها، وتوفير وتبني نظام بيئي ملائم يساهم في تحقيق النجاح المستدام لحاضنات الأعمال.

3- الاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات (كإضافة للاقتراحات التي تم التطرق لها في الفصل الخامس) للنهوض بالحاضنات الأعمال وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الابتكار بالجزائر:
- غرس ثقافة العمل الحر وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات، بدمجهم مع المحيط الخارجي، وتقريبهم أكثر من التجارب والنماذج الناجحة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛ للاستفادة من خبرتهم وكفاءتهم؛
 - تشجيع الابتكار والتفكير الابتكاري في كل المجالات سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة وكافة فئات المجتمع؛
 - تحسين البيئة القانونية والتنظيمية بالجزائر، فعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن بيئة القانونية والتنظيمية السليمة والشفافة، يساهم في حرية أكبر في انجاز مشاريع ابتكارية قد تشبه أو تفوق تجارب دول متقدمة؛
 - توفير وتعزيز وتنويع مصادر التمويل، وإقامة شراكة مع أصحاب رؤوس الأموال في الجزائر، لبناء واستحداث رأس المال المخاطر، والتمويل الملائكي، والتوجه نحو التمويل الإسلامي، الذي قد يساهم بنسبة كبيرة في إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- زيادة الإنفاق على التعليم والمعدلات المخصصة للبحث والتطوير، ودعم إنشاء مراكز ومؤسسات تعليمية تابعة للقطاع الخاص لتشجيع المنافسة. والبحث عن آليات تجويد مدخلات التعليم وتمكين مخرجاته؛
 - إنشاء حاضنات أعمال قادتها والموظفين بها لديهم القدرة والكفاءة لثمين المخرجات البحث، داخل مختلف مؤسسات التعليم العالي. تشجيع إقامة حاضنات تابعة للقطاع الخاص، وزيادة التخصص في مجال عمل الحاضنات؛
 - بناء حاضنة أعمال متخصصة في التكنولوجيا الناشئة، التي تساهم في تقديم منتجات وخدمات لأصحاب المشاريع المبتكرة، وذلك بتضافر الجهود بين المهنيين والأكاديميين ومختلف الشركاء؛
 - تخصيص أقطاب تنمية تتوفر على المساحة والهيكل والبنية التحتية اللازمة تهدف إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ابتكارية قائمة على التكنولوجيا المتقدمة.
- 4- آفاق الدراسة:** يمكن اقتراح المواضيع التالية كآفاق للدراسة في بحوث مستقبلية:
- باعتبار أن التمويل هو أحد المعوقات التي تواجه إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، خاصة المؤسسات القائمة على الابتكار في الجزائر يمكن اقتراح الموضوع الآتي: التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية في الجزائر؛
 - وللتخصص في مؤشرات الابتكار وعلاقتها بنجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقترح الموضوع الآتي: دور الاستثمار في البحث والتطوير في تحقيق الابتكار المستمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
 - ولتفعيل خدمات حاضنات الأعمال وربطها بالنشاطات الابتكارية، ومساهمتها في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة نقترح الموضوع الآتي: أهمية إنشاء مسرعات الأعمال بالجزائر في تشجيع خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة.

المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- 1- أيمن على عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة -مدخل بيئي مقارنة-"، (مصر: الدار الجامعية، 2007).
- 2- بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008).
- 3- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، "إدارة المشاريع الصغيرة"، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2004).
- 4- رابع خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008).
- 5- سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012).
- 6- صحن الصرن، "إدارة الابتكار والإبداع: الأسس التكنولوجية وطرائق التطبيق"، الطبعة الأولى، (سوريا: دار الرضا للنشر، 2000).
- 7- طاهر محسن الغالي، "إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر، 2009).
- 8- عبد السلام أبو قحف، "مقدمة في الأعمال: حاضنات الأعمال -فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة-"، (مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001).
- 9- علاء محمد، سيد قنديل، "القيادة الإدارية وإدارة الابتكار"، الطبعة الأولى، (عمان: دار الفكر، 2010).
- 10- فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"، الطبعة الثانية، (الجزائر: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009).
- 11- فريد النجار، "الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم"، (مصر: الدار الجامعية، 2007).
- 12- فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز-"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006).
- 13- نجم عبود نجم، "إدارة الابتكار"، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر، 2003).

ثانيا- الأطروحات:

- 1- أميده مالكية، "محاولة تقييم أداء التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 2008-2009.
- 2- بسمة فتحي عوض برهوم، "دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديين الأعمال قطاع غزة دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون- سبارك)", رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة-، 2014.
- 3- بلقيثوم صباح، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.
- 4- جميلة أحمد جابر، "انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية دراسة فينومينولوجية"، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2017-2018.
- 5- داليا أحمد محمد يونس، "واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرصة نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة دراسة حالة: مسرعة الأعمال Gaza Sky Geeks"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة-، نوفمبر 2017.
- 6- زويتة محمد الصالح، "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 7- سماح طلحي، "دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة إلى حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-، 2013-2014.
- 8- صيد عبد الرحمان، "أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أريس الأمريكية، 2015-2016.
- 9- طالبي خالد، "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2010-2011.
- 10- العايب ياسين، "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2010-2011.
- 11- عبد الله بلعدي، "التمويل برأس المال المخاطر-دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008.
- 12- عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2014-2015.
- 13- قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2011-2012.

14- محمد سبتي، " فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة **Finalep** "، رسالة ماجستير، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2008-2009.

ثالثا- المجالات والنشريات:

1- أحلام بوقفة، "واقع نشاط رأس المال المخاطر في الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف **Sofinance**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2017.

2- الأسرج حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

3- الأسرج حسين عبد المطلب، "صيف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي"، دراسات إسلامية، العدد 8، المملكة العربية السعودية، مارس 2010.

4- أنور أحمد، نهارالعزام، "تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، الجامعة المستنصرية، 2010.

5- بالرقى تيجاني، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001 -2011)-دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، 2013.

6- بلعيد عبد الله، "دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التجربة الصينية والتجربة الماليزية أمودجا"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البليدة 2، جوان 2017.

7- بن بلغيث مداني، دويس محمد الطيب، "دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

8- بن سديرة عمر، "التخطيط الاستراتيجي: الإطار النظري والواقع التطبيقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 01، 2013.

9- بهوم أديب، يونا يوسف حيدر، "دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية - دراسة تطبيقية في الساحل السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، سوريا، 2014.

10- بوخمم عبد الفتاح، صندرة سايب، "دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة -واقع التجربة الجزائرية-"، المجلة الأردنية، المجلد 7، العدد 3، 2011.

- 11- بيبي علي، بن تومي سارة، "دور الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الإبداع"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 5، جامعة تلمسان، ديسمبر 2015.
- 12- جمال خنشور، حمزة العوادي، "نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.
- 13- جيلالي بوشرف، فوزية بوخيزة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، جامعة مستغانم، 2014.
- 14- حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة سطيف 01، 2003.
- 15- خالد قاشي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 22، جامعة البليدة، جوان 2015.
- 16- رضوان عادل، "إمكانية تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر على ضوء تجربة ماليزيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 8، المجلد 2، جامعة الوادي، 2015.
- 17- زرايري بلقاسم، "العناقيد الصناعية إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، جامعة سطيف، 2007.
- 18- زردودي أمينة، بوعشة مبارك، "الأنظمة الوطنية للابتكار - مقارنة بين دول المغرب العربي والدول الناشئة-"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة قسنطينة 01، 2015.
- 19- زموري كمال، مرداوي كمال، "منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، المركز الجامعي ميله، جوان 2017.
- 20- سامية عزيز، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جامعة ورقلة، جوان 2011.
- 21- سعدية السعيد، "أثر الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات المبدعة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 3، جامعة البليدة، 2016.
- 22- شوقي جباري، مصطفى لقمان، "السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع الإشارة إلى حالة الجزائر-"، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، جامعة معسكر، 2016.

- 23- صالحى صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف 01، 2004.
- 24- الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف 2011، 01.
- 25- عبد الكريم سهام، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج **"PME2"**"، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- 26- عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعبوي، "تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 مدخل التحليل إلى مركبات أساسية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009.
- 27- عبد لله ياسين، بن يامين خالد، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية - كوريا الجنوبية أمودجا-، مجلة البدر، المجلد 6، العدد 6، جامعة بشار، 2014.
- 28- علوني عمار، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف 01، 2010.
- 29- علي أبو بكر نور الدين، سالمة محمد أبو قرين، "تجارب دولية في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 1، جامعة مصراتة، 2015.
- 30- علي سماوي، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010.
- 31- غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- 32- فيلالى ابتسام، عياش زبير، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014) ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، جامعة سكيكدة، جوان 2016.
- 33- لعللي بوكميش، يوسفات علي، "دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي بالعالم العربي"، مجلة الحقيقة، العدد 23، جامعة أدرار، 2012.
- 34- مازن زكي أبو حميدة، بشير الشفيح الشفيح، "فعالية برنامج مقترح لتحسين القدرات الابتكارية لدى طلبة الأشغال الفنية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سبتمبر 2013.

35- محمد بوقوموم، شريف غياط، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009.

36- محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، "الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، 2012.

37- محمود مرسي لاشين، "تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، جامعة سطيف 2004، 01.

38- مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب، دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار- دراسة حالة حاضنة المؤسسات بباتنة -، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 30، جامعة الأغواط، جوان 2017.

39- نجمة عباس، "واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء-ربيع 2013.

40- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

41- يوسف رشيد، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف 2005، 01.

رابعا- الملتقيات:

1- إبراهيم خليل عليان، " مفاهيم في الاستثمار التمويل التقليدي التمويل الإسلامي"، مؤتمر بيت المقدس الخامس، 2014.

2- أحمد طرطار، "حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8 /أفريل / 2010.

3- أوصيف لخضر، علماوي أحمد، "ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

4- بارك نعيمة، "متطلبات الإبداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال الصناعية بالإشارة إلى المؤسسات الجزائرية"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، 08-09 /نوفمبر/ 2010.

- 5- بربيش السعيد، طيب سارة، "حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 18-19 /أفريل/ 2012.
- 6- بركان دليلا، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM** ولاية بسكرة- "، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18-19 /أفريل/ 2012.
- 7- بسعيد أسامة نبيل، محمدي مواهب، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع الصناعي الجزائري " ، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار -عنابة-، 14-15 /أكتوبر/ 2017 .
- 8- بن خديجة منصف، "حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفتاح تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي الثالث للسياحة حول: اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والأوقاف، جامعة قلمة، 03-04 /ديسمبر/ 2013.
- 9- بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 /ماي/ 2013.
- 10- بن زكورة العونية، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني (2008- 2016) -دراسة تحليلية-"، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار -عنابة-، 14-15 /أكتوبر/ 2017.
- 11- بن سانية عبد الرحمان، نعاس صلاح الدين، "رأس المال المخاطر كتقنية لدعم وتمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية-" ، الملتقى الدولي الثالث حول: قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 28-29 /فيفري/ 2017.
- 12- بوخاري عبد الحميد، زاوية رشيدة، " دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15 /فيفري/ 2017.
- 13- بوريش أحمد، رحمان يوسف زكريا، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية و الابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية-تجارب ومقاربات-"، المؤتمر الدولي الثالث حول:

- 14-15/ فيفري/ 2017. أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية،
- 14- بوسهمين أحمد، شهيد هدى، "أسلوب كايزن ودوره في تفعيل قيادة الإبداع والابتكار"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017.
- 15- تركي الشمري، رمضان الشراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014 نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض - المملكة العربية السعودية، 9 - 11 / 9 / 2014.
- 16- حجاج عبد الرؤوف، حجاج مراد، "القيادة الإبداعية في منظمات الأعمال الابتكارية -دراسة تحليلية-" مؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017.
- 17- خالد رجم، "عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال و تجارب عالمية"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 18-19/ أبريل/ 2012.
- 18- دادن عبد الغني، غربي هشام، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية"، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 18-19/ أبريل/ 2012.
- 19- زايد مراد، "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية التكوينية و فرص الأعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 06-08/ أبريل/ 2010.
- 20- زلاسي رياض، مرزوقي نوال، مجيلي خليصة، "تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06/ ماي/ 2013.
- 21- سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، جامعة غرداية، 23-24/ فيفري/ 2011.
- 22- سماش كمال، جغوط عبد الرزاق، "ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتطوير القطاع الصناعي في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، جامعة باجي مختار - عنابة-، 14 - 15/ أكتوبر/ 2017.

- 23-شاهد إلياس، عبد النعيم فرور، "التسويق الإبتكاري كمدخل لتطوير المنتجات الجديدة"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017.
- 24-شرعة عماد الدين، "دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 4 18 - 19/ أبريل/ 2012 .
- 25-الشريف ريجان، هوام لمياء، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 18-19/أفريل/ 2012.
- 26-صاري علي، حوشي توفيق، "مفهوم الابتكار وإدارة الابتكار"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017.
- 27-عبد الرحيم ليلي، لدرع خديجة، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة"، الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب - البليدة -، 18 - 19 /أفريل/ 2011.
- 28-عبد الله سعد الهاجري، "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية ، 12-14/ أكتوبر/ 2015 .
- 29-عرابة رابح، "دور المعرفة في ابتكار الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف، 04 - 05 /ديسمبر/ 2007.
- 30-العربي تيقاوي، "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"- كنموذج للمقاولاتية- من وجهة نظر العاملين"، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر -بسكرة -، 6-8 /أفريل/ 2010.
- 31-علي دبي، سارة بن التومي، "أثر التفكير الإبتكاري على تنمية مهارات القيادة الإدارية في المؤسسة"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية، 14-15/ فيفري/ 2017.

- 32- عمي سعيد حمزة، الحاج سعيد عمر، "واقع قيادة الإبداع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، الواقع والتحديات، جامعة غرداية، 14-15/فيفري/2017.
- 33- عودة محمد الشكري، "التجربة الفلسطينية في حاضنات الأعمال ودورها في تنمية أعمال جديدة للشباب"، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، الجامعة الإسلامية - غزة، مارس 2012.
- 34- فوزي عبد الرزاق، "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر السعودي الدولي للجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، 9-11 / سبتمبر / 2014.
- 35- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، "محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية.
- 36- لقمان أحمد محمد، "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، مؤتمر العمل العربي الدورة 38، القاهرة، 15-22 / ماي / 2011.
- 37- محمد الطيب دويس، "عرض نماذج (محلية وعربية ومقاربات دولية) في تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات"، المؤتمر الدولي الثالث حول: أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة، جامعة غرداية 14-15/فيفري/2017.
- 38- محمد بوقمقوم، معيزي جزيرة، "إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19/أفريل/2012.
- 39- مغازي عبد الرحمان، بوكساني رشيد، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مشاتل ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 17-19/أفريل/2012.
- 40- ممدوح عبد العزيز رفاعي، "استراتيجيات الابتكار: طريق الإدارة نحو الابتكار الجذري V"، المؤتمر العلمي الأول حول: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، إستراتيجيات الابتكار، كلية التجارة جامعة عين شمس، 11/12 /مارس/ 2012.
- 41- مني البرادعي، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: «الوسط المفقود» والحصول على التمويل"، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ما وراء الحدود الوسط المفقود، 26 سبتمبر 2016.

42- نصر ضو، علي العبسي، "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6/ماي/ 2013 .

43-وفاء ناصر المبيريك نوره، جاسر الجاسر، "النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، 9- 11 / سبتمبر/2014.

خامسا-الدراسات والتقارير:

1- أشرف إبراهيم، "في 8 نقاط: تعرف على مؤشر الابتكار العالمي 2016 وترتيب دولتك فيه"، متاح على الموقع: <http://www.sasapost.com/globalinnovation-index-2016>.

2- تقرير المعرفة العربي للعام، "الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة-"، 2014.

3- تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الاستعراض السنوي لمعاهدة البراءات 2017- المعالم الرئيسية- التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، 2017، متاح على الموقع: <http://www.wipo.int>.

4- سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، متاح على الموقع: www.iefpedia.com.

5- لبريان ميزيو، وكلايتون كريستنسن، "قوة خلق السوق: كيف يمكن للابتكار تحفيز التنمية في الدول النامية"، متاح على الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/News/5136.aspx>.

6- مؤشر المعرفة العربي، مؤشر البحث والتطوير والابتكار، 2015، الموقع:

www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFAr/AKI2015_Ch7Ar.pdf

7- منال السيد عبد الحميد، "حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادة الأعمال للشباب في الوطن العربي، مصر نموذجاً"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/04/19، متاح على الموقع:

<http://www.acrseg.org/40703>

8- نيفين حسين محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات

الاقتصادية والدول -دراسة حالة الإمارات-"، الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، متاح على الموقع:

www.economy.gov.ae/

سادسا- القوانين والجرائد الرسمية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 13-81 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 30 يناير 2013، الذي يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، الجريدة الرسمية، رقم 8، 2013.

2- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003 .

3- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 26 فيفري سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003.

4- القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا-الكتب:

- 1- Audretsch David B, "**Knowledge Spillover Entrepreneurship and Innovation in Large and Small Firms**", Handbook of Technology and Innovation Management, 2008.
- 2- Christensen Clayton M, "**Disruptive Innovation**",(USA :Harvard Business School Publishing Corporation,2016)
- 3- Eunika Mecier-laurent, **les écosystème de l'innovation**, (Paris: Lavoisier, 2011).
- 4- Laura Bacali, Martine, Théophile Dzaka-Kikouta & al, "**Les Défis des PME du Sud et Nord : Vers Leur Développement Durable**",(Canada: Presses de L'université d Ottawa, 2011).
- 5- Michel Bernasconi, Simon Harris, Mette Moensted, "**High teck Entrepreneurship**", first published, (USA and Canada: Routledge,2006.
- 6- Michele O'Dwyer , "**Marketing SME ; Innovation and Approach**",first published, (UK : Cambridge Scholars Publishing,2009).
- 7- Nadine Levratto, Marie-Florence Estimé, "**Les PME : Définition, Rôle Economique et Politique Publique**", 1^{er} édition, (Bruxelles : Group De Boeck s.a.,2009).
- 8- Norman M. Scarborough, **Effective Small Business Management : an Entrepreneurial Approach** , tenth editions,(U.S.A: Pearson Education Limited,2014).
- 9- Peter F. Drucker, Seventh Printing,"**Concept of the Corporation**", (USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2005).
- 10-Peter F.Druker, Joseph Maciariello, **Innovation and Entrepreneurship Practice and Principles**, (London and New York : library of congress cataloging publication data,2015.)
- 11-Philip H Phan, Sarfraz A Mian, Wadid Lamine, "**Technology Entrepreneurship And Business Incubation**", (London : Imperial College Press, 2016).
- 12-Robin P.G Tech, "**Financing High-Tech Startups**",(Switzerland : Springer International Publishing,2018).

ثانيا- الأطروحات:

- 1- Gemmell Robert M, "**Socio-cognitive Foundations of Entrepreneurial Venturing**", doctoral thesis, Case Western Reserve University, 2013.
- 2- Jang Mina, "**Determinants of Innovation in SMES: An Emperical Analysis of South Korea**", doctoral thesis, Radboud University, 2016-2017.
- 3- Sahib Sartaj Singh, "**Some Entrepreneurial Aspects Of Technology Business Incubators in Indian context**", doctoral Thesis, March 2011.

ثالثا- المجلات:

- 1- Alia Youcef Ali, "**The effectiveness of small and medium enterprises adoption as a strategic option to solve unemployment problem in the Arab World, an example of Algeria**", International Journal of Business and Social Science, vol 5, no 4, 2014.
- 2- Baumann Julian, Kritikos Alexander S, "**The link between R&D, innovation and productivity: Are micro firms different?**" Research Policy, vol 45, no 6, 2016.
- 3- Blanchflower David, Oswald Andrew, "**What makes an entrepreneur?**", Journal of labor Economics, vol 16, no 1, 1998.
- 4- Camelia MORARU, Alexandru RUSEI, "**Business Incubators – Favorable Environment for Small and Medium Enterprises Development**", Theoretical and Applied Economics, vol 19, no 5, 2012.
- 5- Das Parthajeet, "**Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) in India: Opportunities, Issues & Challenges**", Great Lakes Herald, vol 11, no 1, 2017.
- 6- Eric von Hippel, Susumu Ogawa, Jeroen P.J. De Jong, "**The age of the consumer-innovator**", MITSaloan Management Review, vol 53, no 1, 2011.
- 7- Hackett Sean M, Dilts David M, "**A Real Options-driven Theory of Business Incubation**", The journal of technology transfer, vol 29, no 1, 2004.
- 8- Hadzima JR, Joseph G, "**Seven Characteristics of Highly Effective Entrepreneurial Employees**", Retrieved on April, vol 1, 2005.
- 9- Hanadi Mubarak Al-Mubaraki, Michael Busler, "**Road map of international business incubation performance**", Journal of International Business and Cultural Studies, vol 6, 2012.
- 10- Hanadi Mubarak, Al-Mubaraki, Michael Busler, "**The Effect of Business Incubation in Developing Countries**", European Journal of Business and Innovation Research, vol 1, no 1, March 2013.
- 11- Hansen Morten T, Chesbrough Henry W, Nohria Nitin, & al, "**Networked Incubators**", Harvard business review, vol 78, no5, 2000.
- 12- Himrane Mohamed Himrane, "**La réalité de l'entrepreneuriat féminin: la wilaya d'Alger**", Journal of Financial Studies and Management Accounting, vol 4, no 6, 2017.

- 13-Hossain Mokter, **"A Review of Literature on Open Innovation in Small and Medium-Sized Enterprises**, Journal of Global Entrepreneurship Research, vol 5,no 1, 2015.
- 14-Khalid Usman, Zhiying Liu, **Innovation Index Framework to Measure the Innovation Capacity and Efficiency of SAARC Countries** , European Journal of Social Sciences, vol 46, no 3, February 2015,
- 15-KRAŚNICKA Teresa, GŁÓD Wojciech, WRONKA-POŚPIECH Martyna, **"Management Innovation and Its Measurement, Journal of Entrepreneurship"**, Management and Innovation (JEMI), vol 12, no 2,2016.
- 16-Lalkaka Rustam, **"Technology Business Incubation: a toolkit on innovation in engineering"**, Science and Technology for Development series UNESCO, vol 255, 2006.
- 17-Lee Sang Suk, Osteryoung Jerome S, **"A Comparison of Critical Success Factors for Effective Operations of University Business Incubators in the United States and Korea"**, Journal of small business management, vol 42, no 4.
- 18-Lesakova Lubica," **The Role of Business Incubators in Supporting the SME start-up** ", Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3,2012.
- 19-Lina Sonne , **"Innovative initiatives supporting inclusive innovation in India: Social business incubation and micro venture capital"**, Technological Forecasting & Social Change , vol 79 ,2012.
- 20-Lubica Lesáková, **"The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up"**, Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3, 2012.
- 21-Lubica Lesáková, **"The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up"**, Acta Polytechnica Hungarica, vol 9, no 3, 2012.
- 22-Macdonald Stuart, Joseph Richard , **"Technology Transfer or Incubation? Technology Business Incubators and Science and Technology Parks in the Philippines"** , Science and Public Policy, vol 28, no 5, 2001.
- 23-Mishu Tripathi, Saurabh Tripathi, Rikin Dedhia, **"Challenges Faced by Micro, Small and Medium Enterprise (MSME) Sector in India"**,International Journal of Science Technology and Management, vol 5, no 3, 2016.
- 24-Mubarak Al-Mubaraki Hanadi, Busler Michael, **"Business incubators models of the USA and UK: A SWOT analysis. World Journal of Entrepreneurship"**, Management and Sustainable Development, vol 6, no 4, 2010.
- 25-Nakul Parameswar, Swati Dhir, Sanjay Dhir," **Banking on Innovation, Innovation in Banking at ICICI Bank"**, Global Business and Organizational Excellence, vol 36, no 2, 2017.
- 26-Pettersen Inger Beate, Aarstad Jarle, Høvig Øystein Stavø, & al, **"Business Incubation and The Network Resources of Start-ups"**, Journal of Innovation and Entrepreneurship, vol 5, no 1, 2015.
- 27-Rahmani Chérif, **"Le rapport sur le climat des affaires présenté au gouvernement dans dix jours"**, Revue de Presse, 2013.

- 28-Rajesh Mehra, Nishtha Prakash, " **Micro, Small And Medium Enterprises And The Development Of Indian Economy**", International Journal of Informative & Futuristic Research, vol 2, no 9, May 2015.
- 29-Redis Jean, Sahut Jean-Michel, "**Entrepreneuriat Répété, Capital Organisationnel et Accès au Financement par Capital-Risque**", *Gestion 2000*, vol 30, no 4, 2013.
- 30-Rezk Mohamed Ramadan, Ibrahim Haiam, Radwan, Sakr, Amr ,& al, "**Innovation magnitude of manufacturing industry in Egypt with particular focus on SMEs. Entrepreneurship and Sustainability Issues**", vol 3, no 4,2016
- 31-Sarfraz Mian, Alain Fayolle and Wadid Lamine, "**Building sustainable regional platforms for incubating science and technology businesses Evidence from US and French science and technology parks**", Entrepreneurship and Innovation, vol 13, no 4, 2012.
- 32-Segarra-Blasco A, Arauzo-Carod J. M, "**Sources of innovation and industry–university interaction: Evidence from Spanish firms**", Research Policy, vol 37, no 8, 2008 .
- 33-Soetanto Danny P, Jack Sarah L," **Business Incubators and the Networks of Technology-based Firms**", The Journal of Technology Transfer, 2013, vol 38, no 4,2013.
- 34-Sofouli Evangelia, Vonortas Nicholas.S, "**S&T Parks and Business Incubators in Middle-Sized Countries: The Case of Greece**", The Journal of Technology Transfer, vol 32, no 5,2007.
- 35-Tasara Majoni, Jephias Matunhu, Billiat Chaderopa,, "**SMEs Policies and Challenges: A Comparative Analysis of Zimbabwe and South Korea**", International Journal of Scientific and Research Publications, vol 6.
- 36-Terziovski Mile, "**Innovation Practice and its Performance Implications in Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Manufacturing Sector: a resource-based view**", Strategic Management Journal, vol 31, no 8,2010.
- 37-Uma P," **Role of SMEs in economic development of India**", Asia Pacific Journal of Marketing & Management Reviewvol 2, no 6. 2013,
- 38-Vedovello C, Godinho M, "**Business Incubators as a Technological Infrastructure for Supporting Small Innovative Firms activities**", International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management, vol 3, no 1-2,2003.
- 39-Venkatesh Sudha, Muthiah Krishnaveni, "**SMEs in India: Importance and contribution**", vol 2, 2012.
- 40-West Joel, Bogers Marcel," **Leveraging External Sources Of Innovation: A Review Of Research On Open Innovation**", Journal of Product Innovation Management, vol 31, no 4, 2014.
- 41-Xing Yan, Ge Zhangzhi, Song Wei, "**Research on Innovation of Science and Technology Investment and Financing of SMEs in Intellectual Property**",Technology and Investment, vol 7, no 2, 2016.

رابعاً- الملتقيات:

- 1- Crucianu Paula-Alexandra Roibu, "**Entrepreneurship and Innovation in South Korea**", International Conference C17, Bari, 5-6 June 2017.
- 2- Mekhelfi Amina, "**Les Obstacles qu'affronte L'incubateur d'Ouargla dans le Lancement des Futurs Porteurs de Projet**", Séminaire L'Entrepreneur des Jeunes , Université de Biskra, 23-25/Avril/2013.
- 3- SALAH, A. Ben, I. Ben Salah, L. Bel Kacem, & al, "**L'accompagnement à La création D'entreprises Innovantes Technologiques: une première approche de l'efficacité des pépinières tunisiennes**", XVIIIème Conférence Internationale de Management Stratégique, Grenoble-France,-2 – 5/ juin /2009.
- 4- Ziane Said, "**L'accompagnement Entrepreneurial et Développement des Compétences des Porteurs de Projets Innovants**", université Paris Dauphine, 19-20/octobre/ 2017 .

خامساً-الدراسات والتقارير والنشریات:

- 1- Abdelkader Djeflat, "**Stratégie d'acteurs dans le développement économique des territoires : le secteur des TIC**", April 2017, disponible sur le site : www.researchgate.net .
- 2- Abel-Koch Jennifer, Del Bufalo G, Fernandez M, "**SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain**", Maisons-Alfort Cedex, France: Bpifrance (BPI), 2015 .
- 3- Agence française pour la promotion de l'enseignement supérieur, "**Higher Education in France**", September 2017.
- 4- Annual rapport EU, **SME**, 2016-2017,
- 5- Arab British Academy for Higher Education, "**Chinese incubators Characteristics**", disponible sur le site : www.abahe.co.uk/b/international.
- 6- Bpifrance, "**French SME Report 2016**", Press release, 19 September 2017.
- 7- Bour Amit, Breij Mark, Diop Magatte, & al, "**Report on support to SMEs in Developing Countries Through Financial in Termediaries**", Dalberg, november 2011.
- 8- Bureau international du Travail Genève, "**Les Petites et Moyennes D'entreprises et La Création D'emplois Décentes Productifs**", Rapport 4, Première Edition, 2015,
- 9- Caisse de Garantie des Crédits D'investissements – PME, Note de Synthèse sur SPA L'activité de Garantie de la CGCI, CGCI Pme, disponible sur le site : www.cgci.dz.
- 10- Cernat Lucian, Norman-Lopez Ana, Ana Duch T, & al, "**SMEs are More Important Than You Think! Challenges and Opportunities For EU Exporting SMEs**", Directorate General for Trade, European Commission, 2014.
- 11- Chung Sungchul, "**Innovation, Competitiveness, and Growth: Korean Experiences**", disponible sur le site: disponible sur le site : siteresources.worldbank.org/EXTABCDE/.../Sungchul-Chung.

- 12- DGRSDT, "Recueil des Brevets D'innovation", MESRS , 3e Edition, avril 2014.
- 13- Doug Henton, Janine Kaiser, Elizabeth Dennison Brown, "**Silicon Valley Competitiveness and Innovation Project - 2016 Update**", A Dashboard and Policy Scorecard for a Shared Agenda of Prosperity and Opportunity, Report design by Bridget Gibbons, February 2016.
- 14- Economic Commission For Europe, "**Best Practice in Business Incubation United Nations** ", New York and Geneva, 2001.
- 15- Entrepreneurs Algériens, La GEW Algeria 18 - 24 Novembre, 2013, disponible sur le site : <http://www.bahdja.com>,
- 16- European SME Export Report - France, "**Export / import trends and behaviours of SMEs in France, fedex-express**", July 2015.
- 17- Ferdj Younes, Hammadi Abdelkader, "**Le processus d'émergence du cluster en Algérie: Etude de Cas, le cluster Biotech (Alger)**", 2017, disponible sur le site : dspace.cread.dz,
- 18- Gardner M, Levine D, "**California Tool Works: Incubation and Acceleration in the Cauldron of Innovation**", California Business Incubation Alliance, 2016.
- 19- Google for entrepreneurs, disponible sur le site : <https://www.googleforentrepreneurs.com/startup-communities>.
- 20- Grover Aseem, Suominen K, "**Summary–State of SME Finance in the United States**", Trade Up paper, January, 2014.
- 21- Hammer Alexander, Jabara Cathy, Bloodgood Laura, "**Small and Medium-Sized Enterprises: Overview of Participation in U.S.A Exports**, USITC Publication, 2010
- 22- Hernández Manuel Lorenzo, "**Basic Concepts of Innovation and Innovation Management**", disponible sur le site: <https://www.etsisi.upm.es/sites/default/files/Avisos/ModuloII.pdf>,
- 23- Jang Mina, "**Determinants of Innovation in SMES: An Emperical Analysis of South Korea**" disponible sur le site: theses.uibn.ru.nl/bitstream/handle.
- 24- Jason D. Rowley , "**When Heading For The Exit, Does Time Or Money Mean More For Startups?**", January 23, 2018, disponible sur le site: <http://news.crunchbase.com/news/heading-exit-time-money-mean-startups>.
- 25- Jaya Prakash Pradhan , "**R&D Strategy of Small and Medium Enterprises in India Trends and Determinants**", Sardar Patel Institute of Economic & Social Research (SPIESR), Version 1.0: 24th February 2010.
- 26- Kenji Kushida, "**Innovation and the Science and Engeering Workforce**", National Science Board Recent Publications , research and development , 2012 , disponible sur le site: <https://obamawhitehouse.archives.gov>
- 27- Les Robinson, "**A summary of Diffusion of Innovations**", Changeology, 2009,

- 28- Lewis David A, Harper-Anderson Elsie, Molnar Lawrence A, "**Incubating Success. Incubation best Practices that Lead to Successful New Ventures**", Institute for Research on Labor, Employment, and Development, 2011,.
- 29- Liu Yuan, "**China's business incubator industry operating model and prospect analysis**", disponible sur le site: <https://bg.qianzhan.com/report/detail>, consulté.
- 30- Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Direction générale de la recherche et de l'innovation, "**Les Incubateurs D'entreprises Lies a La Recherche Publique État de la situation et bilan au 31 décembre 2006.**
- 31- Ministère de l'industrie et des mines bulletin d'information statistique de la pme janvier 2010, Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, n° 02.
- 32- Moncada-Paternò-Castello Pietro, Grassano Nicola, "**Innovation, competitiveness and growth without R&D? Analysis of corporate R&D investment-A country approach: Italy**", JRC Policy Brief. European Commission, 2014.
- 33- National Economic Council and Technology Policy, "**A Strategy for American Innovation**", NEC, 2015.
- 34- NBIA : "**Impact of Business Incubation in the US –Lessons for Developing Countries**", 2009.
- 35- NBIA, "**The Value of Business Incubation and Best Practices**", 2010.
- 36- OECD, "**France – Country Note – Education at a Glance 2017: OECD Indicators**".
- 37- OECD, "**Japan Policy Brief**", Better Policies Series, 2017.
- 38- OECD, "**Les petites et moyennes entreprises : force locale action mondiale**", juin 2000.
- 39- OECD, "**National Innovation Systems Organisation**", 1997.
- 40- P3A, Programme d'Appui à la mise en oeuvre de l'Accord d'Association , "**Fiche de projet de jumelage, Appui au MPTIC dans la mise en place d'un écosystème favorisant le développement des TIC en Algérie.**
- 41- Report Submitted by Accelerate Consulting and Development ,Creative Associates International, "**Micro, Small and medium enterprises in egypt, Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis**, August 2014.
- 42- Rustam Lalkaka, "**Technology Business Incubation**", Science and Technology for Development series, UNESCO, 2006.
- 43- Sahib Sartaj Singh, "**Some Entrepreneurial Aspects Of Technology Business Incubators in Indian context**".
- 44- Saïd Smati, Start-up Wee-kend d'Alger « Promouvoir l'innovation et l'entrepreneuriat » le 17-11-2011 <https://www.liberte-algerie.com>
- 45- Salvador Elisa, "**Italian science parks, incubators and innovative clusters: some considerations starting from a questionnaire investigation on research spin-offs**", 2011.

- 46- SBA Office of Advocacy United States, **Small Business Profile**, 2016 ,
- 47- Science, Technology and Information Society, "**Research and development 2016**", , disponible sur le site: <https://www.stat.fi/til/tkke/2016/tkke>, .
- 48- Seeta Bhardwa , "**ShanghaiRanking Academic Ranking of World Universities 2017 results announced**", 15/08/2017www.timeshighereducation.com.
- 49- Shenzhen Science and Technology, **Business Incubator Development and Policy Research** disponible sur le site :www.szsti.gov.cn,
- 50- Shimizu Kay, "**The Role of Small and Medium Enterprises in Japan s Political Economy**", Syncretization:corporate restructuring and political reform in Japan, 2013.
- 51- Small & Medium Enterprises In Egypt, Definition, Landscape and Stakeholders, May 2016, firstequity-partners.com.
- 52- Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, Sacha Wunsch-Vincent, "**The Global Innovation Index 2017 Innovation Feeding the World**", 2017.
- 53- Tantawy Rasha Y, Becheikh Nizar, "**How to Promote Open Innovation in Egypt? Answers from the Egyptian National Innovation Survey**", Entrepreneurship and Innovation: Shaping the Future of Egypt, 2012.
- 54- The development status of Chinese incubator Research Report, 2016.
- 55- The Organization for Small and Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN, 2012.
- 56- Thobekani Lose, Robertson K. Tengeh, "**The Sustainability and Challenges of Business Incubators in the Western Cape Province, South Africa**", Sustainability , 2015.
- 57- Tiago Cravo Oliveira, Eliana Barrenho, Antoine Vernet, and all, «**Developing a Global Healthcare Innovation Index**, PIRU Publication, February 2017.
- 58- Treloar P, "**Skills Factory Daresbury**", Sci-Tech Daresbury, disponible sur le site: www.ukspa.org.uk/sites/default/files/Treloar.pdf, UMV-RÉUSSITE, **L'accompagnement par l'incubateur Technobridge du cyberparc de Sidi Abdellah pour concrétiser votre projet de startup**, 2 Janvier 2013, <https://startupsalgeriennes.wordpress.com>, www.researchgate.net,
- 59- What are science and technology (S&T) parks?, The Innovation Policy Platform (IPP), www.innovationpolicyplatform.org/content/incubators-accelerators-and-st-parks,
- 60- WIPO, "**IP Facts and Figures 2016**", disponible sur le site: <http://www.wipo.int>,
- 61- Xinhua, "**China tops the world in incubators, makerspaces**" disponible sur le site: http://www.chinadaily.com.cn/business/2017-09/19/content_32203134.htm
- 62- Yoshino Naoyuki, Taghizadeh Hesary F, **Major challenges facing small and medium-sized enterprises in Asia and solutions for mitigating them**, ADBI Working Paper Series,2016.

سادسا-المواقع الإلكترونية:

- 1-<http://anpt.dz/pme-pmi> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية بالجزائر
- 2-<http://www.andi.dz> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر
- 3-<http://www.bjmakerspace.com/sy>
- 4-<http://www.djezzy.dz> الموقع الرسمي لشركة الاتصالات جازي
- 5-<http://www.mdipi.gov.dz> الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم بالجزائر
- 6-<http://www.tstart.dz/actualites-tstart>
- 7-<https://500.com/> الموقع الرسمي لحاضنة أعمال بالولايات المتحدة الأمريكية
- 8- <https://angelpad.org> الموقع الرسمي لمسرعة أعمال بالولايات المتحدة الأمريكية
- 9- <https://hawesse.dz>.
- 10- <https://incubateurs.parisandco.com> الموقع الرسمي لحاضنة أعمال بفرنسا
- 11- <https://startup.info/fr>
- 12- <https://techpark.rpi.edu> الموقع الرسمي لحاضنة أعمال بالولايات المتحدة الأمريكية
- 13- <https://www.ansej.org.dz> الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- 14- <https://www.anvredet.org.dz> الموقع الرسمي موقع الوكالة الوطني لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي
- 15- <https://www.crunchbase.com>. الموقع الرسمي لاكتشاف المؤسسات الابتكارية
- 16- <https://www.hkdesignincubation.org/> الموقع الرسمي لحاضنة أعمال بالصين
- 17- <https://www.innover-en-france.com/>
- 18- <https://www.inovallee.com> الموقع الرسمي لحظيرة تكنولوجية بفرنسا
- 19- <https://www.sophia-antipolis.org>
- 20- <https://www.tusstar-en.com/>
- 21- <https://www.ycombinator.com> الموقع الرسمي لحاضنة بالولايات المتحدة الأمريكية
- 22-tradingeconomics.com/france/indicators الموقع الرسمي للمؤشرات الاقتصادية لفرنسا
- 23-www.agoranov.com
- 24-www.angem.dz الموقع الرسمي لوكالة تسيير القرض المصغر
- 25-www.cgci.dz
- 26-www.cnac.dz الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- 27-www.euratechnologies.com الموقع الرسمي لحاضنة أعمال بفرنسا
- 28-www.fgar.dz الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 29-<https://www.mesrs.dz/> الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- 30-www.dgrsdt.dz/ الموقع الرسمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- 31-www.parisoma.com

32-www.scidev.net.

33-www.sci-techdaresbury.com.

34-www.silicon.fr

الملاحق رقم (1): مؤشر الابتكار لسنة 2017 لمجموعة من دول مختارة

9 2	38	13	35	64	32	14	2	73	19	9	13						
I N D	I T A	J P N	K O R	I N D	I T A	J P N	K O R	I N D	I T A	J P N	K O R						
المؤسسات			رأس المال البشري والبحوث			البنية التحتية			الاستدامة								
نسبة كفاءة الابتكار	المدخلات الفرعية للابتكار	مؤشر الابتكار العالمي من أصل 127	مجموع الدخل	الناتج المحلي الإجمالي للفرد تعادل \$ القوة الشرائية	الناتج المحلي الإجمالي \$	المسكان (المايين)	البلد	بيئة الأعمال	البيئة التنظيمية	البيئة السياسية	البحث والتطوير	التعليم العالي	التعليم	بنية الأعمال	البنية التحتية العامة	تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	الكلمة
53	66 (2016) 58 (2017)	60 66	الدخل المنخفض	6,161.6	2,251.0	1,326.8	الهند	12 1	73	87	32	68	114	32	80	32	3
31	29 29	29 29	الدخل العالي	35,708.3	1,852.5	59.8	إيطاليا	44	33	46	21	51	48	44	56	20	4
49	11 20	14 16	الدخل العالي	38,054.2	4,730.3	126.3	اليابان	21	14	11	03	60	46	21	05	28	3 2
14	16 9	11 11	الدخل العالي	36,511.0	1,404.4	50.5	كوريا	3	61	42	1	15	40	3	11	2	7 9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار 2017

يتبع															
6	36	85	33	17	12	38	26	14	11	35	55	14	12	36	39
K O R	J P N	I T A	I N D	K O R	J P N	I T A	I N D	K O R	J P N	I T A	I N D	K O R	J P N	I T A	I N D
مخرجات الابتكار			مخرجات المعرفة والتكنولوجيا				تطور بيئة			تطور السوق			البلد		
الإبداع عبر الإنترنت	السلع والخدمات الإبداعية	الأصول غير الملموسة	نشر المعرفة	تأثير (أثر) المعرفة	خلق المعرفة	(استيعاب)	روابط الابتكار	عمال المعرفة	التجارة، والمنافسة وحجم السوق	الاستثمار	الائتمان				
103	67	78	26	30	55	55	37	83	16	36	74	الهند			
29	44	27	47	09	31	51	43	40	10	71	50	إيطاليا			
50	21	30	10	55	9	08	19	15	3	45	12	اليابان			
13	38	2	12	28	22	18	32	40	18	32	13	كوريا			

الملحق رقم 02						
مؤشر الابتكار لدول مختارة 2017						
Index	الترتبة					المؤشر
	م.و.م الأمريكية	فرنسا	مصر	الصين	الجزائر	
Global Innovation Index (out of 127)	4	15	105	22	108	مؤشر الابتكار العالمي
Innovation Output Sub-Index	5	18	97	11	117	مخرجات الابتكار مؤشر فرعي
Innovation Input Sub-Index	5	15	106	31	105	الابتكار المدخلات مؤشر فرعي
Innovation Efficiency Ratio	21	35	81	3	111	نسبة كفاءة الابتكار
Global Innovation Index 2016 (out of 128)	4	18	107	25	113	مؤشر الابتكار العالمي 2016
Institutions	17	24	121	78	103	المؤسسات.
Political environment	21	31	119	64	108	البيئة السياسية
Political stability & safety*	31	48	119	90	111	الاستقرار السياسي والسلامة
Government effectiveness	20	21	113	47	95	فاعلية الحكومة.
Regulatory environment	13	21	120	107	106	البيئة التنظيمية
Regulatory quality	19	27	11	87	125	الجودة التنظيمية
Rule of law	18	21	92	78	112	سيادة القانون
Cost of redundancy dismissal, salary weeks	1	42	122	107	71	تكلفة الفصل من العمل الفائض ، أسابيع الراتب
Business environment	10	25	90	75	99	بيئة الأعمال
Ease of starting a business	44	24	33	96	106	سهولة بدء النشاط التجاري.
Ease of resolving insolvency	5	22	97	50	68	سهولة حل الإعسار
Ease of paying taxes	32	54	111	94	108	سهولة دفع الضرائب
Human capital & research	13	12	82	25	86	رأس المال البشري والبحوث
Education	41	27	58	8	83	التعليم.
Expenditure on education, % GDP	54	32	86	n/a	70	الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي
Gov't expenditure/pupil, secondary, % GDP/cap	41	20	n/a	n/a	n / a	الإنفاق الحكومي على تلاميذ الثانوي من الناتج المحلي الإجمالي
School life expectancy, years	20	27	71	62	60	العمر المتوقع للمدرسة، السنوات
PISA scales in reading, maths, & science	29	24	n/a	8	69	مقاييس البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في القراءة والرياضيات والعلوم

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

Pupil-teacher ratio, secondary	63	50	60	55	n / a	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المدارس الثانوية
Tertiary education	54	18	103	104	63	التعليم العالي
Tertiary enrolment, % gross	9	36	72	62	70	الالتحاق بالتعليم العالي % الإجمالي
Graduates in science & engineering, %	85	32	97	n/a	17	نسبة خريجي العلوم والهندسة
Tertiary inbound mobility, %	40	20	70	98	88	التنقل الثلاثي الداخلي %.
Research & development (R&D)	4	12	54	17	00	البحث والتطوير (R & D)
Researchers, FTE/mn pop.	20	21	57	45	n/a	الباحثون في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.
Gross expenditure on R&D, % GDP	10	12	49	17	n/a	إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجم.
Global R&D companies, avg. expend. top 3, mn \$US	1	8	43	6	0.0	شركات البحث والتطوير العالمية ، على سبيل المثال.
QS university ranking, average score top 3	1	10	48	4	0.0	الترتيب الجامعي وفقا لتصنيف الجامعات العالمي QS
Infrastructure	21	12	93	27	79	البنية التحتية..
Information & communication technologies (ICTs)	11	8	91	48	113	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) .
ICT access*	19	11	78	77	82	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICT use	17	16	84	61	89	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Government's online service	9	5	90	31	125	خدمة الحكومة عبر الإنترنت
E-participation	12	12	97	22	122	المشاركة الإلكترونية
General infrastructure	16	25	100	3	8	البنية التحتية العامة
Electricity output, kWh/cap .	8	17	78	51	82	مخرجات الكهرباء ، kWh / cap
Logistics performance	10	16	48	26	75	الأداء اللوجستي
Gross capital formation, % GDP	82	62	113	3	1	تكوين رأس المال الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي
Ecological sustainability	61	35	63	78	74	الاستدامة البيئية.
GDP/unit of energy use	76	51	29	98	48	الناتج المحلي الإجمالي / وحدة استخدام الطاقة
Environmental performance	26	10	89	93	76	الأداء البيئي
ISO 14001 environmental certificates/bn PPP\$ GDP	91	43	70	18	110	شهادات الأيزو البيئية 14001 / الناتج المحلي الإجمالي
Market sophistication	1	11	107	28	122	تطور السوق.
Credit	1	42	111	48	125	الائتمان.

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

Ease of getting credit	2	72	72	55	124	سهولة الحصول على الائتمان
Domestic credit to private sector, % GDP	3	29	104	7	110	الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص ، من الناتج المحلي الإجمالي %
Microfinance gross loans, % GDP	n/a	n/a	61	73	n/a	إجمالي القروض المتناهية الصغر، الناتج المحلي الإجمالي %
Investment	3	10	121	85	124	الاستثمار.
Ease of protecting minority investors	40	31	92	98	124	سهولة حماية المستثمرين من الأقليات
Market capitalization, % GDP	5	16	64	21	n/a	القيمة السوقية ، الناتج المحلي الإجمالي % .
Venture capital deals/bn PPP\$ GDP	1	1	72	26	81	صفقات رأس المال الاستثماري / مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.
Trade, competition, & market scale	1	6	56	2	85	التجارة ، والمنافسة ، ونطاق السوق
Applied tariff rate, weighted mean %..	50	23	103	76	108	معدل التعريف المطبقة، الوسط المرجح %
Intensity of local competition	5	13	117	35	123	شدة المنافسة المحلية †.....
Domestic market scale, bn PPP\$	2	10	21	1	33	مقياس السوق المحلي ، مليار دولار
Business sophistication	8	18	120	9	119	تطور الأعمال
Knowledge workers	11	13	108	1	115	عمال المعرفة
Knowledge-intensive employment, %	28	14	40	n/a	95	كثافة العمالة المعرفة %
Firms offering formal training, % firms	n/a	n/a	91	1	83	الشركات التي تقدم تدريبًا رسميًا ، % من الشركات.
GERD performed by business, % of GDP	7	14	72	13	n/a	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير الذي يقوم به قطاع الأعمال، من الناتج المحلي %
GERD financed by business, %	8	14	76	2	n/a	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير الممولة من قبل رجال الأعمال %
Females employed w/advanced degrees, % total	n/a	20	76	n/a	78	الإناث الموظفات / درجات متقدمة ، % المجموع الكلي
Innovation linkages	15	41	113	62	111	روابط الابتكار.
University/industry research collaboration	4	31	121	29	108	التعاون في مجال الأبحاث في الجامعات / الصناعة †.
State of cluster development	1	25	31	20	105	حالة تطوير التجمعات.
GERD financed by abroad, %..	66	51	98	90	n/a	النفقات الإجمالية على البحث والتطوير الممولة من الخارج %

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

JV-strategic alliance deals/bn PPP\$ GDP	17	39	103	45	107	المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية بقيمة مليار \$ من الناتج المحلي الإجمالي
Patent families 2+ offices/bn PPP\$ GDP	13	16	83	29	101	عائلات براءات الاختراع +2 مكاتب / مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي
Knowledge absorption	6	14	111	13	91	امتصاص المعرفة.
Intellectual property payments, % total trade	19	13	66	32	81	مدفوعات الملكية الفكرية ، النسبة المئوية للتجارة الإجمالية
High-tech imports less re-imports, % total trade	11	31	56	6	25	واردات التكنولوجيا الفائقة أقل إعادة للواردات ، % إجمالي التجارة.
ICT services imports, % total trade	52	17	86	99	110	واردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات % للتجارة الإجمالية
FDI net inflows, % GDP	90	108	88	68	118	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
Research talent, % in business enterprise	4	11	73	9	n/a	المواهب البحثية ، % في الأعمال التجارية
Knowledge & technology outputs	7	20	93	4	107	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.
Knowledge creation	7	24	71	5	101	خلق المعرفة
Patents by origin/bn PPP\$ GDP	6	14	69	1	101	براءات الاختراع حسب المنشأ / مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي
PCT patent applications/bn PPP\$ GDP	14	15	88	17	97	طلبات براءات معاهدة التعاون بشأن البراءات ، بقيمة مليار من الناتج المحلي الإجمالي
Utility models by origin/bn PPP\$ GDP	n/a	55	n/a	1	n/a	نماذج المنفعة حسب المنشأ/ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي
Scientific & technical articles/bn PPP\$ GDP	38	30	67	54	97	المواد العلمية والتقنية / مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي
Citable documents H index	1	4	50	14	81	الوثائق التي يتم الإشهاد بها وفقا لمؤشر قياس تأثير البحث العلمي
Knowledge impact	7	36	90	1	81	تأثير المعرفة
Growth rate of PPP\$ GDP/worker, %	67	63	69	2	37	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القدرة الشرائية) / عامل %
New businesses/th pop. 15-64	n/a	46	99	n/a	83	الأعمال الجديدة / البوب .
Computer software spending, % GDP	1	13	46	26	124	الإنفاق على برامج الكمبيوتر ، الناتج المحلي الإجمالي ..
ISO 9001 quality certificates/bn PPP\$ GDP	94	36	87	25	109	شهادات الجودة مليار دولار إجمالي الناتج المحلي .
High- & medium-high-tech manufactures, %	13	23	60	14	39	المصنوعات عالية التقنية ومتوسطة المستوى ، %

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

Knowledge diffusion	12	18	97	24	124	انتشار المعرفة.
Intellectual property receipts, % total trade	1	11	33	67	104	إيرادات الملكية الفكرية ، النسبة المئوية للتجارة الإجمالية.
High-tech exports less re-exports, % total trade	26	11	104	1	125	صادرات التكنولوجيا الفائقة أقل إعادة التصدير،/للتجارة الإجمالية.
ICT services exports, % total trade	68	49	59	77	112	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، /للتجارة الإجمالية
FDI net outflows, % GDP	29	43	94	45	112	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من GDP .
Creative outputs	10	12	97	26	116	مخرجات إبداعية..
Intangible assets	38	7	103	2	120	موجودات غير ملموسة.
Trademarks by origin/bn PPP\$ GDP	81	10	99	4	79	العلامات التجارية حسب المنشأ /مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.
Industrial designs by origin/bn PPP\$ GDP	54	17	51	1	52	التصاميم الصناعية حسب المنشأ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.
ICTs & business model creation	12	17	97	46	115	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء نموذج الأعمال.
ICTs & organizational model creation	1	20	88	29	120	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النماذج التنظيمية.
Creative goods & services	5	19	73	29	105	السلع والخدمات الإبداعية..
Cultural & creative services exports, % of total trade	1	10	n/a	70	84	صادرات الخدمات الثقافية والإبداعية ، % من إجمالي التجارة
National feature films/mn pop. 15-69	53	25	90	88	n/a	الأفلام الروائية الوطنية/ -15 mn pop. 69
Global ent. & media market/th pop. 15-69 .	3	15	56	44	55	إجمالي سوق الترفيه ووسائل الإعلام
Printing & publishing manufactures, %	24	55	93	89	49	صناعة (إنتاج) المطبوعات والمنشورات .%
Creative goods exports, % total trade	31	30	26	1	125	صادرات السلع الإبداعية ، النسبة المئوية للتجارة الإجمالية
Online creativity	7	26	97	104	101	الإبداع عبر الإنترنت.
Generic top-level domains (TLDs)/th pop. 15-69	1	18	90	74	107	نطاقات المستوى الأعلى العامة (مثل: info,com net)
Country-code TLDs/th pop. 15-69	58	27	120	46	110	نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان
Wikipedia edits/mn pop.	41	10	91	110	99	تعديلات ويكيبيديا .
Video uploads on YouTube/pop. 15-69	1	26	65	n/a	66	عمليات تحميل الفيديوهات المنتشرة على اليوتيوب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017

الملحق رقم 03						
مؤشر التنافسية لمجموعة من دول مختارة لسنة 2016-2017						
Index	الترتبة					المؤشر
	الولايات المتحدة-وم	فرنسا	الصين	مصر	الجزائر	
Institutions	27	29	45	87	99	المؤسسات
Property rights	23	.27	60	100	117	الملكية الفكرية
Intellectual property protection	16	10	62	124	108	حماية الملكية الفكرية
Diversion of public funds	26	24	44	67	81	تحويل الأموال العامة
Public trust in politicians	40	39	30	64	83	ثقة الجمهور في السياسيين
Irregular payments and bribes	32	28	64	64	101	المدفوعات غير النظامية والرشاوى.
Judicial independence	29	28	68	47	94	استقلال القضاء
Favoritism in decisions of government officials	37	30	25	28	70	المحسوبية في قرارات الحكومة
Wastefulness of government spending	74	73	24	122	75	ضياع الإنفاق الحكومي
Burden of government regulation	29	115	21	63	86	عبء التنظيم الحكومي
Efficiency of legal framework in settling disputes	21	22	46	61	67	كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات
Efficiency of legal framework in challenging regs	18	27	46	72	75	كفاءة الإطار القانوني في السجلات الصعبة.
Transparency of government policymaking	18	36	40	97	127	شفافية السياسات الحكومية
Business costs of terrorism	104	113	83	135	102	تكاليف الأعمال الإرهابية
Business costs of crime and violence	70	64	56	124	71	تكاليف أعمال الجريمة والعنف
Organized crime	70	55	78	119	80	الجريمة المنظمة
Reliability of police services	23	29	56	114	60	موثوقية خدمات الشرطة
Ethical behavior of firms	27	26	52	77	107	السلوك الأخلاقي للشركات
Strength of auditing and reporting standards	19	25	68	84	135	قوة معايير التدقيق والإبلاغ.
Efficacy of corporate boards	15	10	116	131	136	فعالية مجالس إدارة الشركات
Protection of minority shareholders' interests	15	31	48	83	100	حماية مصالح حملة الأسهم الأقلية
Strength of investor protection 0-10 (best	29	29	108	101	133	قوة حماية المستثمر
Infrastructure	11	7	42	96	100	البنية التحتية

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

Quality of overall infrastructure	12	8	43	108	101	جودة البنية التحتية الشاملة.
Quality of roads	13	6	39	107	96	جودة الطرق.
Quality of railroad infrastructure	13	4	14	73	57	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية
Quality of port infrastructure	10	23	43	58	105	جودة البنية التحتية للموانئ
Quality of air transport infrastructure	9	13	49	52	117	جودة البنية التحتية للنقل الجوي
Available airline seat kilometers millions/week	1	10	2	41	64	توافر المقاعد لشبكة الخطوط الجوية
Quality of electricity supply	17	7	56	102	92	جودة إمدادات الكهرباء
Mobile-cellular telephone subscriptions /100 pop	66	96	105	82	77	اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل
Fixed-telephone lines /100 pop	25	1	64	95	89	خطوط الهاتف الثابت
Macroeconomic environment	71	67	8	134	63	البيئة الاقتصادية الكلية
Government budget balance % GDP	84	79	57	132	135	ميزانية الحكومة الموازنة الناتج المحلي الإجمالي
Gross national savings % GDP	80	62	2	121	10	إجمالي المدخرات الوطنية/من GDP
Inflation annual % change	52	56	1	130	99	معدل التضخم السنوي/التغيير
Government debt % GDP	128	124	61	117	4	الدين الحكومي/ % GDP
Country credit rating 0-100 (best)	4	16	26	98	70	تصنيف ائتمان الدولة
Health and primary education	39	19	41	89	73	الصحة والتعليم الابتدائي
Malaria incidence cases/100,000 pop	N/A	N/A	7	N/A	11	حالات الإصابة بالمalaria.
Business impact of malaria	N/appl	N/appl	32	1	45	أثر أعمال malaria
Tuberculosis incidence cases/100,000 pop	3	27	83	38	86	حالات الإصابة بالسل
Business impact of tuberculosis	51	34	95	16	102	تأثير الأعمال من مرض السل
HIV prevalence % adult pop	92	76	1	1	40	انتشار فيروس نقص المناعة
Business impact of HIV/AIDS	75	48	97	1	113	أثر أعمال فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

Infant mortality deaths/1,000 live births	41	26	57	91	93	وفيات الرضع
Life expectancy years	34	7	54	93	65	متوسط العمر المتوقع
Quality of primary education	25	28	47	134	102	جودة التعليم الابتدائي
Primary education enrollment rate net %	84	16	1	28	40	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ، النسبة الصافية٪
5th pillar: Higher education and training	8	21	54	112	96	التعليم العالي والتدريب
Secondary education enrollment rate gross %	59	17	65	85	46	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي
Tertiary education enrollment rate gross %	5	37	69	81	78	معدل الالتحاق بالتعليم العالي
Quality of the education system	17	33	43	135	85	جودة نظام التعليم
Quality of math and science education	33	12	50	130	99	جودة الرياضيات وتعليم العلوم
Quality of management schools	7	15	61	138	127	جودة مدارس الإدارة
Internet access in schools	17	40	50	133	124	الوصول إلى الإنترنت في المدارس
Local availability of specialized training	16	20	61	136	120	التوافر المحلي لخدمات التدريب المتخصصة
Extent of staff training	15	24	41	137	131	مدى تدريب الموظفين
Goods market efficiency	14	31	56	112	133	كفاءة سوق السلع
Intensity of local competition	5	14	36	127	136	كثافة المنافسة المحلية
Extent of market dominance	6	24	23	103	87	مدى هيمنة السوق
Effectiveness of anti-monopoly policy	8	18	29	78	113	فعالية سياسة مكافحة الاحتكار
Effect of taxation on incentives to invest	28	124	34	84	92	تأثير فرض الضرائب على الحوافز للاستثمار
Total tax rate % profits	92	124	131	96	135	إجمالي نسبة الضريبة الأرباح
No. of procedures to start a business	54	41	122	76	126	عدد الإجراءات لبدء العمل
Time to start a business days	33	15	121	48	103	الوقت لبدء يوم عمل
Agricultural policy costs	16	62	22	130	112	تكاليف السياسات الزراعية
Prevalence of non-tariff	29	83	78	100	125	انتشار الحواجز غير الجمركية

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

barriers						
Trade tariffs % duty	33	5	118	126	127	التعريفات الجمركية على الرسوم الجمركية
Prevalence of foreign ownership	33	14	88	125	132	انتشار الملكية الأجنبية
Business impact of rules on FDI	46	50	82	114	135	أثر الأعمال من قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر
Burden of customs procedures	20	31	55	80	114	عبء الإجراءات الجمركية
Imports % GDP	134	98	132	120	85	الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
Degree of customer orientation	13	30	88	65	130	درجة التوجه نحو العميل
Buyer sophistication	10	26	21	116	90	تطور المشتري
Labor market efficiency	4	51	39	135	132	كفاءة سوق العمل
Cooperation in labor-employer relations	30	110	47	96	115	التعاون في علاقات العمل-العمالة
Flexibility of wage determination	19	65	82	72	113	المرونة في تحديد الأجور
Hiring and firing practices	7	129	25	61	111	ممارسات التوظيف والإشعال
Redundancy costs weeks of salary	1	44	112	129	74	تكاليف التكرار أسابيع من الراتب
Effect of taxation on incentives to work	24	125	80	104	89	تأثير فرض الضرائب على حوافز العمل
Pay and productivity	8	53	27	125	122	الأجر والإنتاجية
Reliance on professional management	11	22	58	133	135	الاعتماد على الإدارة المهنية
Country capacity to retain talent	2	86	33	104	116	قدرة البلد على الاحتفاظ بالموهبة
Country capacity to attract talent	5	51	23	103	125	قدرة البلد على اجتذاب المواهب
Female participation in the labor force ratio to men	55	32	56	133	136	مشاركة الإناث في نسبة القوى العاملة إلى الرجال
Financial market development	3	31	56	111	132	تطوير الأسواق المالية
Financial services meeting business needs	6	33	64	54	131	الخدمات المالية تلبية احتياجات العمل
Affordability of financial services	14	26	45	72	95	القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية
Financing through local	2	17	40	58	124	التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

equity market						
Ease of access to loans	7	51	36	136	122	سهولة الحصول على القروض
Venture capital availability	4	28	14	98	85	توافر رأس المال المخاطر
Soundness of banks	36	32	79	70	123	سلامة البنوك
Regulation of securities exchanges	24	18	57	105	129	تنظيم تبادل الأوراق المالية
Legal rights index 0-10 (best)	4	86	86	108	108	مؤشر الحقوق القانونية
Technological readiness	14	17	74	98	108	الجاهزية التكنولوجية
Availability of latest technologies	3	17	81	117	125	توافر أحدث التقنيات
Firm-level technology absorption	4	33	60	121	128	امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركة
FDI and technology transfer	25	28	59	71	121	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا
Internet users % pop.	36	23	77	96	95	مستخدمو الإنترنت %
Fixed-broadband Internet subscriptions /100 pop	18	4	49	87	84	اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت
Internet bandwidth kb/s/user	38	25	113	105	80	عرض النطاق الترددي للإنترنت
Mobile-broadband subscriptions /100 pop	13	36	63	72	85	اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة
Market size	2	7	1	25	36	حجم السوق
Domestic market size index	2	9	1	19	33	مؤشر حجم السوق المحلي
Foreign market size index	2	10	1	49	43	مؤشر حجم السوق الخارجية
GDP (PPP) PPP \$ billions	2	10	1	23	33	GDP دولار تعادل القوة الشرائية
Exports % GDP	130	80	105	132	102	الصادرات الناتج المحلي الإجمالي
Business sophistication	4	14	34	85	121	تطور الأعمال
Local supplier quantity	5	15	16	64	108	المورد المحلي للكمية
Local supplier quality	9	11	57	106	130	جودة المورد المحلي 3.4
State of cluster development	1	26	21	32	115	حالة تطوير المجموعات
Nature of competitive advantage	18	13	43	89	93	طبيعة الميزة التنافسية
Value chain breadth	7	9	29	72	109	اتساع سلسلة القيمة
Control of international distribution	2	9	29	116	112	التحكم في التوزيع الدولي
Production process	9	16	44	105	108	تطور عملية الإنتاج

الملاحق: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تجارب بعض الدول-

sophistication						
Extent of marketing	1	6	62	121	125	نطاق التسويق
Willingness to delegate authority	9	51	48	34	124	الرغبة في تفويض السلطة
innovation	4	17	30	122	44	الابتكار
Capacity for innovation	2	8	45	135	42	القدرة على الابتكار
Quality of scientific research institutions	5	9	40	128	68	جودة مؤسسات البحث العلمي
Company spending on R&D	2	9	25	133	38	إنفاق الشركة على البحث والتطوير
University-industry collaboration in R&D	4	32	30	137	54	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير
Gov't procurement of advanced tech. products	11	24	10	72	14	المشتريات الحكومية للتكنولوجيا المتقدمة
Availability of scientists and engineers	2	26	30	46	41	توفر العلماء والمهندسين
PCT patent applications applications/million pop	10	14	33	74	80	تطبيقات طلبات براءات الاختراع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر التنافسية لسنة 2016-2017

الملحق رقم (4): القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5	12 ربيع الثاني عام 1438 هـ 11 يناير سنة 2017 م
<p>الدراسات الملائمة، مما تترتب عليه برامج وتدابير وهيكل دعم ومرافقة.</p> <p>تسخر الدولة الوسائل الضرورية لذلك.</p> <p>المادة 4: تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية.</p> <p>تحدد كليات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.</p>	<p>- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، لا سيما المادة 118 منه،</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،</p> <p>- وبعد رأي مجلس الدولة،</p> <p>- وبعد مصادقة البرلمان،</p> <p>يصدر القانون الآتي نصه :</p>
<p>الفصل الثاني</p> <p>تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة</p> <p>المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :</p> <p>- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،</p> <p>- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري،</p> <p>- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه.</p>	<p>المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإتماء والديمومة.</p> <p>الباب الأول</p> <p>أحكام عامة</p> <p>الفصل الأول</p> <p>مبادئ عامة</p> <p>المادة 2: يحدد هذا القانون الأهداف العامة الآتية:</p> <p>- بحث النمو الاقتصادي،</p> <p>- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،</p> <p>- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها،</p> <p>- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير،</p> <p>- ترقية ثقافة المقاول،</p> <p>- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.</p>
<p>يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي :</p> <p>1- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.</p> <p>السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.</p> <p>2- الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.</p>	<p>المادة 3: تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا</p>

الملحق رقم (5): المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 26 فيفري سنة 2003، يحدد

الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها

25 ذو الحجة عام 1423 هـ
26 فبراير سنة 2003 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 13

18

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 190 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1421 الموافق 11 يوليو سنة 2000 الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، يمكن أن تنشأ تحت تسمية "مركز التسهيل"، هيئات تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.

الباب الأول أحكام عامة

المادة 2 : مراكز التسهيل، هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص "المراكز".

تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 3 : تتوخى المراكز تحقيق الأهداف الآتية :

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين،
- تطوير ثقافة التقاؤل،
- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به،
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها،
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع،
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية،
- البحث على تلمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية،
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي،

مرسوم تنفيذي رقم 03 - 79 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 08 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بمهمة الخبير المحاسب ومحافظي الحسابات والمحاسب المعتمد،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 13 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02 - 205 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1423 الموافق 4 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02 - 208 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 17 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها،
- مساعدتهم على هيكلة استثماراتهم على أحسن وجه،
- مساعدتهم في مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا،
- مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم.

المادة 5 : تضع مراكز التسهيل تحت تصرف حاملي المشاريع والمقاولين من أجل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وإبتكار الخدمات المتنوعة الآتية :

- الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي،

- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

المادة 6 : تعرض الخدمات المذكورة أعلاه ، على المؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع نشاطاتها.

الباب الثاني التنظيم والعمل

المادة 7 : يدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

الفصل الأول مجلس التوجيه والمراقبة

المادة 8 : يتشكل مجلس التوجيه والمراقبة من :
- ممثل عن الوزير الوصي، رئيسا،
- ممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،
عضوا،
- ممثل عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
عضوا،
- ممثل عن مديرية المناجم والصناعة لمكان التواجد،
عضوا،
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة،
عضوا،

- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها،
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية،
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقيتها التكنولوجيات ،
- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها،
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

المادة 4 : تتولى مراكز التسهيل في إطار تطبيق الأهداف المذكورة في المادة 3 أعلاه القيام بالمهام الآتية :

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها،

- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني،

- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية ،
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير،

- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع،

- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- دعم تطوير القدرة التنافسية،
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة حاملي المشاريع والمقاولين عن طريق ما يأتي :

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته،
- إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال، عند الاقتضاء،

- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة،

الملحق رقم 6: المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 26 فيفري 2003

المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات

13

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 13

25 ذو الحجة عام 1423 هـ
26 فبراير سنة 2003 م

المادة 7 : يحدّد الوزير، بناء على اقتراح المفتش العام، توزيع المهام بين أعضاء المفتشية العامة.

المادة 8 : يفوض الوزير إلى المفتش العام الامضاء في حدود صلاحياته .

المادة 9 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 359-92 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 3 أكتوبر سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 ذي الحجة عام 1423 الموافق 24 فبراير سنة 2003.

علي بن فليس



مرسوم تنفيذي رقم 03 - 78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- تقييم تنظيم هيكل الإدارة المركزية في وزارة السياحة والمصالح غير الممركزة والمؤسسات الموضوعية تحت الوصاية وسيرها،

- تقترح كل التدابير الكفيلة بتحسين وتعزيز عمل المصالح والهيئات المفتشة وتنظيمها.

يمكن أن يطلب من المفتشية العامة، زيادة على ذلك، القيام بكل عمل تصوري وكل مهمة ظرفية لمراقبة ملفات محددة أو أوضاع خاصة أو عرائض تدخل ضمن صلاحيات وزير السياحة.

المادة 3 : تتدخل المفتشية العامة على أساس برنامج سنوي للتفتيش، تعرضه على الوزير ليوافق عليه.

ويمكنها، زيادة على ذلك، أن تتدخل بصفة فجائية، بناء على طلب الوزير لتقوم بأية مهمة تحقيق ضرورية بسبب وضعية خاصة.

المادة 4 : تتوج كل مهمة تفتيش ومراقبة بتقرير يرسله المفتش العام إلى الوزير.

ويتعين على المفتشية العامة إعداد حصيلة سنوية عن نشاطها وترسلها إلى الوزير.

كما يتعين على المفتشية العامة الحفاظ على سرية المعلومات والوثائق التي تسيّر أو تتابعها أو تضطلع عليها.

المادة 5 : يشرف على المفتشية العامة مفتش عام ويساعده ستة (6) مفتشين يكلفون بمهام تفتيش الهياكل المركزية وغير الممركزة والمؤسسات الموضوعية تحت الوصاية ورقابتها وتقييمها، في الميادين الآتية :

- تطبيق التشريع والتنظيم السياحيين،

- تقييم سير الهياكل المركزية وغير الممركزة والمؤسسات الموضوعية تحت الوصاية، وتنظيمها،

- ضبط النشاطات السياحية وتأطيرها،

- متابعة الإطار الاقتصادي للقطاع، لاسيما تطور المؤسسات الفندقية والسياحية.

يؤهل المفتشون للاطلاع على كل المعلومات والوثائق التي يرونها مفيدة لأداء مهامهم ولهم الحق في طلبها.

المادة 6 : ينشط وينسق المفتش العام أعمال أعضاء المفتشية العامة الذين يمارس عليهم سلطة سلمية.

ملخص:

في هذا البحث سوف نحاول تبيان أهمية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ودورها في تنويع الاقتصاد، مسلطين الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال والابتكار، ومن خلال ذلك حللنا واقعها ودورها في الاقتصاد بالنظر للمعطيات والإحصائيات المستقاة من اقتصاديات بعض الدول، وبعدها قمنا بتبيان ما يمكن أن تقدمه حاضنات الأعمال لحاملي المشاريع للحفاظ وتطبيق مشاريعهم، وكذا ذكر واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول الغربية الرائدة وبعض الدول العربية، وإمكانية استفادة الجزائر منها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال هي الدعامة الرئيسية في تعزيز الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك بالجزائر خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات الرئيسية أهمها: ضرورة غرس ثقافة العمل الحر وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة لدى طلبة الجامعات، إنشاء حاضنة أعمال بالجامعات، توفير النظام الإيكولوجي الملائم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة وذات تكنولوجيا عالية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الناشئة، الابتكار، حاضنات الأعمال، النظام البيئي.

Abstract :

In this research, we will try to show the importance of the creation of the innovative SMEs and their role in the development of economy. We will be emphasising on the main concepts as: the SMEs, Business Incubators and Innovation. We will analyse the reality and its impact on some countries economics using the available data. We will show what the incubators can offer to the entrepreneurs to sustain their projects.

The case of some business incubators will be presented as the experiences of success in Developed countries and some Arabic countries. Algeria needs to be inspired from them.

This study shows what Business incubators are the mainstay to promoting the innovation in SMEs . To achieve that in Algeria, the study reached some of the main recommendations including: The need to install a culture of entrepreneurship and to create SMEs, especially among students, and set up a BI at universities. To complete that its necessary to providing the appropriate ecosystem which suitable for SMEs innovative and high-tech start ups in Algeria.

Key words: Small and Medium Enterprises, Star ups, Innovation, Business Incubator (BI), Ecosystem .

Résumé:

Dans cette étude, nous tenterons de montrer l'importance de la création de PME/PMI innovantes et leur rôle dans la diversification de l'économie. Mettons en évidence les concepts les plus importants liés à ces institutions et les incubateurs d'entreprises et d'innovation. Nous avons ainsi analysé sa réalité et son rôle dans l'économie à partir des données et statistiques provenant de l'économie de certains pays. Nous avons ensuite identifié ce que les incubateurs d'entreprises peuvent offrir aux porteurs de projets pour que leur projets restent en cours. En plus de mentionner la réalité des incubateurs d'entreprises dans certains des principaux pays occidentaux et certains pays arabes, ainsi que la possibilité d'inspiration des pouvoirs publics en Algérie.

L'étude a révélé que les incubateurs d'entreprises sont le pilier de la promotion de l'innovation dans les petites et moyennes entreprises. Afin d'atteindre cet objectif en Algérie, l'étude a abouti à certaines des principales recommandations, dont la plus importante est: la nécessité d'instaurer une culture du travail libre et la création de petites et moyennes entreprises PME/PMI, en particulier parmi les étudiants. Mettre en place un incubateur d'entreprises dans les universités. Fournir l'écosystème approprié pour la création de PME/PMI innovantes en Algérie.

Mots clés :

Petites et Moyennes Entreprises PME/PMI, Start-up, Incubateurs d'entreprises, Ecosystème.